" أورشليم القديمة " و " أورشليم الجديدة "



إصدارات سطور الجديدة

تأليف: ماثيو اف. جايكويز

ترجمة: د. فاطمة نصر

مطامع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ومهمتها المقدسة

1918 - 1967

المعرفة في خدمة الهيمنة

المعرفة فى خدمة الهيمنة

« أورشليم القديمة » و « أورشليم الجديدة »

مطامع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط
ومهمتها المقدسة ١٩١٨ - ١٩٦٧

المعرفة فى خدمة الهيمنة

تأليف: ماثيو إف. جايكوبز

ترجمة: د. فاطمة نصر

هذه هى الترجمة الكاملة لكتاب

Imagining the Middle East

Knowledge and Mission in US - Middle East

Relations 1918- 1967

Matthew F. Jacobs :تأليف

The University of North Carolina Press 2011 :الناشر

طبعة سطور الأولى ٢٠١١

تصوير
أحمد ياسين

إصدارات سطور الجديدة

رئيس مجلس الإدارة: د.فاطمة نصر

المستشار الفني: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

ـ المعرفة فى خدمة الهيمنة

– تأليف: ماثيو إف. جايكوبز

– ترجمة: د. فاطمة نصر

ـ غلاف: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

ـ المراجعة اللغوية: عمر حسن الشناوى omar_shenawy@yahoo.com

ـ جمع إخراج فنى: جابر محمد عبداللطيف jaberlatef@yahoo.com

الطبعة العربية الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع: ٢٠١١– ٥٢١٦

الترقيم الدولى: 5 -81 -5848 -977

٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٢٥٩٩

e.mail address: sutour@link.net

الموقع الإلكترونى

http://sutour-aljadida.blogspot.com

www.sutouralgadida.info

إهــداء

إلى الراحل إدوارد سعيد

الحاضر أبدا

مقدمة

إلى چسيكا
على وچيرمى

حينما خاطب الرئيس چورچ دبليو. بوش الأمة فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أطَّر الحادث داخل سؤال بدهى مكون من خمس كلمات [بصيغته الإنجليزية] «لماذايكرهوننا؟ Why do They Hateus»، وجاءت إجابته عن السؤال بدهية وواضحة بنفس الدرجة: «يكرهون حرياتنا - حريتنا الدينية، حريتنا فى التعبير، حريتنا فى التصويت والتجمع والاختلاف مع بعضنا».

وإذا نحّينا جانباً حقيقة أن السؤال والإجابة لم يحددا من المقصود بـ «هم» إلى حد كبير، إلا أنه من المهم أن تبين أن هذه الممارسة أوفت بحاجة خطابية في لحظة بعينها فيما كان الناس يحاولون استيعاب تلك الأفعال الرهيبة. كان من المنطقى، وبأسلوب أكثر تعقيداً، طرح السؤال عن الأفكار التى يعتنقها هؤلاء الإرهابيون عن الولايات المتحدة والتى ألهمتهم القيام بتلك الأفعال. بالطبع، فقد أضمر الأسلوب الذى أطّر به الرئيس بوش المسألة وأوحى بسؤال على نفس الدرجة من الأهمية، وعدم التحديد: ما فكرتنا [نحن] «عنهم»؟ أو كيف نفكر فيهم؟

هذا السؤال الضخم الحاسم هو ما أعالجه فى كتاب **«تخيل الشرق الأوسط»**. إن الفرضية الأساسية التى أعمل وفقها هى أن ممارسة الولايات المتحدة للقوة والسطوة ثقافيا، اقتصادياً، عسكرياً، وسياسياً فى الشرق الأوسط، ظلت ممكنة

ومسوغة ومستدامة ومدعومة من خلال الأساليب المحددة التى يفكر بها الأمريكيون فى المنطقة، وفي الشعوب التى تسكنها، والقوى النشطة هناك، ويفسرونها وفقا لذلك. من ثم وباستعارة مِنّى لصياغة أتت فى كتاب دايڤيد إنجرمان عن أسلوب عمل خبراء روسيا والسوڤييت فى الولايات المتحدة فى القرنين التاسع عشر والعشرين، أتفحص فى الكتاب الأساليب التى بها فهِم الخبراء، والأكاديميون، ورجال الأعمال، ومسئولو الحكومة، والصحفيون فى الولايات المتحدة، والذين كانوا يتلقون الأموال من أجل تفسير الشرق الأوسط للجماهير الأمريكية، أساليب فهمهم للمنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، تقريبا، وحتى السنوات الأخيرة من ستينيات القرن العشرين. أرى أنه، وبمرور الوقت، فإن هؤلاء المحللين، والمعلقين، والخبراء، والمراقبين والمتخصصين فسروا الشرق الأوسط بأسلوبين أساسيين، مما يضفى

على العنوان: «تخيل الشرق الأوسط» معنى مزدوجاً. أولاً، فقد تخيلوا أن للمنطقة خصائص معينة، تتكشف فى سلسلة خطابات متداخلة عن أناسها، ودينها، وحركاتها السياسية، وبُناها الاجتماعية، وصراعاتها المستقطبة، ولحظاتها الحاسمة. ثانيا، تخيلوا الشرق الأوسط وفقا لما أملوا أن يصبح عليه نتيجة للتدخل الخارجى فى المنطقة. أو بتعبير آخر، اعتقد هؤلاء الأفراد بإمكانية تغير الشرق الأوسط نتيجة لزيادة تعمق تدخل البلدان الأخرى – والولايات المتحدة بخاصة – فى شئونه الإقليمية. من ثم، غدت الأساليب التى بها تخيلوا الشرق الأوسط فى أيامه الماضية أو الحالية هى التى تبرر، أو تفسر جزئياً، السياسات التى تهدف إلى خلق شرق أوسط، متخيَّل فى مستقبل الأيام.

يتطلب تبنى هذه الأطروحات منى تنظيم الكتاب حول تيمات وقضايا محددة، بدلا من تنظيمه كسرد تقليدى يتبع التسلسل التاريخى. من ثم، أجدنى أُقلص التركيز على الحرب الباردة التى تهيمن بعامة على غالبية الأعمال الأكاديمية والبحثية التى تتناول تاريخ علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، هذا على الرغم من أن الحرب الباردة تظل حاسمة فى التحليل الذى أتبناه، لكنها مجرد عامل واحد من بين العوامل الكثيرة المؤثرة كما يتضح من تفحص التصورات التى مازالت قائمة، والمتبدِّلة فى آن. التصورات عن المنطقة التى سبقت هذا الصراع، وتواجدت معه، وبقيت بعده.يبحث الفصل الأول تطور الخبرة وإنتاج المعرفة حول الشرق التى كان دافعها وبتزايد مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والأمنية المتوسعة فى المنطقة. يتحول الفصل الثانى إلى مسألة الدين، العامل الأكثر وضوحا الذى يحدد الفرق بين الولايات المتحدة وغالبية مناطق الشرق الأوسط، حيث نقوم بتحليل المدركات المختلفة عن الإسلام، وأثره فى الشرق الأوسط ذاته، وتضمينات ذلك بالنسبة لتدخل الولايات المتحدة فى المنطقة ومصالحها هناك.يتفحص الفصل الثالث تأويلات الحركات القومية فى أنحاء المنطقة وردود الفعل عليها، ويتعاطى

الفصل الرابع مباشرة مع الدافع العلمانى التحديثى الذى أرى أنه ظلّ، ومنذ وقت طويل وحتى الآن، يحفز تدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وفى النهاية، ويعالج الفصل الخامس القضية الأساسية - أى الصراع العربى الإسرائيلى الفلسطينى - الذى تسبب فى أكبر قدر من الاستياء لدى المشاركين فى العملية المعقدة لتخيل الشرق الأوسط وكشَفَ عن التوترات العميقة بينهم.

ونتيجة لترتيب الكتاب وفقا للتيمات، فإننا لا نجده مجرد نظرة عامة شاملة على تاريخ علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، والتى يوجد منها بالفعل العديد من النماذج الجيدة، كما أنها ليست دراسة حالة تفصيلية متعمقة لعلاقات الولايات المتحدة ببلد بعينه فى المنطقة. بدلا من ذلك، فإن الكتاب هو محاولة للإلمام بالأساليب التى فهم بها المراقبون المهنيون، والمعلقون، وصناع السياسة المنطقة بمجملها. ومما لا ريب فيه، فقد تعاطى هؤلاء الأفراد مع بلدان بعينها فى تعليقاتهم أو سياساتهم لكنهم كثيرا ما فعلوا ذلك من خلال مُدركٍ أوسع للمنطقة ككل كما يوضح المثالان التاليان. أولا، فى إبريل عام ١٩٥١، ذكر «تقرير الاستخبارات القومية» مايلى: «من منظور مصالح الولايات المتحدة الأمنية، لابد أن نعتبر الشرق الأدنى كيانا واحدا. سيتطلب الدفاع عن المصالح الاستراتيجية فى المنطقة (المنشآت النفطية، الاتصالات، المرافق الجوية الاستراتيجية) استخدام القواعد العسكرية، وحرية الحركة للقوات الدفاعية فى أنحاء الجزء الأكبر من المنطقة». من ثم، فإنه لايمكن فصل السياسة تجاه بلد بعينه عن السياق الإقليمى الأوسع. ثانيا، وكما يوضح الفصل الثانى، ميّز المتخصصون الإسلام بأنه دين «شمولى» يُملى على معتنقيه جميعهم أساليب تفكيرهم وأفعالهم. ومن الواضح أن هذا التقييم أضمر إشكاليات كبرى، كما أننا لا نتبناه هنا، لكنه يكشف بالفعل المدى الذى به نظر الأمريكيون والمراقبون الآخرون آنذاك إلى الشرق الأوسط بصفته كيانا واحدا. من ثم،يصبح من الأهمية بمكان أن نفهم الكيفية التى بها وُجِدت مثل هذه القراءة،

وتضميناتها بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة ببلدان بعينها، وأيضا بالمنطقة الأوسع.

ووفقا للتنظيم الذى اتبعناه فى هذا الكتاب، يصبح من الممكن قراءة كل فصل منه على حدة كوحدة مستقلة، على الرغم من وجود خيوط عديدة تربط الفصول ببعضها، وتجعل منها تفحصا متماسكا متسقا للأسلوب الذى تخيل به المراقبون المهنيون المنطقة. يأتى فى البداية اهتمامى المنهجى العريض بضم المقاربات التى تركز على مسائل الأمن القومى، والدبلوماسية، والاقتصاد مع التأويلات التى تؤكد على السياقات الثقافية والأيديولوجية أو الفكرية ومعها اللاعبون الذين لاينتمون إلى الدولة والذين أثّروا فى مسار علاقات الولايات المتحدة الخارجية. كثيرا ما ينظر الدارسون إلى تلك المقاربات على أنها حصرية بأسلوب متبادل بدلا من النظر إليها على أنها تدعم بعضها، هذا على الرغم من أن الاستنباط الأكثر جدوى هو ذلك الذى يدرك أن حماية شئون الأمن القومى أو المصالح الاقتصادية، أو السعى إلى ذلك، كثيرا ما شكل دوافع صناع السياسة، على حين أن السياقات الثقافية والأيديولوجية أو الفكرية هى التى أثرت فى الأسلوب الذى تحددت به تلك المصالح، وطريقة التعبير عنها والسعى إليها.

ليس ثمة شك فى أنه ينبغى على الباحثين الجمع بين النهجين فيما هم يجهدون من أجل الإلمام بتاريخ علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. ومن الواضح أن بؤرة تركيز صناع السياسة الأمريكيين كانت هى المصالح الاقتصادية، وبخاصة النفط منذ عشرينيات القرن العشرين، وشئون الأمن القومى وبخاصة أثناء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى وبعدها. بيد أنه كان للثقافة والأفكار أهمية مركزية فى كيفية فهم صناع السياسة وعامة الأمريكيين القضايا الاقتصادية والأمنية معا. سرعان ما غدا النفط العامل الأكثر حسما للجيوش المميكنة بتزايد والمتقدمة تكنولوجيا وأيضاً للثقافة الاستهلاكية الجديدة التى أخذت فى التوسع سريعا فى

أنحاء الولايات المتحدة أولا، ثم أوربا، وفى النهاية فى أجزاء العالم المختلفة طوال القرن العشرين. من ثم، غدت إتاحة بترول الشرق الأوسط للولايات المتحدة وحلفائها مسألة حاسمة من الناحية الاقتصادية الاستهلاكية والعسكرية من أجل الحفاظ على ما أسماه الباحثون وصناع السياسة «أسلوب الحياة الأمريكى» فى الداخل والخارج. فهم الأمريكيون صراع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى بأساليب مماثلة بصفتها صراعا على بقاء نظام الولايات المتحدة الثقافى والاقتصادى والسياسى في الداخل، وأيضا بصفته رؤية ملازمة كلية لخلاص العالم. من ثم، وفيما عمل صناع السياسة الأمريكيون والأكاديميون والصحفيون ورجال الأعمال الذين دعموهم، على تحديد مصالح الأمن القومى فى الشرق الأوسط وحمايتها، فقد أُجبروا على محاولة فهم المنطقة نفسها. وبدوره، أتى بهم ذلك الجهد وجها لوجه مع أفكارهم عن أناس الشرق الأوسط، ودياناته، وبُناه الاجتماعية، والحركات السياسية، وغيرها من معالمه. كاد يكون من المستحيل رسم أية سياسات من دون أخذ هذه المسائل فى الاعتبار.

أما الخيط الثانى الذى يمتد فى أجزاء تلك الفصول، والمرتبط عن كثب بالخيط الأول، فهو بؤرة التركيز على الطبيعة المتغيرة للخبرة والمرجعية فى الولايات المتحدة بخصوص الشرق الأوسط تحديدا والعلاقات الخارجية بشكل أوسع. طوال معظم سنوات القرن التاسع عشر، شكَّل المبشرون والسياح، وكتاب الأسفار غالبية «الخبراء» فى شئون الشرق الأوسط. ثم توسعت هذه المجموعات، فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، لتتضمن الأكاديميين المهتمين بالشرق الأدنى القديم وبالدراسات الإنجيلية. ثم تنامت المجموعة مرة أخرى فى بدايات القرن العشرين بحيث تضمنت رجال الأعمال الذين لهم أنشطة تجارية مع الشرق الأوسط والصناعات النفطية الإقليمية الوليدة، وأيضا مجموعة بازغة من مفكرى السياسة والاستراتيجية ومعهم بعض الأكاديميين والمعلقين السياسيين الأوربيين. وبالرغم

من ذلك، فلم يكن هناك وقت اندلاع الحرب العالمية الثانية سوى عدد قليل من الأشخاص فى الولايات المتحدة الذين يمكن وصفهم بأنهم مرجعيات فى شئون الشرق الأوسط الحديث. بدأت هذه الأوضاع فى التغيير أثناء الحرب التى أتت بآخرين من تخصصات مختلفة للتركيز على العلاقات الأمريكية شرق الأوسطية المعاصرة. ثم أتاح صعود الحرب الباردة فى نهاية أربعينيات القرن العشرين الذرائع السياسية الضرورية لكسب تمويلات كبيرة لقيام دراسات شرق أوسطية حديثة كمبحث علمي متمايز. ومنذ آنذاك وحتى الآن مضى عدد من يزعمون الخبرة فى شئون الشرق الأوسط فى التنامى.

أزعم أن الأمر انتهى بأن شكّل هؤلاء الأفراد شبكة غير رسمية تميزها ملامح أساسية معينة، أهمها هو أن جميع أعضائها كانوا يتشاركون فى اهتمام مهنى بالشرق الأوسط ذى توجهات نحو السياسة، وأنهم سعوا لنقل حس بدور المنطقة فى التصور الأوسع للسياسات الدولية. وبتعبير مختلف، فقد تقاسم هؤلاء هدفا مشتركا للإسهام في السياسات والمناقشات العامة حول الشرق الأوسط وعلاقته بالولايات المتحدة. ميزوا أنفسهم بصفتهم وبأسلوب ما، محللين مهنيين، ومعلقين، وخبراء، ومراقبين، ومتخصصين فى الأمور التى تتعلق بالشرق الأوسط، وبأنهم يتقاضون أجرا ليصبحوا هكذا. أيضا، كان ثمة مستوى معين للتناص البيْنى فى إطار تلك الشبكة غير الرسمية، أى أن كثيرا من أعضائها كانوا ملمين بعمل نظرائهم وكانوا يتصلون فيما بينهم إما بأسلوب مباشر أو غير مباشر فى اللقاءات المهنية، ومن خلال الخطابات، أو قراءة أعمال بعضهم أو اجترائها أو الاستجابة لها. بل إنه كانت ثمة تعبيرات مؤسسية عن وجود تلك الشبكة غير الرسمية من خلال الاجتماعات التى تعقدها منظمات مثل مجلس العلاقات الخارجية أو معهد دراسات الشرق الأوسط. وأخيرا، فعلى حين أن غالبية المشاركين كانوا من الولايات المتحدة وتلقوا تدريباتهم فى مؤسساتها الأكاديمية أو الحكومية أو

مؤسسات البيرنس، فقد كانت الشبكة بشكل ما عبر/ دولية فى مداها. كانت تعتمد بخاصة على الخبراء الأوربيين - من أمثال فالنتين تشيرول فى السنوات المحيطة بالحرب العالمية الأولى، وهاميلتون إيه. آر. جيب منذ ثلاثينيات القرن العشرين وحتى نهاية خمسينياته، وبرنارد لويس منذ الستينيات وحتى وقتنا هذا، بين آخرين كثيرين - لكى يعملوا كمرجعيات فى حد ذاتهم لكن أيضا كى يُدرِّبوا الأمريكيين. لكن هذه الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية اجتذبت أفرادا من الشرق الأوسط ذاته، وبخاصة من لبنان، إما كمعلمين لخبراء المستقبل، أو كمشاركين فى الحوارات بإمكانهم إضفاء المصداقية على التأكيدات المتنوعة بشأن المنطقة وشعوبها.

تتشارك الشبكة التى نتفحصها هنا فى بعض الملامح مع الشبكات المعترف بها الأخرى، لكنها أيضا بأساليب مهمة تمثل قطيعة معها. فى كتابها عن الجماعات الماسونية، تُعرِّف المؤرخة جسيكا هارلاند - جايكوبس الشبكة بأنها «نظام مترابط، وبتحديد أكثر، فهى مجموعة من الأشخاص على علاقة متبادلة يتشاركون فى المصالح والاهتمامات ويتفاعلون من أجل المساعدة المتبادلة. وفيما تعمل بعض الشبكات على نطاق محلى فقط، فثمة أخريات تعمل تزامنيا على مستويات متنوعة: محلية، قومية، إقليمية، بل وحتى كوكبية». وعلى الرغم من أن الماسونيين يشكلون شبكة رسمية وواسعة النطاق بأكثر مما شكله متخصصو الشرق الأوسط موضوع المناقشة، لكن من الممكن أن تطبِّق عليهم فكرة أنهم كانوا مترابطين ويتشاركون فى مصالح واهتمامات، وأنهم كانوا يتفاعلون معاً من أجل العمل على تحقيق غاية متفق عليها تبادليا (وإن لم يكن من أجل المساعدة المتبادلة). لكن يجدر القول أيضا أن المتخصصين فى الشرق الأوسط هؤلاء لم يكونوا وثيقى الترابط مثل «الفلاكنة» الذين وصفهم مؤخرا الصحفى توماس جيمس مان فى دراسة له عن مجموعة العاملين بالسياسة الخارجية من الحزب الجمهورى والذين بلغوا سن الرشد

السياسى فى السبعينيات والثمانينيات ثم عادوا إلى السلطة مع إدارة چورج دبليو. بوش. كانت تلك المجموعة، والذين أسموا أنفسهم «الڤلانكة» على اسم إله النار وصنع المعادن وتشكيلها الرومانى، كانوا مجموعة مُحْكمة بدرجة استثنائية من المسئولين ذوى الفكر المتماثل والذين كدّوا واجتهدوا من أجل الهيمنة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية وتشكيلها بأسلوب لا يمكن الفكاك منه، وبخاصة فى أعقاب إدارة كلينتون. أما المتخصصون فى الشرق الأوسط الذين نناقشهم فالأحرى مقارنتهم بالمتخصصين فى الشئون السوفييتية الذين تفحصهم داڤيد إنجرمان ورأى أنهم كانوا مجموعة متنوعة فكرياً وسياسياً من «الأساتذة/ المستشارين» الذين جمع بينهم اهتمامهم المشترك فى الإسهام فى سياسات الحرب الباردة للولايات المتحدة فيما شاركوا فى خلق مجال كامل من الدراسة الأكاديمية وأعادوا تشكيله مرارا وتكرارا. ومثل متخصصى الشرق الأوسط موضع دراستى، ساعد متخصصو الاتحاد السوڤييتى الذين درسهم إنجرمان على تعيين حدود الجدل والنقاش المتعلق بالاتحاد السوڤييتى لعشرات السنين.

وفيما أذهب إلى أن شبكة عبر / قومية من المحللين والمعلقين والخبراء والمراقبين والمتخصصين ظهرت آنذاك، فإننى على وعى تام بحدود تلك الشبكة وحدود ما أطرحه بشأنها. لم يكن ثمة خطوط إرشادية واضحة يتقرر وفقها عضوية تلك الشبكة، كما أن الأفراد الذين أكتب عنهم لم يتحدثوا أبدا عن أنفسهم بصراحة بصفتهم أعضاء فى شبكة، ومن ثم،يظل هناك بعض الأشخاص فى هذا الكتاب يقاومون وضعهم بسهولة ضمن تصنيفات بعينها. وعلى الرغم من ذلك، فإننى أجد فكرة وجود شبكة عبر/ قومية غير رسمية من المتخصصين المهنيين مفهوما مُجديا أتفحص من خلاله كيف تخيل الأمريكيون الشرق الأوسط. أيضا، ولكى أكون واضحا، فإننى باستخدامى مفهوم الشبكة عبر/ القومية لا أوحى بأى حال أن جميع هؤلاء الأشخاص كانوا متفقين على جميع القضايا الكبرى وقتئذ أو أنهم

مارسوا سطوة مُلزِمة لدى اتخاذ قرارات سياسية محددة. ففى واقع الأمر فقد ولّدت قضايا عديدة جدلا لا يستهان به بين أعضاء الشبكة. بل إن التوافق المبدئى على قضية بعينها لم يكن يؤدى دائما إلى الخروج بوصفة سياسية واحدة. لذا نجد أن الأجدى هو أن ننظر إلى الخبرة التى كان يزعمها هؤلاء الأشخاص والتأويلات التى كانوا يطرحونها على أنها ساعدت على إرساء حدود للجدل والنقاش حول الشئون الإقليمية ودور الولايات المتحدة فيها.

يسمح تفحص هذه الشبكة عبر / القومية غير الرسمية من المتخصصين فى الشرق الأوسط الذين عكفوا على تفسير المنطقة للجماهير الأمريكية، يسمح لنا بالاعتماد على مفهوم دايفيد إنجرمان عن «المعرفة من أجل القوة الكوكبية» و«المعرفة كقوة كوكبية». فى ظل المصنف الأول، أى المعرفة من أجل القوة الكوكبية، عمل الأكاديميون والمتخصصون الآخرون على قضايا تتعلق بالشرق الأوسط بهدف محدد واضح، ألا وهو مساعدة صناع السياسات. وفى نفس الوقت، نظر كثير من الأشخاص وبخاصة فى المجال الأكاديمى أو الإعلامى لأنفسهم على أنهم يلعبون دورا حاسما فى تثقيف المجتمع العريض عن المنطقة، ومكانها فى حلبة السياسة الدولية، ودور الولايات المتحدة هناك، واعتبروا أنهم كانوا بهذا يشجعون اكتساب المعرفة بالقوة الكوكبية بصفتها مسئولية جوهرية لجميع الأمريكيين. وأخيرا، اعتمد كثير من المتخصصين بدرجة كبيرة على أساليب جديدة زُعِم أنها محايدة أو موضوعية لتحديد خصائص معينة للمنطقة وتصنيفها وقياسها. وفّر قياس معدلات الإلمام بالكتابة والقراءة، ومعدلات الفقر، وإنتاج الطعام، والمردودات الاقتصادية بين أشياء أخرى، وفّر وسيلة لتصنيف البلدان، وأنظمة الحكم، والنظم السياسية، بل وحتى الشعوب، وإمكانية استخدام تلك القياسات لوضعها ضمن تراتبية دولية أوسع للدول والشعوب.

تؤدى بنا هذه النقطة إلى خيط ثالث يتخلل الكتاب: المحاولات المتسقة لأعضاء

تلك الشبكة من الأكاديميين ورجال الأعمال والصحفيين وصناع السياسة لتخيل الشرق الأوسط وقد تم تغييره أو تحديثه. كان دافع إحداث التغيير هذا هو تقاطع رؤيتين قويتين أكثر اتساعا للولايات المتحدة ودورها الكونى ومشروعها فى العالم. أشار آندرز ستفانسون لهذا المشروع على أنه «إدماج فريد لأيديولوچيا إلهية وأخرى جمهورية حدث بعد الثورة [الأمريكية] مزجٌ دينامى للمفاهيم المقدسة والدنيوية [العلمانية]». كان المفهوم المقدس يحيل إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة مكان متميز «اصطفاه الرب لتحقيق أهداف إلهية مقدسة». أما الدنيوى أو العلمانى، فكان يستند إلى فكرة أن الولايات المتحدة هى تجربة فريدة فى الفضائل الجمهورية، والحرية والتقدم المنهجى، ومن ثم، فهى «مكان يُعرض فيه نظام عالمى جديد» بإمكانه أن يفيد «البشرية جمعاء». ومنذ بدايات القرن التاسع عشر وإلى الآن، ظل هذا الحس بالرسالة المقدسة والمهمة العلمانية يشير إلى أن للأمريكيين دورا فريدا عليهم تأديته فى الشرق الأوسط. كان المبشرون الأمريكيون فى القرن التاسع عشر يرون أن المؤسسات التعليمية والخيرية التى أقاموها فى أنحاء المنطقة يُحتمل لها أن تعمل على تحول المسلمين والأهالى المسيحيين عن دينهم؛ بل أيضا على أنها تحققٌ للنبوءة الإنجيلية الأوسع القائلة بظهور «أورشليم جديدة» تعمل على خلاص «أورشليم القديمة». وطوال النصف الأول من القرن العشرين فهمت شبكة المتخصصين البازغة إمكانية التحول السياسى كما تجلت فى صعود القوى القومية العلمانية على أنها، جزئيا، من ثمار تجربة المبشرين الأمريكيين، وأيضا كرد فعل على الكلونيالية الأوربية وما تخيله الأمريكيون على أنه استبداد إسلامى. وفى نفس الوقت، غدت رواية موازية عن التحول الاجتماعى/ الاقتصادى متضمَّنة فى مشاركة شركات الولايات المتحدة فى تطوير موارد الشرق الأوسط النفطية وفى جهود الحكومة الأمريكية فى المنطقة. عملت المؤسسات من أمثال أرامكو، دونما كلل، للدعاية نفسها على أنها تأتى بالتقدم والتنمية إلى شعوب المنطقة هذا على الرغم من

أن الوقائع على الأرض كانت تشير إلى أن القصة أكثر تعقيداً بكثير. أُدمجت هاتان الروايتان التوءم مع أشكال جديدة للمعرفة الاجتماعية العلمية بحلول أواخر الخمسينيات وبدايات الستينيات من أجل دعم تطبيق حكومة الولايات المتحدة سياسات تهدف إلى تحديث الشرق الأوسط. وحينما أدت الفرضيات المعيبة التى قامت عليها تلك السياسات إلى فشلها، استند المتخصصون إلى الأساليب الراسخة لتخيل الشرق الأوسط كى يبرهنوا على أن المنطقة غير قادرة على تغيير نفسها.

استند تخيل المهمة الفريدة المناطة بالولايات المتحدة لتغيير الشرق الأوسط على تخيلات مترابطة عن كثب بتحليلات مقدسة وعلمانية للمنطقة على نفس الدرجة من القوة. فمنذ بدايات القرن التاسع عشر، على الأقل، ظل الأمريكيون يتخيلون الشرق إما على أنه «مهد الحضارات» أو «مكان مولد ديانات عظمى ثلاث»، أو على أنه ببساطة هو «الأرض المقدسة». وحينما تزايد اهتمام الولايات المتحدة وتدخلها فى المنطقة فى القرن العشرين، أثرت المخاوف المقدسة من دور الإسلام كقوة «شمولية» فى جهود الولايات المتحدة لدعم ظهور الحركات القومية العلمانية فى أنحاء المنطقة؛ لكن حينما لم تتطابق تلك الحركات مع رغبات الولايات المتحدة، شجع أعضاء الشبكة وصناع السياسات النماذج العلمانية للتحول الاجتماعى/ الاقتصادى، أو التحديث. وحينما فشلت هذه النماذج تم تفسير هذا الفشل من خلال عدسات المقدس والعلمانى وثيقة الترابط. وتبدت المشكلة الأكثر إرباكا وإيلاما - الصراع العربى / الإسرائيلى/ الفلسطينى - للمراقبين على أنها نتاج تقاطع المخاوف الدينية المقدسة والقومية العلمانية فى الأوساط العربية، واليهودية معا.

يتطلب بحث تلك التخيلات عن المهمة المقدسة والواجب العلمانى لخلق شرق أوسط «حديث» من المرء تفحص ما كان يعنيه المصطلح (الحديث) فى فكر المتخصصين. فمنذ الحرب العالمية الأولى صعودا، أصبح المصطلح بتزايد يعنى دولة قومية علمانية موثوقة تتبع سياسات لإضفاء الصبغة الرسمية على النظم

القانونية والدستورية التى تحمى حقوق الأفراد، وتشجع النمو الاقتصادى ذا التوجهات الاستهلاكية، وتوفر الخدمات الاجتماعية وبخاصة فى مجالات التعليم والرعاية الصحية، الأمر الذى من شأنه تحسين الحياة اليومية لمواطنى الدولة. وبالنسبة لمراقبين عديدين كانت تركيا كمال أتاتورك هى نموذج البلد الحديث، حيث أمل أتاتورك فى إضعاف الإسلام ومعه ارتباط الجماهير بالماضى العثمانى من خلال إعلانه جمهورية تركية مستقلة، وإلغاء الخلافة، وتغيير الحروف الأبجدية بين أشياء أخرى. وفى نهايات الأربعينيات وبدايات الخمسينيات اعتبر المتخصصون من أفراد الشبكة غير الرسمية أتاتورك نموذجا للقائد الذى أملوا أن يروه يصعد إلى السلطة فى دول المنطقة.

بيد أنه، كانت الحداثة فى الشرق الأوسط، بين حين وآخر، تحتل مكانة أدنى من إقامة تحالفات عسكرية وسياسية موثوقة تساعد الولايات المتحدة على حماية مصالح أمنها القومى. تبدت التوترات بين هاتين الرؤيتين للشرق الأوسط فى العلاقات الناشئة بين الولايات المتحدة ومصر من جهة وبين الولايات المتحدة والسعودية من جهة أخرى. فى الخمسينيات والستينيات، تخلت الولايات المتحدة عن علاقتها مع مصر التى كانت تحاول تحقيق أوجه كثيرة من الأجندة الحداثية التى وُصِفتْ سابقاً، والتى لم تكن على استعداد للخضوع للرغبات السياسية والعسكرية الأمريكية. وبالتقابل، رسخت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالمملكة العربية السعودية التى كانت، وبلا ريب، معادية للحداثة (وفقا للتعريف السابق) لكنها كانت حليفا إقليميا موثوقا تمتلك احتياطات نفط هائلة، فيما استمر الأمريكيون ممن هم على علاقة بأرامكو يقومون بالدعاية للشركة على أنها تقوم بتحديث المملكة الصحراوية.

يعمل التركيز على الرؤى التحويلية للشرق الأوسط، ونقيضاتها المضمرة – القلق من «التخلف» أو «الموروثات» فى المنطقة – على إلقاء الضوء على الخط

الرابع الذى يتخلل فصول الكتاب: محاولتى للإسهام فى ما أسمته ملانى ماكاليستر الفهم «المابعد كلونيالى» للعلاقة متعددة الأوجه بين الولايات المتحدة والشرق. تُحيل ماكاليستر إلى كتاب [الراحل] إدوارد سعيد «الاستشراق» الذى رأى أن الأوربيين الغربيين وبعدهم الأمريكيون استغلوا سلسلة من الخطابات الماهوية essentializing [تقلص الظاهرة إلى جوهر أو ماهية] من أجل ممارسة الهيمنة الثقافية والمادية على «المشرق The Orient». ذهب سعيد إلى أن الخطاب الاستشراقى استشهادى، أو إحالى إسنادى، حيث أسست المرجعيات الأولى شبكة إحالات إلى بعضها تدعم كل منها الأخرى. عمل هذا الخطاب على تأنيث الشرق الأوسط فى فكر أوربا الغربية والأمريكيين وذلك من خلال تمييز شعوب المنطقة بأنهم ضعفاء، عاطفيون أو لاعقلانيون. أدى هذا الخطاب إلى إرساء علاقة فكرية بين الشرق الأوسط والغرب مؤسسة على ثنائيات – قوى وضعيف، مؤنث ومذكر، متخلف أو تقليدى وحديث.يتردد مؤرخو علاقات الولايات المتحدة الخارجية فى قبول أطروحة سعيد ونهجه لأسباب عديدة. وبعامة، فهم يبدون عدم ارتياحهم للأسلوب الذى عزل به سعيد مصادره عن سياقاتها التاريخية المميزة، ثم طرح مزاعمه «الماهوية» الخاصة عن طبيعة علاقات أوربا الغربية والولايات المتحدة بالشرق الأوسط. علاوة على ذلك،يبذل كثير من الباحثين فى علاقات الولايات المتحدة الخارجية جهدهم لتبنى مقاربات وأطروحات لايمكنها إثبات وجود رابطة سببية مُميِّزة بين تمثيلات ثقافية بعينها أو مدركات شعبية محددة وبين السياسات الفعلية [التى تنتهجها أمريكا].

أحد أساليب التوصل إلى تأويل ما بعد كلونيالى هو التركيز على أفراد أو مجموعات من الذين دأبوا على التفكير فى الشرق الأوسط على أساس يومى وكيف تجسد هذا التفكير فى توجهات الولايات المتحدة الدولية. لن يؤدى نبش الفرضيات وإخراجها من مكامنها، ومعها الأطر التأويلية المرشدة، والروايات عن الشرق

الأوسط ومكانه فى العالم، لن يؤدى بنا بالضرورة إلى الإلمام بالسياسات المحددة، لكنه يساعدنا بالتأكيد على استرداد المصادر لسياقاتها التاريخية الصحيحة والإقرار بدوافعها السياسية الصريحة، هذا علاوة على أنه يساعدنا على فهم المناخات الفكرية التى جرت فيها الجدالات حول طبيعة علاقات الولايات المتحدة والشرق الأوسط وتوجهاتها.

من ثم،يتيح لنا تفحص أفكار هؤلاء الذين شُغلوا بالشرق الأوسط على أساس يومى تحدى أطروحات إدوارد سعيد والدفع بها قُدماً فى آن. تشير بؤرة تركيزى على شخصيات شبكة غير رسمية من مراقبى الشرق الأوسط المهنيين إلى وجود سمة إسنادية استشهادية لتخيلات الأمريكيين للمنطقة. وعلى حين أن أفراد هذه الشبكة لم يتفقوا دائما على بعض القضايا المحددة، فإنهم طوروا أساليب تدعم بعضها تبادليا لفهم المنطقة والتى عملت فى مجموعها على إرساء حدود الجدل الخاص بالعلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية. لكن تلك التخيلات استخدمت ما هو أكثر بكثير من الخطاب التأنيثى؛ تكشف الصفحات التالية عن نزوعٍ لشخصنة مدركات معينة للشرق الأوسط، ولكبسلة آمال وأحلام ومخاوف وغضب الأمريكيين وغير ذلك من عواطفهم وأفكارهم بالنسبة للحركات والتوسعات الأوسع فى المنطقة، كبسلتها جميعها فى شعب بعينه. كان تأنيث الأفراد من أمثال محمد مصدق واحدا من بين عديد من الطرق السلبية الاستطرادية التى استنفدتها تلك العملية إلى نهايتها، لكن كان بإمكانها أيضا اتباع الطريق النقيض. حدث هذا حينما جعل المحللون من كمال أتاتورك نموذجا للزعيم العلمانى التحديثى الذى أملوا أن يحاكيه الآخرون. وفى كلتا الحالتين فإن إضفاء تلك السمات على أفراد رئيسيين وشخصنتها كان جزءا من جهد أوسع لإسباغ الشرعية أو عدم الشرعية على أنظمة المنطقة. أيضا، توسع التركيز على الأشخاص ليتجاوز شخصيات معينة ويشمل شعوبا بأكملها. كانت ثمة جهود عديدة لتثقيف الأمريكيين بشأن سمات شخصية

مزعومة متأصلة فى «العرب» أو «المسلمين» أو «المحمديين Mohammedans تترجم حرفيا «عبدة محمد». وأخيرا، وفيما كانت تلك التشخيصات الثنائية (قوى/ ضعيف، مؤنث/ مذكر.. إلخ) أوجهاً مهمة للكيفية التى تصور بها المتخصصون الشرق الأوسط، كانت العملية فى مجملها أكثر تعقيداً بكثير. مثلا، يغفل التركيز على الثنائيات وحدها إمكانية التحول الدينامى الذى كان جزءا جوهريا من كيفية تخيل أعضاء الشبكة لتدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.

ومعاً، تكشف تلك الخيوط التأويلية التى أوردنا تفاصيلها أعلاه الخطوط العريضة، على أقل تقدير، لما يسميه تيموثى ميتشل فى كتابه عن استعمار البريطانيين لمصر، «إطار للمعنى» آخذ فى التطور. هيكل فكرى صُمِّم بحيث يجعل أشياء معقدة ومتباينة منظمة ومنهجية وقابلة للفهم داخل سياق محدد». أمد الإطار المتخصصين من الأكاديميين، ورجال الأعمال، والإعلاميين، ومسئولى الحكومة بأسلوب لجعل الشرق الأوسط مفهوما، واستطرادا، لتعيين موقع المنطقة وجميع القوى النشطة هناك داخل إطار سياق دولى أوسع كانت فيه الولايات المتحدة فى سبيلها إلى البزوغ كبلد العالم الأقوى الذى كان له مصالح على قدر كبير من الأهمية فى تلك المنطقة. ومما لا ريب فيه، فإن مكونات هذا الإطار المختلفة كانت تكمّل بعضها وتناقض بعضها فى آن. أحيانا، كان الأسلوب الذى أدرك به أمريكيون كثيرون الحرب الباردة لبلدهم ومصالح أمنها القومى فى الشرق الأوسط التى ترتكز على النفط، كان يتناقض مع مدركات هؤلاء الأفراد عن الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى وعن دور الدين، أو المعنى الأوسع للمهمة المقدسة والعلمانية التى مثّلت الدافع الحيوى لتدخل الولايات المتحدة فى المنطقة. وبالمثل، فكثيرا ما كانت محاولات فهم الحركات القومية والاستجابة لها تسير فى اتجاه معاكس للجهود المماثلة التى تتعلق بدور الدين. ليست هذه هى التوترات الوحيدة المتعضونة فى إطار المعنى الأوسع الذى أناقشه فى الصفحات التالية، لكنها تفيدنا فى توضيح مدى التعقيد الذى كان عليه هذا الإطار.

ليس لدىّ أية نية، من خلال تفسير إطار المعنى هذا، للترويج لتنويعة جد معيبة من المدركات والتنميطات عن الشرق الأوسط وشعوبه أو العمل على استمرارها. يتراوح المدى الواسع لهذه الأفكار الخاطئة بين تجاهل التنوع الدينى عبر العقائد الدينية المختلفة وأيضا بين طوائف الدين الواحد المختلفة، وبين العنصرية الفاضحة وإضفاء الخصائص التى تحط من شأن شعوب المنطقة. الأحرى أن هدفى هو أولا محاولة إعادة خلق الشرق الأوسط الذى تخيل أفراد شبكة غير رسمية من المتخصصين ذوى التوجهات السياسية الذين ينتمون إلى مهن مختلفة تخيلوا أنهم يعرفونه. وثانيا أحاول أن أفهم، كيف أصبحت تلك التخيلات عوامل مؤثرة فى النقاشات حول دور الولايات المتحدة فى المنطقة وفى العالم الأوسع. من ثم، فإن كثيرا من الذى سيلى فى هذا الكتاب، بما فى ذلك المجتزأات التى تشير إلى «المحمديين Mohammedans»، أو غير ذلك من المصطلحات المسيئة التى تنم عن تبلد الأحاسيس،يتعلق بالأفراد الذين كانوا يقومون بالتخيل، وليس بموضوع تخيلاتهم، وذلك لأنه فقط بفهمنا أولا لأصول مثل إطار المعنى هذا يصبح بإمكاننا تجاوزه.

وعلى حين أننى لا أستخدم مصادر باللغة العربية، فإننى لا أعتقد أن الأسئلة التى أهتم بها، والتى يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عنها تتطلب، فى معظمها، هذه المصادر. ثمة مفاتيح كثيرة لفهم تاريخ علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، ونستطيع العثور على أحدها من خلال تفحص كيف فهم أفراد تلك الشبكة غير الرسمية فى الولايات المتحدة والمرتبطون بهم من أوربا والشرق الأوسط، فهموا المنطقة، وكيف نقلوا أفكارهم هذه للجماهير الأمريكية. تظهر مفاتيح أخرى من خلال الدراسات التى تستند إلى حد كبير، أو حصريا، على المصادر باللغة العربية. وفى الواقع، فإن هذه الدراسات هى نقيض تام لما أضطلع به فى هذا الكتاب إذ إنها تستند إلى المصادر العربية لتفحص كيفية تخيل شعوب الشرق الأوسط

للولايات المتحدة. وفى الواقع، فإن تاريخ علاقات الولايات المتحدة والشرق الأوسط معقد بدرجة لا تكاد تصدّق، ويتطلب فهم هذا التاريخ دراسات ومقاربات متنوعة. وعلى الرغم من ذلك، فإننى بالفعل أستند إلى بعض الدراسات المعاصرة المؤسسة على مصادر باللغة العربية فى لحظات معينة من أجل تصويب بعض الآراء الواردة فى المصادر باللغة الإنجليزية التى استخدمها.

وفيما أننى أستند إلى مدى واسع من الدراسات والأبحاث وأنا أعرض أطروحة كتابى وأفصلها، فقد وفرت لى عدة أعمال رئيسية نماذج للمحاكاة ونقاطاً لانطلاقات جديدة فى آن. يعتبر كتابا دوجلاس ليتل «الاستشراق الأمريكى» وميلانى مكاليستر «لقاءات ملحمية» رائدين فى هذا المجال حيث يركزان على الشرق الأوسط تحديدا. يحلل أول فصول كتاب ليتل كتابات الأسفار فى القرن التاسع عشر، ومنتجات القرن العشرين الثقافية مثل مجلة ناشونال جيوجرافيك وفيلم علاء الدين ويستند إلى تحليله لهذه الأعمال فيما يذهب إليه من أن أفكار الأمريكيين عن الشرق الأوسط لها دور فى صياغة السياسة. ثم بعد ذلك يقوم بعرض ممتاز لتاريخ السياسة ينتظم حول تيمات محددة (النفط، الأمن القومى، الصراع العربى الإسرائيلى... إلخ)، لكن ولسوء الحظ، لا يركز كثيرا على الأفكار على خلاف ما يوحى به فصله الافتتاحى. وبالمقابل، تقوم مكاليستر بتحليل الأفلام، والمشاهد والتعليقات الهزلية الكوميدية، والكاريكتيرات السياسية والأدب، ضمن أشياء أخرى لتحلل كيف تأثرت الثقافة الأمريكية بالعلاقات الأمريكية شرق الأوسطية، وكيف عكست تلك الثقافة هذه العلاقة. مرة أخرى، وعلى الرغم من أن كتاب مكاليستر عمل لافت مهم إلا أنه لا يقول سوى أقل القليل عن العلاقات الفعلية بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط. يستهدف بحثى مكانا بين الاثنين حيث تؤثر الأفكار والثقافة بأسلوب توجهاته سياسية. وبهذا المعنى، فقد ينظر القراء الذين اطلعوا على الكتابين إليهما بصفتهما نقاط النهاية التفسيرية التى ينطلق منها هذا الكتاب.

وأخيرا، يُعتبر كتابا دايفيد إنجرمان اللذان فازا بعديد من الجوائز، أى «التحديث من الشاطئ الآخر» و«اعرف عدوك» واللذان يتعاطى فيهما المؤلف مع المختصين بالشأن الروسى والسوفييتى فى الولايات المتحدة،يعتبران دراسات حالة كاشفة لتقاطع الخبرة وإنتاج المعرفة والسياسات الدولية. وقد استهلمتُ هذين الكتابين فى عملى هذا، حيث يبلور إنجرمان فهما ثاقبا للسياقات الروسية/ السوفييتية وأيضا للسياقات الأمريكية. علاوة على ذلك،يعتبر الكتابان إسهاما مهما فى موضوع احتراف الخبراء فى الولايات المتحدة. ولكل هذه الأسباب كان الكتابان مرشدين هاديين لى فى عملى هذا.

١- الأسرى، المُبشرون، السياح، والمستشرقون:

علينا، قبل أن نتفحص كيف تخيل متخصصو القرن العشرين الشرق الأوسط، أن نعرف كيف التَقى أسلافهم فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالمنطقة وما كانته أفكارهم عنها، ونبحث مدركاتهم وفرضياتهم التى ورّثوها للأجيال المتعاقبة. منذ إقامة الولايات المتحدة وطوال القرن التاسع عشر، كان مرجعية أى شخص عما كان يُعرف آنذاك على أنه جزء من «المشرق» الأكثر اتساعا، أو بالتحديد مرجعيته عن «الشرق الأدنى» تعتمد إلى حد كبير على ما إن كان قد خبره مباشرة أم لا. من ثم، فقد حدثت لقاءات غالبية الأمريكيين بـ«المشرق» من خلال التعليقات التى أمدهم بها مجموعة متنوعة من الأسرى، وأعضاء الإرساليات التبشيرية، والسياح، وكتاب الأسفار. وبحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أضفى حقل دراسات الشرق الأدنى القديم أو الدراسات الإنجيلية الذى كان قد استُحدث، المصداقية الأكاديمية على مدركات الأمريكيين عن المنطقة. أتت كل من هذه المجموعات بنهجها الخاص ليتخيل الشرق ومن ثم زعمت لنفسها بعض المرجعية أو الخبرة الخاصة. بيد أنه كان يعلو المعرفة التى أنتجتها كل منها طبقات مما أتى به السابقون، علاوة على أنها كانت تعكس نفس تيماتهم الأساسية.

كان «المشرق» كما تخيله الأمريكيون الأوائل يبدو عقبة في سبيل المهمات المقدسة والعلمانية والتي يرى أندرز ستفانسون أنها كانت تكمن في لب مدرك تلك الأمة الجديدة، عن مكانها في العالم. رأى هؤلاء أن الإسلام وأشكال المسيحية الشرقية تمثل تحديات لتوسع الرؤية المسيحية المقدسة، فيما بدا الإسلام، والنُظم الملكية والاستبداد عوائق في سبيل انتشار النموذج الجمهوري العلماني. استند كثير مما كان يمرر في القرن التاسع عشر على أنه معرفة أمريكية مميزة إلى تقارير انطباعية عن حوادث بعينها عولجت بأسلوب يهدف إلى الإثارة وكانت مؤسسة جوهريا على روايات دينية أعلت من شأن شريحة معينة من البروتستانت الأمريكيين على حساب المسيحيين والمسلمين من سكان المنطقة الأصليين.

كان التعليقات الأمريكية عن المشرق التي لقيت أوسع رواج بين القراء هي بضع سير [للرسول] أو «Mahomet» أو ماهاوند **[وهو تحريف لاسم «محمد صلى الله عليه وسلم يرمز به إلى وحش سفر الرؤيا الهائل الذي يخرج من الهاوية ويتوج نفسه على جبل المعبد]**، وكتب الرحالة بين حين وآخر، وروايات البحارة ممن تم أسرهم بواسطة القوى شمال الإفريقية في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. يكشف تحليل المؤرخ روبرت أليسون لنصوص تلك الأدبيات الكلونيالية والأدبيات الأمريكية المبكرة عن أنها كانت عاملا جوهريا في تحديد مستقبل الولايات المتحدة.يزعم أليسون أن الخبرات المباشرة مع العالم الإسلامي والقراءات عنه تسببت في أن يرى الأمريكيون الأوائل «نموذجا لنوع المجتمع السياسي الذي لا يرغبون في وجوده لديهم». قدمت تلك النصوص بتصويرها مجتمعاً معاديا للنظام الجمهوري يتسم بالاستبداد الديني وضعف القيادات السياسية والانحلال الجنسي وتاريخ من أَسْر الأعداء في الحروب واستعبادهم، قدمت صورة لنوع الحكم والمجتمع اللذين أراد الأمريكيون تجنب استنساخهما. وبغض النظر عن مدى دقة هذه التخيلات، فقد أضحت جزءا لا يتجزأ في الخطاب

السياسى وقتئذ بدرجة أنه كان بإمكان الأمريكيين من مختلف الانتماءات السياسية أن يجدوا المبررات فى تلك القصص الشعبية المألوفة لجميع المواقف شديدة الاختلاف التى تبنوها تجاه بلدهم الجديد. وهكذا، استُخدم «المشرق» مجازا نقد من خلاله «الآباء المؤسسون» فى الولايات المتحدة بعضهم ونزعوا الشرعية عن بعضهم. مثلا، دافع چون كوينسى آدمز عن مخاوف والده من أن تؤدى الحرية المفرطة إلى تدهور الأحوال فى البلد ووصولها إلى حال من الأناركية، بل وربما الحكم المستبد، بأن هاجم توماس چفرسون وشوه سمعته لدفاعه عن كتاب توماس باين «حقوق الإنسان». لقّب آدمز الرئيس چفرسون بـ «النبى العربى» الذى يدعو إلى «إسلام الديموقراطية». وحسب تعبير أليسون، فقد أتاح العالم الإسلامى كما صورته تلك المرجعيات المبكرة «درسا للأمريكيين فى ما لا ينبغى عليهم أن يفعلوه، وفيما ينبغى عليهم أن يتجنبوه و هم يشيّدون دولتهم ويمارسون التجارة أو يكونون أسرهم. ومن أجل أن يزدهر الرجال والنساء ويتقدم المجتمع، لابد من التحكم فى السلطة وضمان الحرية».

وبعد حسم الصراعات مع القوى شمال الإفريقية عام ١٨١٩، سرعان ما رحلت الإرساليات التبشيرية المسيحية متوجهة إلى البحر الأبيض المتوسط من أجل إسماع صوت الرؤية الأمريكية المقدسة والعلمانية. وصل طليعة المبشرين الأمريكيين من الولايات المتحدة إلى الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٢٠. وبحلول منتصف القرن كان خلفاؤهم قد غدوا يشكلون أكبر مجموعة أمريكية فى المنطقة. بيد أن المبشرين سرعان ما أدركوا أن من غير المحتمل لهم، وبالرغم من جهدهم الشاق، تحويل المسلمين عن عقيدتهم. بيد أن تعلمهم اللغة العربية أتاح لهم توسيع نطاق أنشطتهم لتتجاوز المسائل الدينية لتشمل مجالات أخرى وبخاصة التعليم. وبحلول عام ١٩٠٠ كان المبشرون، ورجال البر الأمريكيون والمربّون المستقلون قد فتحوا ما يربو على ثمانمائة مدرسة ابتدائية وثانوية تخدم حوالى ٤٠ ألف تلميذ فى

أنحاء المنطقة، علاوة على مؤسسات أخرى للتعليم العالى، بما فى هذا كلية روبرت بتركيا والكلية البروتستانتية السورية (أعيد تسميتها الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٢٠). تعلم العرب فى تلك المدارس مقررات علمانية مؤسسة على التجارب الأوربية والأمريكية: التنوير، صعود القومية، وتطور الديموقراطية فى أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية.

ما دافع تلك الإرساليات التبشيرية آنذاك للمضى فى تنفيذ تلك الأچندة بالشرق الأوسط، وبخاصة مع حقيقة ندرة من تحولوا إلى المسيحية؟ كان أحد دوافعهم إلى هذا إيمانهم المُتقد بأن الولايات المتحدة والأرض المقدسة (لليهود والمسيحيين) مترابطتان بأسلوب لاينفصم عراه وفقا للمشيئة الإلهية. وفى الواقع، فقد جسَّد المبشرون الذين ذهبوا إلى المشرق «الرؤية» الأمريكية المقدسة والعلمانية بما قد يفوق أية مجموعة أخرى.

فى القرن التاسع عشر، رأى البروتستانت الأمريكيون وقد حفزتهم الرابطة الروحية بالأرض المقدسة ومعها قراءتهم المعقدة للإنجيل والتاريخ بعامة، رأوا إقامة الولايات المتحدة بصفتها تحققا للنبوءة الإنجيلية بقيام أورشليم جديدة. ورأوا أيضا أن خلاص أورشليم القديمة التى دُنِست لقرون عديدة كان منوطا بهم وبالمربين ورجال البر من أورشليم الجديدة (الولايات المتحدة). ظلت الرغبة لتغيير «المشرق» وتحويله من المنظورين المقدس والعلمانى قوة دافعة مسيطرة بالنسبة للأمريكيين المرتبطين بالمنطقة منذ القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن الحادى والعشرين.

اعتاد المبشرون الذين أناطوا بأنفسهم تنفيذ مشروع خلاص تلك المنطقة كتابة الخطابات إلى أهلهم وتقارير إلى أبناء طوائفهم وصفوا فيها العوائق الكثيرة التى واجهوها بما فى ذلك المشاكل الصحية والأمراض التى تتهددهم والتهديدات لأمنهم الشخصى. وكما كان حال معظم أنحاء العالم فى القرن التاسع عشر، كانت الأمراض متفشية وكانت كثير من المناطق خارج نطاق تحكم الحكومات وتفتقر إلى

قوى لفرض القانون. فى مراجعته الشاملة لتدخل الولايات المتحدة فى المنطقة منذ عام ١٧٧٦ وحتى يومنا هذا، يستخدم المؤرخ مايكل أُرن بوفرة مجتزآت من وصف المبشرين لعنف المسلمين وغدرهم، وللأمراض التى أصيب بها المبشرون بشكل شبه دائم، ومشقات السفر وذلك فى محاولة منه لتصوير المنطقة مكانا طاردا غير مضياف. ويوحى بأن جماعة المبشرين ازدهرت بالرغم من كل الأرجحيات والسلبيات الهائلة. أما فؤاد شعبان فيستخدم القرائن المماثلة للتدليل على أمر آخر. نجده مثلا يجتزئ مقولات مثل إعلان المبشر إيلى سميث أنه «كلما اقتربت من أورشليم، تقل رغبتك فى زيارتها؛ وذلك من توقع مزيد من الألم الناجم عن مشاهد الآثام والشرور الحالية الذى يفوق بهجة تأمل ماضيها المجيد». ثم يذهب شعبان إلى أن كتابات المبشرين لعبت دورا حاسما فى توليد تخيلات الأمريكيين عن الإسلام والمشرق ونشرها.

بيد أنه، وكما بيّن المؤرخ أسامة المقدسى، لم يقتصر أسلوب المبشرين لتخيل المشرق على مسلمى المنطقة فحسب، بل طبقوه على مسيحييها أيضا. وعلى الرغم من أن المبشرين قدموا صورة شائهة للمسلمين، فقد كان عليهم تقديم أنفسهم بصفتهم حملة العقيدة المسيحية الحقة وحماتها بأن يوضحوا، وفقا لمقديسى أن «المسيحية المشرقية لم تكن فاسدة فحسب، بل أيضا أنانية، بالغة التعصب، لا علاقة لها بعامة الناس». من ثم، تمت المزاوجة، فى فكر المبشرين، بين المسيحية المشرقية والإسلام بصفتهما عمودى الفساد الدنيوى والروحى اللذين ينبغى تسديد الضربات إليهما وهدمهما». وهكذا، تتحدى استنتاجات مقدسى تركيز إدوارد سعيد على الإسلام، واستبعاده طوائف المسيحية المحلية، بصفته النقطة المركزية التى استهدفتها جهود غرب الأوربيين والولايات المتحدة المطردة كى يجعلوا من المشرق «آخر». وعلى الرغم من أننى أتفق معه بعامة، بيد أننى، وكما سأبين، فقد كان الإسلام واحدة من بين عدسات ناقدة عديدة تخيل من خلالها الأمريكيون الشرق الأوسط.

تتيح لنا ردود الأفعال على مقتل المقدس چيه. چى كوفينج والمقدس مريام فى حادثين منفصلين فى ستينيات القرن التاسع عشر، تتيح أمثلة دالة على كيفية فهم الأمريكيين للمشرق فى تلك الفترة. بدا وأن الهجوميْن نفذهما قطاع طرق كانوا يتربصون بالمسافرين. اجتهد إدوارد موريس، رئيس بعثة الولايات المتحدة بالآستانة، دون كلل، ليضمن إلقاء القبض على القتلة ومعاقبتهم بالإعدام ثم قام بكتابة النتائج وإرسالها إلى واشنطون حيث أسهب فى تعليقاته على خصائص الشرق الأوسط. قال إن عملية قطع رأس أحد قتلة كوفينج «أجريت بوقار غير معتاد من أجل ترك انطباع لا يمحى فى أذهان العامة» الذين اعتقد موريس أن مثل تلك العروض تلقى منهم استجابات مُرضية. كان التطبيق السريع لـ «العدالة» لافتا بأكثر من المعتاد وذلك للحصانة التى يتمتع بها المجرمون لدى قتلهم رعايا قوى مسيحية أخرى. ثم تطرق فى تقريره بأسلوب أكثر عمومية لأوضاع التقاها فى المنطقة فوصف الحكومة العثمانية بأنها «أفعى متعددة الرءوس» حيث تعتمد على حكام للولايات يعينون بسبب نجاحهم كرجال بلاط. تحدث أيضا عن يقظته المستدامة ضد «التميزات العرقية والدينية التى تبدو أكثر استعصاء وعنفا فى هذه الإمبراطورية من أية بقعة أخرى فى العالم، وعن الخوف الذى يلازم الباب العالى من اشتعال حروب أهلية بين الولايات المجاورة التى تدين بديانات مختلفة».

وعلى الرغم من صدقية هذه الأحداث، أسهم تعليق موريس عليها، ومعه رواية المبشرين الأعم عن تجاربهم فى الشرق الأدنى، فى خلق صورة مشوهة للمكان وسكانه ولقواه وقضاياه المحركة. كانت الرواية المركزية للمبشرين تدور حول الانحطاط والخلاص، حول تطهير أورشليم الجديدة للأرض المقدسة من جميع التأثيرات الفاسدة والمفسدة - سواء كانت إسلامية أو مسيحية مشرقية أو غير ذلك - وعن إحيائها من أجل الحاضر والمستقبل. ذهبت هذه الرواية إلى أنه من خلال المدارس بخاصة سيقوم المبشرون بتدريس الأفكار والقيم الأمريكية وغرب الأوربية

ونشرها، بحيث يخلقون فى نهاية المطاف مُصلحين متعلمين ليبراليين ينتمون للطبقة الوسطى يعملون على تحقيق رؤية المبشرين. انتظرت جماهير المؤمنين الأمريكيين بلهفة هذه النتيجة، وأبقى عليهم مطلعين على العوائق فى سبيل تحقيق هذا الهدف، وعلى ما يحدث من تقدم، من خلال خطابات المبشرين إلى الأفراد، وتقاريرهم الرسمية إلى «مجلس المفوضين الأمريكى للإرساليات التبشيرية الخارجية» وهو الهيئة التى كانت تشرف على عملهم التبشيرى. كانت تلك المراسلات تُنشر فى الإصدارات التى يمكن اعتبارها أولى الدوريات فى الولايات المتحدة التى كانت تتعاطى مع أمور الشرق الأدنى مثل: الميشنرى هيرالد، والأمريكان ثيولوچيكال ريڤيو، والعالم الإسلامى: [الدورية ربع السنوية للأحداث الجارية، والأدب والفكر فى أوساط عبدة محمد Mohammedans]، وذا بروجرس أوف كريستيان ميشنز إن ذا مسلم لاندز. وهكذا، أصبحت الإرساليات التبشيرية من خلال أنشطتها ومراسلاتها مع جمهورها من المؤمنين فى الوطن، المرجعيات الأكثر بروزا بالولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عن «المشرق» وأثبتت تفسيراتهم نفسها عاملا فاعلا فى تشكيل الكيفية التى تخيل بها الأمريكيون المنطقة ودور بلادهم فيها.

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، كانت تنويعة من المغامرين، ورجال الأعمال، والمهندسين، والجنود، والسياح، وشخصيات أخرى، قد بدأوا فى التجوال بالمنطقة، وعرْضِ أوصافهم الخاصة للمشرق وتقاريرهم عنه والتى ساعدت على تأبيد تلك الأساليب المقدسة والعلمانية لتخيل المنطقة. أصبحت «الأرض المقدسة» الوجهة الأولى لطبقة جديدة من السياح الأمريكيين الذين سافر الكثيرون منهم إلى المنطقة على أمل أن يخبروا مباشرة تلك الأنحاء التى قرأوا الكثير عنها الإنجيل. ولّدت تلك الرحلات متونا كثيرة من أدب الأسفار لقيت إقبالا كبيرا من القراء ومن ثم عملت بمثابة لقاءات مع المنطقة، ليس فقط بالنسبة لمن ذهبوا إليها، بل أيضا

بالنسبة لمن لم تكن لديهم الموارد للذهاب هناك. كان كتاب «الأبرياء بالخارج» لمارك توين، أكثر تلك الأعمال ذيوعا، حيث سعى توين لنقل حسٍ بالأماكن التى زارها إبان رحلته، تلك الأماكن التى قرأ كثير من الأمريكيين عنها فى نصوصهم الدينية. يُفتتح الكتاب بمشهد المسافرين وهم يتحرقون شوقا، تؤجج توقعاتهم فرضياتهم الرومانسية عن الأرض المقدسة؛ وينتهى الكتاب بالمسافرين وقد تحطمت أحلامهم على أرض واقع المشهد غير المألوف، والفقر، والقذارة التى التقوا بها فى الخارج. روى مؤلفون وكتاب أسفار آخرون بمن فيهم هرمان ملفيل، ودافيد إف. دور وهو عبد من لويزيانا كان قد جاب أنحاء العالم مع سيده قبل أن يهرب إلى أوهايو، رووا حكاوى مماثلة، وبهذا عملوا على دعم الصورة السائدة للمشرق وللإسلام بصفتهم مختلفين، خطرين، غرائبيين،يهيمن عليهم العنف.

أضاف مبحث «دراسات الشرق الأدنى القديم» طبقة أخرى إلى تخيلات السياح والمبشرين عن انحطاط المشرق ووجوب خلاصه. بدأت الدراسة الأكاديمية للمنطقة فى الولايات المتحدة فى أربعينيات القرن التاسع عشر بمؤسستين كانت كلتاهما وثيقة الارتباط بالمشروع التبشيرى فى الشرق الأدنى. كانت أولاهما هى جامعة ييل والتى كانت قد عينت فى عام ١٨٤١ إدوارد ساليسبرى أستاذاً للعربية والسانسكريت فى استجابة منها للاهتمام الواسع بالإنجيل فى أنحاء نيوإنجلاند، حيث سرعان ما أنتجت جهودا تبشيرية فى الشرق الأدنى وأفادت منها. كان ساليسبرى، والذى كان قد تلقى تدريبه كمستشرق فى أوربا، أول أستاذ فى الولايات المتحدة يجعل من المنطقة بؤرة تركيزه. ساعد، بمرور الوقت، على أن ينشئ فى جامعة ييل مركزا للتدريب فى اللغات القديمة أصبح بإمكانه منافسة مراكز الجامعات الأوربية والألمانية منها بخاصة. أما المؤسسة الثانية فكانت «الجمعية المشرقية الأمريكية» والتى تشكلت عام ١٨٤٢ للتنسيق بين الدراسات عن المشرق وإعداد التقارير عنها، وشملت هذه دراسات جميع الأماكن تقريبا التى تقع إلى

الشرق من أوربا. كانت هذه الجمعية أيضا وثيقة الارتباط بالحركة التبشيرية حيث كان ستة عشر من مجموع المشاركين الأصليين فيها والذين كان عددهم ثمانية وستين مشاركا أعضاء فى «مجلس المفوضين الأمريكى للإرساليات التبشيرية الخارجية».

وعلى مر العقود التالية استمر الاهتمام الأكاديمى بالشرق الأدنى فى التنامى وبحلول سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر بدأت عدة جامعات فى تطوير برامج فى دراسات الشرق الأدنى. وكما أوضح بروس كوكليك، فقد كانت الرغبة الروحية لتوكيد محتويات الإنجيل أو العمل على فهم أفضل لها، هى التى تحفز الأكاديميين العاملين فى مجال الدراسات السامية والأشورية والمصرية القديمة وفقه اللغة وعلوم الحفريات. بيد أنه، وبمرور الوقت، اكتسبت تلك الدوافع صبغة أكثر علمانية فيما أصبح القائمون عليها أكثر اهتماما بالأكاديمية المهنية، والملاحظة الموضوعية، وفهم التجربة الإنسانية من بعديها المكانى والزمانى. وفى غضون ذلك، تنافس رؤساء الجامعات الذين دعموا أولئك المتخصصين الجدد بجامعات ييل، وبنسلفانيا وجون هوبكنز وشيكاغور وغيرها، تنافسوا على تسيد هذا المجال. اجتهدوا كى يقدموا جامعاتهم ومتخصصيها كأفضل مرجعيات فى تاريخ الحضارات القديمة، والمسيحية المبكرة، أو أحيانا، الإسلام المبكر. ولتحقيق هذا، تعاقدوا مع أفضل المتخصصين الأوروبيين – الألمان بخاصة – فى المجالات المختلفة الأمر الذى أضفى طبيعة عبر/دولية مميزة على دراسات الشرق الأدنى بالولايات المتحدة. وبهذا الأسلوب أسست تلك الجامعات سابقة لدراسات الشرق الأوسط الحديث اللاحقة، حيث وفر المتخصصون من أوربا وأنحاء أخرى، مرة ثانية، الكثير من الخبرة المبدئية المتطلبة لتدريب الأمريكيين، وبخاصة فى اللغات ودراسة الإسلام.

وبعامة، فإن الباحثين من الولايات المتحدة، أو من الأصول الأوربية الذين

درسوا الحضارات القديمة، أو المسيحية المبكرة أو الإسلام، فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فعلوا ذلك عادة من داخل إطار «استشراقى». وكما أوضح زكارى لوكمان، فقد ظهر هذا الأسلوب لفهم «المشرق» مواكباً لتوسع الإمبريالية الأوربية ومتناغما معها بدءا من نهاية القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر. كان الأكاديميون البريطانيون والفرنسيون أول من اشتغل بالدراسات الجادة للمنطقة، بيد أن الأكاديميين والجامعات الألمانية كانوا قد احتلوا موقعا لافتا فى ذلك المجال بحلول السنوات المتأخرة من القرن التاسع عشر. كانت إحدى الفرضيات المركزية فى الإطار الاستشراقى هى أن عالم الإسلام كان حضارة متمايزة أصابها الركود والانحطاط لمئات من السنين قبل أن تدخل حالة من الاضطراب والجيشان فيما التقت بالحضارة الأوربية والأمريكية الأكثر سموا ورقيا بدرجة هائلة. ومع تركيزهم على أن الإسلام نفسه كيان ثابت لا يتغير، تدرب الباحثون فى مجال اللغات المتطلبة، وفقه اللغة والنصوص التأسيسية التى افترُض أنها قادرة على شرح كل ما هو إسلامى، بغض النظر عن الفترات والأزمنة والأماكن. انتهى الأمر بالباحثين الاستشراقيين إلى تشكيل مجموعة منعزلة تستنسخ نفسها، وكان يتم توزيعهم على الأقسام وفقا لمجال تركيزهم لا على أساس المباحث والتخصصات المهنية، وكانوا يستخدمون نفس المناهج البحثية بشكل أساسى. وهكذا ظل الاستشراق هو الإطار المهيمن فى تدريب المتخصصين الأكاديميين وفى تخيل الشرق الأوسط إلى أن أُجبرت الحرب العالمية الثانية الباحثين على تطوير أساليب جديدة للتفكير فى المنطقة.

تركت تخيلات أكاديميى القرن التاسع عشر، ورجال الأعمال والصحفيين والإرساليات التبشيرية والسياح، تخيلاتهم للمشرق كعقبة فى سبيل إنجاز المشروع المقدس والعلمانى الأمريكى، تركت عدة موروثات عميقة وباقية. على المستوى الأساسى الأول، فقد تركت مجموعة من الناس ذات شبكة من الارتباطات استخدم

من أتوا بعدهم وجودهم وانتسابهم إليهم ليزعموا لأنفسهم وطوال أجيال تالية معرفة خاصة وخبرة بعلاقات الولايات المتحدة بالمنطقة. وفي بعض الحالات اكتسبت تلك الارتباطات، حرفياً. شكل الشأن العائلي طوال القرنين التاسع عشر والعشرين كما يوضح لنا تاريخ عائلة دودج. كان رجل البر الأمريكي وليام إيرل دودج (١٨٠٥ - ١٨٨٣) مؤسس منشأة فلپس، دودج وشركائهما الأمريكية للتعدين. تسلم وليام الابن أمور التعدين فيما ذهب دايڤيد إلى الشرق الأوسط حيث ساعد في ستينيات القرن التاسع عشر على إنشاء الكلية البروتستانتية السورية بأموال من شركة التعدين. صعد ابن وليام الأصغر، كليڤلاند هودلي دودج الصفوف في مؤسسة فلپس للتعدين وساعد في تمويل حملة وودرو ويلسون الانتخابية. سلك ابنا كليڤلاند التوءم، كليڤلاند إيرل وبايارد مسالك العائلة حيث استمر كليڤلاند يمارس أعمال التعدين، فيما واصل بايارد اهتمامات العائلة بالشرق الأوسط ومصالحها هناك. بدأ بالعمل عضو هيئة تدريس بالكلية السورية البروتستانتية في عام ١٩١٣، ثم عمل على إدارة الجامعة كرئيس لها ما بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٨. وفي النهاية تمازجت اهتمامات العائلة في التعدين والتبشير في دايڤيد ابن بايارد حيث عمل بأرامكو ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤، ثم في خط الأنابيب عبر بلاد العرب (التاپلاين) من عام ١٩٥٤ وحتى تقاعده عام ١٩٧٦. ثم بعد تقاعده، عاد مرة أخرى وشغل منصب رئيس الجامعة الأمريكية ببيروت في عام ١٩٨١، ليصبح، وكما ذكر روبرت ڤيتاليس «أول رهينة لأمريكا بلبنان» حينما اختطفه المقاتلون الشيعة أثناء الهجوم الإسرائيلي على بيروت عام ١٩٨٢. قد تكون أسرة دودج أفضل نموذج لأسرة ذات روابط متعددة الأوجه بالمنطقة دامت لفترة طويلة. لكن ثمة آخرين أيضا مثل عائلات إدى وهوسكينز ومور، الذين تداخلت أعمالهم ومصالحهم بالمنطقة كجزء من المشاريع التبشيرية والتعليمية، وظلوا لاعبين لهم أدوار حاسمة في شبكة إخصائيي الشرق الأوسط بعد ذلك بعقود عديدة.

بالإضافة إلى خلقهم سلالات من الأفراد النافذين الذين زعموا أن لهم خبرة بالمنطقة، فقد كان للبعثات التبشيرية ومعهم الأكاديميون المتخصصون فى الشرق الأدنى، ورجال الأعمال، والمستشارون، وكتاب الأسفار دور حاسم فى ابتداع رواية عن تخلف الشرق الأوسط روجوا لها فى الولايات المتحدة وحافظوا على استدامتها. لم تؤكد تلك الرواية على تخلف المسلمين فحسب بل أيضا على تخلف مسيحيى المنطقة. فبعد كل شيء فإن كان زعم هؤلاء المبشرين أن مهمتهم هى خلاص المنطقة، فقد كان عليهم أن يعتقدوا أن عقيدتهم المسيحية الخاصة ليست أكثر مصداقية من الإسلام فحسب، بل أيضا من العقائد المسيحية الأخرى الموجودة بالمنطقة، وجهدوا لإثبات ذلك. من ثم، فقد أضفوا على المسيحيين هناك نفس الصفات التى أضفوها على المسلمين. وبتجاهل المبشرين، وكتّاب الأسفار، والآخرين الفروق الدينية والطائفية والمذهبية فى القرن التاسع عشر وإضفاء سمات زائفة عليها فقد رسخوا سابقة وضع كل سكان الشرق الأوسط تقريبا داخل إطار رواية التخلف والتى ظلت قائمة حتى وقت متأخر من القرن العشرين.

أيضا، تخيلتْ مرجعيات القرن التاسع عشر تلك «المشرق» وتدخّل الولايات المتحدة فى شئونه بأسلوبين لا تاريخيين بشكل جوهرى، استند كل منهما بدرجة هائلة على مشروع الولايات المتحدة الذى أدمِج فيه الشقان المقدس والعلمانى. كانت البعثات التبشيرية الأمريكية والسياح والكتاب وقراء كتابات الأسفار والذين تخيلوا جميعهم «الأرض المقدسة» وأنها بانتظار الخلاص على أيدى الولايات المتحدة، يعون جميعهم تلك الأرض كما كان يحتمل لها أن كانت منذ ألفى عام فى وقت يسوع المسيح، أو كما يحتمل لها أن تكون فى المستقبل بعد تحولها المقدس إلى شكل معين من المسيحية وتحولها العلمانى لتكتسب خصائص نموذج الولايات المتحدة السياسى والاجتماعى. عمل الأكاديميون المتخصصون فى دراسات الشرق الأوسط فى السنوات المتأخرة للقرن التاسع عشر على استمرار أساليب التفكير هذه عن

المنطقة، تلك الأساليب التى أنكرت عليها حاضرها التاريخى المتمايز بأن ركزوا بأسلوب يكاد يكون حصريا على الشرق الأدنى القديم، فيما أهملوا دراسة المنطقة كما هى فى السنوات المعاصرة. كان التخيل اللاتاريخى الثانى - الذى كان على نفس الدرجة من القوة والإشكالية - يتعلق بالولايات المتحدة وعملائها فى الشرق الأوسط حيث تبدت الولايات المتحدة وفقًا لهذا التخيل نمطا للدولة والمجتمع مختلفا جوهريا عن أى نمط كان قد وُجِد سابقا وحتى وقتئذ؛ قدّموها بلدا يقف خارج المشاكل التاريخية والعمليات التى تمر بها البلدان الأخرى. علاوة على ذلك، ومن خلال الأنشطة التبشيرية والتعليمية بالخارج، اضطلعت الولايات المتحدة ومواطنوها بمسئولية الارتقاء بالآخرين وتغييرهم من خلال الإتيان بنموذج الولايات المتحدة الاستثنائى المزعوم إلى الشرق الأوسط وبقية العالم. ومعاً، أوحى هذان التخيلان اللاتاريخيان بعدم استطاعة «المشرق» التغير وحده، ومن ثم، أوعزا بأن الولايات المتحدة هى وحدها المصدر المشروع لإحداث التغيير فى المنطقة. وهكذا أضحى أسلوب تخيل الولايات المتحدة والمشرق هذا عميق التجذر فى علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط طوال العقود التالية ومازال تأثيره فاعلاً حتى وقتنا هذا.

الفصل الاول

المهمة تناط بالمتخصصين فى المنطقة: المصالح القومية، إنتاج المعرفة، ظهور شبكة غير رسمية

فى عام ١٩٤٧، نشر إى . إيه. سپايزر من جامعة بنسلڤانيا، دراسة عامة عن الشرق الأوسط ومصالح الولايات المتحدة هناك. ذهب سپايزر فى كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأدنى» إلى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأدنى ينبغى أن تقوم على فهم دقيق للأحوال الاجتماعية والسياسية فى المنطقة. سعى إلى خلق مساحة لمجموعة جديدة من المشاركين فى العملية السياسية، زاعما أن «مهمة التزويد بالمعلومات الضرورية عن المشهد الخارجى أصبحت مناطة بالمتخصصين فى المنطقة الذين يسهمون فى الإمداد بالاستخبارات الأساسية ويعالجونها ويقومون بتحديثها. وفى الوقت المناسب، توضع هذه المادة فى متناول هؤلاء الذين يضعون أطر السياسة الخارجية». ثم يمضى ليقر بأنه يعلم بوجود «مراحل وسيطة» بين المحللين وصناع السياسة، وأن السياسة «قد لا تعكس دائماً أفضل آراء المتخصصين ورؤاهم». وعلى الرغم من ذلك، كما يذهب سپايزر «فإن النتيجة النهائية تعتمد إلى حد كبير على مقدرة المحللين فى جميع المراحل وكفاءتهم».

دعا سپايزر إلى أن يبدأ الخبراء الإقليميون فى الاضطلاع بدور حاسم فى تطوير السياسة حيث إنه وجد أن الأمريكيين يجهلون الشرق الأوسط بدرجة مفجعة، وجَزَم بأن الولايات المتحدة تفتقد إلى «رجال ونساء مدربين وذوى خبرة يتعاطون مع التزاماتنا المتنامية فى المنطقة.. وفيما ظلت مصالحنا ورهاناتنا فى المنطقة تتنامى باطراد فى السنوات الأخيرة لم يخضع النظام الذى يجرى فى ظله العمل الضرورى عن المنطقة لأى توسع أو تحديث موازٍ».

أسرع سپايزر ليبين عدم تحميله وزارة الخارجية أو أية تنظيمات بعينها مسئولية هذه الأوضاع، وزعم بدلا من ذلك أن «العيب يكمن فى النظام لا فى الأفراد» حيث اعتقد أن مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة قبل الحرب لم تكن تتطلب مجموعة من المتخصصين رفيعة التأهيل، وحتى لو أنها تطلبت ذلك، فقد

كانت اللغات شرق الأوسطية صعبة التعلم، والتنقلات السريعة بين العاملين إلى داخل المناطق وخارجها تعيق تطوير مثل هذه المجموعة.

وفى معرض دعوته إلى تبنى منهج جديد فى دراسات الشرق الأوسط بالولايات المتحدة، وجه سپايزر نقده إلى نمط إنتاج المعرفة المتخصصة ونظامه الذى يمثله هو. كان إفرايم أڤيجدور سپايزر، الذى وُلِد عام ١٩٠٢ فيما يعرف اليوم بأوكرانيا، قد جاء إلى الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ لدراسة العبرية القديمة. ثم بعد أن حصل على درجة الماچستير من جامعة پنسلڤانيا، ودرجة الدكتوراه من كلية دروپسى، انضم إلى هيئة التدريس بجامعة پنسلڤانيا وظل هناك طوال مدة عمله كآركيلوچى، ومتخصص فى فقه اللغة وباحث فى الدراسات السامية. تَمثَّل إنجازه الأكاديمى المميز فى مشاركته فى سلسلة من الحفريات فى العراق فى ثلاثينيات القرن

العشرين وكتابة التقارير عنها. أثناء الحرب العالمية الثانية، أتى بخبرته فى الشرق الأدنى القديم إلى واشنطون دى سى، حيث عمل رئيسا لقسم الشرق الأدنى لفرع «الأبحاث والتحليلات لمكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS)». وهناك تولى الإشراف على جيه. سى. هوورويتز الذى أصبح فيما بعد شخصية بارزة فى الدراسات شرق الأوسطية لفترة ما بعد الحرب، وعمل معه عن كثب فى استخبارات زمن الحرب وفى شئون التخطيط. كان عمل سپايزر فى OSS هو ما أدى به إلى إصدار كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأدنى» الذى مثَّل أحد أول تقييمات ما بعد الحرب لدور الولايات المتحدة الجديد بالمنطقة. وفى هذا الكتاب، وعلاوة على مناداته بوجوب وجود سلالة جديدة من المتخصصين فى المنطقة، فقد حث الولايات المتحدة على قبول سطوتها الكوكبية الجديدة وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير سياسة واقعية مقبولة إقليمياً ومستقلة عن التأثيرات والهيمنة البريطانية والسوڤييتية.

يمدنا هذا الفصل بالسياق اللازم لتقييم مزاعم سپايزر حول إنتاج المعرفة عن الشرق الأوسط واستهلاكها فى الولايات المتحدة. يتفحص كيف أضحت المنطقة تميَّز على أنها ضمن مصالح الولايات المتحدة المهمة وتبعات هذا التصنيف بالنسبة لإنتاج المعرفة عن المنطقة ونوع الخبرة اللازمة ابتداء من سنوات القرن العشرين الأولى وحتى منتصف ستينياته. يبدأ بسرد كيفية ظهور مجموعة جد محدودة من «الخبراء» العلمانيين الأكثر «مهنية» طوال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين. وفيما ظلت الجماعة الراسخة من المبشرين ورجال البر تحتفظ بصوت قوى فى شئون الشرق الأوسط، إلا أن الأكاديميين ومسئولى الحكومة، والصحفيين الذين كانوا يركزون على الشئون الدولية السياسية والاستراتيجية أضافوا صوتهم أيضا. شهدت ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بخاصة اهتماما متزايدا بالمنطقة فيما اجتذبت صناعة النفط الدولية الصاعدة والحرب العالمية الثانية مزيدا من الأشخاص والموارد لدراسة الشرق الأوسط. فى البداية، حاول ورثة قدامى

المبشرين والمتخصصين فى الشرق الأدنى القديم والمستشرقين من الولايات المتحدة وأوربا سد الحاجة لهذا الطلب المتنامى على معرفة الشرق الأوسط المعاصر. ثم بعد ذلك، وفرت الحرب العالمية الثانية والسنوات المبكرة للحرب الباردة السياق الذى من خلاله دعا سپايزر وآخرون إلى «توسيع وتحديث» نظام إنتاج المعرفة عن الشرق الأوسط. وفى استجابة لتلك الدعوات ظهرت شبكة عبر/ دولية اكتسبت بتزايد صبغة بيروقراطية ومؤسسية من المتخصصين فى الشرق الأوسط الحديث على الرغم من أنها ظلت غير رسمية واعتمد هؤلاء المتخصصون الجدد بدرجة كبيرة على اهتمامات الأمن القومى الأمريكى من أجل الحصول على التمويل، ولتوضيح المصالح الجوهرية للولايات المتحدة فى المنطقة. ثم يُختتم الفصل بتأمل مجال دراسات الشرق الأوسط واستخدام الحكومة الأمريكية للأبحاث الأكاديمية من وجهة نظر ستينيات القرن العشرين، أى حينما ظهرت تقييمات جهود تلك الشبكات للمرة الأولى.

الاستراتيجيون، والمستشرقون ومشكلة المعروض من المعرفة والطلب عليها:

إن الأمريكيين الذين تخيلوا الشرق الأوسط فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أو زاروه فعلوا ذلك فى سياق سياسى دولى كان آخذا فى التغير سريعا. تحدت ألمانيا الصاعدة، التى كانت قد توحدت مؤخراً، السطوة البريطانية والفرنسية فى أوربا، فيما كشفت حرب عام ١٩٠٥ بين روسيا واليابان عن ضعف اليابان والقوة المتنامية لروسيا. وفى الوقت ذاته، عملت الإمبراطوريات الأوربية المعتدية ومعها عدد من المشاكل الداخلية على إضعاف الإمبراطورية العثمانية التى كان اقتصادها قد تنامى بدرجة كبيرة طوال القرن التاسع عشر، إلا أن هذا النمو كان يتوقف على اندماجها المتزايد فى الشئون الأوربية. من ثم، فبحلول ثمانينيات القرن العشرين كانت الإمبراطورية العثمانية ومصر قد أفلستا وأصبحتا تحت رحمة الدائنين الأوربيين؛ فيما تحدت أيضا القوى

القومية المتنامية الحكم العثمانى من الداخل، وبلغت تلك الأوضاع ذروتها فى ثورة تركيا الفتاة التى أطاحت بالسلطان عبدالحميد الثانى. وبعد الحرب العالمية الأولى لم يعد ثمة إمبراطورية عثمانية، حيث حلت محلها تركيا الأصغر كثيرا، فيما اكتسبت بريطانيا وفرنسا، بتفويض من عصبة الأمم، حق التحكم فى المناطق العثمانية السابقة بالعراق وشرق الأردن، وفلسطين وسوريا ولبنان. فى غضون هذا، كانت الولايات المتحدة فى سبيلها للصعود. ففيما تشظت الإمبراطورية العثمانية وتحللت، أقامت الولايات المتحدة أول إمبراطورية عبر/ قارية لها، أتبعتها بإمبراطوريتها الكاريبية وعبر/ المحيط الهادى. وفيما أفلس العثمانيون ومصر، تنامى اقتصاد الولايات المتحدة بمعدل غير مسبوق ليصبح أكبر اقتصاد فى العالم. ورغم تعرضه لبعض العثرات، وببداية الحرب العالمية الأولى، كان قد تجاوز اقتصاد بريطانيا واقتصاد ألمانيا مجتمعين. أما الحرب نفسها، فقد أوضحت قوة اقتصادية متزايدة للولايات المتحدة، حيث أنهى البلد الحرب وقد أصبح أكبر بلد دائن فى العالم.

لم يتعاط المبشرون، وكتاب الأسفار والمتخصصون فى الشرق الأدنى القديم الذين هيمنوا على نقاشات الولايات المتحدة لـ «المشرق» فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، لم يتعاطوا بصراحة ووضوح مع تضمينات تلك التطورات. أنيطت المهمة بطبقة علمانية جديدة من الاستراتيجيين، ومفكرى السياسة الخارجية، والصحفيين وبيروقراطى الحكومة، طبقة كانت قد ظهرت فى بداية القرن العشرين. بيد أن الحرب العالمية الأولى وما أعقبها، والسعى إلى إتاحة احتياطات المنطقة الوافرة من البترول، كشفت عن أن المعروض من المتخصصين المؤهلين للتعليق على شئون الشرق الأوسط المعاصر، لم يكن كافيا لسد الطلب المتزايد على مثل هؤلاء الأفراد. هنا خطا، من تلك الفجوة، ورثة قدامى المبشرين والمستشرقين الذين تخيلوا المنطقة من خلال الأطر التأويلية المقدسة التى كانوا قد تدربوا عليها وعاشوا

داخل حدودها. وهكذا، وببداية الحرب العالمية الثانية، كانت طبقات من أشكال جديدة من المرجعية والاهتمامات قد أضيفت إلى الروايات الموجودة، المقدسة منها والعلمانية، للأكاديميين والمغامرين والمبشرين والمستشرقين.

كان المُنظّر البحرى ألفرد ثاير مِهان أول الأمريكيين الذين ربطوا بين هذه التطورات الكوكبية الجديدة من خلال الفكر المنهجى والكتابة عن العلاقة السياسية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة وباقى العالم. نشر مِهان العديد من الكتب والمقالات التى أكدت على دور القوة البحرية فى الشئون الدولية، وكانت إحدى القوى الفكرية الرئيسية الدافعة لتوسع الولايات المتحدة عبر البحار فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كان مهان يؤمن إيمانا راسخا بسمو العرق الأنجلو ساكسونى، وزعم أنه بمرور الوقت، ومن خلال حماس المبشرين والإجراءات الحكومية، سيكون بوسع مزايا المشروع الأمريكى المقدس والعلمانى الانتشار بالخارج، والوصول إلى آسيا بخاصة.

كانت آراء مِهان عن المنطقة التى سرعان ما أُطْلق عليها مصطلح «الشرق الأوسط»، [كان هو من نحت هذا المصطلح]، والتى كان قد زارها فى عامى ١٨٦٧ و١٨٩٤، كانت آراؤه ذات مركزية بالنسبة للمدركات الجديدة عن المنطقة وتركزت على الاهتمامات العلمانية بالتقابل مع المقدسة. فى كتابه «مشكلة آسيا» عام ١٩٠٠، حدد مِهان مكانا يقع بين خطى عرض ٣٠ و٤٠ شمالا ويمتد من حوض البحر المتوسط فى الغرب إلى كوريا فى الشرق – وهى منطقة أسماها «وسط آسيا». زعم مِهان أن «داخل تلك الحدود تقع الأراضى محل الجدل والمتنازع عليها»، منطقة ستكون موضع التنافس الدولى طوال المستقبل المنظور. كانت منطقة «وسط آسيا» تتكون من جزئين شديدى الأهمية: النصف الشرقى الثرى بالموارد، والنصف الغربى الذى يضم خطوط الاتصال والسفر – قناة السويس، البحر الأحمر، والخليج الفارسى إضافة إلى أى خطوط حديدية برية محتملة – وكلها

ضرورية من أجل الوصول شرقاً. لم يكن مهان آنذاك على علم بالاحتياطيات النفطية الهائلة والتي كان لها أن تجعل ذلك الجزء الغربي بالغ الأهمية طوال سنوات القرن العشرين الباقية. اعتقد أن روسيا وبريطانيا هما المتنافسان الأساسيان على التحكم في المنطقة، لكنه رأى أيضا أن تواجد الولايات المتحدة الجديد في الفلبين، واقتصادها المتوسع وسطوتها الدولية المتزايدة تمنحها رهانات متنامية على حصص تتحكم فيها بالمنطقة، ورأى أيضا أنه من حسن الحظ أن للولايات المتحدة وبريطانيا آراء ومصالح مشتركة ومتماثلة في المنطقة وأن بوسع بريطانيا الدفاع عن تلك المصالح. بيد أن مهان حذّر من أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون على وعي واهتمام متنامٍ بمن يتحكم في وسط أسيا، وبخاصة في نقاط الوصول وخطوط الاتصال التي يضمها النصف الغربي من المنطقة وأن تستعد للدفاع عن مصالحها هناك إذا اقتضى الأمر.

قام مهان، في مقال كتبه عام ١٩٠٢ بدورية ناشونال ريڤيو، بتنقيح أفكاره حول تلك المساحة الواسعة الغامضة التي أسماها «وسط آسيا». رأى في ذلك المقال الذي عَنْونه «الخليج الفارسي في السياسة الدولية» أن الخليج الفارسي بدا كـ«إحدى نهايات خط سكك حديد مستقبلي متوقع يصل بين المحيطات» خط مقدر له أن يصبح أحد الروابط.. في سلسلة من (خطوط) الاتصال بين الشرق والغرب، بديلاً عن الطريق المائي من خلال قناة السويس والبحر الأحمر». في هذا المقال أيضا أعاد مهان تسمية المنطقة وأشار إلى «الشرق الأوسط، إذا كان لي أن أتبنى مصطلحا لم يسبق لي وأن رأيته أبدا». في كتاباته المبكرة، كان مهان قد حدد البريطانيين والروس على أنهما المتصارعان الرئيسيان على التحكم في المنطقة، لكنه ذكر أن جميع البلاد ذات التوجهات التجارية لها مصلحة في الإبقاء على سبل مستقرة آمنة للوصول إليها. علاوة على ذلك، رأى مهان أنه من الضروري، ونظراً لأن روسيا تستطيع الوصول إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادي من خلال خط سكك

حديد سيبريا الخاص بها، ولأن لبريطانيا مصالح حيوية فى الهند ومصر، وأيضا فى آسيا بعامة، فمن الضرورى لبريطانيا إحكام تحكمها فى المنطقة. هذا على الرغم من أن ألمانيا الصاعدة تلوح فى الأفق، وتقوم بإنشاء خطها الحديدى فى منطقة الرافدين، مما قد يهدد تسيد بريطانيا البحرى. لذا أعلن مِهان أن «على بريطانيا أن تُبقى دائما على قوة بحرية عظمى، تلك القوة التى يتوقف عليها كل شىء يخصها»، وعلى الأمريكيين دعم القوة التى نشرها البريطانيون «فى الخطوط العامة المتصلة بمصالحنا» فى الشرق الأوسط. وهكذا، وعلى الرغم من أن مِهان لم يُجزم بحق مباشر فى المنطقة تطالب به الولايات المتحدة، فإنه أكد على وجود روابط بين مستقبل مصالح الولايات المتحدة هناك وفى آسيا بعامة، وبين الحفاظ على الهيمنة البريطانية فى المنطقة.

وإذا وضعنا «الخليج الفارسى فى السياسات الدولية» فى سياق كتابات مِهان الأخرى، نجد أن هذا المقال يدعم الأساليب التى كانت موجودة لتخيل «المشرق» فيما يضيف أيضا طبقة أخرى إلى تلك التخيلات. وإذا ضممنا المقال إلى معتقدات مِهان الذائعة التى نص عليها سابقا حول سمو الحضارة الأنجلو ساكسونية نجد أنه يدعم الإطار التبشيرى المقدس والاستشراقى فى الانحطاط والخلاص بأن يُعيّن المنطقة موقعا للتوسع الأمريكى فى المستقبل. بيد أن إعادة تسميته للمنطقة بـ «الشرق الأوسط» وتركيزه على قيمتها السياسية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، بدلا من التركيز على الشعوب والثقافات بالمنطقة، يضفى عليها مباشرة دلالة جغرافية وسياسية تتسق مع رؤى الولايات المتحدة البازغة عن العالم ككل. علاوة على ذلك، فإن مِهان من خلال عرضه مادته بأسلوب أكاديمى علمانى ادعى أنه يقوم على الملاحظة المستقلة الموضوعية، فقد دفع قدما بالعملية التى كان أول من بدأها هم المتخصصون الأكاديميون فى الشرق الأدنى القديم الذين زعموا لأنفسهم الخبرة والمرجعية.

بُعَيد كتابة مِهان عن أهمية الشرق الأوسط المتنامية، سرعان ما اضطلعت وزارة الخارجية، والتى كانت قد أصبحت بيروقراطية ومهنية بتزايد، بمهمة إعادة تخيلها الخاص للمنطقة بصفتها منطقة مصالح اقتصادية واستراتيجية متناهية للولايات المتحدة. كانت، ومنذ توقيع الولايات المتحدة معاهدة تجارية مع العثمانيين عام ١٨٣٠ والتى أدت إلى إنشاء مفوضية لها بالأستانة، كانت عدة مكاتب تجارية قد أنشئت على مدى العقود التالية فى أرجاء الإمبراطورية بما فى ذلك مكاتب فى القاهرة وفارس. لكن موظفى الهيئات الأجنبية سيئى الإعداد هؤلاء والذين كانوا يعانون من ضعف رواتبهم، عبّروا عن استياء متصاعد من عدم قدرتهم على حماية المصالح المتوسعة للولايات المتحدة فى أرجاء العالم. وكتبعة لذلك، عملت وزارة الخارجية على تلقيهم تدريب أكثر مهنية وتعويضهم ماديا علاوة على إقامة بنية تنظيمية منهجية لهم. وعلى الرغم من أنها أنشأت قسما لشئون الشرق الأدنى فى عام ١٩٠٩، إلا أن المنطقة التى كان ذلك القسم مسئولا عنها ظلت متسقة، ووفقا للمؤرخ فليب بارام، حيث ظل القسم يتعاطى مع مصالح الولايات المتحدة فى «الإمبراطوريات العثمانية والروسية والألمانية والنمساوية/ الهنغارية، إضافة إلى إيطاليا، واليونان، والبلقان والحبشة، وفارس، ومصر ومستعمرات بريطانيا وفرنسا فى حوض البحر المتوسط». بيد أن سلسلة من إعادة التنظيم على مدى السنوات الخمس وثلاثين التالية نتج عنها إنشاء مكتب لشئون الشرق الأدنى وإفريقيا عام ١٩٤٤ ثم تم تقسيمه بعد ذلك إلى ثلاثة أجزاء: شئون الشرق الأدنى، شئون الشرق الأوسط، وشئون إفريقيا. كان قسم الشرق الأدنى يتعاطى مع تركيا والعراق وفلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان ومصر والسعودية وباقى شبه الجزيرة، علاوة على اليونان. وتعاطى قسم شئون الشرق الأوسط مع أفغانستان، بورما، جزيرة سيلان والهند وإيران. وفيما تعمقت مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية اعتمدت على «مركز الإمدادات» البريطانى بالقاهرة لإرسال مزيد من

الرجال والمواد إلى شمال إفريقيا وجنوب أوربا وشبه الجزيرة العربية وبقية أنحاء ما كان يعرف سابقا بالشرق الأدنى. وهكذا، أصبح «الشرق الأدنى»، و«الشرق الأوسط» جوهريا مصطلحين قابلين للتبادل فى التخيلات البازغة عن المنطقة الشعبية والمتخصصة معاً.

وعلى الرغم من أن أول إعادة تنظيم قامت به وزارة الخارجية كان قد حدث قبل الحرب العالمية الأولى ببضع سنوات، إلا أن «الخبراء» الأمريكيين لم يضطلعوا بتحليل مستدام للمنطقة التى كانت قد غدت تعرف بالشرق الأوسط إلا أثناء الحرب وبعدها مباشرة. جذبت القضايا المتعلقة بما ينبغى فعله بمناطق الإمبراطورية العثمانية السابقة، والحاجة المتنامية للنفط واحتمال وجوده بوفرة فى الشرق الأوسط، والتوترات بين العرب واليهود فى المنطقة، جذبت اهتماما متزايدا. بيد أن المشكلة تمثلت فى افتقار الولايات المتحدة لمجموعة من المتخصصين مؤهلين للتعليق على الشئون الراهنة لتلك المنطقة. من ثم، تُرك الأمر للمتخصصين فى الشرق الأدنى القديم، والعاملين بالتبشير، والمستشرقين، والمتخصصين من مجالات أخرى لإعادة قولبة أنفسهم كخبراء فى الشرق الأوسط المعاصر.

جاءت الفرصة الأولى لفعل هذا مع إنشاء تنظيم «التقصى The Inquiry» وكان مجموعة سرية من الأكاديميين وصناع السياسة وأفراد غيرهم أنيط بهم التخطيط لما بعد الحرب. ظهرت تلك المجموعة نتيجة مقترحات مختلفة عديدة للتخطيط لاتفاقية سلام بعد الحرب تم تداولها فى الأوساط الحكومية. فى عام ١٩١٧، أصدر الرئيس ويلسون أوامره إلى أقرب مستشاريه، الكولونيل إدوارد هاوس، بتجميع عدد من الخبراء كى يبدأوا عملية التخطيط فى سبتمبر من العام ذاك، وأناط هاوس صهره سيدنى ميزس بالمسئولية. كان اختيار ميزس، الذى كان فيلسوفا فى الدين ولم يكن قد تلقى أى تدريب فى السياسة الدولية، لقيادة تلك المجموعة، كان تجسيدا للكيفية التى كان من المرجح إدارة ذلك التنظيم بكامله كما

أوضح العدد جد المحدود من المعروض من المتخصصين الحقيقيين المدربين على العمل على القضايا السياسية الدولية فى أمريكا فى بدايات القرن العشرين. افترض هاوس أن ميزس سيتمكن من إدارة البنية شبه الأكاديمية التى سيكتسبها تنظيم Inquiry لأنه كان عميدا فى جامعة تكساس ورئيسا لها. كان الشخصية الإدارية الرئيسية الأخرى هو وولتر ليبمان والذى كان ويلسون بنفسه قد عينه ليكون أمينا عاماً للتنظيم يدير عملياته من يوم إلى آخر. جذب التنظيم أفرادا من مؤسسات أكاديمية متنوعة وبخاصة جامعات الشمال الشرقى النخبوية، وأيضا المنظمات ذات التوجهات البحثية مثل مؤسسة كارنيجى. كما اعتمد بدرجة كبيرة على جمعيات أكاديمية مهنية مثل جمعية الاقتصاد الأمريكية، والمجلس القومى للخدمات التاريخية وهو أحد أفرع الجمعية التاريخية الأمريكية التى أنشئت فى إبريل عام ١٩١٧ من المؤرخين الذين كانوا يقدمون خدماتهم للحكومة أثناء الحرب. اتخذ تنظيم Inquiry مكتبة نيويورك العامة مقرا له فى البداية ثم بعد أن أصبح أكبر من أن تستوعب المكتبة أعضاءه أثناء اجتماعاتهم، انتقل إلى الجمعية الجغرافية الأمريكية.

توزع العاملون بالتنظيم على أقسام أنيط بها مهام على أساس من الموضوعات والمناطق الجغرافية وكان من بينها قسم غرب آسيا. وعلى الرغم من أن الأعضاء كانوا يتغيرون من آونة لأخرى، إلا أنه كان ثمة عشرة موظفين تقريبا يتلقون رواتب منتظمة ويعملون على المنطقة الممتدة من البحر المتوسط وحتى التبت ومنغوليا. و من بين كل هؤلاء الأفراد، يشير أى إحصاء سخى إلى أن عدد من كان له أية معرفة بالمنطقة المناط بهم دراستها لم يتجاوز النصف بأية حال، وأن غالبية هؤلاء الباحثين كانوا قد عملوا على التاريخ القديم أو الكلاسيكى أو عصر الأوسطى. كان أحد أعضاء المجموعة متخصصا فى تاريخ أمريكا اللاتينية، والآخر فى أنثربولوجى سكان أمريكا الأصليين، وكان لعضو ثالث اهتمام عام بالتأثير المجتمعى

للجغرافيا. بالطبع، كان هناك باحثون آخرون مثل چورج لويس بير مؤرخ الكلونيالية والإمبريالية. وكانوا قد وُضعوا فى أقسام أخرى (قسم إفريقيا فى حالة بير) لكنهم عملوا على قضايا أدت بهم للتعاطى مع الشرق الأوسط. وفى النهاية، كان ثمة عدد كبير من الباحثين المساعدين لا يتلقون أجورا، بعض منهم كانوا أكاديميين، فيما أتى آخرون من خلفيات تبشيرية أو كنسية. وككل، لم يكن هناك سوى عدد جد محدود ممن عملوا بتنظيم Inquiry يمكن تصنيفهم خبراء فى السياسة الدولية المعاصرة، ولم يتعاط سوى حفنة من هؤلاء مع الشرق الأوسط بأى أسلوب ذى معنى.

من ثم، يمكن القول إن عمل Inquiry كان يعكس الأهمية المتزايدة للشرق الأوسط فى فكر صناع السياسة والمستشارين الأمريكيين، وأيضا التدريب غير الكافى الذى تلقاه هؤلاء الأفراد وغير الملائم للمهمة التى أنيطت بهم. وفقا للمؤرخ لورانس جلفلاند، تركزت حوالى نصف مجموع التقارير التى كانت تكتب عن القضايا الإفريقية والآسيوية ومنطقة المحيط الهادى، تركزت على الشرق الأوسط: بيد أن عددا جد محدود من التقارير هو الذى تضمن أى تحليلات جادة تفيد فى الإعدادات لما سوف يكون أكثر تفاوضات السلام أهمية فى التاريخ. يذكر جلفلاند أنه «فى أحوال كثيرة كانت المصادر التى استندت إليها تلك التقارير هى دوائر المعارف، ومواد المبشرين والكتيبات الإرشادية، وإحصائيات التجارة الخارجية، والمعلومات المستمدة من الأحاديث الشخصية، والشائعات» ونادرا ما كان كتّاب تلك التقارير يبذلون أى جهد أو وقت لإخضاع مصادرهم للنظرة النقدية.

من ثم، نجد أنه ليس من المستغرب، مع أخذ خلفية أعضاء مجموعة جنوب آسيا فى الاعتبار ونوع التدريب الذى كانوا قد تلقوه، أنهم تمسكوا بالرواية السائدة التى من خلالها كان الأمريكيون قد تخيلوا المنطقة طوال القرن التاسع عشر. كانت تعليقاتهم السلبية عن شعوب المنطقة، والممارسات الاجتماعية/ الثقافية ومختلف

البُنى فى المنطقة من الأمور البدهية. وفقا لأحد التقارير، فقد كان الأكراد «شهوانيين، ممتعضين، موتورين، متآمرين وخونة، يصلحون لأن يكونوا جنودا أشداء لكنهم سيئون كقادة. كما أنهم يتميزون بالنهم والأنانية؛ وهم متسولون وقحون، لديهم نزوع هائل نحو السرقة». وصف تقرير آخر الأتراك بأنهم «غير متسقين دائماً» نزاعون لـ «التفكير غير المنطقى» ونقدهم بأسلوب مضمر فيما بدا وأنه يمتدحهم: «إن ٢٠٪ من الصبية الأتراك أخيار بدرجة أن شخصياتهم كانت تنمو باتجاه الخير فى نقاط معينة حتى حينما يكون على هذا النمو أن يسير فى توجه مضاد للأحقاد والتوجهات القومية»، بل إن عنوان تقرير آخر أوضح المقصود بهذا بأسلوب أكثر فظاظة. «الحكومة التركية – تحليل لشرورها المتأصلة».

سنتفحص فحوى عمل Inquiry بما يتسق مع موضوعات فصول الكتاب اللاحقة ويتعلق بها، لكن من الأهمية هنا أن نعى مجمل الدور الذى لعبه هذا التنظيم فى تخيلات الأمريكيين للشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها مباشرة. كان Inquiry هو أول جهد منهجى ذى قاعدة عريضة بذله الأكاديميون وصناع السياسة الأمريكيون للتعاطى بجدية مع سؤال ما كانته مصالح الأمريكيين بالمنطقة ومع أفضل الأساليب لتحققها. أتى الأفراد الذين شاركوا فى تلك المحاولة معهم بنظرة القرن التاسع عشر المتمايزة وأضفوها على جهودهم، تلك النظرة التى تسمها رؤى عن تخلف المنطقة، وحس حاد عميق برسالة أمريكا المقدسة والدنيوية [العلمانية] فى العالم بعامة، وفى الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

أيضا، عمل تفعيل عصبة الأمم لأنظمة الانتداب فى أجزاء الإمبراطورية العثمانية السابقة على جعل الشرق الأوسط محورا لاهتمام كبير فى الولايات المتحدة فى الفترة التالية للحرب. وكجزء من هذه العملية، قام الرئيس وودرو ويلسون بتعيين وفد أمريكى يترأسه هنرى سى. كينج رئيس جامعة أوبرلين ورجل

الأعمال والبر تشارلس آر. كراين كي يجوبوا أنحاء المنطقة لتقييم المشاكل الناجمة عن تحلل الإمبراطورية العثمانية. ألقى تقرير تلك اللجنة الضوء على كثير من القوى السياسية والدينية والاجتماعية والتوترات بالمنطقة، بيد أن سؤال ما ينبغى فعله تجاه أرمينيا، حيث كان للمبشرين الأمريكيين تواجد كبير هناك وكانوا قد شهدوا المذابح التى ارتكبها الأتراك فى حق الأرمن، كان سؤالاً أصبح موضع اهتمام مُلحّ، وولّد جدلا حول ما إن كان ينبغى للولايات المتحدة أن تضطلع بانتداب هناك تقرره عصبة الأمم. جذبت لجنة كينج - كراين أيضا اهتماما كبيرا بالصراع المتصاعد بين اليهود والعرب فى فلسطين، ذلك الصراع الذى كان له أن يتسبب فى أن تقع الولايات المتحدة فى شباك [مشاكل] الشرق الأوسط طوال ما تبقى من القرن العشرين وبعده. رأى كينج وكراين أنه لا يمكن فصل قضية فلسطين عن المعارضة المنتشرة فى أنحاء المنطقة لتوسع الكولونيالية الأوروبية هناك من خلال تفعيل نظام الانتداب. وعلى الرغم من أنه تم تجاهل «وصفة» التقرير للسياسة التى ينبغى اتباعها، إلا أن وجوده أوضح الحاجة إلى الوعى بالقضايا شرق الأوسطية، وأومأ إلى انتقال لتخيل الشرق الأوسط من خلال عدسات أكثر معاصرة.

كان الطلب الدولى المتسارع على النفط ملمحا آخر مهما للسنوات التى أحاطت بالحرب العالمية الأولى، كما أنه كشف عن بروز الشرق الأوسط المتزايد فى الشئون العالمية وعن غياب أفراد مؤهلين للتعليق على قضاياه فى الولايات المتحدة. عمل التقدم التكنولوجى الذى يعتمد على النفط على تغير وجه الحروب البرية والبحرية والجوية أيضا. كانت السنوات الأخيرة من الحرب قد شهدت الانتقال من حروب الخنادق إلى الحرب الميكنة، ومن المدافع التي تجرها الخيول إلى الدبابات، وإلى استخدام الشاحنات لنقل القوات والمؤن. أما على البحار، فقد أدى تسيّد بوارج حربية أضخم كثيرا والانتقال من استخدام الفحم وقودا إلى النفط إلى تغير كامل فى الحروب البحرية حيث أدى إلى زيادة كبيرة فى سرعة السفن ومداها. أيضا،

كان استخدام النفط فى الغواصات الألمانية التى تعمل بالديزل نقلة حاسمة حيث هددت تلك الغواصات تسيد البريطانيين البحرى، وكانت عاملا حاسما لجذب الولايات المتحدة لدخول الحرب فى نهاية المطاف. وبالمثل، خلق مقدم الطائرات إمكانية توصيل الذخائر والقوات والمواد لمسافة أكبر داخل المناطق البرية، وخلف خطوط الأعداء، كما وسع مدى بشاعات حروب المدن الحديثة وانتقالها من ميادين القتال إلى مراكز سكان المدن. تجسدت جميع تلك الديناميات بمدى أكبر، وأشد اتساعا بكثير فى الحرب العالمية الثانية، لكن الحرب العالمية الأولى أتاحت نظرة تمهيدية مسبقة لما هو آتٍ، وبينت أن الجيوش الحديثة ستتطلب مؤنا ومخزونات من النفط تتزايد باطراد.

وكما عمل النفط على تغير الجيوش الحديثة، فإن التقدم السريع فى الثقافة الاستهلاكية القائمة على أساس النفط فى الولايات المتحدة - والتى كانت السيارات رمزا لها - أسهم فى مستوى جديد كلية من الطلب على النفط. وفقا لأحد التقديرات المعاصرة، فقد بلغ عدد السيارات المسجلة بالولايات المتحدة فى عام ١٩٢٠، تسعة ملايين ومائتى ألف سيارة أى أكثر من خمسة أضعاف ما كان عددها قبل ذلك بستة أعوام حيث كان يبلغ مليون وثمانمائة ألف سيارة، هذا على الرغم من أن نسبة من اقتصاد الولايات المتحدة كانت مخصصة للمجهود الحربى رأى هذا التقدير أيضا أن هذا التنامى إن تواصل، فإنه فى عام ١٩٢٣ سيكون ثمة ١٢٠٠٠٠٠٠ سيارة وشاحنة بحاجة إلى الوقود، ولا يشمل هذا «العدد الهائل من جرارات المزارع، والزوارق البخارية، والطائرات وماكينات المصانع التى تعمل بالنفط والتى لا يوجد لها سجل رسمى». تزامن هذا الطلب المتزايد على النفط مع زيادة أسعاره بنسبة ٥٠٪ بين عامى ١٩١٨ و١٩٢٠. فى عام ١٩٢٢، أدى الطلب المتزايد، والمخاوف من ندرة محتملة، والصراع الدولى المتنامى على مصادر النفط، أدى بأحد المعلقين إلى محاولة وضع أهمية النفط فى سياقها. ذكر: «بدون شك فإن

النفط أحد أهم الموارد الطبيعية بالنسبة للحضارة، وحتى الآن، فقد بدأنا فقط نتعلم مدى اعتمادنا عليه. بدون النفط، لا يمكن لعجلات الماكينات أن تدور، ولا تستطيع السفن أن تتحرك عبر البحار، وفى غيابه سيصل عصرنا الصناعى إلى حالة من التوقف التام».

أدت الأهمية الجديدة التى اكتسبتها المنطقة إلى تعاطى التنظيمات والإصدارات ذات التوجهات السياسية مع قضايا الشرق الأوسط بشكل أكثر انتظاما أثناء سنوات ما بين الحربين. هذا على الرغم من أن التغطية، عكست العدد جد المحدود من المتخصصين المؤهلين للوفاء بالطلب المتزايد على المعرفة عن هذا الموضوع. مثلا، كان «مكتب العلاقات الخارجية» تنظيما مقره مدينة نيويورك وكان قد ظهر إلى الوجود من بقايا تنظيم Inquiry الذى كان موجودا فى أوائل عشرينيات القرن العشرين، وتركزت جهود ذلك التنظيم الجديد على تطوير فهم للشئون الدولية المعاصرة بين قاعدة عريضة وتعزيز ذلك الفهم. من ثم كانت أول مجموعة كونها هى «مجموعة دراسات الشرق الأوسط»، وكانت أول دراسة لها عام ١٩٢٧، بعنوان: «المشاكل الاقتصادية والسياسية فى الشرق الأدنى». نشرت دورية ذلك التنظيم «الشئون الدولية» بعض المقالات عن المنطقة فى العشرينيات، لكن تلك المقالات أخذت تظهر بشكل نظامى فى أواسط الثلاثينيات وحتى آخرها وأثناء الحرب العالمية الثانية، واختلفت مواضيعها كثيرا حيث تراوحت بين تيارات القومية العربية المتصاعدة والمصالح النفطية والمشاكل المستمرة فى فلسطين، كما غلب على تلك المقالات الطابع الوصفى ولم تطرح سياسات توجيهية محددة، لكنها على الرغم من ذلك، كانت تعكس الاهتمام المتصاعد بالمنطقة.

وعلى الرغم من أن تلك الخبرات اتسمت بطبيعة أكثر علمانية واستراتيجية، فقد ظل المتخصصون الأوربيون - الذين كانت الولايات المتحدة قد استعانت بهم فى بدء ظهور دراسات الشرق الأدنى القديم بأمريكا - هم المهيمنين، ومعهم طرق التفكير

الاستشراقية. مثلا، كانت حوالى نصف المقالات التى نشرت بدورية فورين أفيرز (الشئون الدولية) منذ ظهورها عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٤٥ بأقلام غير أمريكية، وتوضح هذه الحقيقة عدم وجود خبراء أمريكيين فى شئون الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، كان كثير من كتّاب تلك المقالات من أمثال ڤالنتاين تشيرول، وهاميلتون إيه. آر جيب، و دايڤيد جى. هوجارث، وإيتش. سانت جون. بى ڤيليبى، كانوا مستشرقين راسخين فى المجالات الأكاديمية والإعلامية. كان من الشائع لمتخصص فى الشرق الأدنى القديم (هالفورد هوسكينز مثلا) أن يكتب معلقا على «أهمية قناة السويس فى زمن الحرب»، أو لأحد أبرز المرجعيات عن الإسلام فى العالم (جيب) أن يكتب معلقا على الحركات المعاصرة: «نحو الوحدة العربية».

أدرك إدوارد ميد إيرل، مؤرخ الشئون العسكرية والدبلوماسية، هذا التوتر بين الأساليب التبشيرية والاستشراقية الموجودة لتخيل الشرق الأوسط، وبين الاهتمامات الدنيوية البازغة بالشئون المعاصرة. وُلِد إيرل عام ١٨٩٤، وبحلول عام ١٩٢٠ كان قد حصل على درجة البكالوريوس. قاتل فى الحرب العالمية الأولى، وحصل على درجة الدكتوراه، وأصبح محاضرا فى التاريخ بجامعة كاليفورنيا. فى أعقاب الحرب العالمية الأولى سافر فى أنحاء كثيرة، وفى الشرق الأوسط بخاصة، واستند إلى خبراته تلك ليصبح أحد أوائل الأمريكيين الذين علقوا بغزارة على شئون الشرق الأوسط المعاصرة. فى عام ١٩٢٣ نشر كتاب «تركيا، القوى العظمى وخط سكك حديد بغداد: دراسة فى الإمبريالية» الذى تفحص فيه كيف أن تركيا التى كانت يفترض سابقا أنها بلد راكد متخلف، تصارع من أجل أن تتوافق مع حقائق الإمبريالية الأوربية الحديثة، والتوجهات القومية، والعوائق الداخلية العديدة. بيد أن إيرل بدأ أيضا يطرح مطلبا بمزيد من تدخل الولايات المتحدة فى المنطقة، وأيضا بتشكيل مجموعة جديدة من المتخصصين لإدارة مصالحها هناك. استهل إيرل كتابه بالقول «الآن قد أضيف إلى الاهتمامات الدينية الأمريكية بالأرض

المقدسة، والمصالح التعليمية الأمريكية في الأناضول وسوريا، والاهتمامات الأمريكية الإنسانية في أرمينيا، أضيف إليها اهتمامات اقتصادية جمة بالموارد الطبيعية في آسيا الصغرى». أدى توسع مصالح الولايات المتحدة واهتماماتها إلى أن يحث إيرل مواطنيه الأمريكيين مطالبا إياهم بالاهتمام بأوضاع الشرق الأدنى تلك والإسهام فيها «لأن للروابط الاقتصادية، بالضرورة، تضمينات سياسية». ذهب إيرل إلى أن «التوسع الهائل للمصالح الأمريكية التجارية والمالية أتى بالولايات المتحدة وجها لوجه مع مشاكل دولية صعبة ومعقدة» تتطلب تحليلا دقيقا و«حنكة سياسية».

أدى اهتمام إيرل بتدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط المعاصر، أدى به عام ١٩٢٩ إلى أن يعلن تحديا أكثر وضوحا وصراحة للإطار التبشيري والاستشراقي لتخيل المنطقة، على الرغم من أنه لم يرفض بالكامل المشروع الأمريكي المقدس والعلماني (الدنيوي) هناك. اعترف إيرل، وهو يستدعي قرنا من التدخل، بما وجد أنه إسهامات جد حقيقية للمبشرين الأمريكيين في الشرق الأوسط ونضالاتهم هناك. اعتقد إيرل أن المبشرين أتوا بالخير الكثير إلى المنطقة. «بحلول ١٨٩٠، كان يوجد في أنحاء الشرق الأوسط وعاظ ومدرسون وأطباء أمريكيون؛ كذلك قامت آلة الطباعة الأمريكية بطبع الإنجيل بجميع اللغات المحلية وعملت على انتشاره في الأنحاء، وبالدولارات الأمريكية أنشئت المباني لتكون مقارا لتلك المؤسسات المتنوعة». وبالمثل، هكذا قال، فقد أظهر المبشرون «بطولات» عظيمة في جهودهم لمساعدة ضحايا أعمال العنف المعادية لأمريكا في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. بيد أن إيرل اعتقد أنه بالرغم من ذلك، فقد أُنجزت تلك المهام بتكلفة للأمريكيين وعلى حساب الأسلوب الذي فهموا به الشرق الأوسط. أشار إيرل إلى أنه: «إذا كان الرأي الأمريكي قد ظل غير مطلع على الحقائق وقائما على التحيزات والمعلومات الخاطئة فالمسئولية تقع إلى حد كبير على المبشرين.

فإنهم، وبتفسيرهم التاريخ من منظور مسيحى وبأسلوب يساعدهم على إعلاء شأن المسيحية - قدموا صورة قاصرة، مشوهة، بل وجروتسكية بشعة أحيانا، للإسلام والمسلمين. وفيما كانوا يبشرون، عن وعى بالمودة من خلال الموعظة الحسنة، فإنهم أحيانا قد بذروا بلا وعى، بذور سوء الفهم والفتنة. نقد إيرل، بخاصة، تقارير المبشرين عن الأوضاع فى الإمبراطورية العثمانية: «ولأن المبشرين أسقطوا العديد من الشخصيات والوقائع والحقائق من الصورة، تلقى الشعب الأمريكى انطباعا منقوصا غير كامل عمن أذنب وعمن أُذنِب فى حقه». وهكذا، ومثل مِهان إلى حد كبير، قدّم إيرل نفسه كمتخصص فى نمط جديد باستطاعته تقديم تحليل اقتصادى وسياسى أكثر موضوعية، على الرغم من أنه لم يُسقط من حساباته الحاجة إلى رواية مُنقّحة من كتابات المبشرين، وبدلا من ذلك زعم أنه «ينبغى على المبشرين العثور على نهج جديد فى تعاطيهم مع جمهور أتباعهم فى الشرق الأدنى، وأيضا فى تقاريرهم لأصدقائهم وداعميهم فى الوطن»، لأن سلوكهم هذا سيعنى «الكثير لقضية السلام والنوايا الطيبة» وبخاصة، كما أضمر إيرل، إذا أضيفت إلى تلك الرواية خبرة جديدة أكثر معاصرة.

فيما بين عامى ١٩٠٠ و١٩٤٠، وبتحديد أكثر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، غدا كثير من صناع السياسة، والصحفيين، والأكاديميين على وعى ببعض أوجه القصور فى تخيل الشرق الأوسط من خلال عدسات نهاية القرن التاسع عشر والتى وفرها المبشرون وكتّاب الأسفار والمتخصصون الأكاديميون فى الشرق الأدنى القديم. وعلى الرغم من أن السرد المقدس والعلمانى القديم للولايات المتحدة ومبشريها عن خلاص ذلك الشرق الأوسط الذى أصابه الانحلال والانحطاط ظل قويا وفاعلا، لكن هذه الرواية أضيف إليها طبقات من المرجعية والخبرة والمعرفة تم تخيلها من خلال عدسات السياسة المعاصرة.

حد الحرب العالمية الثانية الفاصل:

فى الحرب العالمية الأولى اكتسب الشرق الأوسط أهميته إلى حد كبير لأن الإمبراطورية العثمانية انضمت إلى ألمانيا، ولأن المنطقة كانت تُستخدم بوابة إلى الإمبراطوريات الأوربية الواقعة إلى الشرق منها. بيد أنه، ومع بداية الحرب العالمية الثانية، أضفى استغلال الموارد النفطية الإقليمية، والميكنة المتزايدة للعمليات الحربية، والطبيعة الكوكبية للحرب ذاتها، والتبعات المحتملة لانتصار دول المحور، أضفى أهمية كبرى على الشرق الأوسط. ومن ثم، فعلى حين أن قلة عدد المعروض من المتخصصين الذين باستطاعتهم سد حاجة الطلب المتزايد على المعرفة عن الشرق الأوسط المعاصر أصبح جليا فى عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، فقد أوضحت الحرب العالمية الثانية، بما لا يدع مجالا للشك، أوجه القصور الفكرية للخبرات القائمة وقلة عدد العاملين فى آن. وبالإضافة إلى من كانوا يخدمون فى الشرق الأوسط ذاته، كان ثمة عدد من التنظيمات واللجان بالداخل - مثلا (مكتب الخدمات الاستراتيجية للاستخبارات) الـ OSS، ولجان التخطيط المختلفة لما بعد الحرب - فى أمس الحاجة إلى عاملين من ذوى الاطلاع والمعرفة. وهكذا، زاد الطلب بدرجة هائلة على الأمريكيين الذين لديهم معرفة بالشرق الأوسط. ومن ثم، وفرت الحرب فرصة سانحة لقدامى المستشرقين الذين كانوا يسعون إلى تسويق أنفسهم بصفتهم مرجعيات فى شئون المنطقة، وأيضا للأفراد الذين يركزون على الشئون المعاصرة ويأملون فى تدريب أنفسهم أو الآخرين على شئون الشرق الأوسط الحديث.

سرعان ما استجاب ورثة قدامى المبشرين ورجال البر للطلب المتنامى على الخبرة فى المنطقة بأن عرضوا صِلاتهم وتجاربهم ومعرفتهم للاستخدام الحكومى فيما بدأت الحرب العالمية الثانية. يمثل أفراد ثلاثة - هارولد هوسكينز، ووليام إدى، وچون بادو - المسار الوظيفى لهذه المجموعة التى استند زعمهم للخبرة على

ارتباطهم الطويل بالمنطقة، كما منحهم عملهم أثناء الحرب مستوى من النفوذ ظل قائما لسنوات طويلة بعد الحرب. وُلِد هارولد هوسكينز فى بيروت عام ١٨٩٥، وشبَّ كجزء من جماعة الإرساليات التبشيرية الأمريكية هناك، وأتقن العربية، ونمّى روابط واسعة فى أنحاء المنطقة فى وقت مبكر من عمره وبعيد تخرجه فى جامعة برينستون التحق بالمارينز. ثم نجا من هجوم ألمانى بالغازات أثناء الحرب العالمية الأولى، وفى نهاية المطاف أصبح ضابطا، وبعد الحرب، عمل فى مجال الصناعات الخاصة حيث أصبح مديرا تنفيذيا لإحدى شركات النسيج. حينما اندلعت الحرب العالمية الثانية، تطوع هوسكينز فى الجيش واستخدم مهاراته اللغوية وصلاته المختلفة فى المنطقة بأن عمل كمستشار اقتصادى، وضابط اتصال متجول وعميل استخباراتى بالمنطقة. وفى نفس الوقت، أقام روابط وثيقة مع مسئولين حكوميين رفيعى المستوى مما نتج عنه توصية سومنر ويليس، وكيل وزارة الخارجية، بأن يوكل إلى هوسكينز العمل كمبعوث شخصى للرئيس فرانكلين روزفلت فى الشرق الأوسط . وبصفته هذه التقى هوسكينز بابن سعود، ملك السعودية عام ١٩٤٣، فى محاولة لم يكتب لها النجاح، لإقناع الملك بلقاء حاييم وايزمان لبحث الخلافات فى فلسطين. وفى فترة، بعد الحرب، عمل هوسكينز مستشارا لوزارة الخارجية وللشركات الخاصة قبل أن يضطلع بإدارة معهد الخدمة الخارجية التابع لوزارة الخارجية فى خمسينيات القرن العشرين. وحتى نهاية الخمسينيات، ظل مُعلَّقاً على شئون الشرق الأوسط إلى أن أدى تمسكه برواية المبشرين وبإطار المستشرقين إلى التصادم مع السلالة الجديدة من المتخصصين فى شئون المنطقة.

تشارك ويليام إدى، مع ابن عمومته هارولد هوسكينز، فى خلفية متماثلة، بل إنه أضحى فى النهاية، مصدر المعلومات عن شئون الشرق الأوسط الأكثر نفوذا فى أمريكا. ولد إدى بمدينة صيدا بلبنان لأبوين يعملان بالتبشير، ومثل هوسكينز، التحق بالمارينز ونجا من هجوم للألمان بالغازات أثناء الحرب العالمية الأولى. بيد أن

إدى فضّل المجال الأكاديمى على عالم البيزنس فى سنوات ما بين الحربين، حيث أصبح رئيس قسم اللغة الإنجليزية بالجامعة الأمريكية فى القاهرة ثم رئيس هوبارت كوليدج بنيويورك. أيضا، التحق إدى مرة أخرى بالمارينز أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن فى مجال الاستخبارات كعميل لـ OSS فى شمال إفريقيا، وظل مرتبطا عن كثب بالحكومة منذ وقتئذ. عمل كأول وزير مفوض للولايات المتحدة بالسعودية من عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٤٦، وفى هذا السياق، عمل مترجما بين الرئيس فرانكلين روزفلت وابن سعود أثناء لقائهما فى طريق عودة روزفلت من يالطا عام ١٩٤٥. رحل إدى عن السعودية عام ١٩٤٦ ليخلف وليام لانجر المؤرخ بجامعة هارفارد رئيسا لفرع وزارة الخارجية للأبحاث والاستخبارات، وكان هذا منصبا استخباراتيا رئيسيا فى فترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء السى آى إيه عام ١٩٤٧. قام إدى، فيما بدا وأنه اعتراض بأسلوب علنى جسور، بالاستقالة من الخدمة بالحكومة فى احتجاج منه على قرار الرئيس هارى ترومان بدعم تقسيم فلسطين. بيد أن إدى فى واقع الأمر، استمر فى التشاور مع السى آى إيه تحت غطاء عمله لأرامكو بالسعودية. كثيرا ما كان يعلق على مسودات وثائق السياسة وأبقى على شبكة مراسلات واسعة مع أشخاص متنوعين حول شئون الشرق الأوسط حتى وفاته عام ١٩٦٢.

كان چون بادو الشخص الثالث الذى انتقل إلى الخدمة الحكومية بعد العمل بالتبشير وأعمال البر بالشرق الأوسط على الرغم من أنه تلقى تعليما أكاديميا نظاميا بأكثر من هارولد هوسكينز ووليام إدى. وُلد بادو فى بيتسبرج عام ١٩٠٢، وحصل على بكالوريوس الهندسة من كلية يونيون، ثم بكالوريوس فى العلوم اللاهوتية من جامعة روتچرز، وعلى درجة الماجستير من كلية يونيون اللاهوتية، حيث درس أيضا اللغة العربية والفلسفة الإسلامية. قضى بادو، بين مراحله التعليمية المختلفة، سبع سنوات يعمل مبشرا بالعراق، ثم عاد إلى المنطقة فى عام

١٩٣٦ للتدريس بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. ومثل إدى وهوسكينز، عمل بادو لحساب الحكومة أثناء الحرب العالمية الثانية كإخصائى بمكتب معلومات الحرب، ثم عاد إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة بعد الحرب ليتولى رئاستها. ثم استقال من منصبه عام ١٩٥٣ ليترأس «مؤسسة الشرق الأدنى الوقفية»، وكانت تنظيما مقره نيويورك سيتى لتوفير التمويل لإنشاء المدارس، والرعاية الصحية، ومشاريع تنموية محلية صغيرة. ظل بادو فى موقعه هذا حتى عام ١٩٦١، حينما عينه الرئيس چون إف. كيندى سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، وبعد رحيل كيندى، حاول الرئيس چونسون إقناعه بالبقاء فى القاهرة، إلى حد كبير، بسبب علاقة الود التى كانت تربطه بالرئيس جمال عبدالناصر، لكنه كان يرغب فى العودة إلى الحياة الخاصة. ومن ثم استقال من منصبه عام ١٩٦٤. قام بادو أيضا فى الخمسينيات والستينيات بنشر الكثير عن الشئون شرق الأوسطية وبخاصة عن مصر.

وعلى الرغم من أن أحداً من هؤلاء الثلاثة لم يتلق أى تدريب محدد فى الشرق الأوسط المعاصر، أو كمحلل سياسى قبل الحرب، فقد اعترف الآخرون بهم خبراء فى تلك المجالات بناء على معرفتهم بالعربية، وخبراتهم فى المنطقة والصلات التى كانت لهم روابط بأفراد فيها، كما عززت المهام التى اضطلعوا بها أثناء الحرب مصداقيتهم كمراقبين للشئون الإقليمية فى فترة ما بعد الحرب. عمل كل من هؤلاء الأفراد، وآخرون مثلهم، على استثمار تلك المرجعية ليحصلوا على اعتراف أكبر كخبراء فى الشرق الأوسط فى العقود التى أعقبت الحرب.

جذبت الحرب العالمية الثانية مزيدا من الانتباه إلى المتخصصين الأكاديميين الذين تلقوا تدريباتهم فى دراسات الشرق الأدنى القديم. كان هؤلاء، وهم الملتزمون بالمجهود الحربى، والمطلعون على الطلب المتزايد على أى شكل من الخبرة بالمنطقة، كانوا أركولوچيين، ومتخصصين فى فقه اللغة، وباحثين فى الدراسات الدينية، وأتوا بمهاراتهم اللغوية والبحثية إلى أفرع الاستخبارات الحكومية المختلفة. وعلى

الرغم من أنهم، مثل بادو وإدى وهارولد هوسكينز، لم يتلقوا أى تدريب نظامى أو رسمى فى شئون الشرق الأوسط المعاصر إلا أن الآخرين اعترفوا بهم خبراء بسبب تجاربهم فى المنطقة ومهاراتهم اللغوية ومعرفتهم العامة بمكان كان أرضا مجهولة بالنسبة لغالبية الأمريكيين.

يتسق إى. إيه. سبايزر، الذى استهللنا به هذا الفصل، مع سمات نموذج «الخبراء» فى زمن الحرب العالمية الثانية، هذا على الرغم من أن هالفورد إل. هوسكينز، المتخصص فى شئون الشرق الأوسط بكلية فلتشر للقانون والديبلوماسية وبمكتبة الكونجرس، كان أكثر تأثيرا على المدى الطويل. تلقى هالفورد هوسكينز، الذى لا تربطه صلة قرابة بهارولد هوسكينز، تدريبه فى مكتبة الكونجرس، وعمل بها متخصصا فى الشرق الأدنى القديم. لكنه حينما لاحظ الطلب المتزايد على الخبرة بدأ فى الثلاثينيات يركز اهتمامه على شئون الشرق الأوسط المعاصر - وبخاصة على المسائل الاقتصادية والسياسية مثل النفط وقناة السويس. أثناء الحرب عمل فى «قسم الأبحاث الخاصة» للتخطيط لما بعد الحرب «التابع لوزارة الخارجية، ثم عمل بعد ذلك مستشارا لوزارة الخارجية من حين لآخر. تمثل إسهامه الأكبر فى دراسات الشرق الأوسط بعد الحرب فى توليه إدارة كلية الدراسات الدولية المتقدمة وفرعها «معهد الشرق الأوسط» (أنشئ عام ١٩٤٦)، وكان كلاهما مرتبطا بجامعة جونز هوبكينز. وعلاوة على استمراره فى شغل منصب مدير معهد الشرق الأوسط، بعد انفصال المؤسستين فى عام ١٩٤٨، نشر هوسكينز عددا من الدراسات عن هذا الموضوع، وأسهم بكتاباته، تكررا فى دوريات أنالز (حوليات) أوف ذى أمريكان أكاديمى، والتاريخ المعاصر Current History، وميدل إيست جورنال (الدورية الناطقة باسم معهد الشرق الأوسط). أما عمل هوسكينز الأكثر أهمية وتأثيرا، والذى طرح فيه تأويله الخاص للشأن شرق الأوسطى، فكان مقاله المتخصص فى عام ١٩٥٤ بعنوان: «الشرق الأوسط: المنطقة المُشْكِلة فى السياسة

العالمية»، وفيه استعرض عددا من القضايا الإقليمية مثل أهمية النفط، والقومية العربية والصراع على فلسطين وحاول شرح مصالح الولايات المتحدة المتعلقة بكل منها. في عام ١٩٥٩ أصبح أحد مستشاري السناتور ليندون جونسون في شئون الشرق الأوسط، واستمر في الكتابة عن شئون الشرق الأوسط والتعليق عليها حتى وفاته في نهاية الستينيات.

وعلى حين أتاحت ندرة المعروض من الخبراء في الشرق الأوسط المعاصر أثناء الحرب العالمية الثانية الفرصة لورثة الإرساليات التبشيرية ورجال البر للعودة إلى البروز والهيمنة وخلقت حاجة، لدى المتخصصين في الشرق الأدنى القديم وعصور الإسلام الأولى لنقل بؤرة اهتمامهم والتركيز على المشاكل المعاصرة، فإنها أيضا طرحت مجموعة من الملابسات انبثق عنها طراز جديد من المتخصصين في الشرق الأوسط كانت بؤرة تركيزهم الوحيدة هي القضايا والاهتمامات السياسية الدولية المعاصرة. علاوة على ذلك، أتاحت الحرب تفعيل برامج جديدة أولية يمكن فيها تدريب هؤلاء المتخصصين الجدد. عملت مختلف مؤسسات الاستخبارات والتخطيط، وتعليم اللغات التابعة للحكومة، و بخاصة الموجودة منها في الداخل الأمريكي، كبعض من أوليات البرامج المُنظمة التي يمكن للفرد أن يتعلم أشياء عن الشرق الأوسط الجديد داخل أطرها. كان لدى كل من الـ OSS ووزارة الخارجية ووزارة الحرب وقطاعات أخرى من الحكومة شعبتها الخاصة للأبحاث والاستخبارات. كانت غالبية تلك المجموعات تعمل على غرار الحلقات الدراسية لطلبة الدراسات العليا، حيث يجرى فيها عرض أوراق بحثية ومناقشات واسعة المدى لتلك الأبحاث. من ثم، عملت الحرب العالمية الثانية على زيادة سرعة الانتقال باتجاه نمط الخبراء السياسيين الأكاديميين الأكثر مهنية وعلمانية، والذى كان قد بدأه ألفرد ثاير مهان في مستهل القرن وواصله إدوارد ميد إيرل في عشرينياته.

استثمر جايكوب كولمان هوورويتز، بالصدفة وبدون تعمد مسبق، فرص التدريب

الجديدة التى أتيحت ليصبح أول أكاديمى تدرب كمتخصص فى الشرق الأوسط المعاصر. وُلِد هووروويتز فى كونكتيكت لحاخام روسى من أصول بولندية وأم ليتوانية، والتحق بجامعة كولومبيا كطالب دكتوراه فى عام ١٩٣٦. كان عازما على القيام بأبحاث عن «الأمريكيين فى فلسطين العثمانية» وكتابة رسالة عن الموضوع، وتخير الشرق الأوسط بؤرة لدراسته وأبحاثه، هذا على الرغم من عدم وجود برنامج دراسى نظامى كهذا بكولومبيا أو بأى جامعة أخرى فى البلد. ثم حصل هووروويتز على منحة للإنفاق على رحلة لمدة ثلاث سنوات بفلسطين قبل أن يكمل المناهج المتطلبة لدراسته بكولومبيا وبدون موافقة أى مرشد أكاديمى أو كليته على الموضوع الذى اختاره لرسالته. بيد أن إقامته فى الشرق الأوسط لم تدم طويلا بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. فعاد إلى نيويورك سيتى فى عام ١٩٤٠ لاستئناف دراسته بكولومبيا. وبعد تجنيده بالجيش، انتهى به المطاف فى واشنطون دى سى كمتخصص فى الشأن الفلسطينى فى فرع الأبحاث والتحليل التابع لـ OSS حيث عمل تحت إرشاد إى. إيه. سبايزر. فيما بعد، وصف هووروويتز الوقت الذى قضاه بـ OSS ومكتب أبحاث الاستخبارات التابع لوزارة الخارجية بأنه كان استمرارا لتعليمه كطالب دراسات عليا التى عاد إلى كولومبيا لمتابعتها عام ١٩٤٧. وفى عام ١٩٤٩، ناقش رسالته المنقحة «الطريق إلى فلسطين» ونشرها فى كتاب عام ١٩٥٠ بعنوان «الصراع على فلسطين»: ثم مضى يتمتع بموقع متميز فى مجال دراسات الشرق الأوسط وظل لاعبا رئيسيا فى الشبكة عبر/ الدولية غير المحكمة وغير الرسمية من المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط التى كانت قد بدأت تتشكل، واضطلع بدور مرشد للجيل الجديد من الباحثين الذين كانوا قد بدأوا يتجاوزون المبشرين والمستشرقين الذين كانوا قد لعبوا دورا مؤثرا فى تشكيل الكيفية التى تخيل بها الأمريكيون الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر.

مثلما أرسى هووروويتز وجماعة الاستخبارات سابقةً لتدريب طراز جديد من

المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط بالولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية فقد أرست جامعة برينستون نموذجا للتعاون الوثيق بين الأكاديميا والحكومة بإقامتها «برنامج الجيش للتدريب المتخصص». أيضا، كانت جامعة ييل هى أولى الجامعات التى درّست اللغة العربية عام ١٨٤١، لكن آنذاك لم تحاكها أى من الجامعات الأخرى. ووفقا لأحد التقديرات فقد كانت هارڤارد الجامعة الثانية التى تطرح برنامجا لتدريس اللغة العربية عام ١٨٨٠، وبحلول عام ١٩٣٩ كان عدد الجامعات بالولايات المتحدة التى تدرّس اللغات شرق الأوسطية عشر جامعات فقط هى: ييل، ومشيجان، وكولومبيا، وشيكاغو، ويوسى إل إيه، والجامعة الكاثوليكية، وجامعة چونز هوبكينز، وبرينستون. كانت برينستون قد طرحت مقررا دراسيا لتعليم الآداب الشرقية لبضع سنوات لكنها لم تبدأ فى تدريس لغات المنطقة إلى أن تعاقدت مع فيليب حطى Pillip Hitti لبنانى المولد كأستاذ مساعد فى اللغات والآداب السامية عام ١٩٢٦. وتدريجيا توسع حطى فى المقررات المختلفة المطروحة، ثم أنشأت برينستون فى عام ١٩٣٣ «لجنة دراسات الشرق الأدنى» التى كانت، أحيانا، تطرح حلقات نقاش بحثية. وحينما تعمق تورط الولايات المتحدة على الجبهات شمال الإفريقية والآسيوية عام ١٩٤٣ واحتاج الجيش إلى تدريس برامج لغة موجهة كان حطى جاهزا. ووفقا لما قاله فقد أرسل إليه الجيش واحدا وخمسين جنديا لتعلم أساسيات اللغات العربية والفارسية والتركية خلال ستة أشهر وتعاقد حطى مع طلبة من أصول شرق أوسطية يدرسون فى جامعات شمال شرق الولايات المتحدة بشكل أساسى، والذين كانوا لم يتمكنوا من العودة إلى أوطانهم أثناء الحرب ليعملوا مدرسين، وكان يقوم بالتخطيط للدروس بنفسه. حقق البرنامج نجاحا إذ إنه درب الجنود على إجراء محادثات أساسية، على الرغم من أن المجموعة الأولى من الذين أكملوا تلك الدراسة لم يُتح لهم استخدام المهارة التى اكتسبوها لأن الجيش قام بنشرهم فى الهند بدلا من الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من هذا، فإن العديد من الأشخاص الذين أصبحوا متخصصين معترفاً بهم في شئون الشرق الأوسط أتوا من خلال برنامج حطى إما كطلبة أو كمدرسين. غدا المدرس فرحات زيادة أحد أبرز مدرسى اللغة العربية بالولايات المتحدة، ومحرر شعبة اللغة العربية في «صوت أمريكا». كما أضحى الطالب مورو برجر عالمَ اجتماعٍ يعمل على قضايا الشرق الأوسط ويحظى بعظيم الاحترام، كما عمل أيضا أستاذا بجامعة برينستون. وعمل الطالب روجر دايفيس بشعبة اللغة العربية في صوت أمريكا قبل أن يصبح نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وانتهى به المطاف ليصبح سفير الولايات المتحدة بقبرص. الأهم من ذلك هو أن برنامج زمن الحرب أرسى سابقة للتعاون الوثيق بين الأكاديميين - خاصة بجامعة برينستون - والحكومة حينما كان الأمر يتعلق بدراسة الشرق الأوسط وبتدريب الأشخاص للعمل هناك. وتلك علاقة كان لها أن تتوسع بشكل هائل في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وبداية من سنوات القرن العشرين المبكرة وحتى عام ١٩٤٥، أدت مصالح الولايات المتحدة المتوسعة وتدخلها في أنحاء العالم بعدد متزايد من المجموعات المتخصصة المهنية والعلمانية بالحكومة، والدوائر الأكاديمية والإعلام، وعالم رجال الأعمال إلى مزيد من الاهتمام بالشرق الأوسط المعاصر. تسببت المدركات الجديدة عن مصالح الولايات المتحدة وقوتها، والصناعات النفطية الدولية الصاعدة ومعها الحربان العالميتان في أن يصبح الأمريكيون على وعي أكبر بالمنطقة بما يفوق أي وقت سابق. وفي تلك الأثناء، أضافوا طبقات جديدة من المعرفة والخبرة أعلى الإطار المقدس والعلماني للمبشرين والمستشرقين والذي كان قد شكل تخيلات الأمريكيين للمنطقة لحوالي قرن من الزمان. كان الاحتراف والمهنية المتزايدة يعني أن الخبرة والمرجعية في شئون الشرق الأوسط لم تعد ملكا للإرساليات التبشيرية والسياح وكتاب الرحلات مثلما كان الأمر في نهاية القرن التاسع عشر. أيضا،

عمل التعاون بين أفراد من مختلف المشارب - الأكاديميين، رجال الأعمال، الحكومة وورثة الجماعة التبشيرية - عمل على غرس جذور الشبكة عبر/ الدولية غير المحكمة وغير الرسمية البازغة وانتشارها. بيد أنه، وعلى الرغم من ظهور تلك الشبكة عبر / الدولية التى اضطلعت بتخيل الشرق الأوسط وتفسيره للجماهير الأمريكية فى العقود الأولى من القرن العشرين، فقد كان لها ولخبرة الأفراد الذين عملوا بها حدودها وأوجه قصورها. وبتعبير مبسط، وكما كشفت الحرب العالمية الثانية، فقد تجاوز الطلب المتنامى على المعرفة بشئون الشرق الأوسط المعروض من المتخصصين المؤهلين والمعرفة التى كان بإمكانهم أن يقدموها، تجاوزه بكثير.

الحرب الباردة ومأسسة الخبرة بالشرق الأوسط:

كان على هذه الخلفية أن دعا إى. إيه. سبايزر فى عام ١٩٤٧ إلى خلق طبقة جديدة من المتخصصين ينتجون معرفة ذات توجه نحو السياسة عن الشرق الأوسط المعاصر. وكان جهده واحدا من عدة محاولات لجذب الانتباه والموارد إلى تلك المهمة. وكما ذكرنا فقد كان ثمة عشر جامعات تقوم بتدريس اللغات شرق الأوسطية فى عام ١٩٢٩، وفى عام ١٩٤٧ لم تكن سوى ثلاث جامعات فقط - كولومبيا وميشجان وبرينستون - قد طرحت مناهج دراسية أكثر توسعا عن الشرق الأوسط المعاصر. فى عالم ١٩٤٩ رأى «المجلس الأمريكى للجمعيات المثقَّفة» أن الأوضاع كانت أكثر سوءا. وزعم أن هيئات التدريس بجميع الجامعات الأمريكية لم تكن تضم متخصصا واحدا فى الشرق الأوسط المعاصر يعمل بها بشكل نظامى، ومن أجل علاج ذلك الوضع، انتهز سبايزر وآخرون فرصة الحرب الباردة البازغة والتزامهم بها للحصول على موارد لخلق تشكيل من خبرات الشرق الأوسط ذى صبغة مؤسسية. ومن خلال تلك العملية قاموا بتقوية الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من الخبراء الذين اضطلعوا بتخيل الشرق الأوسط وأضافوا طبقة أخرى من المعرفة عن المنطقة، ودورها الدولى، وأهميتها للولايات المتحدة كقوة كوكبية.

استند هؤلاء الأكاديميون ورجال الأعمال والمسئولون الحكوميون والمجموعات والأفراد الآخرون الذين دعموا توسيع الخبرة فى مجال الشرق الأوسط المعاصر بعد الحرب، استندوا بدرجة كبيرة إلى الحرب الباردة المتنامية وعلى مخاوف الأمن القومى الأمريكى فى المنطقة من أجل تبرير مشروعهم. ومثلما قدم وليام إدى، وهالفورد هوسكينز وإى. إيه. سپايزر الخدمات لبلدهم أثناء الحرب العالمية الثانية فقد عادوا ليخدموها أثناء الحرب الباردة. كانوا، هم والأفراد الذين خلفوهم كخبراء فى الشرق الأوسط مقاتلى الحرب الباردة الذين اعتقدوا أن إنتاج معرفة تستخدمها الحكومة أمر ضرورى جدير بالاحترام. كان هؤلاء نتاج عصرهم يخضعون للخطاب المعادى للشيوعية الذى هيمن على السياسة الأمريكية ابتداء من نهاية الأربعينيات وحتى أوائل الستينيات. وفى هذا الصدد لم يكن ثمة فرق بينهم وبين الخبراء الذين كانوا يعملون فى مجال دراسات المنطقة التى كانت قد تشعبت وتوسعت داخل الجامعات وفى المهن الأخرى بعد الحرب.

بيد أنه، فإن علينا الإقرار أيضا بأن هؤلاء المتخصصين لم يقتصروا على استثمار الفرص التى أتاحتها الحرب الباردة بل إنهم أيضا اعتمدوا عليها للحصول على التمويلات لدراسة الشرق الأوسط المعاصر ولتوسيع نفوذ المتخصصين الجدد الذين أوجدتهم تلك المهمة. كانت دراسة الشرق الأوسط قد تخلفت كثيرا فى أمريكا عن دراسات مناطق أخرى مثل الاتحاد السوفييتى وآسيا، من ثم، كاد الإسهام فى قضية الحرب الباردة يكون ضرورة بالنسبة لمن أرادوا توسيع نطاق الدراسات شرق الأوسطية فى فترة ما بعد الحرب. مثلا، رأى فيليب حطى الذى كان قد تولى إدارة «برنامج التدريبات المتخصصة للجيش» أثناء الحرب، ثم ترأس قسم اللغات والآداب الشرقية بجامعة پرينستون بعد الحرب، رأى بوضوح المزايا التى يحتمل لجامعته أن تجنيها حينما عرض خدماتها على مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا چورچ سى. ماكجى فى ديسمبر ١٩٥٠. بدأ

حطى أحد خطاباته إلى ماكجى بتعهد منه «باستعداد قسمه لتقديم خدماته فى تلك الظروف القومية الطارئة وللتعاون إلى أقصى حدود ما بحوزته مع أية هيئة فى واشنطون مدنية كانت أم عسكرية لتوفير التدريبات الأساسية فى لغات العالم العربى المسلم والمعلومات فى مختلف المجالات». أضاف أن التدريب الذى باستطاعة پرينستون توفيره يمكن أن يكون «نوعا من الأساس» تقوم عليه مهارات مثل «التشفير، والتأويل، والرقابة والعمل الاستخباراتى». وناشد ماكجى أن تكون الخدمات التى بإمكانهم أن يقدموها حاضرة فى ذهنه حينما يناقش المشاكل المتعلقة بالشرق الأوسط مع أية هيئة حكومية مهتمة. أيضا، استخدمت جامعة هارڤارد نفس المنطق لدى إنشائها «مركز دراسات الشرق الأوسط» الخاص بها فى بداية الخمسينيات: «إن التزامنا الدولى بمجابهة التهديد السوڤييتى فى الشرق الأوسط، والأهمية الكبرى لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لاقتصادنا، والأزمة المستمرة فى المنطقة تجعل لزاما على الجامعات الأمريكية تحويل اهتمامها إلى تلك المنطقة الحيوية والتى ظلت مهملة نسبيا حتى الآن». وكان الهدف هو إعداد برنامج «يهدف إلى تدريب رجال مختارين على الخدمة فى مجال الصناعات الخاصة والحكومة معا، وفى نفس الوقت تشجيع الأبحاث الأكاديمية الأساسية عن الشرق الأوسط فى مجالات الاقتصاد، وعلم السياسة، و الأنثروپولوچى، والتاريخ، والعلاقات الاجتماعية بما فى هذا علم النفس الاجتماعى».

كانت سطوة تفكير الحرب الباردة على درجة من القوة ضمنت معها نجاح صياغة تلك المساعى الفكرية بهذا الأسلوب. أعرب ماكجى فى رده على حطى عن «ثقته» بأن «العرض الرائع للمساعدة فى حالة الطوارئ القومية هذه لابد وأن يلقى قبولا حماسيا من قبل الذين يقومون الآن بالتفكير فى البرامج المستقبلية والتخطيط لها». أيضا، حقق مركز هارڤارد الوليد نجاحا حيث اجتذب موارد من المنظمات الثرية، وبخاصة من مؤسستى فورد وروكفلر اللتين أبدتا استعدادهما لتمويل

أبحاث فى العلوم الاجتماعية تُسهم فى قضية الحرب الباردة. سرعان ما دخلت شركات النفط على الخط أيضا مما زاد التأكيد على أهمية النفط بصفته من شئون الأمن القومى الجوهرية. قامت أرامكو بتمويل الدراسات الأكاديمية للشرق الأوسط، بل إنها أيضا أنشأت فرعا استخباريا داخليا خاصا بها كانت له روابط وثيقة مع السى آى إيه. وككل، أدى تدفق الأموال هذا إلى إقامة مراكز جديدة لدراسات الشرق الأوسط جمعت بين أكاديميين من مختلف المباحث - الاقتصاد، علم الاجتماع، التاريخ، علم السياسة، على سبيل الذكر لا الحصر - والتى سعت بأسلوب جمعى إلى إنتاج معرفة ترتبط بالسياسة، وخبراء على استعداد للعمل عن كثب مع الحكومة.

جعلت الحرب الباردة العثور على أموال لتوسيع مجال دراسات الشرق الأوسط من السهولة بمكان، لكنها لم تقدم سوى قليل من العون للتعاطى مع المشكلة - التى كانت على نفس القدر من الأهمية، أى مشكلة إيجاد أشخاص ينفذون تلك الأجندة حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من الأشخاص فى الولايات المتحدة مدربين كمتخصصين فى الشرق الأوسط الحديث. من ثم، وكما حدث أثناء الحرب العالمية، كانت مهمة تدريب طبقة جديدة من المتخصصين فى الشرق الأوسط المعاصر من نصيب باحثين وأكاديميين من مجالات، وأزمنة وتخصصات مختلفة. أيضا، اعتمدت المؤسسات المشاركة فى هذه العملية على السابقة التى كانت قد أُرسيت لأول مرة أثناء سنوات القرن التاسع عشر الأخيرة مع ابتداع مجال دراسات الشرق الأدنى القديم، والتى استندت إلى المتخصصين الأوروبيين من أجل إضفاء المصداقية والمرجعية على تلك المجهودات. يوضح تفحص حالة مركز الدراسات شرق الأوسطية التابع لهارفارد هذه العملية ويكشف الكثير عن طبيعة الخبرة الأكاديمية الناشئة فى ذلك المجال بالولايات المتحدة.

تشكل مركز هارفارد للدراسات شرق الأوسطية فى بداية خمسينيات القرن

العشرين بإشراف عدد من الأكاديميين المؤثرين وذوى التوجهات الدولية. كان من بين هؤلاء وليام لانجر مؤرخ الإمبريالية والسياسة الدولية البارز، والرئيس السابق لفرع الأبحاث والاستخبارات التابع لوزارة الخارجية، والذى أصبح فيما بعد رئيس الجمعية التاريخية الأمريكية؛ وإدوارد مايسون عالم الاقتصاد، ورئيس كلية هارفارد للإدارة العامة ورئيس جمعية الاقتصاديين الأمريكيين؛ وماكچورچ بوندى عميد كلية الآداب والعلوم، والذى أصبح مستشار الأمن القومى فيما بعد. بدأ المركز عمله فى عام ١٩٥٤ تحت إدارة لانجر الأمر الذى يوضح القصور فى عدد خبراء الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة، حيث كان لانجر أيضا مدير مركز هارفارد للأبحاث الروسية ورئيس لجنة الدراسات الإقليمية بالجامعة. فى البداية، كان لانجر أحد أربعة أكاديميين فقط يعملون بالمركز الذى كان بحاجة إلى مدرسين لأكثر من خُمس عدد الفصول الدراسية التى كانت مقترحة لدى بدء إنشائه. عمل ريتشارد إن. فراى أستاذ اللغات السامية والتاريخ الشاب والذى كان مجال تركيزه الأساسى هو تركيا وإيران مع لانجر فى إدارة المركز. كان المتخصصان الآخران هما تشارلس فرجسون الذى أتى بخبرته فى إدارة برنامج تعليم اللغة العربية فى بيروت التابع لوزارة الخارجية أتى بها إلى هارفارد، وعالم الأنثروبولوجى دروود لوكهارد الذى كان متخصصا استخباراتيا فى الحكومة.

تغلبت هارفارد والجامعات الأخرى التى أنشأت مراكز مماثلة فى الخمسينيات والستينيات على ندرة المعروض من الخبرة فى ذلك المجال بأن اجتذبت باحثين وأكاديميين مرموقين من أوروبا وكندا، بل ومن الشرق الأوسط نفسه. تعاقدت هارفارد مع سير هاميلتون إن. آر. جيب الأستاذ بجامعة هارفارد والمتخصص فى الإسلام الذى كان يتمتع بأقصى درجات الاحترام فى إنجلترا ومع تلميذه السابق كانتويل سميث الباحث الكندى فى مجال الإسلام. كان جيب الذى كان قد تلقى تدريبه كمستشرق قد بدأ بالفعل، أثناء الحرب العالمية الثانية، مساءلة الإطار

الفكرى والتعليمى الاستشراقى وإثارة الشكوك حوله ومن ثم رحب بالفرصة للعب دور حيوى فى إعادة تعريف الخبرة فى مجال الشرق الأوسط. لم تكن هارفارد هى الجامعة الوحيدة التى أتت بمثل تلك الشخصيات إلى الولايات المتحدة، حيث تعاقدت جامعة يوسى إل إيه (جامعة كاليفورنيا بلوس إنجيليس) مع جوستاف فون جرونباوم من أوروبا، وهكذا فعلت جامعات أمريكية أخرى. تعاقدت الجامعات أيضا مع أكاديميين من الشرق الأوسط كانوا قد تلقوا تعليمهم خارج المنطقة، وفى بريطانيا على وجه الخصوص، أو فى مؤسسات مثل الجامعة الأمريكية ببيروت. حصلت جامعات كولومبيا وجون هوبكينز. وبرينستون وأخريات على احتياجاتها من الخبرات التى تعوض عن نقص المعروض داخليا من الخبرة فى مجال الشرق الأوسط بالتعاقد مع أكاديميين موهوبين من المنطقة ذاتها. لم يقتصر هذا على مجال الجامعات فقط إذ إن حكومة الولايات المتحدة اتبعت خطوات مماثلة بعد أن زاد اهتمامها بالخبرة فى ذلك المجال ووظفت أفرادا من المنطقة نفسها تلقوا تعليمهم فى أوربا أو الولايات المتحدة – وبعامة فى المجالات المرتبطة بالإنتاج الزراعى، والاقتصاد أو إدارة الموارد.

وعودة إلى هارفارد، كان أحد أوائل الأكاديميين الذين قاموا بالتدريس فى مركزها البازغ هو وليام أر. بوك وكان قد نشأ فى أسرة مرموقة كان ضمن أسلافها رئيس الولايات المتحدة جيمس كيه. بوك وعدد من رجال الأعمال النافذين والقادة العسكريين. قُتل شقيقه جورج بوك فى اليونان عام ١٩٤٨ وكان بذلك أحد أوائل ضحايا الحرب الباردة. كان لوليام شهية نهمة للتعليم حيث حصل على درجة بكالوريوس ودرجة دكتوراه من هارفارد، ودرجة بكالوريوس أخرى ثم درجة ماجستير من أكسفورد. انضم إلى هيئة التدريس بهارفارد كأستاذ مساعد فى اللغات السامية والتاريخ وكعضو فى مركز الدراسات شرق الأوسطية الوليد. فى عام ١٩٥٢، وقبل أن يحصل على أول درجة بكالوريوس بعام واحد، نشر كُتيباً كان

له تأثير كبير بعنوان: «ما يفكر فيه العرب» وعكس المقال بعض الآراء الاستشراقية عن الشرق الأوسط، فيما بدأ يتجاوز تلك الآراء فى بعض أجزائه. قام بوك أيضا بتحرير «منظور على العالم العربى»، وكان ملحقا صدر عام ١٩٥٦ لدورية أطلانتيك مانثلى كان يسهم فيه بعض المتخصصين الأكاديميين الغربيين الذين يحظون بالاحترام فى شئون الشرق الأوسط وبعض الكتاب من المنطقة نفسها الذين عبروا عن حسهم بما كانته المنطقة فى منتصف القرن.

فى الستينيات، غدا بوك أحد المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط الأكثر تأثيرا فى الولايات المتحدة. من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٥، عمل تحت رئاسة وولت دبليو. رستو بين العاملين فى قسم «تخطيط السياسة» التابع لوزارة الخارجية. وفى عام ١٩٦٥، قامت هارفارد بنشر أولى الطبعات العديدة من كتابه «الولايات المتحدة والعالم العربى» لحساب مكتبة السياسة فيما كانوا يواجهون البيئة السياسية الدولية الجديدة لما بعد الحرب، كان أول إصدار فى تلك السلسلة هو «الولايات المتحدة والشرق الأدنى» بقلم إى. إيه. سپايزر وكان هدف بوك تحديث المعلومات التى جاءت فى هذا الكتاب. غدا كتاب بوك قراءة ضرورية متطلبة لجميع الأمريكيين المتهمين بالعلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط فى فترة ما بعد الحرب، وبصفته هذه يظل أحد أفضل الأعمال التى توضح «الحكمة التقليدية» عن الشرق الأوسط التى كانت متداولة آنذاك. وفى عام ١٩٦٥ أيضا، استقال بوك من العمل بالحكومة كى يساعد فى إنشاء مركز الدراسات شرق الأوسطية بجامعة شيكاغو، ثم عمل على إضفاء مزيد من الصبغة المؤسسية على الدراسات شرق الأوسطية على المستوى القومى بأن عمل مديرا مؤسسا لجمعية دراسات الشرق الأوسط عام ١٩٦٧. ولمدة أربعين عاما بعد ذلك، ظل بوك أكاديميا نشيطا ومعلقا عاما على الشئون الجارية، حيث نشر عملين عن حرب الولايات المتحدة على العراق.

لم يكن الأكاديميون وحدهم هم أعضاء الشبكة غير الرسمية الذين طوروا

نسخهم الخاصة من دراسات الشرق الأوسط الحديث أو المعاصر. قام معهد «السلك الدبلوماسى الأجنبى» بتفعيل برنامج لدراسات اللغة العربية والشرق الأوسط عام ١٩٤٦. ومثلما كان الحال فى المراكز الأكاديمية، فقد كان الدافع لإنشاء هذا البرنامج هو القلق من أن وزارة الخارجية كان يعوزها أناس تناسب خبراتهم ومهاراتهم دور أمريكا المتوسع فى المنطقة فى فترة ما بعد الحرب. أوضحت تريزا توماس كيف أن ذلك البرنامج تطور مع الوقت بحيث تطلب إكمال التدريب به عامين من الدراسة المكثفة كان جزء كبير منها يجرى فى مركز للتدريب ببيروت حيث كان التركيز يتمحور حول تنمية نهج مهنى فى فروع معرفية متعددة إضافة إلى المهارات اللغوية. وعلى مدى ثلاثة عقود من وجود ذلك البرنامج (١٩٤٦ - ١٩٧٥) شكل عشرات من خرجيه مجموعة مترابطة بإحكام من خبراء الشرق الأوسط ذوى العقليات المهنية. ووفقا لتوماس، فقد كان معظم خريجى البرنامج فى مجموعهم، يعتبرون أنفسهم متخصصين «إقليميين» بالتقابل مع المتخصصين «الكوكبيين»، الأمر الذى كان يعنى أنهم، وفيما كانوا مقاتلى حرب باردة ملتزمين، فقد اعتقدوا أنه ينبغى على الولايات المتحدة التعاطى مع الشرق الأوسط وقضاياه بشكل مستقل بدلا من قراءته من خلال عدسات الحرب الباردة الكوكبية. وبعامة، فقد تمسكوا بما أسمته توماس «مسلَّمات بيروت» التى كانت تشير إلى أن الصراع العربى الفلسطينى الإسرائيلى يمثل الخطر الحقيقى على مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة التى تشمل- إسرائيل، إتاحة البترول، القواعد العسكرية والتجارة - وأن الدفاع عن تلك المصالح يتطلب حلا للصراع وأيضا ألا ترتبط الولايات المتحدة بأحد طرفى النزاع بأكثر مما ينبغى. وعلى حين أن موقفهم الخاص بإسرائيل كان له أن يؤدى إلى صراع بين بعض خريجى البرنامج والمستويات العليا من صناع السياسة وبعض أعضاء الشبكة الآخرين إلا أن تقديراتهم للقضايا الأخرى التى سنناقشها فى الصفحات التالية كانت متسقة مع تقديرات الأعضاء الآخرين

بالشبكة.

وفيما زعم مزيد من الأفراد من خلفيات ثقافية وشخصية ومهنية متنوعة، الخبرة فى الشرق الأوسط المعاصر فى فترة ما بعد الحرب، فقد تواصلوا معا وعملوا بأساليب أضفت الصبغة المؤسسية على هذا المجال وشجعت على انبثاق أكبر لشبكة عبر/ دولية من الأفراد والمنظمات المهتمة بتحليل المنطقة بما يتسق مع أطر المنظور السياسى الدولى للولايات المتحدة. يتضح الأسلوب الذى أنجزوا به هذا حينما ننظر إلى ظهور عُقد محددة لتلك الشبكة غير الرسمية، أو أماكن تجمع المشاركون فيها معا – الأكاديميون، رجال الأعمال، الصحفيون، مسئولو الحكومة وآخرون – لتبادل الأفكار مع نظرائهم. كما وفر عدد من الإصدارات وسائل إضافية للتواصل بين مختلف المجموعات فى مختلف الأماكن. إن تفحص تلك العقد يكشف لنا الأسلوب الذى كانت تعمل به تلك الشبكة غير الرسمية وكيف كان يتم تداول المعرفة المقدسة والعلمانية (الدنيوية) عن تخيلات الشرق الأوسط وعن الدور المناط بالولايات المتحدة فى المنطقة.

تتيح لنا التجمعات التى نظمها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى التعرف على أحد نماذج عقد تلك الشبكات. وبأساليب عديدة، كان مجلس العلاقات الخارجية فى حد ذاته شبكة من مسئولى الحكومة، والأكاديميين، والصحفيين. ورجال الأعمال من ذوى المكانة والارتباطات الجيدة، مهتمين بعلاقات الولايات الخارجية. كادت تكون عضوية تلك المجموعة النخبوية، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى طوال الثمانينيات، وتُشكِّل طقس مرورٍ ضرورياً لمن يطمح فى أن يكون ضمن صناع السياسة رفيعى المستوى وبعامة. كان المجلس يشجع ويعزز سياسة خارجية نشطة ذات طابع دولى للولايات المتحدة، وشجع على ترسيخ إجماع الحرب الباردة ثنائى الطرف (على أساس وجود طرفين متنازعين فى تلك الحرب) والذى هيمن على خطاب الولايات المتحدة منذ السنوات النهائية للأربعينيات

وحتى أواسط الستينيات. تورط المجلس بعمق فى التطور الفكرى للعلاقات الخارجية الأمريكية، وشارك فى هذا التطور بتوليده مادة تغذية من داخل پرات هاوس Pratt House الذى اتخذه المجلس مقرا له بعد عام ١٩٤٥، كانت تلك المادة هى التى وفرت الأسس للسياسات البازغة فى كثير من الأحيان.

وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط كان أحد مواضيع نقاشات المجلس وإصداراته قبل الحرب العالمية الثانية - عقدت أول مجموعة دراسية لها علاقة بالموضوع عام ١٩٢٧ - إلا أنه لم يحدث وأن تم تحديد الشرق الأوسط كمنطقة موضع اهتمام خاص سوى فى عام ١٩٤٠، تلك السنة التى نشر فيها ويليام وسترمان استنتاجاته من دراسة عن أثر الحركات القومية فى شئون العالم. كان وسترمان مؤرخا بجامعة كولومبيا وكان قد تلقى تدريبه كمتخصص فى الشرق الأدنى القديم، وعمل ضمن تنظيم «Inquiry»، وفى النهاية تولى منصب رئاسة قسم الشرق الأوسط فى لجنة التفحص التى شكلها الرئيس وودرو ويلسون للذهاب إلى مباحثات مؤتمر فرساى. عمل أيضا فى عام ١٩٤٠ ضمن لجنة التخطيط التابعة لوزارة الخارجية. واستنادا إلى خبراته هذه، رأى وسترمان أن الشرق الأوسط هو أكثر منطقة فى العالم معرضة لتأثيرات «أعمال العنف الممزّقة» نتيجة للحركات القومية. وفى سلسلة من «دراسات الحرب والسلام» أجريت ما بين عامى ١٩٤٢ و١٩٤٥، أبرز مجلس العلاقات الخارجية مرة أخرى الشرق الأوسط كمنطقة ناضجة لحدوث المشاكل وأوصى بتواجد موسع للولايات المتحدة هناك.

استخدم المجلس تلك التقديرات نقاطا لبدء تحليلاته للشرق الأوسط بعد الحرب، وابتداء من نهاية الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات قام بتنظيم عشر «مجموعات دراسية» للمنطقة. وكالمعتاد، كانت كل مجموعة مكونة من عدد مشاركين يتراوح بين خمسة عشر وعشرين فردا، ورئيس لها، ومقرر للمجموعة أنيط به كتابة محاضر وقائع ما يجرى، وسكرتير أبحاث، وقائد نقاش مختلف لكل من الاجتماعات

الشهرية الدورية التى استمرت تعقد لمدة ستة أشهر تقريبا. وفى غالبية الحالات، كان قائد النقاش لكل اجتماع يقوم مقدما بتقديم ورقة يوجز بها القضايا التى سوف يتم تفحصها. وفى بعض الأحيان كانت تلك المهمة تناط بسكرتير الأبحاث، الذى عادة ما كان يقوم، ومعه الرئيس بصياغة استنتاجات المجموعة فى هيئة مقال أو مسودة كتاب بمجرد أن تُختتم الاجتماعات، ثم يقوم مجلس العلاقات الخارجية بنشر تلك المادة كمقال متخصص مستقل بدورية «فورين أفيرز». كان بين العناوين والمقالات التى نشرتها «مجموعات دراسات الشرق الأوسط» ما يلى: «الدفاع عن الشرق الأوسط»، «الإسلام والعالم الحديث»، وتعاطت مع موضوع سياسة القومية العربية الخارجية، والصراع العربى / الإسرائيلى/ الفلسطينى بين موضوعات أخرى. كان بين من حضروا تلك الاجتماعات بشكل منتظم: هالفورد هوسكينز، هارولد هوسكينز، وليام إدى، فيليب حطى، چون بادو، چيه سى هوورويتز، وليام يوك، هاميلتون إيه. آر. جيب والصحفى هال لرمان، ومتخصصون فى الشرق الأوسط من وزارة الخارجية، وتشارلس كريمانز وكرميت روزفلت من متخصصى الشرق الأوسط التابعين للسى آى إيه، وچيمس ترى دووس المدير التنفيذى بأرامكو. أيضا، ومن هؤلاء، قام بادو، وكريمانز، وهوورويتز ويوك بنشر أعمال فى هذا الموضوع برعاية مجلس العلاقات الخارجية.

شكّل معهد الشرق الأوسط العقدة الثانية فى شبكة المتخصصين عبر/ الدولية غير الرسمية. كان چورچ كامب كايزر، وكان معماريا قضى وقتاً فى الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الثانية، قد أسس المعهد عام ١٩٤٦ نتيجة لاعتقاده أن الأمريكيين كانوا بحاجة لمعرفة المزيد عن المنطقة لدى نهاية الحرب. كان مقر تلك المنظمة فى واشنطون دى سى وكانت إحدى كليات الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة چون هوبكينز التى كانت قد أنشئت قبل ذلك بعامين. عمل هالفورد هوسكينز، المتخصص فى الشرق الأدنى القديم، مديرا للمؤسستين. تضمن

الأعضاء المؤسسون، إلى جانب هالفورد وهوسكينز كريستيان هرتر، السناتور عن ولاية ماساتشوستس والذى أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية، ومتخصصاً شابا فى شئون الشرق الأوسط يدعى هارفى هول. وفى عام ١٩٤٨ أصبح معهد الشرق الأوسط تنظيما مستقلا، وبمرور الوقت التحق بعضويته أشخاص مثل چون بادو؛ وچورچ ماكچى؛ وپاركر هارت؛ وريموند هاير من مسئولى وزارة الخارجية؛ وجيمس ترى دووس المدير التنفيذى بأرامكو، والأكاديميين چيه. سى هوورويتز ووليام پوك، وكرميت روزفلت عميل السى آى إيه.

عمل المعهد على تيسير الاتصال بين المتخصصين برعايته مؤتمرات سنوية وفّرت منبرا لتفحص القضايا الملائمة لوقتها بنشرها فى دورية المعهد «الميدل إيست چورنال». تعاطت تلك المؤتمرات مع عدد من القضايا مثل «الإسلام فى العالم الحديث» (١٩٥١)، «الحركات القومية فى الشرق الأوسط» (١٩٥٢)، «تطور الشرق الأوسط» (١٩٥٣)، «التوترات فى الشرق الأوسط» (١٩٥٦)، و«الأمة العربية» (١٩٦٠). عادة ما كانت تلك المؤتمرات تقام فى فصل الربيع من كل عام حيث كان المعهد يأتى بعدد من الأكاديميين البارزين، ومسئولى الحكومة، وأفراد من المنطقة نفسها أيضا. وعلى مر السنوات كان بين المشاركين فى تلك المؤتمرات فيليب حطى (١٩٥١)، ويلفرد كانتول سميث (١٩٥١) وچيه. سى هوورويتز (١٩٥٢)، وچيمس ترى دووس (١٩٥٣) ووليام پوك (١٩٦٠) وچون بادو (١٩٥٣ و١٩٦٠). فى البداية ترأس تحرير دورية المعهد «ذا ميدل إيست چورنال» هارفى هول عام ١٩٤٧، وكانت تنشر مقالات تتعاطى مع قضايا معاصرة وتاريخية تتعلق بالمنطقة نفسها وموضوعات عن العلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية. قام الأكاديميون، ورجال الأعمال، والصحفيون، ومسئولو الحكومة العاملون منهم والمتقاعدون بالنشر فى الدورية أو عملوا فى مجلس تحريرها. تضمنت الدورية أيضا مراجعات لكتب كتبها كثير من أكثر الخبراء تأثيرا آنذاك، أو كتب أخرى عن تلك الأعمال.

عمل ظهور المجال الأكاديمى لدراسات الشرق الأوسط، وتوسع مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة واهتماما بها، وانبثاق الهيئات من أمثال مجلس العلاقات الخارجية ومعهد الشرق الأوسط كمواقع للاتصال بين الخبراء الجدد، عمل على إضفاء الصبغة المؤسسية على المعرفة عن الشرق الأوسط والخبرة فى هذا المجال غدا الأفراد والتنظيمات التى أوردنا ذكرها، ومعهم أخرون، يشكلون شبكة عبر/ دولية غير رسمية من المتخصصين فى الشرق الأوسط الحديث. حدّد هؤلاء الخبراء الذين تم اجتذابهم من الولايات المتحدة وأوربا الغربية ومن الشرق الأوسط ذاته، حددوا هويتهم لأنفسهم بصفتهم مهنيين يتقاضون رواتب من أجل تخيل المنطقة بما يتسق مع مكانها فى التوجه الدولى للولايات المتحدة. كانت مهمتهم هى جعل القوى الحية النشطة فى المنطقة والقضايا المهمة فى العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط مفهومة لصناع السياسة وللجمهور الأمريكى الأوسع أيضا. تنقّل كثير من المتخصصين بين عالم الأكاديميا وعالم البيزنس والحكومة وتشاوروا مع بعضهم أثناء الاجتماعات فى أماكن مثل مجلس العلاقات الخارجية ومعهد الشرق الأوسط.

قبل تفحص العدسات التى من خلالها تخيل أفراد الشبكة الشرق الأوسط، من المهم أن نبين أن تعليقات الشبكة فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات كانت تبدأ ببعض التوكيدات البدهية على الأهمية الاستراتيجية الحيوية للمنطقة أثناء الحرب الباردة والتى كانت قد استخدمت لتبرير توسع دراسات الشرق الأوسط. وكما بين كرميت روزفلت عام ١٩٤٩، وهو الذى كان قد عمل بمكتب الخدمات الاستراتيجية OSS أثناء الحرب ثم أصبح أحد مشاهير عملاء السى آى إيه، فإن الشرق الأوسط يقع فى ملتقى إفريقيا وآسيا وأوربا. أشار روزفلت باستخدامه لغة لا تختلف كثيرا عن تلك التى كان ألفرد ثاير مِهان قد استخدمها قبله بنصف قرن، أشار إلى المنطقة بصفتها «صُرّة ثلاث قارات». ثم أضاف ويليام يوك بعد ذلك أن الشرق الأوسط كان «قد ظل منذ وقت طويل وعاء الذهب الذى يقع فى الطرف

البعيد لتطلعات وتخيلات السياسات الخارجية بالنسبة للقوى الغربية وروسيا إذ إن الظروف قد تجمعت لتجعل منه جائزة ثمينة في السوق العالمية».

بالنسبة للخبراء الجدد وهم يتخيلون الشرق الأوسط، شكلت قناة السويس التى تصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض شذرة (كتلة) ذات أهمية كبرى في وعاء الذهب هذا. كانت القناة تسهل للفرنسيين الوصول إلى مستعمراتهم فى آسيا، وأسماها البريطانيون «شريان حياة الإمبراطورية» وبخاصة شريانها إلى «لؤلؤة التاج» أى الهند. لم يقلل زواء الاستعمار بعد الحرب من أهمية قناة السويس أو الطرق المائية الأخرى بالمنطقة مثل الخليج الفارسي، بل العكس كان صحيحا. ففيما ضعفت قبضة أوربا على الأراضى الإفريقية والآسيوية وشرق الأوسطية، وتصاعدت حدة توترات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى، أضحى من بالغ الأهمية التحكم فى خطوط الملاحة البحرية التى تمر منها الموارد والتجارة والمعدات العسكرية وتطلبت المشاركة فى الاقتصاد الاستهلاكى الجماهيرى الدولى الذى تجددت حيويته بعد الحرب والقائم على أساس التجارة المتوسعة فى أرجاء العالم تطلبت ذلك التحكم. كان عدم التمكن من التحكم فى قناة السويس يعنى زيادة هائلة في تكلفة نقل النفط والموارد الأخرى، والتى كان لابد وأن يتعين نقلها حول إفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذى كان سيعنى أيضا جعل الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفى آسيا أكثر صعوبة.

بيد أن إتاحة الوصول إلى النفط والتحكم فى مصادره كان أهم من أى شىء آخر إذ أكد غالبية المعلقين على دوره الحيوى فى الإبقاء على جيوش قوية، و أيضا على اقتصاد عَفِىّ يقوم على أساس الاستهلاك الجماهيرى واسع النطاق. بيّن هالفورد هوسكينز، الذى كان كما أوضحنا متخصصا سابقا فى الشرق الأدنى القديم، بيّن فى عام ١٩٥٠ أن النفط «عامل جوهرى للسلامة الاقتصادية لأية دولة حديثة» ورأى أنه «قوة فى وقت السلم من أجل تطوير أية تنمية صناعية كبيرة

والحفاظ عليها. وقوة فى وقت الحرب أيضا من أجل توسيع الصناعة وإمداد الأمة بالطاقة والحيوية وهى تخوض المعركة». لدى نهاية الحرب العالمية الثانية كان بحوزة الشرق الأوسط أكبر نسبة من احتياطات النفط المعروفة، و من ثم اكتسبت المنطقة أهمية دولية هائلة، ثم أضحت تلك العوامل جميعها أكثر أهمية وجلاءً فى أزمنة ما بعد الحرب التى سادتها الاضطرابات، وبخاصة أن احتياطات النفط فى الولايات المتحدة تراجعت واقتربت البلاد من أن تصبح مستوردة خالصة للبترول.

كان النفط أيضا ضمن الاهتمامات الجوهرية لمحللى الاستخبارات بالسى آى إيه والذين سعوا إلى تحديد قدر أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لاقتصادات الولايات المتحدة والبلاد الأوربية. فى عام ١٩٥١، جاء فى تقرير الاستخبارات القومية حول أهمية النفط الإيرانى وشرق الأوسطى لأوربا الغربية، أنه يتوقع فى حالة عدم إتاحة الحصول على جميع تزويدات النفط شرق الأوسطية «سيكون من الضرورى فرض تخفيض حوالى ١٠٪ من إجمالى استهلاك النفط فى العالم غير السوفييتى، حتى بعد وصول الزيادة المتوقعة للإنتاج من مصادر أخرى إلى حدها الأقصى». ثم مضى التقرير، وهو يزيد توضيح أهمية بترول الشرق الأوسط يقول: «فى الوقت الحاضر ليس ثمة وسيلة يمكن التنبؤ بها والتى من خلالها يمكن الوصول إلى حالة مرضية من التكيف على فترة أطول من الزمن مع الفقدان التام لنفط الشرق الأوسط، إلا إذا تم اكتشاف احتياطات جديدة فى أماكن أخرى، أو تطوير مصادر جديدة للطاقة. من ثم، لن تتمكن أوربا الغربية من التعويض عن بترول الشرق الأوسط سوى بتغييرات عميقة فى بنيتها الاقتصادية المخطط لها فى الوقت الراهن». وهكذا، رأى التقرير أن فقدان بترول الشرق الأوسط، وبخاصة بترول إيران، سيكون له أثر شديد الوطأة على بريطانيا بوجه خاص وهى التى كانت تتحكم فى مجمل الصناعة النفطية بإيران والتى كانت تتلقى ٧٠٪ من نفطها من الشرق الأوسط، وفقاً للسى آى إيه.

اتفق أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين فى فترة ما بعد الحرب مع صناع السياسة على أن النفط وصراع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى كانا يبرران اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط وتدخلها بالمنطقة، وكانا يتطلبان إنتاج مزيد من المعرفة عنه. بيد أنه ووفقا لما كان إى. إيه. سپايزر قد أقرّ به عام ١٩٤٧ عندما دعا لوجود مزيد من المتخصصين، فلم يكن من المحتمل لمنتجى المعلومات ومحلليها أن يعترفوا دائما بالسياسات التى تُصنع فى الطرف الآخر من الخط أو يوافقوا عليها. وفى الواقع، وكما سنبين فى الفصول اللاحقة، ففيما كان المشروع الفكرى لإنتاج الخبرة والخبراء فى مجال الشرق الأوسط يسير قدما، فقد رأى بعض المشاركين فيه أن جزءا من مهمتهم يقتضى نقد السياسات التى اعتقدوا أنها خاطئة والعمل على إعادة توجيهها. بيد أنه فإن مثل تلك الاختلافات لم تقع إلا ابتداء من منتصف الخمسينيات.

الخلاصة:

طوال منتصف القرن التاسع عشر، كانت معرفة الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط تُستمدّ من روايات المغامرين، والأسرى، والمبشرين والسياح التى كانت بعامة، تعرض المنطقة على أنها مكان متخلف يحتاج إلى الخلاص المقدس والدنيوى على أيدى الولايات المتحدة. أيضا، عمل ظهور مبحث الدراسات الأكاديمية للشرق الأدنى القديم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على مزيد من التأكيد على أسلوب تخيل الشرق الأوسط ذاك وذلك بتركيز الاهتمام على فترة من الماضى الغائر فى القدم.

لكن هذا الشكل من المعرفة والخبرة المقدستين واجه تحديات متنامية فى السنوات المبكرة من القرن العشرين فيما بدأت مصالح الولايات المتحدة الكوكبية المتوسعة، والحرب العالمية الأولى وصناعة النفط الدولية الصاعدة، بدأت فى جذب اهتمام الاستراتيجيين والصحفيين والمسئولين الحكوميين إلى الشرق الأوسط

المعاصر. وفى البداية، قام قدامى المبشرين والمتخصصين فى الشرق الأدنى القديم بسد الحاجة إلى المعلومات عن الشرق الأوسط الحديث واستغلال الوضع لتمرير معرفتهم عن الشرق الأوسط القديم لتصبح مرجعية عن الحاضر معترفاً بها، وبهذا تمكنوا من توسيع نطاق تأثير الإطار الاستشراقى لتخيل الشرق الأوسط الذى كان قد ظل قائما وتثبيته.

أوضحت الحرب العالمية الثانية مواطن الضعف المتأصلة فى نظام إنتاج المعرفة واستهلاكها ذاك، وأدت، ومعها الحرب الباردة المنبثقة عن أوضاع ما بعد الحرب إلى مطالبات بنظام جديد لتدريب المتخصصين على إنتاج معرفة علمانية جديدة عن الشرق الأوسط المعاصر. ونتيجة لذلك، انبثقت فى الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى ومنتصف خمسينيات القرن العشرين، شبكة غير رسمية، ذات طابع عبر/ دولى أحيانا، من الأفراد الذين غدوا مهنيين بتزايد تقاسموا اهتماما مشتركا بالشرق الأوسط المعاصر، وكانوا يتقاضون رواتب نظير تفسير المنطقة لجماهير الأمريكيين، وعملوا على تعزيز الصبغة المؤسسية المتزايدة لإنتاج كل من المعرفة المقدسة والدنيوية عن المنطقة.

فى بدايات ستينيات القرن العشرين، ظهرت ثلاثة تقييمات منفصلة لذلك النظام الجديد لإنتاج المعرفة عن الشرق الأوسط واستهلاكها، ولمكانها فى توجه الولايات المتحدة الدولى. قارب كل من تلك التقييمات الموضوع من زاوية مختلفة بما كان يناسب الجهة التى أصدرته. استعرض التقييم الأول الذى قام به وانفرد هالپرن عالم الاجتماع بجامعة پرينستون ومحلل الاستخبارات السابق بوزارة الخارجية، خمسة إصدارات كانت قد نُشرت مؤخرا وقدم قائمة أكاديمية بتفاصيل المجال الجديد لدراسات المنطقة حيث تبين وجود اختلاف كبير عما كانت تلك الدراسات عليه فى أواخر الأربعينيات حينما لم يكن سوى عدد قليل من الأكاديميين يركزون على المنطقة. وفقا لهالپرن الذى استند إلى مسح أجراه چيه. سى. هوورويتز؛ فإنه بحلول عام ١٩٦٢ كان ثمة ما يربو على أربعمائة من الأكاديميين فى أنحاء أمريكا

يقومون بتدريس مناهج دراسية تتعاطى مع الشرق الأوسط بشكل أو آخر. لكن، وعلى الرغم من ذلك، ظل ثمة فجوات مهمة في المعرفة المتداولة وكانت التوترات داخل ذلك المجال مازالت قائمة. بيَّن هالپرن أنه وعلى الرغم من أن بؤرة الدراسات الاستشراقية التى تركزت على النصوص وعلى الطبيعة الثابتة للإسلام كانت فى غير موضعها بدرجة جعلت تلك الدراسات جد معيبة إلا أن التركيز الأحدث على القضايا المعاصرة المحضة أغفل مسيرة التغيير. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من أهمية وصف الأوضاع الراهنة، فإنه ينبغى قراءة تلك الأوضاع من خلال «إطار تحليلى أكثر منهجية»؛ وأورد هالپرن مقترحات عدة من أجل تحقيق ذلك تتضمن تفحص العلاقة بين قوى المنطقة الداخلية والقوى الخارجية المؤثرة فيها، والتحليلات المقارنة التى قد تؤكد الفكرة السائدة عن استثنائية الشرق الأوسط أو تنفيها، والتركيز المتزايد على تغير الإسلام بمرور الوقت، وبحث أوجه من الثقافات، والاقتصادات، والسياسات شرق الأوسطية التى يحتمل ألا تكون لها أية علاقة بالدين.

ظهر التقييم الثانى الأكثر إيجازا وتفاؤلا فى عدد يوليو/ أغسطس فى دورية «سعودى أرامكو وورلد»، وكانت إصدارا داخليا لشركة النفط المهيمنة. كاتبه هو چون ستاركى الذى بيَّن أن الأمريكيين ككل غدوا أقل تشوشا بكثير كما كانوه فى عام ١٩٣٩ حينما سأل رجل أعمال من بالتيمور أكاديميا زائرا «أبستطاعة ثلاثة ملايين مسلم أن يعيشوا بالفعل فى صحراء؟». أثنى ستاركى على «جهود الصحافة الأمريكية التى بدأت تتفحص المناطق [الغرائبية] السابقة من العالم بأسلوب ثاقب». لكنه عزا الفضل الأكبر فى تحسن المعرفة بالمنطقة إلى المعلمين الأكاديميين. إذ رأى أن تنامى دراسات الشرق الأوسط كان لها أفضل الأثر لأن تلك الدراسات أسهمت فى «نشوء فهم جديد للشرق الأوسط، لتاريخه، دينه، شعوبه، آماله، طموحاته ومشاكله». وهكذا، ووفقا لستاركى، فلابد أن أى رجل أعمال بالتيمور ينتمى إلى منتصف الستينيات سيعلم أن صورة الشرق الأوسط التى كانت سائدة منذ ربع قرن «لم تكن فقط زائفة، بل خطيرة أيضا».

كتب ويليام آر. پولك المراجعة الثالثة حيث كان في خريف ١٩٦٥ في وضع مثالي، يتيح له تقييم المشهد لأنه كان قد قسّم العقد السابق بين العمل الأكاديمي والعمل الحكومي، وكان وقتئذ قد التحق مؤخرا بجامعة شيكاغو لينشئ مركزا جديدا لدراسات الشرق الأوسط. وضع القضايا في إطار أوسع من ذاك الذي استخدمه هالپرن أو ستاركي، وواجه مباشرة كثيرا من المشاكل التي تسبب فيها استخدام الحكومة للخبرة الأكاديمية لدعم السياسة. مثلا، أقر پولك أن التمويل الحكومي كان يلعب دورا كبيرا في تحديد نوع الأبحاث وأجندات التدريس بالجامعات، وأن المعرفة النظرية المجردة التي كان الأكاديميون ينتجونها كانت أحيانا تبدو على مسافة جد كبيرة من الاهتمامات العملية لصناع السياسة. اعترف أيضا أن سياسة الولايات المتحدة في مناطق متعددة من بينها الشرق الأوسط ظلت على مدى عدة سنوات سابقة موضع شكوك كثيرة من حيث صوابها. وتقبل حقيقة أنه من واجب الأكاديمي توضيح أوجه القصور والعيوب تلك. بيد أنه كان ثمة نقطة جوهرية أقر بها پولك ولم يتحدها أبدا، إذ إنه لم يسائل فكرة أنه، وعلى الرغم من جميع التوترات بين الأكاديميا والحكومة، فالعلاقة بين الطرفين ينبغي أن تظل سليمة لا تمس. الأحرى أنه رأى أن تلك التوترات كانت عاملا مهما في نجاح العلاقة، وبيّن قائلاً: «لأن الأمريكيين أصبحوا على وعي تام بمسئولياتنا الجديدة التي اضطلعنا بها في جميع أرجاء العالم، ولأن الإجابات الموجودة عن المشاكل الدولية الخطيرة لا تحوز رضاهم، فإن الشئون الخارجية هي المجال الذي تجذب فيه الجماعة الأكاديمية والحكومة إحداهما الأخرى وتصدها بأكبر قدر من القوة والحيوية». وكما سنرى لاحقا، لم يشعر الجيل التالي من خبراء الشرق الأوسط المهنيين، وبخاصة الأكاديميون منهم، بارتياح لتلك الفرضية.

الفصل الثانى

مخاطر الإسلام السياسى وما يحمله من وعود تأثير العقيدة الإسلامية المهيمن:

فى ديسمبر ١٩٤٨، ظهر وولتر ليفينجستون «ليفى» رايت، الابن، قائدا لنقاش فى اجتماع لـ «مجموعة دراسة العالم الإسلامى» التابعة لمجلس العلاقات الخارجية. أتى رايت إلى الاجتماع من دوائر المتخصصين فى الشرق الأدنى من رجال البر والأكاديميين، حيث كان قد تولّى رئاسة روبرت كولدج بتركيا. وعمل مستشارا لمكتبة الكونجرس، ورئيس المؤرخين بوزارة الحرب. وبحلول عام ١٩٤٨ كان قد انضم إلى الفريق المتنامى للباحثين فى شئون الشرق الأوسط بجامعة برينستون بصفته متخصصا فى الشأن التركى. كان هدف رايت فى الاجتماع هو تقديم نظرة عامة عريضة عن حالة الإسلام فى سنوات ما بعد الحرب المبكرة. بيّن فى الاجتماع أن الإسلام «يُخبر أتباعه بما ينبغى عليهم أن يعتقدوه، وبالكيفية التى عليهم التفكير بها، وبما عليهم أن يفعلوه. إنه حياة كاملة، ثقافة شاملة.. دين يمارس سبعة أيام كل أسبوع». عبّر عن تلك الفكرة لاحقا بقوله إن «الثقافة الإسلامية نسيج جامع من قطعة واحدة [لا تتكون من وصلات] - يغطى العالم الإسلامى بكامله».

لم يكن رايت وحده، إذ كثيرا ما تحدث متخصصون آخرون عن خاصيات الإسلام الجامعة المزعومة التى تُضفى التناغم والتماثل على أتباعه. وفى هذا الصدد، كانت مقولة روم لاندو، الخبير بشئون المغرب، ممثلة لتلك الرؤية «أيا كانت الفروق العرقية أو القومية بينهم، فإن المسلمين يشكلون كيانا موحدا بأكثر من أتباع أية ديانة عظمى أخرى».

فى عام ١٩٥٢، أضاف تقرير استخباراتى بعنوان «المشاكل والتوجهات فى العالم العربى» مزيدا من التفاصيل على فحوى ما قاله لاندو، حيث ذكر أنه على الرغم من التنوع الهائل فى الشرق الأوسط فإن الإسلام يوفر أعظم عامل مفرد يُوحِّد بين جميع من فى المنطقة ويمد «الغالبية الساحقة من العرب برموز مشتركة، دينية وسياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية على درجة من القوة بحيث تحشُد

ولاء غالبية الفلاحين، والبدو الرحل، والحرفيين، وتتطلب التوقير، الظاهرى على الأقل، من جميع السياسين، وكثير من البروقراطيين والتجار والمهنيين والطلبة. كان تقرير عام ١٩٥٣ الصادر من مجلس الاستراتيجية النفسية، وهى لجنة تشكلت فى عهد ترومان لتنسيق تفعيل السياسة الخارجية الأمريكية، كان ذلك التقرير أكثر صراحة ووضوحا، وجاء به: «لا يمكن دراسة الذهنية العربية التقليدية بدون الأخذ فى الاعتبار تأثير العقيدة الإسلامية المهيمنة بالكامل على التفكير العربى».

وفى ظل اعتقاد أعضاء الشبكة غير الرسمية المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط وغيرهم بأن الإسلام هو ما يحدد السلوك اليومى لمعتقديه، فلا غرو أن اجتهد هؤلاء للوصول إلى فهم «عملياتى» لهذا الدين. وبهذا الهدف، قامت وزارة الحرب بتوزيع مذكرة فى عام ١٩٥٥ على أعضاء مجلس الأمن القومى تبرر دراسة

الدين - وبخاصة الإسلام. ذكرت الورقة أن المحللين فى السنوات الأخيرة قد تفحصوا بدقة وعناية الأوضاع «السياسية، والجيوسياسية، والاجتماعية، للشعوب فى مختلف أنحاء العالم المعاصر، وبدرجة ما تاريخهم وثقافاتهم». أكدت المُذكّرة أن «أهم موضوع بإطلاقه، وهو الوضع الدينى لما له من علاقة بكل تلك العوامل، قد تم تجاهله». مضت المذكرة تقول إن «هذا التجاهل يغدو مستغربا جدا حينما نتذكر أن العقائد والممارسات الدينية لأى شعب تتيح المفتاح المؤكد لكشف أوضاعهم النفسية، وثقافتهم، وسلوكهم التاريخى». وضع كاتبو المذكرة مزيدا من التأكيد على هذه النقطة بأن زعموا أن «سلوك الرجال، وبخاصة فى لحظات الأزمة، يقرره، إلى حد بعيد، ما يؤمنون به.. وإذا استطعنا أن نكتشف ما يعتقده الرجال حقا، ومدى رسوخ هذه المعتقدات، سيصبح بالإمكان التنبؤ بسلوكهم بقدرٍ ما فى ظل أوضاع معينة».

وفيما دعت المذكرة إلى تفحص دور الديانات، مثل الإسلام، فى الشئون الدولية، فقد اعترفت أن ذلك ليس بالمهمة البسيطة. فإن مجرد تعريف «ما الدين» يمثل عائقا كبيرا. طرحت الورقة التعريف العريض التالى: «أية مجموعة مركبة من المعتقدات حول طبيعة الحقيقة المتسامية [اللاأرضية] والتى يتقاسمها أى عدد كبير من البشر فى أى عصر وفى أية بقعة من العالم». يتخطى تعريف الدين بهذا الأسلوب الأشكال ذات الصبغة المؤسسية ليتضمن أى عدد من الأيديولوجيات والفلسفات التى قد تشمل حتى الشيوعية. وفقا للمذكرة، فإن حقيقة أنه «فى جميع أنحاء العالم المعاصر تقريبا تنشط عوامل متصارعة من الدين [ويكون مجالها] فى أغلب الأحيان داخل عقول الأفراد وخيالهم». وهذا ما يزيد دراسة الدين تعقيدا، ومن ثم سيكون من شبه المستحيل استخلاص مختلف التأثيرات الدينية وفصلها عن بعضها، أو الفصل بين التأثيرات الدينية والتأثيرات الفلسفية أو الأخلاقية. واقترح واضعو المذكرة أنه إن كانت المدركات العامة عن أثر الإسلام على معتنقيه تمثل

دلالة سيصبح من الصعوبة بمكان استخلاص أية تمايزات لدى دراسة هذا الدين تحديدا.

بالإضافة إلى العقبة المفاهيمية التى مثلها تعريف الدين، كان هناك أيضا المشكلة اللوجستية التى لا تقل أهمية والتى تمثلت فى العثور، على أشخاص مؤهلين لدراسة الديانات اللاغربية مثل الإسلام، لأنه حتى مع ظهور مراكز دراسات الشرق الأوسط فى الأربعينيات والخمسينيات، فلم يكن هناك سوى عدد قليل من الأشخاص فى الولايات المتحدة من الذين باستطاعتهم المشاركة فى مثل هذا الجهد. لم يكن فى نية واضعى تلك «الورقة» اللجوء إلى المستشرقين للتعويض عن نقص المتخصصين ذلك، وبدلا من ذلك فقد اقترحوا أن أفضل الأشخاص المناسبين لتلك المهمة» هم مجموعة من رجال الدين العاملين بالجيش والذين تلقوا تدريبا فى الديانات المقارنة و«اعتادوا العمل [مع الآخرين] بحميمية بدون اعتبار للاختلافات الطائفية»، هذا على الرغم من أن تقريرا سابقا كان قد صدر عام ١٩٥٤ ووضع خطوطا عريضة لمشروع مماثل لدراسة الإسلام قد أوضح أسباب احتمال فشل مثل ذلك النهج إذ بيّن أن دراسة الديانات العالمية وأثرها على الشئون الدولية تتطلب مهارة كبيرة بما فى هذا استيعاب السياسات الدولية، وخبرة فى مختلف المناطق المحددة، ومهارات لغوية، وكان كل هذا فى غير متناول رجل الدين العادى الذى يعمل بالجيش. أوضح ذلك التقرير أن أولى الخطوات فى أى جهد جماعى متسق لفهم الإسلام وتضميناته السياسية الدولية هو تدريب مزيد من الأشخاص للقيام بهذا العمل. ودعا التقرير إلى إنشاء قاعدات تدريبية فى المراكز الأكاديمية الراسخة لدراسات الشرق الأوسط مثل مركز الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة چونز هوپكينز أو المراكز البحثية المرتبطة بالجامعات والحكومة معا مثل معهد دراسات الشرق الأوسط؛ وأشار إلى أن المزيد من التفحصات التفصيلية لن تكون ممكنة سوى بعد إنشاء هيكل التدريب الأساسى هذا.

لا غرو أن رأى واضعو هذين التقريرين أن الضرورة الملحة تقتضى تطوير فهم عملياتى [يتم العمل وفقه] للإسلام ودوره فى الشئون الدولية. وفى واقع الأمر، وعلى الرغم من أن التقريرين أوضحا تلك النقطة بجلاء بالغ، فإن الأفراد الذين قاموا بتخيل الشرق الأوسط كانوا قد عملوا ولمدة عقود، من منطلق تلك الفرضية. أبرز التقريران بجلاء شديد التحديات الفكرية واللوجستية التى يقتضيها مثل هذا المجهود ومن ثم أشارا إلى نمط الأسئلة التى ينبغى طرحها «الآن» حول كيفية تخيل المتخصصين للإسلام والتضمينات السياسية لذلك التخيل آنذاك، والسؤال عن: أية مؤهلات أتوا بها إلى جهودهم الرامية إلى تعريف الإسلام وملامحه الرئيسية؟ كيف فهم الناس «التوجهات الحديثة فى الإسلام». وكان ذلك عنوانا قد استخدمه أحد الباحثين فى سلسلة من المحاضرات التى ألقاها فى عام ١٩٤٥، وأثر [تلك التوجهات] المحتمل على السياسة الإقليمية؟ والأهم، بالنسبة للمهتمين بعلاقات الولايات المتحدة بالمنطقة، كيف فهم هؤلاء العلاقة بين الإسلام والقوى الأيديولوجية والسياسة الدولية المؤثرة الأخرى مثل الشيوعية، والتوجهات القومية والحداثة العلمانية؟

يتعاطى هذا الفصل مع الأسئلة المتعلقة بالكيفية التى تخيل بها أعضاء الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من الأكاديميين ورجال الأعمال والمسئولين الحكوميين والصحفيين تخيلوا الشرق الأوسط من خلال رؤية مقدسة للإسلام، ويتفحص جهودهم لإنتاج معرفة عن الدين تساعدهم على تطوير فهم عملياتى لدوره فى الشئون الإقليمية والدولية. نبدأ الفصل بنظرة موجزة على سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى، حينما اعتقد كثير من المراقبين والمعلقين أن الدين كان مصدرا واضحا للتوترات فى الشرق الأوسط ونظروا للإسلام على أنه فى مركز تلك التوترات، مستخدمين ظهور تركيا خليفة علمانية للإمبراطورية العثمانية فى منتصف العشرينات كنقطة مركزية للتعبير عن تلك المخاوف. بعد ذلك ننقل اهتمامنا

إلى أربعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من خمسينياته حينما طوّر المتخصصون تأويلات متوازية أحيانا ومتعارضة أحيانا أخرى للإسلام، ركزت على كل من القوى التقليدية والتحديثية فى المنطقة وصورت الإسلام كدين يعانى مأزقا. أبدى بعض المراقبين قلقهم من أن يعمد بعض القادة الدينيين إلى استغلال عدم الاستقرار هذا كى يستعملوا الأوجه التقليدية لما رآه هؤلاء المراقبون على أنه الإسلام «الشمولى» من أجل حشد جماهير المسلمين فى حركة للأمة الإسلامية معادية للغرب وتتميز بالعنف. كشفت تلك الرؤى عن خصائص الإسلام، والتى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وانبثاق الحرب الباردة، كشفت مرة أخرى الاعتقاد القائم الذى لم يتغير بأن الإسلام ذاته ظل مصدرا للصراع.

وبمنتصف الخمسينيات، أدت مخاوف الحرب الباردة بهؤلاء المحللين إلى الاضطلاع بدراسة أكثر استدامة عن العلاقة بين الإسلام والشيوعية والتوجهات القومية فى الشرق الأوسط، والتى تركزت فى بداياتها على سؤال ما إن كان الإسلام يوفر مدخلا للشيوعية فى المنطقة أو عائقا ضدها. ثم بعد ذلك، نقل المشاركون فى الشبكة تركيزهم بعيدا عن الشيوعية والحرب الباردة فيما أخذوا يقتنعون أن الإسلام فى حد ذاته يستحق الدراسة. بيد أنه، ظهرت فى الأفق منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات، قوة جديدة أى القومية العلمانية الحديثة التى قد يصعب التحكم فيها، والتى اعتقد المتخصصون أنها تتحدى الإسلام كقوة سياسية مهيمنة فى المنطقة. وفى تلك البيئة الجديدة، أمل بعض المتخصصين وصناع السياسة أن تعمل الحركات الدينية التقليدية التى كان قد سبق لهم أن تملكتهم الخشية منها، كقوة مضادة للقوى الجديدة التى أخذت تعم المنطقة وتحركها.

الإسلام، الصراع الدينى، وسقوط الخلافة:

تخيل المراقبون والمحللون، حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الأولى، الشرق

الأوسط بالنظر إليه من خلال عدسات الدين. كان الأمريكيون، ومنذ وقت طويل، قد فكروا فى المنطقة بصفتها «الأرض المقدسة»، ولعبت التوترات الدينية دورا مركزيا فى فهم أوربا الغربية أثناء السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر لما كان يسمى «المسألة الشرقية» أو «رجل أوربا المريض». ثم عمل موت مئات الآلاف فى تفجيرات متقطعة لأعمال العنف بين الأرمن المسيحيين والعثمانيين المسلمين فيما بين تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عمل على زيادة هذه المخاوف التي أضيفت إليها المخاوف التى أخذت تتبدى نتيجة التفاعلات بين المسلمين وأعداد اليهود التي مضت تتزايد فى فلسطين. من ثم، حينما وصلت الحرب العالمية الأولى إلى نهايتها، اعتقد أفراد مجموعة مراقبى الشرق الأوسط ذوى التوجهات السياسية، بعامة، أن الدين، والإسلام على وجه الخصوص، كان يلعب دورا أساسيا فى الصراعات السياسية بالمنطقة.

غدت المخاوف من الصراع الدينى بالشرق الأوسط جلية فى جهود التخطيط الأمريكى لما بعد الحرب. أتى ويليام وسترمان، المتخصص الرئيسى فى شئون الشرق الأوسط فى تنظيم «Inquiry» وفى وفد الولايات المتحدة إلى مؤتمر الصلح بباريس، أتى بتلك القضايا إلى المقدمة في تقرير له بعنوان: «تقرير عن الحدود العادلة والعملية للإمبراطورية التركية»، زعم فيه أن الاختلافات العرقية واللغوية [بين أجزاء الإمبراطورية] ذات طبيعة ضبابية بدرجة أنها غير فاعلة ولا يمكن الاعتماد عليها فى تقرير حدود [بلدان] الشرق الأوسط فى زمن ما بعد الإمبراطورية العثمانية. ذهب إلى أن السكان قد قسموا أنفسهم وفقا لخطوط دينية، ومن ثم ينبغى أن يكون لـ «تقرير» الحدود وفقا لهذا المعيار الأولوية، مع دعمه بعوامل أخرى مثل المصالح الاقتصادية، والاستراتيجية والعرقية واللغوية. وفى بعض الحالات الأخرى، كما فى حالة سوريا، ينبغى استخدام تلك العوامل الأخرى للتغلب على التنوع الدينى وتعزيز الوحدة القومية. اقترح وسترمان أنه ينبغى لتلك

الحدود فى حالة فلسطين أن «تُرضى الطموحات إلى إقامة دولة قومية» لليهود، لكن رأى أيضا وجوب ممارسة تحكم دولى فى المنطقة إلى أن يتوصل المفاوضون إلى حل سلمى للمطالب الإثنية والدينية التى تزعم الحق فى الأرض.

لم تكن مخاوف الفترة المبكرة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى من الإسلام أكثر وضوحا منها فى المناقشات حول الدولة التى ستخلف الإمبراطورية العثمانية فى تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك الذى كان قد تولى قيادة القوات التركية فى غاليبولى. كما قاد بنجاح القوات التركية المتمردة فى مجهود استمر عامين لاستعادة أجزاء من الأناضول من الجيوش اليونانية والإيطالية والفرنسية التى كانت تحتلها، ثم بعد ذلك، أسس على نجاحاته تلك ليبدأ التحكم فى الدولة التركية الجديدة. بدأ فى عام ١٩٢٢ بتفعيل دستور جديد أعفى الخليفة من جميع سلطاته الدنيوية وحدد سلطته بالمجال الروحانى، وأعلن الإسلام دينا رسميا للدولة وأتاح النزر اليسير من الانفتاح السياسى من خلال انتخاب مجلس قومى مرة كل أربع سنوات، هذا على الرغم من أن تركيا ظلت دولة حزب واحد على أرض الواقع. ثم أعقب كمال ذلك، فى أواسط أكتوبر عام ١٩٢٣، باسترضاء مجلس مؤقت كى يعلن أنقرة عاصمة لكيان سياسى مستقل يُعلَن عنه قبل نهاية الشهر بصفته جمهورية تركيا. مثَّل اختياره مقر الحكومة فى أنقرة، التى هى موطن لمجموعة سكانية متجانسة نسبياً، و موقع مركز قيادة الجيش التركى أثناء الحرب مع اليونان فيما بين عامى ١٩٢١ و١٩٢٢، مثَّل قطيعة مهمة مع الماضى العثمانى حينما كانت الأستانة (إسطنبول)، الأكثر تنوعا بكثير، هى المقر الإمبراطورى. بعد ذلك قام بإلغاء الخلافة فى عام ١٩٢٤، ثم ألغى أيضا البند الدستورى الذى ينص على أن الإسلام هو دين الدولة. وفى عام ١٩٢٦، قام أتاتورك بتفعيل نظام قانونى جديد مؤسس على القوانين التجارية الألمانية، والقوانين الجزائية الإيطالية والقوانين المدنية السويسرية ومعها أحكام اجتماعية/ ثقافية أكثر تحديدا. بعد ذلك، تم تجريم

ارتداء الطربوش التقليدى، وإثباط ارتداء الحجاب بقوة، وحظر تعدد الزوجات، وأخضع الزواج والطلاق للمؤسسات والممارسات المدنية. وعلى نفس الدرجة من الأهمية كان إعلانه فى أغسطس عام ١٩٢٨ بأن تحل حروف أبجدية جديدة مؤسسة على اللاتينية محل الكتابة العثمانية الكلاسيكية المؤسسة على الأبجدية العربية، وعدم استخدام اللغة العربية فى التعليم أو الحياة العامة بما فى هذا الأذان. لم تكن هذه السياسية هجوما على الممارسات الدينية الأساسية للمسلمين فحسب، بل إنها، واقعيا، أوجدت قطيعة كلية مع الماضى العثمانى بجعلها المتحدثين بالعربية أو بالتركية العثمانية، أميين، وخلقها جيلا جديدا من الأفراد الذين يدينون بالولاء للدولة التركية ويستمدون منها حسهم بالهوية القومية. وبحلول عام ١٩٣٤، كانت النساء قد حصلن على الحق فى الاقتراع وأصبح بإمكانهن الالتحاق بالعمل فى «المجلس».

يكشف مقالان كتبهما السير ڤالنتين تشيرول، الصحفى البريطانى المؤثر والذى كان قد ظل يكتب عن الشرق الأوسط منذ أن نَحتَ ألفرد ثاير مهان ذلك المصطلح فى عام ١٩٠٢– يكشفان بوضوح المشاعر السائدة عن الإسلام فى تلك اللحظة الزمانية. لم يستطع تشيرول فى مقاله بدورية «فورين أفيررز» الذى كتبه فيما كان كمال أتاتورك يبدأ محاولاته لتغيير تركيا ولم يكن طريقه قد اتضح بعد للمراقبين الأجانب – إخفاء مخاوفه ولو بقدر قليل من اللباقة من احتمال وجود نظام مسلم قوى فى تركيا، إذ قال: «إن انبعاث تركيا ركز الاهتمام على العالم المحمدى»، ثم مضى يتفحص الأثر المحتمل لهذا على ممتلكات بريطانيا الكلونيالية بالهند التى يدين عدد كبير من سكانها بالإسلام. بدأ مقالا آخر بعنوان: «الإسلام وبريطانيا» بأن ذكر أن «الإسلام وحده من بين جميع أديان البشرية الكبرى هو الذى وُلِد والسيف فى يده. لقد ظل الإسلام دائما يعتمد على السيف..» ومضى يقول إن الإسلام فى يد الأتراك الذين «دمَّروا ولم يبنوا أبدا، أصبح خَطراً رهيبا يتهدد

الحضارة الغربية وحتى حصار فيينا عام ١٦٨٣ الذى انتهى بالفشل، رأى أن اضمحلال العثمانيين كان نتيجة سوء ممارسة الأتراك للحكم الأمر الذى ولّد المقاومة فى جميع أنحاء الإمبراطورية فيما ظل الإسلام يحتفظ بقبضته القوية على أتباعه بحيث إنه فيما زاد تدخل القوى الأوربية فى آسيا واجهت مقاومة أعظم من «الأرثوذكسية الجامدة للإسلام التوحيدى الذى يقوم على أساس الحقيقة المطلقة للتنزيل القرآنى حتى آخر علامة تنقيط فى النص الذى أنزله الله على محمد»، أعظم من أية مقاومة واجهتها تلك القوى من أى مصدر آخر. رأى تشيرول أن انبعاث تركيا من جديد فى عصرٍ للكولونيالية الأوربية، وللتوجهات القومية التى تشكلت حديثا، ولمعاداة الكولونيالية فى آسيا، سيعمل فقط على مضاعفة «بُغْضِ المحمديين» للغرب بأسلوب لا رجعة عنه»، حيث إن الأحداث فى تركيا والهند ومصر والأنحاء الأخرى التى وقعت فى السنوات السابقة قد «أوضحت سهولة استثارة جماهير المحمديين، للقيام بثورات وحشية ضد الأوربيين». وفى الواقع، فقد عبر تشيرول عن اعتقاده بأن الهوية المشتركة «ستوحد» جميع المسلمين للقيام بـ«عمليات مشتركة وفاعلة ضد الغرب، حينما تستمد استعادة الروح القتالية الإسلامية الحيوية التى تمتلكها واقعيا من تلك القوى العديدة المتصارعة فيما بينها وتجد تعبيرها الرئيسى فى عودة الحياة إلى الأتراك، الذين، حتى وإن وافقوا على أسلوب تعايش مشترك سطحى مع الغرب، فهم كالنمور التى لا تستطيع أبدا تغيير رقطات جلدها». لم يكن تشيرول وحده هو الذى استخدم مثل تلك اللهجة فى وصفه للإسلام والمسلمين فى السنوات الأولى من عشرينيات القرن العشرين حيث نجد، مثلا، إدوارد ميد إيرل أستاذ التاريخ بجامعة كولومبيا يكتب فى مقاله «تركيا، القوى العظمى، وسكك حديد بغداد.. دراسة فى الإمبريالية» عن المسلمين المتعصبين الذين سعوا إلى الحصول على الإلهام والدعم الملموس للوحدة الإسلامية من ألمانيا أثناء العقد السابق على الحرب العالمية الأولى. فيما ربط، بأسلوب مضمر، بين عدو أمريكا

أثناء الحرب [ألمانيا] وبين القوة [الإسلام] التى أمل أن يهزمها النظام العلمانى الذى كان آخذا فى التشكل فى تركيا وقتئذ.

عاد تشيرول إلى التعاطى مع الأحداث فى تركيا بعد عام واحد فقط فى مقال آخر بدورية «فورين أفيرز» اكتسب لهجة مختلفة تماما حيث احتفى بسعى كمال أتاتورك لتنفيذ أجندة تركية علمانية قومية. بدأ مقاله «سقوط الخلافة» باستدعاء مقاله الذى كان قد نشره العام السابق والذى أشار فيه إلى «الخطر الداهم المتمثل فى أن ملايين المحمديين بمن فيهم المحمديون الهنود، كانوا يهللون لتركيا بصفتها سيف العقيدة الذى لا يقهر، فيما كان ملايين الآسيويين الآخرين من غير المحمديين ينادون بها مرحبين بصفتها النصير لثورة الآسيويين ضد الغرب ورأس حربة تلك الثورة». لكنه فى مقاله الجديد عبر عن عظيم تفاؤله حيث أعلن أن «شيئا مذهلا قد حدث منذ آنذاك. فقد نبذت تركيا بإرادتها الحرة - لأننا علينا أن نفترض أن ما يفعله حكامها الحاليون هو تعبير عن إرادتها - نبذت السيف الذى كانت به قد حشدت أعداء الحضارة الغربية كى يدعموها؛ وألغت الخلافة التى كانت قد أسست عليها زعمها فى حقها لقيادة الإسلام؛.. وأعلنت نفسها جمهورية من نمط تقدمى وديموقراطى، اسمياً على الأقل». بيّن تشيرول أن «كمال استدعى المشاعر الوطنية التركية على أساس قومى لا دينى» أثناء الحرب مع اليونان، وأثنى على إنجازات كمال المبكرة زاعما «أنه لم يكن يمكن سوى لإدارى نشط ذى قدرة استثنائية أن يعيد تنظيم الجيش التركى.. بعد الحرب العالمية، أو أن يستثير حياة جديدة فى قوات المقاومة القومية التى كانت قد استُنفِدت» وأضاف أن إدارة كمال للحرب ضد اليونان «أوضحت أنه استراتيجى بارع».

وفقا لتشيرول فإنه بالرغم من أهمية ما حدث بالنسبة لتركيا، فهو أيضا بالغ الخطورة بالنسبة لبقية الشرق الأوسط والعالم الإسلامى الأوسع، إذ إنه غدا من غير الواضح أين سيتجه ذلك العالم بحثا عن القيادات. أبدى تشيرول تفاؤلا حذرا

حول المستقبل هذا على الرغم من أن معارضته لوجود دولة إسلامية قوية رشحتْ من كتاباته حيث حذّر من أنه «على الرغم من أن مصطفى كمال قد ألغى الخلافة التركية فليس بوسعه أن يلمس الخلافة كمؤسسة إسلامية التى، وإن تنكرت لها تركيا، فمن المحتم أن تظل كامنة فى أماكن أخرى» ورجح «أن الإسلام سينقسم لفترة، كما كان الحال فى السابق، وأكثر مما كانه منذ وقت قريب، إلى عدد من الخلافات المستقلة». وفيما أبدى عدم اليقين حول المكان الذى قد تنتهى إليه الخلافة، فقد تركز نقاشه عن البدائل المحتملة على عدد من رؤساء الدول البارزة - ملك مصر، ملك أفغانستان، وملك السعودية المرتقب - وعلى صراعاتهم المحتملة مع دول أخرى أو مسلمين آخرين فى الشرق الأوسط. من ثم، فقد رأى تشيرول أنه على حين أن إمكانية ظهور الخلافة من جديد أمر يبعث على القلق، فإن هذا، ولبعض الوقت «احتمال لا يجوز له أن يتسبب فى قلق أى بلد أوربى له روابط واسعة مع «المحمديين» فى البلدان الأجنبية التابعة لها». علاوة على ذلك، ووفقا لتقديرات تشيرول، فإن الإسلام لم يعد باستطاعته أن يكون على نفس درجة الخطورة التى كانها حينما كان موحّدا تحت القيادة التركية. وكان ما أضمره فيما ذهب إليه أنه سيكون من دواعى سرور الأوربيين والأمريكيين أن يروا الإسلام وقد أُضعِف وتفرق أشتاتا.

وعلى الرغم من تفاؤل تشيرول باحتمالات ما يحدث فى تركيا، فقد ظلت ثمة إلماحة تشير إلى التردد وعدم اليقين فى تقديره لمصطفى كمال أتاتورك، وسيظل هذا يميز تحليلات غالبية المتخصصين لقادة المنطقة العلمانيين الأقوياء لعدة عقود: «أيمكن اعتبار الثورة التى أحدثها ونفذها عمل مصلحٍ اجتماعى مستنير، على قناعة بأن انبعاث بلده لن يكتمل سوى بتحرير شعبه من قيود تلك العقيدة الضيقة التى تسد الطريق على جميع أنواع التقدم الحديث؟ أم أن حب السلطة المُسكِر قد أدار رأسه ودفعه إلى القضاء على الخلافة بصفتها الخطر الوحيد الذى قد يتهدد

الديكتاتورية التى شيدها لنفسه على أنقاض السلطنة؟». وإجابة عن هذا السؤال قال تشيرول «هؤلاء الذين يفضلون أحسن التفسيرات لسياسة الديكتاتور التركى يزعمون أنها بالفعل تعكس تغيرا نفسيا هائلا فى ذهنية الغالبية الساحقة للشعب التركى الذين دفعتهم المحن الهائلة التى مرت بها تركيا لأكثر من اثنى عشر عاما أن يُخْضِعوا المشاعر والمصالح الدينية لمقتضيات الخلاص القومى الحيوية». وهكذا، وعلى الرغم من أن مصطفى كمال لم يكن، فى منتصف عشرينيات القرن العشرين، قد وصل فى أعين من كانوا يقومون بتأويل الشرق الأوسط للجماهير الأمريكية، لم يكن قد وصل إلى المكانة التى كان له أن يرتقى إليها فى الأربعينيات والخمسينيات بسبب سياساته فى تركيا، فمن الواضح أن أجندته العلمانية السلطوية قد راقت لهم بحيث أنهم بدأوا يعتبرونه نموذجا أملوا أن يُحتذَى فى باقى أنحاء الشرق الأوسط.

الإسلام، الأصالة (التقاليد) والحداثة:

على حين اعتقد كثير من المتخصصين فى الأربعينيات والخمسينيات أن الإسلام هو الذى يحدد سلوك جميع المسلمين، ظهر نوع جديد من التفكير يؤكد على التصدعات داخل ما افتُرض وأنه جماعة إسلامية كوكبية تمثل كتلة متناغمة، حيث رأى مراقبون كثيرون أن المسلمين يبدون وأنهم يمرون بأزمة هوية، بشكل من الصراع بين الأصالة والحداثة. بدا وأن ظهور جماعات مثل الإخوان المسلمين - زُعم أنها سلفية تكرس للممارسات الثقافية والسياسية والدينية والاجتماعية التقليدية - يمثل رؤية واحدة فقط فى الشرق الأوسط، و بدا أن تركيا الأكثر علمانية وحداثة وتوجهاً نحو الغرب تمثل رؤية أخرى فى المنطقة مختلفة جوهريا. من ثم، رأى المحللون أن كيفية تعاطى الولايات المتحدة مع المنطقة تعتمد جزئيا على التقديرات التى توضح أية مجموعة كانت فى طريقها إلى الصعود فى فترة زمنية معينة.

وعلى الرغم من أن مجموعة كبيرة من المتخصصين من ذوى الخلفيات المهنية المتنوعة اعتقدوا أن الشرق الأوسط والعالم الإسلامى يمرون بنوع من الصراع بين التقاليد والحداثة، فقد كان هميلتون إيه. آر. جيب الباحث البريطانى الشهير فى الفترات المبكرة من الإسلام والذى نقل بؤرته بعد الحرب العالمية الثانية إلى الشرق الأوسط الحديث ثم أصبح، فى نهاية الستينيات مديرا لمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفارد، كان أفضل المعبرين عن هذا المأزق من حيث الوضوح والدقة الفكرية الصارمة. فى عام ١٩٤٥، ألقى جيب عددا من «محاضرات هاسكل فى الديانات المقارنة» المتميزة بجامعة شيكاغو، والتى تم نشرها فيما بعد فى كتاب يعالج الموضوع بعنوان: «توجهات حديثة فى الإسلام»، ومن ثم، فهى تعكس التفسير الاستشراقى الذى كان مهيمنا لشرق أوسط ظل راكدا متخلفا منذ أمد طويل. وبشكل عام، ذهب جيب إلى أن الملمح المميز للإسلام فى أواسط القرن العشرين هو الانقسام المتنامى بين الحداثيين والتقليديين، وهو انقسام رأى جيب أنه بدأ فى السنوات النهائية للقرن التاسع عشر ثم اتسع نطاقه إلى حد كبير، وبخاصة منذ الحرب العالمية الأولى، التى بعدها أدخل العالم الغربى الحديث إلى الشرق الأوسط، الذى كان يعيش حياة القرون الوسطى، تغييرات سريعة فى مجالات التكنولوجيا، والسياسة والاقتصاد والفكر. اعتقد جيب أن استجابة المسلمين لتلك التغييرات تتراوح بين اعتناق البعض للقومية العلمانية الحديثة، أو توجه البعض الآخر نحو «تأكيد يتميز بالعنف على القانون المقدس.. الذى يمثل جوهر حركة أتباع المهدى الثورية».

استندت أطروحة جيب القائلة بأن المسلمين كانوا يصارعون من أجل إيجاد صلة بينهم وبين ذلك العالم المتغير على تيمات استشراقية تقليدية اعتنقها على نطاق واسع المراقبون الذين ميزوا الإسلام بصفته العائق الرئيسى فى سبيل قبول الحداثة فى الشرق الأوسط.. من ثم، استند الشاب ويليام بوك المتخصص فى

شئون الشرق الأوسط بجامعة هارڤارد بدرجة جد كبيرة، على تحليل جيب، وعلى فكرة الشرق الأوسط الذى ظل راكدا متخلفا منذ أمد طويل، استند على ذلك فى مقاله المؤثر عام ١٩٥٢ بعنوان: «ما يفكر فيه العرب» زعم پوك أنه من الصعب «الفصل بسهولة بين الشئون الدنيوية والدينية وذلك لأن الإسلام هو دين ودولة وأسلوب حياة معا»؛ ثم أضاف إنه لا يوجد [فى العالم] الإسلامى «ما يمكن مقارنته بحركة الإصلاح الدينى البروتستانتية»، ومن ثم ظل «محصنا ضد الأفكار العلمانية التى وصلت إلى العالم العربى». عبر مسئولو الاستخبارات الحكومية عن آراء مماثلة فى تقريرهم لعام ١٩٥٢ بعنوان «مشاكل وتوجهات فى العالم العربى»، حيث زعم التقرير أن شعوب الشرق الأوسط تستجيب للحداثة داخل إطار «أسلوب حياة يلهمه الدين، والذى، ونظرا لأنه وُلد فى زمن راكد متحجر، قبل/ علمى، وقبل/ قومى، فإنه يفتقد المؤسسات، بل وربما الفرضيات الفلسفية التى من خلالها يمكن إنعاش تقاليده وتحديثها». وفى مقال بدورية «فورين أفيرز» عام ١٩٥٢، عبر روبرت مونتان، المتخصص الفرنسى فى شئون شمال إفريقيا، عن هذا الرأى دون أية مواراة حيث قال إن «المجتمع الإسلامى يتمسك بقوة بأشكال عصر أوسطية من الفكر والدين بدرجة لن يتمكن معها مواصلة مسيرته إلى الأمام». فيما بين نهاية الأربعينيات وأواسط الخمسينيات، أشارت الآراء التقليدية فى أوساط الأكاديميين، والحكومة، والمعلقين الإعلاميين إلى أن المسلمين غير معدين للتعاطى مع التغيرات التى كانوا يواجهونها، من ثم، أُمسك بهم فى مأزق صراع بين التقاليد والحداثة.

جمع ويلفرد كانتول سميث الأكاديمى المتخصص فى الشئون الدينية، والذى كان يحظى بالاحترام، جمع بين عناصر تلك التفسيرات المختلفة فى بحثه الدقيق عن الإسلام فى الشرق الأوسط فى زمن ما بعد الحرب. كان سميث، كندى الجنسية، طالب دراسات عليا بجامعة كامبريدج فى نهاية الثلاثينيات، والسنوات الأولى من الأربعينيات، يعمل تحت إشراف جيب، الذى كان بأكسفورد وقتئذ، على

رسالة موضوعها الإسلام فى هند القرن العشرين. من الواضح أن سميث، مثله مثل چيه. سى. هوورويتز الذى كان يعمل على فلسطين المعاصرة فى نفس الوقت، كان متشككا فى استناد المستشرقين التقليديين على نصوص الإسلام المبكر ومبادئه من أجل تفسير أحوال الشرق الأوسط فى منتصف القرن العشرين. رفضت جامعة كامبريدج رسالة سميث عن الإسلام فى الهند المعاصرة مما أدى به إلى العودة كطالب دراسات عليا بجامعة برينستون بعد الحرب العالمية الثانية. وطوال ما تبقى من حياته الوظيفية، تنقل سميث بين جامعات كندية مختلفة، وبين جامعة هارفارد، وفى عام ١٩٥٧، أسهم بدراسة مطولة عن الإسلام فى العالم الحديث لقيت انتشارا واسعا بين القراء. لكنه فى أكتوبر ١٩٥١ كان قد نشر مقالا قصيرا بدورية فورين پوليسى بولتين بعنوان: «المسلمون والغرب» أكد فيها على الاندماج الكامل المزعوم لأوجه الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية فى العالم الإسلامى، ورأى مثل جيب، أن المسلمين يصارعون من أجل التوفيق بين التوجهات الحداثية والتقليدية. زعم أيضا أن هزيمة عام ١٩٤٨ فى الحرب مع إسرائيل ومعها المشاكل الاقتصادية واسعة الانتشار التى أعقبت الحرب أسهمت فى التخلخل الثقافى والسياسى للمسلمين فى الشرق الأوسط. ورأى سميث أن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى خلق «مأزق روحانى» فى جميع أنحاء الشرق الأوسط الإسلامى.

وبجزمهم وجود مأزق روحانى فى الإسلام، ميّز بوك، وجيب وسميث وآخرون ما رأوه وأنه مجموعتان متناقضتان تماما تتنافسان على التحكم السياسى والدينى فى الشرق الأوسط. من ناحية، كان هناك الفلاحون، والقادة الدينيون، وفقراء المدن وشرائح من الطبقات الوسطى والمثقفين الذين تلقوا تعليمهم داخل أطر الأنظمة التعليمية شرق الأوسطية، والذين كانوا، وفقا لرؤية المحللين، تعتريهم الشكوك والمخاوف من التأثيرات الغربية ويرون أن ثمة فرصاً محدودة للتقدم داخل أطر البنى الاجتماعية/ السياسية والاقتصادية القائمة. علاوة على ذلك فقد قيل إن تلك

المجموعات ترى، ونتيجة للتخلخل الذى يُزعم أنه اعترى المسلمين الذين يعيشون فى عالم يتغير سريعا، أنه ينبغى إعادة تطبيق المبادئ الدينية بأشكالها الأكثر صرامة. ووفقا لأحد التقارير الصادرة عن «مجلس الاستراتيجيات النفسية» تلك الهيئة التى أُنشئت فى عهد الرئيس ترومان من أجل تطوير السياسة الخارجية الأمريكية وتنسيقها والإشراف عليها، فإن تلك المجموعة كانت «متطرفة بتزايد، ذات ذهنية ثورية» وكانت تُنتج «أكثر قيادات الأحزاب القومية والمجموعات الشيوعية تطرفا».

اعتقد كثير من المتخصصين فى الشرق الأوسط فى الأربعينيات وبدايات الخمسينيات أن جماعة الإخوان المسلمين كانت نموذجا لتلك الشرائح المستاءة. تشكلت الجماعة فى مصر بقيادة حسن البنا الذى كان ، ومنذ مطلع شبابه، ناقدا قويا للعلمانية وللهيمنة الأجنبية معا. عمل مدرسا بمدينة الإسماعيلية وقام بتأسيس الجماعة فى مارس ١٩٢٨ حينما استشاره ستة عمال يعملون بأحد المعسكرات البريطانية فى كيفية استرداد الكرامة العربية والإسلامية فى ظل الهيمنة الأجنبية. انتشرت دعوة الجماعة من خلال جمع الأموال لتشييد المساجد والمجالس وتوفير الخدمات التعليمية والرعاية الاجتماعية. وصلت الجماعة القاهرة فى عام ١٩٣٢ واختلطت بالجماعات الدينية الأخرى التى كان عبدالرحمن البنا شقيق حسن البنا يهيمن عليها، فيما تواصلت أيضا مع شخصيات سياسية ومسئولين مدنيين وضباط جيش من ذوى التوجهات الإصلاحية. عارضت الجماعة الملك فاروق، وأيضا حزب الوفد لأنه شكل حكومة تخدم المصالح البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية. من ثم، فلدى انتهاء الحرب، كانت الجماعة قد غدت إحدى قوى مصر السياسية الأكثر سطوة.

بعد ذلك، عملت عوامل عدة على اكتساب الجماعة سطوة أكبر بعد الحرب. كان ثمة أحزاب سياسية متنوعة، وعدد من المجموعات شبه العسكرية، والقصر يتنازعون التحكم فى مصر التى كانت غارقة فى خضم فوضى اقتصادية وسياسية

واجتماعية عارمة، وعمل الصراع على فلسطين وحرب عام ١٩٤٨ على تعميق حالة الفوضى هذه. فى تلك الأثناء قامت الجماعة بتخزين كميات كبيرة من الأسلحة وتدريب أعضائها على قتال البريطانيين فى مصر، والجماعات اليهودية فى فلسطين. وبعد أن تورطت الجماعة فى عدد من التفجيرات والاغتيالات ومحاولات الاغتيال، أعلنت الحكومة أنها جماعة محظورة فى ديسمبر عام ١٩٤٨ وقامت باعتقال حوالى أربعة آلاف من أعضائها فى غضون سبعة أشهر، بل ودبرت مقتل حسن البنا فى فبراير عام ١٩٤٩. ورغم كل هذا، حافظت الجماعة على قوتها فى مصر ويرجع هذا جزئيا إلى أن الحكومة قامت بسجن أعضائها معا، ومع مساجين آخرين، مما أتاح لهم الحفاظ على علاقاتهم السابقة وتجنيد أعضاء جدد. بعد ذلك، اكتسبت الجماعة وضعها القانونى بعد أن كسبت قضية ضد قرار حلها، وسرعان ما بدأت مرة أخرى بإثارة الرأى العام مطالبة بتحرير مصر من التدخلات الأجنبية وإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية بناء على خطة غير علمانية. بعد ذلك دعمت الجماعة حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، لكن سرعان ما تفرقت بهم السبل بسبب علمانية الحكم الجديد، ثم وصلت التوترات بين الطرفين إلى ذروتها فى أكتوبر عام ١٩٥٤ حينما حاول أعضاء من الجماعة اغتيال جمال عبدالناصر، ورد عبدالناصر باعتقال غالبية قادة الجماعة، وألف من أعضائها فى غضون شهر. رأى الأكاديميون، ومسئولو الحكومة، والصحفيون فى الولايات المتحدة، شعبية الجماعة ورسالتها المعادية للأجانب والداعمة للإسلام، تأكيدا لمخاوفهم من أن المسلمين كانوا ينساقون وراء عواطفهم وينزعون للعنف، وانتشرت بين المراقبين المخاوف من أن خطاب الجماعة الاستقطاعى واستخدامهم للعنف سيعمل فى النهاية على قلقلة الأوضاع فى الشرق الأوسط. فى عام ١٩٤٧ ذكر أحد التقارير الاستخبارية أن «التطور الذى حققته جماعة الإخوان المسلمين بعد الحرب، مع تأكيدها على الإسلام، وعدائها المتطرف للتدخل الأجنبى فى العالم العربى» هو

أعظم تهديد مباشر للاستقرار فى مصر وعامل مهم لعدم الاستقرار فى أنحاء الشرق الأوسط بعامة. رأت السى آى إيه، فى عام ١٩٤٩، الإخوان «متدينين متعصبين، وقوميين متحمسين، ومعادين للأجانب بعنف، ويتبنون أساليب إرهابية». وبالمثل، ذكر روبرت مونتان فى مقاله الذى نشره بدورية «فورين أفيرز» عام ١٩٥٢ عن «الأمم الحديثة والإسلام» ذكر أن «تلك الحركة الشعبية المعادية للأجانب.. تتحكم فى أكثر من مليون مصرى». ورأى، علاوة على ذلك، أن اعتماد الجماعة على «الجماهير الجاهلة العاطفية» يوحى بأن «الإرهاب قد حل محل النشاط السياسى؛ وأن الاغتيال قد أصبح أسلوبا للحكم لدرجة أنه، وفى غضون ثلاث سنوات، دفع اثنا عشر رجل دولة من الجيل الأكبر سنا حياتهم ثمنا لشجاعتهم وروحهم المستقلة».

لم يفهم سوى قليل من المراقبين المبادئ الأيديولوجية الأوسع التى كانت تمثل دوافع الجماعة، وبدلا من ذلك، اعتقد غالبيتهم بأسلوب ارتدادى تلقائى أن رغبة أفراد الجماعة فى أن يظلوا متمسكين بالإسلام، تشكل أجندة معادية للحداثة. أما فى واقع الأمر، فقد رأت الجماعة أنه بالإمكان القيام بالتحديث والإصلاح داخل إطار إسلامى، وأن ذلك لا يتطلب العلمنة، بل إن تأكيد الجماعة على التحديث القائم على المبادئ الدينية لعب دورا حاسما فى تناميها السريع. إذ إن هذا وجد استجابة هائلة من شرائح المهنيين والطلبة والحرفيين والتجار الذين ينتمون للطبقة الوسطى البازغة والذين تقبلوا أسلوبا حديثا للحياة لكنهم ظلوا متمسكين بعقيدتهم، وأيضا لقيت دعوتهم نفس الاستجابات من جانب العمال الحضريين، والفلاحين فى الأرياف.

وعلى الرغم من ذلك، مضى بعض المعلقين يرددون نفس التفسيرات المبكرة عن «الإسلام الذى لا يتغير» فى تعليقاتهم على الجماعة. فمثلا، ذكرت كريستينا فلبس هاريس الباحثة بمعهد هووفر فى عام ١٩٦٤ أنه «على الرغم من أن جماعة الإخوان

المسلمين حركة سياسية دينية وُلدت فى القرن العشرين، إلا أن دوافعها وأهدافها تعتبر تأسّلا أيديولوجياً للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر» ورأت أن الجماعة تواجه معضلة حرجة حيث إنها تستخدم مُكبّرات الصوت، وتكنولوجيا الطباعة والأدوات الحديثة الأخرى من أجل نشر أيديولوجيتها وكسب أعضاء فى صفوفها، ومن ثم، فهى تقوض أهدافها المفترضة المعادية للحداثة. وبهذه الطريقة اتسقت مثل تلك الدراسات التى هدفت لتقييم الجماعة لتوافق مع أساليب تخيل الشرق الأوسط والإسلام التى ركزت على التوتر بين الحداثة والأصالة والتقاليد، والتى رأى كثير من المشاركين فى الشكبة عبر الدولية غير الرسمية من المتخصصين أنه الملمح الأساسى للمنطقة بل وعملت أيضا على دعمها والحفاظ عليها.

كان التركيز على الإخوان المسلمين، مثله مثل الخطاب الأشمل الذى كان ذلك التركيز جزءا منه، فى غير موضعه بأساليب عديدة، كما أنه افتقد التضمينات وظلال الفروق. من المؤكد أن بعض الإخوان كانوا يلجأون للعنف بانتظام بدرجة تجعل الأسئلة حول ما إن كانت تلك التكتيكات سياسة صريحة مشروعة للجماعة ككل. بيد أن علينا أن نتذكر فى هذا الصدد أن ثمة مجموعات أخرى من غير الإخوان كانت تستخدم تكتيكات مماثلة للوصول إلى مختلف الأهداف، وأن الفرق الرئيسى بين الجماعة وبين تلك المجموعات كان هو مستوى القبول الشعبى، حيث إنه كان بإمكانها التأثير فى حشود كبيرة، بخلاف غالبية المجموعات الأخرى فى الشرق الأوسط. أيضا، تركزت تعليقات المراقبين على فرع الجماعة بمصر مع تجاهل تنظيماتها الشقيقة فى البلدان الأخرى. مثلا، تشكل التنظيم فى الأردن عام ١٩٤٥، تحديدا للتعاطى مع الوضع الفلسطينى، وعمل على تحقيق أهدافه من خلال إصلاح البنى السياسية الراسخة للدولة بدلا من اللجوء إلى العنف؛ واكتسبت الجماعة فى الأردن اعتراف الملك عبدالله ودعمه حيث كان يعتبرها حليفا ضد الشيوعية فى الصراع على فلسطين. وبعد ذلك، سمح الملك حسين حفيد عبدالله

الذى خلفه على العرش فى أوائل الخمسينيات، للإخوان بالعمل فى الأردن، جزئيا لأنهم كانوا يوفرون خدمات اجتماعية لم يكن يستطيعها جهاز دولته.

من ناحية أخرى فإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين قد مثلت الشق الراديكالى المستاء من «المأزق الروحانى» للإسلام وفقا لما اعتقده كثير من المتخصصين، فقد رأى بعض المعلقين المجموعة الصغيرة التى كانت تتنامى من مثقفى الشريحة العليا والمتوسطة من الطبقة الوسطى والذين كانوا فى غالبيتهم قد تلقوا تعليما غربيا، ومن المفترض أنهم كانوا يعتنقون مبادئ علمانية، رأوهم يرمزون إلى ما أسموه الجانب «التقدمى» من الصراع. وعلى الرغم من الزعم بأن أفراد تلك المجموعة كانوا لايزالون تساورهم الشكوك من التدخل الأجنبى وبخاصة فى وجود إسرائيل والصراع على فلسطين. فقد سعوا إلى تحديث الشرق الأوسط من خلال إدماج التكنولوجيا والمبادئ السياسية الغربية فى الحياة اليومية، وكانوا يعتقدون أنه يجب استخدام الإسلام فقط لإرشاد السلوك الأخلاقى الشخصى واتخاذ القرارات. أمل أعضاء الشبكة أن تكتمل مسيرة هذه المجموعة وتنتشر مثلما حدث فى تركيا حسب اعتقادهم، حيث إن تركيا كانت النموذج المفضل لديهم - بالرغم مما يشوبه من عيوب - لتحقق رؤيتهم المقدسة والدنيوية لشرق أوسط جديد حداثى.

فى الأربعينيات، كان المحللون متيمين بالإصلاحات التى أدخلها كمال فى تركيا ورأوا أنه يُوَلى وجهه شطر أوربا ويدخل مزيد من الغربنة والتحديث. انهال المديح بخاصة على الإصلاحات التى تجاوزت المعترك السياسى إلى المجالات الاجتماعية والثقافية وكانت تهدف تحديدا إلى إضعاف الإسلام، بل واجتثاثه. فمثلا، ذكر وولتر ليفنجستون رايت الخبير فى الشئون العثمانية والتركية أن الإصلاحيين يعتقدون أن الإسلام كان هو العقبة الكئود فى طريق الغربنة. تغلب كمال على تلك العقبة المفترضة بتفعيل مجموعة قوانين جديدة فى فبراير ١٩٢٦، زعم الأكاديميان لويس توماس وريتشارد فراى أنها أدت إلى التخلص من جهاز الحكم الإسلامى الأعلى بكامله.

وعلى حين أن غالبية المتخصصين تمسكوا بتلك النظرة الإيجابية حول ما يحدث فى تركيا من علمنة متزايدة، فقد أوضحت متتالية من الأوراق البحثية التى عرضها أكاديميون وصناع سياسة فى مؤتمر بجامعة هارفارد حول «الإسلام والغرب» فى يوليو ١٩٥٥، أوضحت أن لبعض المراقبين تفسيرات أخرى تحمل تضمينات وظلالاً من الفروق - مازالت إيجابية - لإصلاحات كمال ولدور الإسلام فى المجتمع التركى، وضع هؤلاء، وبدلا من التركيز على القطيعة الكاملة مع الماضى والتى بدا وأن كمال يمثلها ظاهرياً، وضعوا نظام حكمه فى سياق ذى مدى زمنى أطول من الإصلاحات العثمانية التى يعود تاريخها إلى أكثر من قرن مضى. وفى الواقع فقد رأى نيازى بركس الأستاذ الزائر بمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة مكجيل، ودانكوارث روستو الذى كان وقتئذ أستاذا مساعدا فى علم السياسة بجامعة برينستون، رأيا أنه على الرغم من راديكالية سياسات كمال تجاه الدين والعلمنة، لكن تلك تلك الإجراءات كانت ضرورية لإيقاظ تركيا من فترة سُباتها الطويل المفترض والتى كانت الإمبراطورية العثمانية القديمة قد ظلت تحاول جاهدة الخروج منه على الأقل منذ فترة «التنظيمات Tanzimat»، [الإصلاحات التى أدخلها السلطان عبدالمجيد الأول على الإدارة العثمانية] فى منتصف القرن التاسع عشر، إن لم يكن قبل ذلك.

علاوة على ذلك، فحينما انبثقت حركة قوية فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات لإعادة بعض الممارسات الدينية - التربية الدينية الاختيارية فى التعليم الابتدائى، استخدام اللغة العربية فى الأذان، وإعادة إنشاء كلية الدراسات الدينية بجامعة أنقرة - بدا ذلك وأنه عملية ديموقراطية جوهرياً تناسب دور الإسلام فى المجتمع التركى وتعتبر مقياسا له. رأى روستو أن ثمة نسبة تتراوح بين ٨٠٪ و٩٠٪ من الأتراك تتكون من «العلمانيين» و«المعتدلين»، وأن العلمانيين ينظرون للدين على أنه السبب الرئيسى فى زواء الإمبراطورية العثمانية والعقبة فى سبيل

التعليم المحسّن والغربنة، فيما ينظر المعتدلون إلى تركيا على أنها بلد مسلم بشكل جوهرى لكنهم أيضا يعتقدون أن إصلاحات كمال كانت «ضرورية ومرحباً بها فى وقتها، لكن ينبغى الآن إخضاعها لبعض المراجعة». من ثم، علينا أن نعترف بوجود أنصار التيار الدينى الذين اعتقد روستو أنهم يمثلون النسبة المتبقية من الأتراك والتى تتراوح بين ١٠٪، و٢٠٪ وكانوا يضغطون من أجل مزيد من الإصلاحات واسعة المدى. ذكر روستو أن من دواعى السرور أنه حتى أنصار التيار الدينى «يفضلون التعبير عن مطالبهم في إطار ليبرالى وديموقراطى، فهم يصرون الآن على أن المؤسسة الدينية الحرة هى نتيجة منطقية للعلمانية نفسها ومتلازمة لها». من ثم، رأى روستو أن وجود أفراد وجماعات يدعون إلى تعزيز دور الإسلام فى المجتمع التركى بأكثر مما قد يرغب فيه كثير من المتخصصين، وحقيقة أنه يتم التعاطى مع هؤلاء من خلال عمليات سياسية منفتحة نسبيا، يمكن اعتباره قرينة أخرى على قيمة النموذج التركى لبقية المنطقة.

وهكذا، فسواء رحب البعض بإصلاحات كمال المعادية للدين، أو فضل آخرون العمليات التى من خلالها يتوصل الأتراك إلى تسوية مقبولة حول العلاقة بين الدين والدولة، فقد رأى المراقبون التجربة التركية تقدم إمكانيات أسرة لباقى المنطقة. ووفقا لمراقبى ذاك الزمان، فإن تركيا قدمت أفضل نموذج على كيفية حل التوتر بين الحداثة والتقاليد فى الشرق الأوسط. إذن، فليس من قبيل الإفراط فى التعميم الزعم بأن تشخيص لويس توماس وريتشارد فراى لما كان يحدث فى تركيا يمثل، بأسلوب عريض، كيفية فهم المتخصصين لهذا البلد فى الأربعينيات والخمسينيات. بيّن هذان الباحثان أن تركيا كانت «بدون شك العنصر الأكثر عزما، واستقلالا، وديموقراطية، بل والأكثر غربنة أيضا وسط منطقة شبه شرقية يسودها عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى» ورأيا بإيجاز أن توجه تركيا نحو الغربنة العلمانية جعل منها «أفضل ما يمكن لأمريكا أن تراهن عليه فى هذه المنطقة

المهمة». ووفقا لتلك الجهود التى كانت تُبذَل لتخيل الشرق الأوسط، فكلما نأى بلد ما مبتعداً عن الإسلام، تقلصت سماته «الشرقية».

أثناء العقد الأول الذى تلا الحرب العالمية الثانية، تخيل أعضاء الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية أن المسلمين يقفون فى مفترق الطرق، وأن أحد تلك الطرق قد يؤدى إلى الإسلام الراديكالى والذى كان كثير من المحللين يعتقدون أن كثيرا من سكان المنطقة قد يجدونه الأكثر جاذبية. بيد أنهم زعموا أن شعوب المنطقة إذا تخيرت هذا الطريق، فسيستمرون فى استلهام خريطة عقلية لن يكون باستطاعتها أبدا أن تقودهم إلى الحداثة. وفى هذه الحالة سيمضى الشرق الأوسط، وفقا لما ذهب إليه مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية «دونما أساس فلسفى يمكنه من إدماج الأهداف الغربية فى أهدافه أو التوفيق بينها» وسيواجه تحديات لا حصر لها فى هذا الطريق، هذا علاوة على أن هذا الطريق يحتمل له أن يكون الأكثر عداء لمصالح الولايات المتحدة بالمنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطريق الآخر - نموذج التطور المعلمن على غرار التجربة التركية - وعلى الرغم من اعتقاد الكثيرين أنه يضمر إمكانيات طويلة المدى وأكثر إشراقاً لمصالح الولايات المتحدة، فإنه يمثل عددا من المشاكل أيضا حيث إن إحداث التغيرات واسعة النطاق الضرورية لهيمنة المجموعات العلمانية الصغيرة نسبيا على المشهد فى المنطقة يتطلب وقتا، ومن ثم، فإنه حتى فى أفضل الأحوال، ستظل الأزمة الروحانية المفترضة عقبة كنوداً طوال المستقبل المنظور. بإيجاز، قدم المقال الذى نُشِر بالتايم فى أغسطس ١٩٥١ بعنوان «العالم الإسلامى» تعليقا دالا على المكانة المُتخيَّلة للدين فى منتصف القرن العشرين، حيث ذكر «أن الإسلام [الحالى] يعتبر مصيرا بائسا حزينا للديانة الكبرى الوحيدة التى أسسها رجل أعمال ناجح. الإسلام منقسم وبدون رأس، [وهذا] مصير مؤلم لدين أسسه رجل سياسة عملى من الطراز الأول. الإسلام يعانى من الوهن العسكرى، وهذا وضع شائن لدين امتشق السيف ببالغ

الحماس، الإسلام راكد فكريا وثقافيا، وهذا عقاب ساخر لدين تم تأسيسه على فكرة ظلت لقرون تحمل مشعل العلم والتعليم، ثم حينما واجه مأزقا فى تاريخه، أدار ظهره عمدا للعقل بصفته عدوا للعقيدة».

الإسلام الشمولى:

فى معرض التعليقات التى أدلى بها وولتر ليفينجستون فى اجتماع مجلس العلاقات الخارجية والتى افتتحنا بها هذا الفصل، ذكر أيضا «أن الإسلام ليس دينا بالمعنى الذى يفهم به الغرب الدين. إنه دين شمولى». وحينما ذكر عضو آخر فى مجموعة الدراسة تلك أن نعته بأنه «مونوليثى Monolithic» [وحدة كلية ضخمة جامدة] قد يكون نعتا «أفضل» ليس «شائنا» بما يكفى لوصف الإسلام، وافقه رايت الرأى لكنه بيّن أنه استخدم «شموليا» لأنه من غير المحتمل إساءة فهم هذا المصطلح وذلك بسبب تداوله على نطاق واسع آنذاك. لم يكن تعليق رايت فريدا فى زمنه، إذ ذهب هاميلتون إيه. آر. جيب فى «توجهات حديثة فى الإسلام» إلى أنه «كثيرا ما وصف الإسلام بأنه دين شمولى» لكنه رأى ثمة ديانات أخرى، بما فيها المسيحية تتشارك فى بعض تلك الخاصيات الشمولية. أما ما يميز المسيحية فى رأى جيب، فهو أنها «تعرضت لهجوم عدويْن جديدين فتاكيْن أى التوجهات الإنسانية والعلم وهما قوتان قد بدأتا مؤخرا تُحدثان أثرا فى الإسلام». يكشف استخدام رايت وجيب وآخرين لمصطلح «شمولى» لوصف الإسلام فى منتصف الأربعينيات الأساليب التى اعتبر بها المتخصصون فى الشرق الأوسط هذا الدين قوة سياسية منذرة محتملة.

يذهب المؤرخ بنجامين ألبرس إلى أن الأمريكيين فى الأربعينيات والخمسينيات كانوا يفهمون الشمولية على أنها نتاج محتمل للانتقال من الحياة التقليدية المتوارثة إلى الحداثة، وكان هذا «الانتقال» هو لب المأزق الروحانى الذى اعتقد المتخصصون أنه دهم الشرق الأوسط وقتئذ. وفى الفترة ما بين العشرينيات إلى الخمسينيات

تطور لفظ «الشمولية» ليصبح مصطلحا يستخدم لوصف تنويعة من الأيديولوجيات المختلفة، أو الحركات السياسية فى بلدان بدت وأنها تمر بفترة الانتقال تلك؛ هذا على الرغم من أنه من غير الواضح ما إن كان الأمريكيون يعتقدون أن الشمولية كانت تمثل اعتناقا للحداثة أو مقاومة لها. لا يرى ألپرس أن بإمكان الدين أن يكون معيناً لا ينضب للأحاديث عن الشمولية، كما أنه لا يتعاطى مع الشرق الأوسط أو الإسلام بأى شكل أساسى، لكنه يحدد عددا من الملامح الأخرى التى ينسبها الأمريكيون للأنظمة الشمولية والتى توضح السبب فى أن اللفظ حظى بقبول المراقبين المعنيين بالشرق الأوسط وراق لهم فيما كانوا يتخيلون الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. أولا، يؤكد ألپرس أن غالبية الأمريكيين اعتقدوا أن الشمولية معادية، جوهريا، للديموقراطية. وثانيا، وفقا للمدركات الشائعة، تتحكم الأنظمة الشمولية فى الأنشطة اليومية الأساسية لرعاياها ولا تترك سوى مساحة ضيقة للاختيارات الفردية، ومن ثم، تخضع رغبات الأفراد لرغبات الدولة. أما الملمح البارز الثالث للأنظمة الشمولية والذى يرى ألپرس أن الأمريكيين بعد الحرب كانوا ينسبونه لتلك الأنظمة فهو الصلة الوثيقة بين الرؤى السياسية العاطفية للجماهير وبين ديكتاتور قوى أو أوليجاركية صغيرة تقودهم، رغم أنه من غير الواضح ما إن كانت تلك الجماهير هى التى تخلق الديكتاتور أو العكس. وأخيرا، يبين ألپرس أن الأمريكيين كانوا يعتقدون فى الأربعينيات والخمسينيات أن الأنظمة الشمولية كانت فى أساسها مهتمة بفكرة الغزو مما يجعلها، وبطبيعتها، عدوانية ومتحدية، وغالبا ما تلجأ إلى العنف. من ثم، فإن الاسترشاد بألپرس بإمكانه أن يساعدنا على فهم الكيفية التى وجد بها المحللون من أمثال رايت وجيب مصطلح «الشمولية» شديد الإقناع فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات وسبب ذلك.

من المؤكد أنه كان لدى المتخصصين فى الشرق الأوسط نزوع لرؤية الإسلام على أنه معاد للديموقراطية، هذا على الرغم من اعترافهم أحيانا بوجود بعض

الملامح المؤيدة للديموقراطية فى الإسلام. مثلا، نجد فيليب أيرلاند من وزارة الخارجية الأمريكية يقول فى مؤتمر لمعهد الشرق الأوسط عن الإسلام فى العالم الحديث عُقِد فى مارس ١٩٥١ «ظل الإسلام الأكثر نجاحا، بين جميع الأديان، فى القضاء على حواجز اللون والعرق والجنسية»؛ لكنه، وبالرغم من ذلك، زعم فيما بعد بوجود توجهات معادية للديموقراطية فى الإسلام، على نفس الدرجة من القوة إن لم تكن تفوقها، وأن أهم تلك الملامح هى تقسيم العالم إلى «دار الحرب» و«دار الإسلام» والتمسك بتراتبية تضع الإسلام فوق جميع الأديان الأخرى. أضاف أيرلاند أنه تم تطبيق تلك التراتبية، تاريخيا، من خلال نظام «أهل الذمة» حيث كان يُسمح للأقليات التى تنتمى إلى ديانات يعترف بها الإسلام مثل المسيحيين واليهود بممارسة شعائر دينهم والعيش فى حرية نسبية طالما دفعوا «الجزية». وفقا لأيرلاند، فإن الاستناد على أحكام الشريعة يمثل عائقا ينبغى على المسلمين التغلب عليه إذا كان للديموقراطية أن تزدهر فى الشرق الأوسط. من ثم، وكما كان النقاش حول تركيا قد كشف من قبل، فقد اعتقد متخصصو الشرق الأوسط فى السنوات المبكرة التالية للحرب العالمية الثانية أنه من المحتمل أن يشتمل إنشاء أنظمة ديموقراطية قوية القضاء، بشكل مؤقت على الأقل، على تأثيرات الدين فى الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية العامة، وبمجرد أن تتقبل الشعوب ككل الممارسات الديموقراطية وتحترمها، يمكن لبعض تلك التأثيرات الدينية أن تعود إلى سالف عهدها.

تتسق بعض الأوجه الأخرى لكيفية فهم الأمريكيين للشمولية فى الأربعينيات والخمسينيات، وفقا لما يقوله ألبرس، تتسق مع الصفات العامة التى كانت تُضفى على الإسلام وقتئذ. بيّن استهلال هذا الفصل بوضوح أن غالبية خبراء الشرق الأوسط اعتقدوا أن الإسلام يحدد السلوك اليومى لمعتنقيه. وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات حول ما إن كانت الجماهير العاطفية أو المتعصبة هى التى تخلق

الديكتاتور أو العكس، فإن الاعتقاد بأن الإسلام - مثله مثل الأنظمة الشمولية الأخرى - كان يعزز وجود سياسات جماهيرية ذات فاعلية قوية امتدت لتشمل قمة مؤسسة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. قارن جون فوستر دالاس المتخصص في الشئون الخارجية والذي كان ينتمي للحزب الجمهوري، ثم أصبح وزيرا للخارجية في إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور، قارن في مناسبتين على الأقل في نهاية الأربعينيات بين انتشار الشيوعية في القرن العشرين، وانتشار الإسلام حتى وصل إلى شمال إفريقيا وأوربا قبل ذلك بألف عام. كان دالاس يشير إلى أن الجاذبية العاطفية إلى الإسلام والشيوعية تكمن في الاعتقاد بأن «ما يقدمانه لجماهير البشر أفضل مما يقدمه أي شيء آخر». وفيما بعد، حينما تزايدت المخاوف حول ما يحدث في فيتنام عام ١٩٥٤، تعجب أيزنهاور متمنياً في اجتماع لمجلس الأمن القومي «ما إن كان بالإمكان العثور على زعيم بوذي يصلح لاستثارة حماس الجماهير» على غرار ذلك الحماس الذي اعتقد أنه دفع المسلمين العرب إلى التوسع «في العصور الوسطى المبكرة». ووسط ضحكات الحضور «بيّن أحد أعضاء المجلس للرئيس أن بوذا، للأسف، كان داعية سلام لا رجل حرب». أوضح تمني أيزنهاور، والاستجابة التي ولّدها، الاعتقاد الشائع بأن الجماهير المسلمة التي تنساق وراء عواطفها كانت تدعم أنماطا بعينها من القادة وتنزع إلى الحروب والغزو.

وبالمثل، اعتقد الناس بعامة أن المسلمين كانوا مُعرضين بشكل خاص لأن يتحكم الحكام المستبدون بهم وذلك لأنه بالإمكان استثارة تلك الجماهير العاطفية إلى الحد الذي يعتقدون معه أنه مُقدر لهم اتباع قائد اختاره الله لهم لتولي السلطة. وفقا للمتخصصين في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، فإن الحاج أمين الحسيني الذي اعتبره كثير من المراقبين أقوى شخصية في الشرق الأوسط وأيضا أكثر الشخصيات شعبية وخطورة في آن، وهو الرجل الذي رُجّحَ له أن يصبح مفتي

القدس والذى كان يتمتع بشخصية نابضة بالحيوية، ورأى المعلقون أن لديه جميع الخاصيات المتطلبة للقيام بدور القائد «المتعصب» وكان سر الاهتمام الكبير الذى استثارة الحسينى هو أسلوبه الدراماتيكى الذى كان يجذب الجماهير له، أكثر من تأثيره الواقعى فى المنطقة. والجدير بالذكر هنا، أن الخطابات والفرضيات المهيمنة عن المنطقة أدت بالمعلقين والمتخصصين إلى اختيار قائد لم يكن يمثل أى تهديد حقيقى وكانت سلطته وتأثيره فى سبيلهما إلى الاضمحلال فى بدايات الخمسينيات، اختياره للاستشهاد به على أطروحاتهم عن الإسلام.

ولد محمد أمين الحسينى عام ١٨٩٥ لأسرة نافذة كانت تتوارث منصب مفتى القدس لمعظم سنوات القرن التاسع عشر، وتلقى تعليمه فى مدرسة حكومية تركية بفلسطين، ثم التحق بالجامعة الأزهرية بالقاهرة حيث ازداد اهتمامه بالقضايا السياسية مما أدى به إلى تنظيم حركة معارضة للأنشطة الصهيونية فى فلسطين. وفى القدس، تمكن من التغلب على مناورات أعضاء نخبة المدينة وأقنع المندوب السامى البريطانى بتعيينه فى منصب المفتى، وفيما بعد أصبح الرئيس الدائم للمجلس الإسلامى الأعلى بالقدس الذى كانت تخضع له المساجد، والمدارس الدينية، ودور الأيتام، والمحاكم الشرعية وصناديق الأوقاف بالمدينة. وبصفته أقوى شخصية إسلامية فى فلسطين كان على وعى بالتوترات التى أدت إلى سلسلة من المواجهات الدامية بين اليهود والفلسطينيين فى عام ١٩٢٩، بل وربما ساعد هو على زيادة التوترات. عزز الحسينى مسوغاته فى معاداة الصهيونية بأن انضم إلى اللجنة العربية العليا أثناء الثورة العربية فى أواسط الثلاثينيات. وبعد خشيته من الاعتقال بسبب معارضته المتزايدة لسياسات البريطانيين فى فلسطين، هرب المفتى من القدس عام ١٩٣٧، واستقر بالعراق فى الفترة بين عامى ١٩٣٩ و١٩٤١ حيث قام بدعم القوميين فى جميع أنحاء الشرق الأوسط الذين كانوا يقاومون الهيمنة البريطانية. فى عام ١٩٤١ ذهب المفتى إلى إيران قبل أن يتوجه إلى روما وبرلين

حيث تفاوض مع موسوليني وهتلر على المساعدة المتبادلة ضد العدو البريطانى المشترك. وبعد الحرب، طلب اللجوء السياسى إلى فرنسا لتحاشى اعتقاله من قبل القوات البريطانية والأمريكية والسوفييتية بصفته مجرم حرب. قبلته فرنسا لكنها وضعته تحت الإقامة الجبرية. وفيما حث البريطانيون الفرنسيين تكرارا على تسليمه تآمرت المجموعات اليهودية السرية على قتله، تنكّر المفتى تحت اسم مزيف واستقل طائرة ركاب أمريكية إلى القاهرة، حيث مضى يستحث القوات العربية على محاربة إسرائيل بعد قيامها، وكان له أن يشهد هزيمة العرب عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩. فى يوليو ١٩٥١، صب أتباعه جام غضبهم وإحباطهم على عبدالله ملك الأردن، وقاموا باغتياله لاعتقادهم أنه ضحى بالأهداف العربية والفلسطينية وكان له دور كبير فى الهزيمة من أجل أن يضم الضفة الغربية إلى مملكته بدعم من البريطانيين. كان ما زُعِم عن مشاركته فى التخطيط لقتل عبدالله هو فعله الملموس الأخير على مسرح أحداث الشرق الأوسط.

بالنسبة لكثير من الصحفيين والمتخصصين كان المفتى نموذجا للتوجهات التى اعتقدوا أنها تسم المسلمين والتى يقول ألبرس إن الأمريكيين اعتقدوا أنها الملامح الأساسية للدول الشمولية فى الأربعينيات. وصف المعلقون المفتى بأنه «وغد» و«ديكتاتور» طموح و«متطرف»، وأيضا مجرم حرب نازى، وقاتل، ونعتوه بـ «التعصب» بشكل منتظم. ألهم هروبه من فرنسا عام ١٩٤٦ عددا من القصص الصحفية فى الدوريات الأمريكية، وقامت النيوزويك ولايف بنشر مقالات عن شخصيته بعد اغتيال عبدالله عام ١٩٥١. ذهب مقال نيوزويك الذى كان عنوانه «خلف الفوضى العارمة فى الشرق الأوسط. يقف المفتى الشرير المنفى»، إلى أنّ «لقبه نفسه [أى مفتى القدس الأعظم]» يوحى بمؤامرات البازارات، و السكاكين التى تتقارع فى المساجد المعتمة، والمسدسات التى تقرقع فى ضوء الشمس الحار. أما الحقيقة غير العادية، فهى أن المفتى عاش وفقا لتضمينات لقبه أى كنموذج

للشرير الأكبر الذى يحرك أحداث الشرق الأوسط الملئ بالاضطرابات». مضت المقالة، وكأنما هى سيناريو فيلم سينمائى لا مقالة مجلة إخبارية، فصورت المفتى عنكبوتا ينسج شبكة من المؤامرات والقتل فى أنحاء المنطقة وقالت إنه لا يُتوقع أقل من ذلك من رجل تواطأ مع النازيين أثناء الحرب. أما چيمس بِل، فقد نجح فى إجراء حوار نادر مع المفتى، وبدأ المقال الذى نشره بمجلة لايف وتضمن ذلك الحوار بأن ذكر أن «اسم الحاج أمين الحسينى ظل مرتبطاً بالاغتيالات وأعمال الشغب والثورات والحروب المدنية والدينية معا فى جميع أنحاء الشرقين الأدنى والأوسط. وكقائد مسلم، ظلت أنشطته دائما مغلفة بجو موبوء مسمم بالمؤامرات التى يُفضِّل العمل من ورائها». ربطت تلك القصة الإخبارية بين المفتى والشمولية بأن ركزت على الكيفية التى برر بها الوسائل التى التجأ إليها - وبخاصة روابطه مع ألمانيا النازيّة واستخدامه للخطاب السياسى الجماهيرى - لتحقيق أهدافه المعادية للصهيونية. ختم بِل مقاله بالتركيز على ما اعتقد أنه مصدر قوة المفتى فى ذلك الوقت الحرج»: «ما قاله الحاج أمين كان وجهة نظر رجل واحد، لكنها كانت أيضا وجهة نظر يشاركه فيها آلاف من الأشخاص المهمين وملايين من غير المهمين فى جزء من العالم بالغ الحساسية».

وعلى الرغم من أن التقييمات الحكومية والأكاديمية للمفتى لم تكن بهذا القدر من المبالغة والوضوح، إلا أنها تطابقت مع المدركات الأمريكية الشائعة عن العلاقة بين المستبدين والجماهير العاطفية أو المتعصبة التابعين لهم بما يؤدى إلى الشمولية. بل إن أكثر التقديرات الحكومية اعتدالا اتهمت المفتى بأنه كان «محرّضا» «يحث» المسلمين على استخدام العنف من أجل إحداث التغيير. أظهرت تلك التعليقات المفتى وأنه مازال يمتلك جاذبية شعبية فى أنحاء الشرق الأوسط لا يستطيع أحد أن يضاهيها. ووفقا لقنصل الولايات المتحدة العام فى القدس عام ١٩٤٨ «لا يقترب أحد من مكانة المفتى فى أعين الفلسطينيين العرب. إنه الشخصية

المركزية على المسرح العربى، وكما في سابق الأيام، مازال تنظيمه يبدى إصرارا لا هوادة فيه على تحقيق أهدافه. يعمل وصوله إلى أية مدينة مباشرة على توليد انتفاضة بين السكان العرب» يحتمل لها أن تصبح عنيفة. اعتقد لوى هندرسون، مدير معهد الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية فى سبتمبر ١٩٤٧، أن وجود المفتى واستعداده للجوء إلى العنف يعملان ككابح على سياسات الولايات المتحدة التى تحبّذ إعلان قيام دولة إسرائيلية. قال فى نقاش له مع وزير الخارجية: «إذا ضغطنا من أجل إقامة دولة يهودية، فبدون شك أننا بهذا سنعمل على إضعاف وضع العرب المعتدلين وتقوية أوضاع المتطرفين المتعصبين. مثلا، فى الأسبوع الماضى فقط تم اغتيال أحد القادة العرب المعتدلين على يد أتباع المفتى المتعصب».

كانت مثل تلك التحليلات لدور المفتى وشخصه وللبيئة السياسية الأوسع فى الشرق الأوسط صحيحة بشكل جزئى فقط، لكنها بعامة كانت تضخم من نفوذ المفتى وتأثيره. وعلى الرغم أنه من المؤكد أنه كان شخصية شديدة الأهمية فى فلسطين ما قبل الحرب، وأنه ظل أهم قائد فلسطينى مؤثر حتى سنوات الأربعينيات الأخيرة، وبخاصة بين اللاجئين الفلسطينيين الذين تم اقتلاعهم نتيجة الحرب [ومذابح العصابات الصهيونية] بيد أنه، وخارج ذلك النطاق، فلم يصل تأثيره أبدا إلى تلك المستويات التى زعمها المراقبون الأجانب. لم تحقق محاولاته أثناء الحرب لمساعدة ألمانيا بنشره بروباجندا معادية للبريطانيين وحفز الثورة ضدهم، لم تحقق سوى الحد الأدنى من النجاح. علاوة على ذلك، فإن شعبيته الواسعة فى المنطقة لم تدم طويلا فى فترة ما بعد الحرب، إذ سرعان ما تجاوزتها شعبية الحركات القومية الصاعدة فى مصر وفى أرجاء أخرى. لكن تركيز المتخصصين المُتعمّد على المفتى وتخيرهم له كشخصية ممثّلة على الرغم من اضمحلال تأثيره، يوضح مرة أخرى عزم رايت والآخرين على تخيل الإسلام، فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، من خلال منظور «الشمولية» [المرتبطة بالإسلام].

وأخيرا، فمن الواضح أن المتخصصين فى المنطقة فى سنوات الأربعينيات والخمسينيات، اعتقدوا أن اهتمام المسلمين الأول والجوهرى هو نشر دينهم من خلال المواجهات والغزو. مثلا، رأى فيليب أيرلاند المسئول بوزارة الخارجية الأمريكية أن الهدف الأساسى لأية دولة إسلامية هو «توسيع [مدى] الدين الحق» وبالتقابل، فإن الديموقراطية السياسية تهدف إلى «توسيع [مدى] التسامح». أيضا، توصل تقرير صدر عن مجلس الاستراتيجية النفسية عام ١٩٥٢ إلى نتيجة مماثلة، حيث وجد أعضاؤه وهم يحاولون تحديد «برنامج استراتيجية نفسية للشرق الأوسط» أنه «حينما يهيمن الإسلام، يُنظر إلى هذا على أنه النظام الطبيعى للأشياء، ويُنظر لحكم غير المسلمين وللسلطة التى يمارسونها بصفتها غير طبيعية ودلالة على أن الإسلام فى سبيله إلى الضعف وأنه ينبغى عليه تجميع قواته وشن هجوم مضاد لاستعادة هيمنته التى يقتضيها [الله]».

وهكذا عمل استخدام مصطلح «الشمولية» لتعريف الشرق الأوسط فى نهاية الأربعينيات على خدمة هدف محدد. استخلص «المروجون» لاستخدامه مقارنات صريحة مع [الأنظمة الشمولية] فى الحرب العالمية الثانية واقترحوا أساليب للتعاطى مع أنظمة الشرق الأوسط فى سياق الحرب الباردة البازغة. رأت الحكمة التقليدية والتى رسختها تجارب زمن الحرب مع ألمانيا وإيطاليا، أن استرضاء الشموليين لن يؤدى سوى إلى أن يصبحوا أكثر قوة، وإلى تأجيل لحظة المواجهة الحتمية. وفى هذا السياق، فإن إشارة رايت إلى الإسلام الشمولى أضمرت أن المسلمين يتميزون بالنزعات العدوانية وأنه ينبغى على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لمواجهتهم.

أسهمت ردود الأفعال على قيام دولة إسرائيل فى المخاوف من أن الإسلام الشمولى هو بطبيعته نزّاع للمواجهة. رأى بعض المحللين أن وجود إسرائيل لم يساعد فقط على توحيد الفلسطينيين، بل أيضا على توحيد مسلمين كثيرين فى

أنحاء الشرق الأوسط والعالم ضد الولايات المتحدة وضد نفوذ غرب أوربا في المنطقة. رأى كلينتون دانييل المراسل الصحفي بالشرق الأوسط، في مقال له بالتايمز مجازين في عام ١٩٤٨ «أن قضية فلسطين قد تعمل على توحيد المسلمين ضد الغرب مثلما عملت على حجب الضغائن بين الدول العربية» وأضاف أنه من «الواضح» أن الوحدة الناجمة عن الكراهية المشتركة لإسرائيل لا يمكن «استخدامها أبدا في عمل إيجابي» بل الأحرى أنه سينجم عنها فقط «ردود أفعال سلبية - نبذ الروابط، مع القوى الغربية، رفض الأفكار الغربية والاشمئزاز من التبعية للغرب». ردد الأكاديمي الفرنسي روبرت مونتان مخاوف دانييل، حيث ذهب في مقال له بدورية «فورين أفيرز» إلى أن الصراع على فلسطين حفز «حركة لا يمكن مقاومتها باتجاه التضامن الإسلامي تتجاوز جميع الحدود القومية».

يكشف التحليل السابق عن المشاكل والتناقضات في الأساليب التي بها فسر أعضاء الشبكة عبر الدولية غير الرسمية من المتخصصين الإسلام ودوره في المجال السياسي الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. استند هؤلاء إلى إطار استشراقي أكد على وجود كتلة صماء من إسلام جامد ثابت لا يتغير، فيما ركزوا أيضا على الأثر الدراماتيكي للتغير الذي تدفع به قوى خارجية. أتاح تخيل هؤلاء الخبراء الإسلام من خلال منظور ثنائية التقاليد والحداثة المتنافسة تحاشي تفّهم الكثير من التعقيدات التي ميزت المسلمين وعالمهم. وبدلا من ذلك اعتمد المتخصصون على الخطاب المألوف الخاص بالشمولية، وهو خطاب حمل معه افتراضات مضمرة عن الحاجة للتيقظ والحذر ضد جماهير المسلمين التي يزعم عنها أنها عاطفية انفعالية ونزاعة للعنف.

الإسلام والشيوعية:

في الوقت الذي رأى فيه كثير من المشاركين المتخصصين في الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية، الإسلام كقوة تحدٍ سياسي في الشرق الأوسط، فإنهم لم

يظهروا سوى قليل من الاتساق فى تقديراتهم للعلاقة بينه وبين القوى السياسية الكوكبية المؤثرة الأخرى. هل سيعمل الإسلام مصداً ضد انتشار الشيوعية فى المنطقة، أم أنه سيشجع مبادرات الاتحاد السوفييتي في المنطقة ويسهّل نفوذهم هناك؟ كيف سيتفاعل الإسلام مع القوى القومية المتنامية فى المنطقة، أو كيف ستكون ردود أفعاله تجاهها؟ مثلا، إذا كان الإسلام لا يتوام مع الشيوعية، لكنه يتواءم مع الحركات القومية، إذاً، سيكون على الولايات المتحدة التعاطى مع الاهتمامات القومية بأكثر من قلقها من التغلغل الشيوعى المباشر فى الشرق الأوسط. كانت تلك أسئلة حاسمة أولاها الأكاديميون والصحفيون وصناع السياسة وأشخاص آخرون اهتمامهم في الخمسينيات، وأدت جهودهم لفهم العلاقة بين الإسلام والشيوعية لأساليب جديدة مثيرة للدهشة لتخيل الأدوار التى قد تلعبها كلتا القوتين فى العالم.

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة بدأت كمعركة على مستقبل أوربا، فقد دخل الشرق الأوسط كعامل فى الصراع منذ استهلالها. وضعت التوترات التى تسبب فيها تأخر انسحاب القوات السوفييتية من إيران فى أوائل عام ١٩٤٦، والضغوط السوفييتية على تركيا لتسهيل الوصول إلى الدردنيل فى أواخر العام ذاك، وقلق الولايات المتحدة، بعامة، وحرصها على تيسير إتاحة موارد الإقليم النفطية لها، وضعت الشرق الأوسط في مركز الصراع بأسلوب شبه مباشر.

ومع الأخذ فى الاعتبار أن المتخصصين وآخرين كرسوا تركيزهم على الإسلام حينما تخيلوا المنطقة، فليس من دواعى الدهشة أن بدأوا وقتئذ بتمعن العلاقة بين الدين والشيوعية حتى أن شخصية بحجم چورچ كِنان، المتخصص البارز فى الشأن السوڤييتى ألقى بدلوه فى الموضوع. فى مارس ١٩٤٧، وبُعيد أسبوعين من إعلان الرئيس ترومان عن برنامج مساعدات سخية لليونان وتركيا، وإصداره إعلانا أيديولوجيا بالحرب الباردة ضد السوفييت، ألقى كنان خطابا بكلية الحرب القومية،

كرس معظمه لتوضيح سبب اعتقاده أن الشرق الأوسط هو من شئون الأمن القومى الأمريكى، ومن ثم، فإنه ينبغى على الولايات المتحدة فعل كل ما فى استطاعتها للحيلولة دون سقوط المنطقة فى أيدٍ سوفييتية. إلا أن كنان، وفى جزء من خطابه، تعاطى مع القضية المعقدة الخاصة بعلاقة الإسلام مع الشيوعية فى الشرق الأوسط. استند تحليله إلى الفكرة البازغة عن تركيا بصفتها نموذجا للشرق الأوسط الجديد وعلى التخيلات الشائعة عن الشرق الأوسط بصفته مكانا يهيمن عليه إسلام ثابت لا زمانى بطبيعته.

كان كنان بعامة يدعم الأفكار التى كانت خلف مبدأ ترومان، وبخاصة الفكرة القائلة أنه ينبغى على الولايات المتحدة الاضطلاع بمهام البريطانيين فى اليونان وتركيا، حيث اعتقد أن السوفييت، أو المجموعات التى يرعاها السوفييت تمثل تحديات كبرى للبلدين. وفى استعراضه للشرق الأوسط الأوسع، رأى كنان أن المنطقة «خارج تركيا فى وضع حساس محفوف بالمخاطر» وأبدى مخاوفه من أن الحكومات غير المستقرة فى أنحاء الشرق الأوسط معرضة لأخطار أعداد متنامية من الشيوعيين المحليين «الذين أفسدهم تعليمهم ولم يعودوا يصلحون لظلام الحياة وقذارتها وسط المحرومين، دون أن يمنحهم وسائل المشاركة فى حياة القلة الثرية. ومن ثم، فإن هؤلاء الناس، من أشباه المتعلمين، القلقين، العصابيين، الذين يرون أنهم لن يفقدوا شيئا بل سيغنمون الكثير من التغير الاجتماعى، قد ينتهى بهم المطاف إلى أن يشكلوا آلة نشطة وقاطعة يبدأ بها الاختراق الشيوعى للمنطقة».

لكن كنان توصل إلى استنتاج مختلف بشأن التهديد السوفييتى حينما تعاطى مع بعض القوى الأخرى النشطة فى المنطقة، إذ إنه، وعلى الرغم من أنه عبر عن مخاوفه التى ذكرناها من أن بإمكان الشيوعية الانتشار من داخل الشرق الأوسط، فقد عبر عن شكوكه الجادة فى استطاعة الاتحاد السوفييتى تخصيص موارد كافية [لنشر الشيوعية] بالتدخل العسكرى المباشر للهيمنة على البلاد الإسلامية.

وكبرهان على ذلك، أشار إلى المشاكل التى واجهتها الحكومة السوفييتية فى محاولاتها لترسيخ نفوذ لها فى وسط آسيا والحفاظ عليه. هذا على الرغم من أن هيمنة المسلمين على تلك المنطقة لا ترقى بأية درجة إلى قوة هيمنة المسلمين على أنحاء الشرق الأوسط. وبشكل عام، خلُص كنان إلى أنه «من الصعب الاعتقاد بأن «محاولات الروس تنفيذ غزو أيديولوجي فى الشرق الأوسط بدون استخدام قوات روسية كبيرة من الجيش والشرطة، وبدون اعتمادهم بشكل أساسى على عناصر محلية، يمكن أن تنجح أو تستمر». ثم مضى كنان يقول «إذا ساءلتُ نفسى، بكل صدق، عما إن كان بمقدور الروس فى المرحلة الراهنة من تطورهم، تغيير الطبيعة السياسية للمنطقة بكاملها، تلك الطبيعة التى ترتكز على خبرات قرون وقرون عديدة، بل خبرات ألف عام، أجد نفسى مجبرا على الإجابة عن هذا السؤال بالنفى». وهكذا، رأى كنان أن وجود إسلام ثابت جوهريا لا يتأثر بمرور الزمن يحول دون انتشار الشيوعية السوفييتية فى أنحاء الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من عدم اعتقاد كنان فى قدرة السوفييت على غزو الشرق الأوسط، إلا أنه رأى أن الأمريكيين سيلحقون بأنفسهم ضررا كبيرا إن هم اكتفوا بالحفاظ على «هدوئهم» فى مواجهة تلك القدرات السوفييتية المحدودة» إذ إن مواجهة أية هجمة سوفييتية لن تكون أمرا سهلا وستقتضى تكلفات كبيرة. وفى تقييم له للوضع دونما مواراة، أعلن كنان أن الدفاع عن الشرق الأوسط فى أعقاب أى غزو سوفييتى لابد له أن يكون «عملية طويلة دموية، سنفقد خلالها كثيراً مما هو نافع وثمين». وعلى نفس الدرجة من الأهمية كان تحليل كنان للتضمينات - أو النتاج الجانبى - لمثل هذا الصراع بالنسبة لبقية أنحاء العالم، حيث رأى أن التحدى السوفييتى للغرب فى الشرق الأوسط لن يقتصر فقط على تهديد الإمدادات الغربية، بل سيكون له «آثار نفسية» هائلة وذلك من خلال «تعميق الانطباع بأن القوى الغربية فى سبيلها للأفول، والشيوعية الدولية فى سبيلها للتشكل والهيمنة». من ثم،

يمكن للحركات الأخرى، حتى غير الشيوعية منها مثل تلك التى تستلهم الإسلام، أن تتأثر بمثل تلك الأوضاع وتشن تحدياتها الخاصة فى وجه الولايات المتحدة وحلفائها.

لا تقتصر أهمية خطاب كنان وما يمدنا به من بصيرة ومعلومات على الكيفية التى أوضح بها مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة والعوائق الدينية التى تحول دون امتداد النفوذ السوفييتى هناك، بل هو مفيد أيضا بسبب الكيفية التى استجاب بها الآخرون له. «أرسل كنان نسخة من خطابه إلى ويليام إدى، الذى كاد يصبح، بسبب جذوره الممتدة فى العمل التبشيرى، وخبرته الواقعية فى الشرق الأوسط متخصص الولايات المتحدة الرئيسى فى المنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية وفى الفترة التالية لها. وبدون شك، فإن كثيرا من آراء إدى كانت تتفق مع آراء كنان. وعن الخطاب الذى أرسله إلى كنان أجاب إدى بأنه ليس بإمكانه «تخيل أن يأتى أى أحد بما يضاهى ما قلته دقة وإقناعا».. وعلاوة على ذلك وافق إدى كنان الرأى فى جزمه بأن المثقفين العرب هم من سيكونون أول من يخضع لتأثير المبادئ الشيوعية فى المنطقة ويتبنونها، هذا على الرغم من أن السوفييت سيجدون أنه من الصعوبة بمكان التحكم فى الشرق الأوسط الإسلامى. بيد أن استجابة إدى توحى أيضا بأنه كان لديه مخاوف جدية من تغلغل السوفييت فى المنطقة بأكثر من مما كان لدى كنان، حيث إنه تمعن فى الماضى القريب وفى إمكانية أن يلجأ السوفييت إلى وسائل أخرى للوصول إلى المنطقة مما سيمثل خطرا جد مباشر. أتى إدى بسيناريو مختلف، فيما كان يفكر تحديداً فى العلاقات السوفييتية/ الأمريكية فى الآونة الأخيرة: «يبدو لى أن الخطر المباشر الأعظم هو أن يلجأ العالم العربى، وبحافز من فرط انفعالهم بأنماط العدوان عليهم كذاك الذى يمارسه الفرنسيون فى سوريا والصهاينة فى فلسطين، أن يلجأوا إلى تكوين تحالف مع السوفييت دون أن يقبلوا الأفكار والمؤسسات الشيوعية. يمكن لهذا أن يحدث بالأسلوب ذاته الذى كُنّا

به متحالفين بقوة مع روسيا أثناء الحرب، فيما لم نكن، قد عدّلنا موقفنا من المبادئ الشيوعية». أى أن إدى كان يرى، ووفقا لتحليلاته، أن جماهير الشرق الأوسط، وربما بمساعدة من القيادات الدينية أو بناء على طلبهم، قد تتغاضى عن الخلافات الأيديولوجية المهمة مع الشيوعيين وتتحالف مع الاتحاد السوفييتى من أجل شن حملة تحد خطيرة ضد مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة.

وفيما تكشفت الحرب الباردة، وقويت شوكة الشيوعيين فى الصين وڤيتنام وكوريا فى نهاية الأربعينيات ، والخمسينيات، غدا سؤال ما إن كان الإسلام سيعمل حائلا ضد الشيوعية فى الشرق الأوسط أم أنه سيفتح الأبواب لها، غدا أكثر إلحاحا فى أوساط المحللين. رأى روم لاندو، المتخصص فى شئون شمال إفريقيا، فى مقال له بالنيويورك تايمز فى إبريل ١٩٥٢ » أن «السلام قد يكون فى أيدى المسلمين، وأن موقف البلدان الإسلامية من الغرب قد يكون هو ما يقرر بسهولة مستقبل كل أمريكى، وكل فرنسى، وكل بريطانى». أضفى حجم العالم الإسلامى المحض فى منتصف الخمسينيات المصداقية على مثل هذا الزعم. أشار تقرير أصدره بعض خبراء الشرق الأوسط من «مجلس تنسيق العمليات». تلك المجموعة التى أنشأها أيزنهاور للإشراف على تفعيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتى حلت محل «مجلس الاستراتيجيات النفسية» الذى كان ترومان قد أنشأه، أشار إلى أنه كان ثمة ٨١ بلدا عضوا فى الأمم المتحدة فى بداية ١٩٥٧، وأن ستة عشر من تلك ذات غالبية سكانية من المسلمين، وأن اثنين وثلاثين بلدا آخر يضم كل منه أكثر من خمسين ألفاً من المسلمين. وككل، فقد كان ثمة ما يربو على ٣٥٠٠٠٠٠٠٠ (ثلاثمائة وخمسين مليون) مسلم يعيش غالبيتهم فى دول حديثة الاستقلال فى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

ركز المتخصصون الذين عكفوا جاهدين على فهم العلاقة بين الإسلام والشيوعية، ركزوا اهتمامهم على ما زُعِم من اتساق بين الأوجه الأساسية لهما، أو

عدم اتساقها. من جهة، فى عام ١٩٥١ بيَّن فيليب أيرلاند، من وزارة الخارجية أن الإسلام يقتضى من معتنقيه الخضوع لله وأن هذا يبدو وأنه يتعارض تماما مع شجب لنين للدين بصفته «أفيون الشعوب» ومع محاولات الاتحاد السوفييتى لاجتثاث الممارسات الدينية ومنعها. كما رأى أيرلاند أيضا أن اعتراف القرآن بالملكية الخاصة يتناقض مع دعوات الشيوعية لملكية الدولة. وبالمثل، أشار محللون آخرون، كهؤلاء الذين كتبوا تقرير «مجلس تنسيق العمليات» فى عام ١٩٥٧ عن المنظمات الإسلامية إلى أن محاولات السوفييت والصين لاستغلال الإسلام لم تلق سوى نجاح محدود واعتقدوا أنه ليس بإمكان الشيوعية أن تقدم ما يرضي تلك الشعوب عميقة التدين من الناحية الأيديولوجية، وأن الإسلام والمسيحية واليهودية هى «تنويعات لأيديولوجيا واحدة تتضمن الاعتقاد فى إله واحد وأخوية البشر والخضوع لإردة الله بهدف ترسيخ تنظيم الشئون البشرية». عمل هذا على إشاعة التفاؤل فى أوساط هؤلاء الذين كانوا يأملون فى أن يكون الإسلام حائلا دون انتشار الشيوعية، ورأوا أنه، وتأسيسا على تلك المعتقدات المشتركة، فمن المحتم أن يكون العالم الإسلامى والولايات المتحدة «حلفاء طبيعيين ضد الشيوعية الملحدة».

وبالمقابل، أشار بعض المتخصصين إلى وجود خصائص مشتركة بين الإسلام والشيوعية وزعموا أن تلك الخصائص قد تجعل الشرق الأوسط معرضا لأخطار النفوذ الشيوعى. استند ريتشارد فراى، المدير المشارك لمركز هارفارد للدراسات شرق الأوسطية عام ١٩٥٦، على التخيل الراسخ للإسلام كدين شمولى وذهب إلى أن الإسلام «نظام جامد، كالشيوعية، يتحكم فى جميع أنشطة الفرد وأفكاره». وعلى الرغم من أن فراى لم يبد اقتناعه بأن المسلمين سيرحبون، تلقائيا، بالشيوعية، إلا أنه رأى أن «التماثل بين الإسلام والشيوعية صحيح بالقدر الذى يشمل به الاثنان جميع تفاصيل حياة الفرد ويتطلبان من أتباعهما أكثر مما تتطلبه الكنيسة أو الدولة أو أية مؤسسة غربية أخرى من أعضائها». اعتقد فراى أن هذا

كان يعنى أنه ينبغى على صناع السياسة فى الولايات المتحدة وغيرهم التفكير فى السبل التى يقنعون بها المسلمين بالعمل معهم إذ إن «الإسلام وحده» هو الذى باستطاعته الحيلولة دون انتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط. أيضا، فى استجابتهم لتقرير «مجلس تنسيق العمليات» عام ١٩٥٧ عن التنظيمات الإسلامية، عبّر متخصصو وزارة الخارجية فى الشئون الآسيوية عن أفكار جازمة مماثلة حول التماثلات بين الشيوعية والإسلام. إذ إنهم حينما طُلِب منهم التعليق على التقرير زعموا أنه استخلص مقارنة بالغة البساطة، ووضع تأكيدا غير مبرر على عدم الاتساق «بين الشيوعية والإسلام»، ورأوا بدلا من ذلك أن ثمة «قرائن تاريخية كثيرة تشير إلى عدم صحة تلك الفرضية» وأن «الاثنين يشتركان فى الكثير، وأنه بالإمكان تجاهل الإلحاد الشيوعى بسهولة فى المناطق التى يتمسك فيها مسلموها بالإسلام التقليدى ولا يتمتعون فيها بالورع العميق».

وعلى الرغم من أنه لم ينتج إجماع واضح عن محاولات تفحص ما إن كان الإسلام عائقا فى سبيل انتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط أو مشجعا لمثل ذلك الانتشار، فإنها أدت إلى نقلة فى الأساليب التى كان بها بعض مراقبى السياسة الخارجية يفكرون فى المنطقة وعلاقتها بالحرب الباردة. وفى الواقع، فإن ورقة «الجيش» البحثية عام ١٩٥٥ التى دعت إلى زيادة التركيز على دور الدين فى السياسة الدولية، والتى افتتحنا بها هذا الفصل، استندت جزئيا إلى التفسيرات الشائعة لأهمية الدراسات عن الإسلام وضرورتها. ذهبت تلك الأطروحات إلى أن الحركات الإسلامية الإحيائية التى عمت أنحاء الشرق الأوسط، ومعها الانقسامات الداخلية القوية، والتوجهات القومية المتطرفة ومعارضة التأثيرات الغربية، عملت جميعها على خلق وضع خطير. لكن تلك الورقة أيضا طرحت تبريرات أخرى لدراسة الإسلام. استند التقرير ذاك إلى المخاوف التحتية من احتمال اندلاع صراع بين الإسلام والغرب، تلك المخاوف التى كانت ماثلة فى أواخر الأربعينيات

وأوائل الخمسينيات، استند إليها ليخلص إلى أن الإسلام قد أصبح «قوة عالمية لا تقل عن الشيوعية وعلى الاستراتيجيين أن يتعاطوا معه بصفته هذه». خلص ويلفرد كانتول سميث إلى نتيجة مماثلة عام ١٩٥٧ حينا رأى أن الإسلام «قوة بشرية عميقة وفاعلة ينبغى أن تواجه بالاحترام بل وبالتبجيل»، وأن العلاقات مع الشرق الأوسط لن تكون ممكنة إلا إذا أدرك «الغرب هذه الحقيقة» واعترف بها. وبالنسبة لهؤلاء المتخصصين، فقد كان الإسلام - لا الشيوعية - القوة الأكثر أهمية التى على الولايات المتحدة أن تعمل حسابها فى المنطقة وتتعاطى معها من ذلك المنطلق.

الإسلام والقومية:

على حين أن النقاشات حول علاقة الإسلام بالشيوعية كادت تكون بكاملها نتاجا للحرب الباردة، فلم يكن هذا هو الحال فيما يتعلق بالاهتمام بالعلاقة بين الإسلام والقومية. وفى الواقع، وكما كشف النقاش حول ظهور تركيا المستقلة فى العشرينيات، فقد كان ثمة اهتمام، منذ وقت طويل، بالعلاقة بين الدين والقومية فى الشرق الأوسط، ثم تضاعف هذا الاهتمام فى الثلاثينيات والأربعينيات مع تصاعد المشاعر المعادية للكولونيالية، والتدخل الأجنبى المتزايد فى الشئون الإقليمية، ومخاوف شبكة المشاركين من «مأزق» الإسلام وتبعاته المحتملة.

كان فى لب تلك المخاوف التى أثيرت فى بدايات الخمسينيات، ما اعتقد كثير من المراقبين أنه صحوة إسلامية متنامية فيما سعى المسلمون أن يشقوا طريقهم للتغلب على المأزق الروحانى الذى زُعِم أنهم يعانون منه. رأى چون بادو، الذى كان قد عمل بالتبشير فى العراق، ثم أصبح عام ١٩٥٣ رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن الصحوة الإسلامية فى الخمسة عشر عاما الأخيرة منذ ١٩٣٩، كانت ملموسة، وذهب إلى أن تلك الصحوة كانت بمثابة «ميلاد جديد للدين كقوة اجتماعية، وحزب سياسى، ونظام اجتماعى»، إذ إن الدين غدا يحتل المقدمة فى أوضاع كان من شأنها، فى أوقات أخرى أن تتبع فى تطورها خطوطا أكثر علمانية

وقومية. عزا بادو ذلك إلى عوامل عدة من بينها معارضة التدخل الأجنبي، ومقاومة دولة إسرائيل الجديدة. وغياب أية حركة قومية، علمانية واضحة فى أماكن كثيرة، وقدرة الدين على أن يعمل «كعامل مشترك» بين أتباعه بغض النظر عن الانتماءات الطبقية، أو التعليم، أو درجة الوعى السياسى، بحيث أسهم كل هذا فى الصحوة الدينية، وعلى الرغم من أنه رأى أنه يجب الانتظار لمعرفة ما إن كان بإمكان الدين التعاطى مع كل تلك القضايا بنجاح، فقد اعتقد أنه من الواضح أن المسيرة التى سيتبعها ستمثل تحديات معينة للولايات المتحدة.

وجد بادو وآخرون برهانا على مزاعمهم بأن الصحوة الإسلامية تسيطر على السياسات القومية فى الشرق الأوسط فى تصاعد الدعوات إلى وحدة الأمة الإسلامية فى نهاية الأربعينيات وبدايات الخمسينيات، تلك الدعوات التى أسهمت أيضًا فى وجود مخاوف على نطاق واسع حول توجهات الإسلام الشمولية. بدت ما أُسميت الطبيعة «الرجعية» لغالبية الحركات الإسلامية التى افتُرض أنها تسعى لأن «تظل منعزلة ومحصنة، دون أن تتعرض للتهجين أو للتبادل الدينى/ الثقافى مع الغرب» بدت موضع شكوك وخلافات. ذهب فيليب حطى، الأكاديمى بجامعة برينستون ومؤسس برنامج دراسات الشرق بالجامعة، وهو يكشف عن أفكاره الاستشراقية الثابتة حول طبيعة الإسلام غير القابلة للتغيير ذهب إلى أن «الدعوة إلى الوحدة الإسلامية تنظر إلى الخلف وتستمد إلهامها من مفاهيم عصر أوسطية عن الحياة - إنها معادية للغرب ومعادية للديموقراطية» وبصفتها هذه، ينبغى مراقبتها عن كثب والحذر منها.

أيضا، تملك القلق من المسئولين بوزارة الخارجية فيما جسدت حركات الوحدة الإسلامية نفسها فى سلسلة من المؤتمرات عُقِدت بين عامى ١٩٤٩ و١٩٥٥، دعت باكستان إلى انعقاد تلك المؤتمرات واستضافت عددا منها وجمعت بين زعماء المسلمين (بمن فيهم مفتى القدس)، والشباب، والشخصيات الشعبية وأعضاء من

النخب السياسية من الدولة الإسلامية على أساس سنوى. دعمت باكستان فكرة الوحدة الإسلامية، ومن ثم تلك المؤتمرات، لأنها أرادت أن تُقنع مسلمى العالم بأنها دولة قابلة للحياة، كما لعب المفكر الباكستانى شودرى خلق الزمان الدور المهيمن فى تنظيم المؤتمرات وبذل جهدا كبيرا فى الدعوة إلى الوحدة الإسلامية. وفقا لمراقب واحد على الأقل، فقد عملت تلك المؤتمرات على نشر مشاعر الوحدة والصحوة الإسلامية بين العرب والمسلمين فى أنحاء المنطقة. ذكر ويليام بروور من سفارة الولايات المتحدة بالسعودية أنه «من المؤكد أن مثل تلك المؤتمرات والبيانات الصادرة عنها التى تؤكد على وحدة الإسلام تلقى قبولا كبيرا هنا بالنظر إلى دور السعودية بصفتها أرض الإسلام المقدسة ومركز التقاء المسلمين أثناء مراسم الحج إلى مكة».

اعتقد المتخصصون الحكوميون فى الشرق الأوسط أن من المحتمل لتلك المؤتمرات أن تخلق مشاكل مهمة للولايات المتحدة، وعكفوا على رصد الاجتماعات ومعها ردود أفعال العالم الإسلامي عليها. عادة ما كانت تلك المؤتمرات تُصدِر عددا من القرارات ذات صياغات مبهمة عن الوحدة الإسلامية، قرارات لم تلزم الشعوب والحكومات الإسلامية بالكثير، ولم ثم لم تحقق سوى الحد الأدنى من النتائج. فى برقية له عن مؤتمر العالم الإسلامى لعام ١٩٥١، ذكر أحد العاملين بالسفارة الأمريكية فى باكستان أنه «حتى الفحوى المعادية للغرب والمعادية للإمبريالية للمؤتمر كانت خافتة ومكبوحة بدرجة تفوق ما توقعته السفارة بكثير. يتفق المراقبون بعامة أن المؤتمر كان جعجعة بلا طحن». من ثم، كان صناع السياسة وغيرهم من المراقبين يتنفسون الصعداء بعد كل اجتماع.

وعلى الرغم من أن المؤتمرات لم تنجز شيئاً ملموسا، فقد ولّدت مخاوف كافية من احتمال انتشار الإسلام السياسى الشمولى بدرجة شعر معها متخصصو الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية عام ١٩٥٢ أن عليهم التخطيط لسياسة

للتعاطي مع تلك المبادرات. في بداية عام ١٩٥٢، دعت باكستان إلى لقاء آخر للدول الإسلامية، مما حدا بجورج سي. ماكجي سفير الولايات المتحدة في تركيا، والذي كان قد عمل مساعدا لوزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا والشئون الإفريقية، إلى الشعور بالقلق من تلك المؤتمرات المتوالية. من ثم لجأ إلى وزارة الخارجية وإلى رؤساء البعثات الدبلوماسية بالمنطقة رسميا، طلبا للرأي والمشورة حول حركات الوحدة الإسلامية والاجتماعات التي تعقد حول الموضوع. في طلبه هذا، عبر ماكجي عن إدراكه أن فكرة الوحدة بين بلدان الشرق الأوسط لم تكن سيئة في حد ذاتها «إذا كانت منفصلة تماما عن الدين ومؤسسة على عوامل سياسية واستراتيجية واقتصادية وثقافية صلدة، والتي تتشارك فيها دول المنطقة بوضوح». ورأى أيضاً أن «العيب الأساسي» في المبادرة الباكستانية كان هو «التركيز على الإسلام أساسا للوحدة المقترحة». حثَّ ماكجي على تطوير سياسة لـ «التأثير على باكستان والدول الأخرى المهتمة بوجود وحدة بين دول الشرق الأوسط للتخلي عن الأساس الديني أو جعله أمرا ثانويا».

عارض كل من استجابوا بالرد على طلب ماكجي، بشكل شبه إجماعي، أية محاولات للدعوة إلى وحدة دينية في الشرق الأوسط وعكست ردودهم اعتقادهم الضمني بدونية الإسلام ومؤسساته وأيضا مخاوفهم من احتمال اندلاع صراع في المستقبل. وافق جورج مرل، سفير الولايات المتحدة بكابول، ماكجي الرأي بأن أي «جهد» للدعوة إلى وحدة الشرق الأوسط على «أساس إسلامي محض هي دعوة غير واقعية ومن المحتم لها أن تفشل. علاوة على ذلك فإن ثمة أوجهاً ضارة بالتأكيد لهذا النمط من التجمع الديني تشمل ما تضمره من عدم تسامح ديني والدعم الذي ستمنحه للعناصر الإسلامية المتعصبة المعادية للغرب». وبالمثل، رأى هارولد ماينور، سفير الولايات المتحدة في بيروت أنه لا يستطيع أن «يرى أية قيمة» في المبادرة الباكستانية وأن ما تحتاجه المنطقة هو «الإتيان بالاستقرار والنظام والوحدة

والتحسن الاجتماعى إلى الشرق الأدنى من خلال استعادة الغرب لموقعه القيادى هناك».

لم يعبر سوى اثنين فقط ممن استجابوا لدعوة ماكجى لنقاش قضية الوحدة الإسلامية عن معارضة محدودة. جاء الرد المعارض الأول من العاملين بسفارة الولايات المتحدة ببغداد الذين حاولوا تفريغ المخاوف من الوحدة الإسلامية من محتواها بأن أوضحوا الفكرة الشائعة القائلة بانعدام كفاءة العرب والمسلمين وعجزهم، وأكدوا أن أية محاولة لتحقيق الوحدة شرق الأوسطية سواء على أساس دينى أو ثقافى أو سياسى أو اقتصادى سوف تفشل ولن تحقق أى نجاح على أرض الواقع، ومن ثم، فمن غير الضرورى مناقشة القضية برمتها. اعتقد مقاتلو الحرب الباردة الملتزمون هؤلاء أن من الأفضل للمحللين وصناع السياسة أن يكرسوا وقتهم للتوصل لأساليب تعزز الدفاع عن الشرق الأوسط ضد التهديد السوفييتى.

أما رايموند هير، سفير الولايات المتحدة بالسعودية، فقد عبر عن تحفظات أكثر تمعنا على مقترحات ماكجى. وكما بينت تريزا توماس، فقد كان هير أول من تعلم العربية من بين العاملين بوزارة الخارجية حيث كان طالب الدراسات العليا الوحيد الذى التحق ببرنامج تعلم العربية الذى أداره الفرنسيون فى ثلاثينيات القرن العشرين، ثم واصل دراسة تلك اللغة بنفسه. عُرِف عنه أيضا أنه كان خبيرا فى توصيل المعنى الذى يريده بهدوء، وفى العمل من خلال بيروقراطية وزارة الخارجية وبخاصة من خلال إرسال البرقيات التى كان يصوغها بعناية ودقة. وعلاوة على تعيينه سفيرا لدى ست دول مختلفة فى الخمسينيات والستينيات، فقد عمل أيضا مرشدا، بشكل رسمى وغير رسمى، لمجموعة متنامية من المتخصصين فى الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، وبخاصة من خريجى برنامج التدريب بمعهد الشرق الأوسط، والذى كان هو قد ساعد على إنشائه. لم يقف هير فى وجه معارضة

زملائه لحركة الوحدة الإسلامية بالمنطقة، على الرغم من أنه قال إن بإمكانه «أن يرى إمكانيات هائلة فى تشجيع أتباع الإسلام والديانات الأخرى على استخدام القوة الروحانية ضد العدمية الشيوعية». بيد أنه اعتقد أن الأفضل، فى غالبية الحالات، «الإبقاء على مسارات للدين والسياسة مختلفة ومتوازية فى آن، مسارات تؤدى فى النهاية إلى نفس الوجهة النهائية». وبالطبع، فإن الوجهة النهائية تلك كانت هى شرق أوسط مستقراً علمانياً معاديا للشيوعية وموالياً للولايات المتحدة.

فى نهاية المطاف، توافقت وزارة الخارجية فى الرأى مع ماكجى وغالبية عامليها فى المجال باقتراحها سياسة رأى معظم مراقبى الشرق الأوسط أنها ستأتى بالنتيجة المثالية لو كتب لها النجاح. حثت وزارة الخارجية ممثليها فى المنطقة إلى حفز القادة هناك، بحذر، على اتباع طريق مماثل لذلك الذى سار فيه مصطفى كمال أتاتورك فى تركيا. عبّر رد الوزارة، الذى صاغه جى. لويس جونز رئيس شعبة شئون الشرق الأدنى، وإل إى. متكاف، رئيس شعبة شئون شرق آسيا وأرسل بتوقيع دين أتشسون وزير الخارجية، عبر بوضوح عن أفضليات صناع السياسة بشأن الحركات الدينية فى الشرق الأوسط: «تعتبر الوزارة أن أعظم إرث خلّفه أتاتورك هو سياسة الأتراك الحاسمة فى اتباع نهج علمانى فى العلاقات السياسية الداخلية والدولية. وعلى حين أن تحقيق موقف مشابه من قبل الباكستانيين والأفغان ودول الشرق الأوسط سيتطلب وقتا، إلا أن الوزارة تعتبر محاكاة سياسة الأتراك هذه هدفا مرغوبا فيه».

وبغض النظر عن رغبات وزارة الخارجية، فقد توالت مقترحات اجتماعات الوحدة الإسلامية فى الظهور طوال منتصف الخمسينيات. فى ديسمبر ١٩٥٣، عقد مؤتمر إسلامى حول القضية الفلسطينية فى القدس وصدر عنه قرارات أقوى مما صدر عن أى اجتماع آخر. انتهى المشاركون أنه كان فرضاً على المسلمين فى أنحاء العالم أن «يعملوا على تحرير فلسطين» وأن تفاوضات السلام مع إسرائيل

هى «فعل خيانة» وأن «الحشد الجماهيرى للنضال الفعلى» فى جميع أنحاء العالم يجب أن يحل محل «دعوات السلام غير المجدية». اقترحت الأردن ومصر عقد مؤتمرين آخرين فى عامى ١٩٥٤ و١٩٥٥، لكنهما واجها مصاعب إذ إنه بدا أن المنظمين لم يكن باستطاعتهم التوصل إلى تبرير يقبله المشاركون عن جدوى هذين المؤتمرين.

وعلى الرغم من أن محللين كثيرين رأوا أن الصحوة الإسلامية وقوى القومية المتصاعدة كانت توجد فى إطار علاقة تضامنية أوجدت أعظم قوة سياسية وأكثرها تأثيرا فى سنوات الخمسينيات المبكرة، إلا أن هذه النظرة بدأت تتغير فى السنوات الأخيرة لذلك العقد. جاء تقرير مجلس تنسيق العمليات OCB لعام ١٩٥٧ عن التنظيمات الإسلامية بنص تقليدى يقول بأن الحركات القومية توفر «متنفساً لعدد هائل من المشاعر والأفكار المكبوتة» ذات الطبيعة الإسلامية، وأن بعض تلك الأوجه الإسلامية المفترضة للحركات القومية هى «الرغبة فى التقدم المادى»، «ردود الأفعال ضد الهيمنة الغربية»، «الحركات القومية كضرورة متقبلة مؤقتة أحيانا.. لتحرير الأمم الإسلامية لأهداف سياسية». بيد أن جون جوردون ماين أتى بتصويب ضرورى واضح حيث علق قائلاً: إن القومية والحياد هما من المواقف التى تتميز بهما الأمم غير الإسلامية فى آسيا وإفريقيا. من ثم، فإن التضمينات القائلة إن تلك المواقف هى نتيجة «الصحوة» الإسلامية أو مرتبطة بالإسلام لا تبدو صحيحة»، ورأى أن الاستمرار فى النظر إلى التعبيرات عن المشاعر القومية فى الشرق الأوسط على أنها مشاعر دينية يعزو إلى الحركات الإسلامية فضلا أكثر مما تستحقه.

أدت الآراء البازغة القائلة بأن الإسلام والقومية ليسا بالضرورة الشىء ذاته أو أنهما حتى يدعمان بعضهما، أدت بالخبراء إلى إعادة النظر فى الإسلام، ورأوا إمكانية أنه قد لا يكون بالخطورة التى نسبها إليه المتخصصون قبل ذلك بخمسة

أعوام حينما أوضحت ردود وزارة الخارجية على حركات دعوة الوحدة الإسلامية فى بداية الخمسينيات ميلهم الواضح للحد من الأنشطة الإسلامية كقوة سياسية. أدت البيئة السياسية المتغيرة فى الشرق الأوسط فى نهاية الخمسينيات والتى تميزت بالتوجهات القومية القوية ومعها التفسيرات الجديدة للإسلام أدت ببعض المراقبين إلى أن ينظروا إلى الإسلام كمضاد محتمل للقوى القومية.

تظهر النقلة في مقاربات الإسلام جلية في ردود الأفعال على تنامى تيار القومية العربية العلمانية فى منتصف الخمسينيات وبخاصة بعد أن تولى جمال عبدالناصر والضباط الأحرار السلطة فى مصر. فى البداية، نظر غالبية المتخصصين فى الشرق الأوسط إلى القائد المصرى الجديد على أنه نموذج للتوجهات الحداثية والعلمانية التى شجعوها وأملوا أن تتبع مصر مسارا مماثلا لذاك الذى اتبعته تركيا قبل ذلك بجيل. بيد أن ناصراً اتبع مسارا للوحدة العربية والقومية وعارض التدخل الأجنبى فى شئون الشرق الأوسط، ودعا إلى الحياد فى الحرب الباردة، وكان هذا نهجاً أكدت عليه جهوده لضمان انسحاب بريطانيا من قاعدتها بالسويس حيث توصل إلى اتفاق مع البريطانيين تمت صياغته النهائية وتفعيله عام ١٩٥٤. وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة لجهود ناصر تلك، إلا أن نجمه أفل لدى المحللين الأمريكيين فى عام ١٩٥٥، حيث إنه، فى تلك السنة وحدها، تفاوض على صفقة للحصول على السلاح من الاتحاد السوفييتى، واعترف بالصين (الشعبية) ورفض المشاركة فى خطة ألفا Alpha Project السرية التى رعتها الولايات المتحدة لحل الصراع العربى الإسرائيلى. ونتيجة لهذا ، نشط صناع السياسة فى الولايات المتحدة فى البحث عن أساليب تضمن عزلته وتقويض حكمه.

وفى مواجهة ما اعتقدوا أنه نظام قومى عربى علمانى فى مصر متصلب بتزايد، قام صناع السياسة فى الولايات المتحدة، بين عامى ١٩٥٦ و١٩٥٨، بعكس موقفهم من الكيانات الإسلامية وحركات الوحدة الإسلامية فى الشرق الأوسط. بحث

الرئيس أيزنهاور عن أساليب قابلة للحياة لمجابهة طموح ناصر ومكانته فى المنطقة فيما فسدت العلاقات المصرية الأمريكية فى بدايات عام ١٩٥٦ . رأى أيزنهاور أن تقوية شخص اعتقد أن «لديه طموحات شخصية معادية» لطموحات ناصر قد يساعد على الحد من خيارات الزعيم المصرى. وقع اختيار أيزنهاور على سعود ملك المملكة العربية السعودية للقيام بهذا الدور فى تلك المنطقة، اعتقد صناع السياسة والأكاديميون والصحفيون ورجال الأعمال أن الإسلام يلعب فيها دورا مهيمنا فى تحديد أفكار الشعوب وأفعالهم، حيث بدا أن الدين أو الشيوعية هما البديلان الوحيدان للحركات القومية. فى ربيع عام ١٩٥٦، وفيما تدهورت العلاقات المصرية / الأمريكية، كتب أيزنهاور فى مذكراته «تضم بلاد العرب الأماكن المقدسة للعالم الإسلامى، ويعتبر السعوديون أعمق الشعوب العربية تدينا . ومن ثم، فبالإمكان إعداد الملك للعب دور الزعيم الروحانى. وبمجرد إنجاز ذلك يمكننا أن نبدأ فى حفزه لاكتساب حقه فى الزعامة السياسية». وللأشهر الثمانية عشر التالية، مضى أيزنهاور فى الدفع بتلك السياسة. ذكر لوزير الدفاع البريطانى دانكان سانديز أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٥٧ أنه على حين أن الملك سعود كان «عصر أوسطياً في نهجه» فإنه يظل «الحجر» الوحيد المتاح «لنا للبناء عليه». أيضا، ذكَّر أيزنهاور الملك سعود «بوضعه الخاص بصفته راعى أماكن الإسلام المقدسة» وجاء ذلك فى خطاب له إلى الملك فى أغسطس ١٩٥٧ هدف منه حفز الملك سعود للمساعدة فى احتواء توجه سوريا نحو اليسار.

أوضح المؤرخ سليم يعقوب كيف أن المبادرة لإعداد الملك سعود وتعزيز حجمه ومكانته كزعيم دينى ينافس جاذبية ناصر وتأثيره العلمانى كانت تعانى من مشاكل متعددة. فعلى الرغم من صواب تأكيد أيزنهاور أن سعود كان مسئولا عن حماية أقدس المواقع الإسلامية إلا أن أسلوب حياة الملك لم يكن هو الذى يتوقعه الناس من شخص يتميز بالتقوى والورع. كان سعود قد أنجب ١٠٧ ابن، وراكم ثروة

هائلة من صادرات النفط، وكان ينفق الأموال بسفهٍ فى مناحٍ عديدة. من ثم، لم يكن لسعود أى دعم خارج بلده ولم يكن من المتوقع له أبدا أن ينافس ناصر وشعبيته الإقليمية. وعلى الرغم من أن سعود كان يأخذ دوره كمدافع عن الأماكن الإسلامية المقدسة على محمل الجد، إلا أن ذلك كان يؤثر على العلاقات الودية بين السعودية والولايات المتحدة. مثلا، وفيما استمرت التفاوضات فى بداية عام ١٩٥٧ حول حقوق إسرائيل فى الملاحة فى مضايق تيران والبحر الأحمر فى أعقاب أزمة السويس، عبّر الملك سعود باتساق عن مخاوفه من أن حقوق مرور الإسرائيليين تلك قد تمثل تهديدا للأماكن الإسلامية المقدسة ورحلات الحج السنوى إلى هناك.

وعلاوة على المشاكل الذى مثلها سعود لهؤلاء الذين أملوا فى استخدامه ثِقلاً دينيا فى مجابهة ناصر، فقد كشفت تلك السياسة أيضا عن تناقض جوهرى فى الأسلوب الذى تخيل به صناع السياسة والخبراء الآخرون فى الولايات المتحدة الشرق الأوسط فى أواخر الخمسينيات وعلى الرغم من أن دعم نظام كذاك الذى كان يتزعمه الملك سعود فى السعودية كان بإمكانه توفير قدر من الاستقرار والتحكم فى منطقة على قدر هائل من الأهمية الكوكبية، لكن ذلك كان يمثل تحديا لذلك الحس الدائم بالمهمة المقدسة والدنيوية (العلمانية) التى هيمنت على تخيلات الأمريكيين للشرق الأوسط. فقد بدا دعم سعود وأنه رفض للتحول والتغيير لصالح ما اعتقد كثير من المحللين بأنه إسلام عصر أوسطى فاسد لا يعرف الرحمة. علاوة على ذلك، فلو أن سياسة الارتقاء بسعود ليصبح مطالبا شرعيا للقيادة الإقليمية قد نجحت، لكان من المحتمل لها أيضا أن تأتى بنتائج عكس المرجوة منها، هذا لو أن الحركات القومية الغربية والتأثيرات الأخرى كانت هى بالفعل المسئولة عن «المأزق الروحانى» القائم فى الشرق الأوسط وفق ما ذهب إليه كثير من المتخصصين، منذ وقت طويل. والحال كذلك، فقد يجمع المسلمون المحافظون فى السعودية أو فى أماكن أخرى بالمنطقة بين الأيديولوجيات القومية مع حافزهم للعودة إلى الإسلام

السلفى النقى - وكانت تلك هى النتيجة التى ظل المتخصصون فى الشرق الأوسط يخشونها فى أواخر الأربعينيات وبدايات الخمسينيات.

وفيما أدرك المتخصصون فى الشرق الأوسط هذا التناقض، توصلوا، تدريجياً إلى إجماع عام فى نهاية الخمسينيات بأن العلاقة بين الإسلام والقومية تتطلب مزيدا من الاهتمام والتمعن أكثر مما تتطلبه العلاقة بين الإسلام والشيوعية. كانت المحاولات السابقة لإيجاد تفسير قابل للاستخدام لدور الإسلام فى العالم قد تهاوت لدى تفحصها تلك القضايا. فى عام ١٩٥٨ توصلت مجموعة من «مجلس العلاقات الخارجية» لدراسة «الشرق الأوسط والإسلام الحديث» - تشكلت من أبرز المتخصصين فى الإقليم من الجامعات، والمسئولين الحكوميين ورجال الأعمال - توصلت إلى تفسير منطقى أكثر اتساقا. وجد المشاركون أن العلاقة بين الشيوعية والإسلام لم يعد لها سوى أهمية ثانوية وذهبوا إلى أن الشرق الأوسط قد برهن فى نهاية الخمسينيات على أنه منطقة قوية فى حد ذاتها ترفض الخضوع للهيمنة الأجنبية. وبناء على ذلك، رأوا أن على صناع السياسة التعاطى مع المنطقة من هذه المنطلقات بدلا من منطلقات الحرب الباردة. ومن ثم، كرست مجموعة الدراسة تلك جل نشاطها لتفحص الأوجه المتعددة للعلاقة بين الإسلام والقومية فى المنطقة.

كان أهم استنتاج توصلت إليه «مجموعة الدراسة» تلك، هو أنه، وفى الصراع للهيمنة على الشرق الأوسط، فقد مُنِى الإسلام بهزيمة محدودة، قد تكون مؤقتة، أمام الحداثة، بقدر ما كان يتم التعبير عن الحداثة على شكل القومية العربية العلمانية. ووفقا لتلك المجموعة فإن أحد المؤشرات على هذا التوجه هو أن دستور «الجمهورية العربية المتحدة» حديثة الإنشاء لم ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى. علاوة على ذلك، فإنه، وفى معظم أنحاء المنطقة، فإن الدولة، لا المؤسسات الدينية، هى من تتحكم فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. من ثم، فإن مجموعة الدراسة وقد رأت العلمانية تتصاعد، رفضت الاعتراف بأى تهديد لثورة

تقوم على أساس وحدة الأمة الإسلامية. وعلى الرغم من أن أعضاء المجموعة كانوا مازالوا يستندون إلى التخيلات المستهلكة للإسلام بصفته عصر أوسطياً، راكداً، ومعادياً للحداثة، واستمرارا أيضا فى الاعتقاد بالفرضية القائلة بأنه لا يمكن التوفيق بين الأفكار الغربية والأفكار الإسلامية، إلا أن هؤلاء المتخصصين، وبخلاف زملائهم فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات والذين خشوا من إمكانية المزاوجة بين حركة وحدة الأمة الإسلامية والأفكار القومية الغربية، ذهبوا إلى أن أية حركة تسعى إلى الجمع بين الصحوة الإسلامية والقومية الغربية من المحتم أن تفشل وذلك لأنها، وبأسلوب تلقائى سترفض الاندماج فى عالم علمانى حديث ومترابط بأسلوب متزايد، ومن ثم، ستقلص بحدة قابليتها للحياة سياسياً واقتصاديا. وهكذا، فقد رأوا أن العوامل ذاتها التى أدت إلى مأزق الإسلام المفترض ستمنع حدوث ثورة قائمة على وحدة الأمة الإسلامية. وفيما اقترب موعد الاجتماع النهائى لمجموعة الدراسة عن «الشرق الأوسط والإسلام الحديث» فى مايو عام ١٩٥٩، تعجب أحد أعضائها عما إن «كانوا قد مضوا يتحدثون عن الموضوع الخطأ طوال العام»، لكنه انتهى إلى أن الأمر لم يكن كذلك إذ «إننا قد توصلنا إلى أن الإسلام ليس هو القضية المركزية فى الشرق الأوسط الحديث».

لم تعن حقيقة أن المتخصصين توصلوا إلى أن الدين لم يعد القضية المركزية فى الشرق الأوسط أنهم استبعدوا الإسلام بوصفه غير ذى أهمية. بل إنهم استمروا يساورهم القلق حول الإسلام ورأوا أن دوره كان مازال حاسما وداعما، هذا على الرغم من اعتقادهم أن القومية العلمانية قد حلت محل الدين كقوة سياسية مهيمنة فى المنطقة. كان تأثير الإسلام المهيمن المفترض وتركيزه على الجماعة أكثر من الفرد يعنى أنه مازال يوفر الدعم الأيديولوجى الضرورى لتقوية جاذبية القومية العربية العلمانية وإتاحة النجاح لدعوات الوحدة العربية. أيضا بدا وأن ما يزعم عن التوجهات القدرية للمسلمين تدعم أهداف القومية العربية وزعامتها وذلك بتبريرها

وجود «الرجل القوى» الذى يمسك بمقاليد الأمور السياسية فى الشرق الأوسط، حيث إنه، وفقا لنمط التفكير هذا، فإن المسلمين يُجلّون بخاصة الزعماء الكاريزميين أو الأقوياء ويتبعونهم ويحترمونهم لأن الله يصطفيهم لقيادة الأمة. من ثم، ومع استبعاد قيام ثورة على أساس وحدة العالم الإسلامى، فقد رأى هؤلاء أن الوحدة العربية تحمل معها إمكانية تهديد وجود شرق أوسط موحد لمصالح الولايات المتحدة والغرب فى المنطقة. والأهم من ذلك، فقد انتهت مجموعة الدراسة تلك إلى أن المنطقة بحاجة إلى صيغة مُعدَّلة من الإسلام تساعد على جعل القوى الأخرى بالمنطقة أكثر اعتدالا، وأنه بدون ذلك فإن البدائل تبدو قاتمة منذرة، حيث يحتمل للتوجهات القومية أن تتنامى بدون كبح إلى أن ينتهى أمرها «إلى الحدود القصوى المتطرفة من الهيستريا القومية أو كراهية الأجانب العاطفية غير المكبوحة» – وهى نفس مشاعر القلق التى أشعلت المخاوف من الإسلام المستبد قبل ذلك بحوالى عقد من الزمان – أو إلى احتمال ظهور الشيوعية كخيار «لأولئك المثقفين المتقلقلين الذين يعانون من فراغ عقلى بعد أن فقدوا أسس عقيدتهم التاريخية، ويبحثون عما هو أكثر تأثيرا وفاعلية من التيارات القومية غير اليقينية».

بالطبع، كان ثمة بعض المراقبين ممن تمسكوا بالمفاهيم الاستشراقية القديمة التى رأت الإسلام دين مواجهات عدوانيا يعانى من مأزق ورفضوا تماما فكرة أن القومية العربية قد حلت محل الإسلام كخاصية تميز الأوضاع الحالية فى الشرق الأوسط، أو فكرة استبعاد إمكانية المزاوجة بين القوى القومية والدينية لتصبح قوة سياسية فاعلة ومعادية. قدّم هارولد هوسكينز، الذى كان مثل ابن عمومته ويليام إدى قد أتى من خلفية تبشيرية، وعمل بالاستخبارات أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم أصبح مديرا لمعهد الديبلوماسية الأجنبية فى أغسطس ١٩٥٨، قدم مذكرة إلى شعبة العاملين بوضع الخطط السياسية بوزارة الخارجية رأى فيها أن الدين كان هو «المشكلة الأساسية الوحيدة بالشرق الأوسط»، وأكد أنه «فى واقع الأمر، فإن

القومية العربية هى مجرد عباءة تحجب الدين المحمدى». رفض مكتب شئون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية تحليل هوسكينز وحاول، بعامة، تقليل دور الدين إلى الحد الأدنى. رأى ويليام راونترى، أحد المسئولين بالمكتب، أن آراء هوسكينز كانت «تقوم على أساس أن الدين مايزال عاملا سياسيا مهما بالمنطقة، لكن اعتقادنا فى صواب هذا الرأى أصبح أقل وأقل». عكست حقيقة أن المتخصصين لم يعودوا ينظرون إلى الإسلام كعامل يحدد سياسات الشرق الأوسط، المدى الذى به غدا الفهم الأكثر تعقيدا - رغم أنه كان مازال معيبا - فى نهاية الخمسينيات يتحدى أطر تفكير المبشرين والمستشرقين.

نظر المراقبون إلى صعود آية الله الخمينى وحركة المعارضة الدينية فى إيران وسقوطهما الظاهرى فى أواسط الستينيات على أنه يدعم تفسيرهم الجديد الذى يذهب إلى أن القومية العلمانية كانت فى سبيلها إلى تخطى الإسلام. كان للخمينى تاريخ طويل فى مقاومة الملَكية الحاكمة يعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين وعهد رضا شاه بهلوى. فى بداية الستينيات كان قد غدا للخمينى أتباع كثيرون بصفته أحد أكثر الزعماء الدينيين احتراما، وكان يجتذب حشودا كبيرة كلما ألقى خطاباً فى العلن، ثم جذب انتباه المتخصصين وصناع السياسة لأول مرة فى يونيو ١٩٦٣ حينما لعب دورا حاسما فى متتالية من التظاهرات المعادية للشاه والتى تحولت إلى حشود جماهيرية. كان يُقلق الخمينى بخاصة البرنامج الإصلاحى الذى طرحه الشاه، واعتبره الخمينى معاديا للدين، وبخاصة تلك الإجراءات التى عززت حقوق النساء وجعلت الأراضى التابعة للمؤسسات الدينية تخضع لإعادة توزيعها. قام الشاه، فى رد فعل منه على أعمال الشغب باستدعاء «الجيش لقمع التظاهرات وإلقاء القبض على الخمينى ومن معه من رجال الدين» ثم أفرج عنه فى ربيع ١٩٦٤. لكن الخمينى عاد إلى نقد الشاه على أساس دينى وأضاف إلى نقده لهجة قومية قوية معادية لأمريكا، ودعوة للشاه بتغيير أساليبه وإلا واجه سقوطا محتما.

وفى النهاية، أعيد إلقاء القبض على الخميني ثم تم نفيه إلى تركيا فى وقت متأخر من العام ذاك حيث لم يطأ أرض إيران مرة أخرى حتى عودته المنتصرة إلى هناك أثناء ثورة ١٩٧٩.

لم يكن كثير من المتخصصين هم من اعترفوا بوجود حركة معارضة قوية فى إيران فى بداية الستينيات، أما هؤلاء الذين اعترفوا بوجودها فقد تجاهلوها بعامة. بدا تى. كويلر يونج، أبرز المتخصصين فى إيران بالولايات المتحدة، على غير وعى تام بالمعارضة الدينية المتنامية. تركز مقال يونج بعنوان: «إيران فى أزمة مستمرة» والذى نشر بدورية فورين أفيرز فى يناير ١٩٦٢، تركز على المعارضة القومية لحكم الشاه وأغفل تماما الحركة الدينية المتنامية. كان عدم استعداد مسئولى وزارة الخارجية لأخذ المعارضة الدينية على محمل الجد دلالة واضحة على اعتقادهم بتقلص أهمية الإسلام فى المنطقة. أوضح فيلبس تالبوت، المتخصص القديم فى الشرق الأوسط، ومساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، ورئيس قوة المهمات الخاصة الحكومية للشأن الإيرانى عام ١٩٦٣، أوضح أن «الدين كقوة سياسية فاعلة فى إيران قد تلقّى ضربة قاتلة» نتيجة رد فعل الشاه على التظاهرات وقمعه لها. أيضا، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع من وقتئذ، زعم العاملون بسفارة الولايات المتحدة بإيران أنه «من المؤكد أنه ليس بإمكان أية مجموعات رجعية» معارضة الشاه بنجاح، وأنه سيكون على الخمينى والزعامات الدينية الأخرى «القبول بالبرنامج الإصلاحى بكامله». بل إن چون دبليو. بولينج، المتخصص فى الشأن الإيرانى بوزارة الخارجية، والذى يبدو الآن وأنه كان أكثرهم بصيرة لأنه كان أول من أدرك «المعارضة اليمينية للشاه» - كرّس اهتماما أكثر لنخبة ملاك الأراضى الأثرياء. فى تقرير له فى مارس ١٩٦١ رأى بولينج، بعامة، المعارضة الدينية على أنهم «زعماء دينيون شديدو الكراهية للأجانب» أو «متعصبون دينيون يتبّنون الاغتيالات وسيلة للتعبير السياسى»، وقلل من أهمية العنصر القومى

فى رسالة رجال الدين موضحا أنهم كانوا قد انشقوا على القوميين من أتباع مصدق بسبب قضية العلمنة، مضمرا بأنهم بهذا قد أضعفوا بدرجة لا يمكن علاجها.

أيضا، فمن المحتمل أن بعض المتخصصين قد أولوا اهتماما بصعود الخمينى للتأكيد على ما ذهبوا إليه من أن أهمية الإسلام الرئيسية كانت هى قدرته على دعم الحركات السياسية الأخرى، ورأوا أن بالإمكان قراءة مثال الخمينى على أنه يوضح أن بإمكان الدين، ووفقا لما ذهبت إليه مجموعة الدراسة المنبثقة عن مجلس العلاقات الخارجية، أن يعزز القوى القومية وبصفته هذه يظل، بقدر ما، قضية ينبغى على صناع السياسة بالولايات المتحدة، التعاطى معها. اعترفت ورقة بحثية لوزارة الخارجية عام ١٩٦٥ أن نقد الخمينى لتدخل الولايات المتحدة فى الشئون الإيرانية، ونفيه إلى تركيا «أيقظ مشاعر قومية هاجعة» فى أوساط الجماهير الإيرانية. وفى نفس الوقت، فإن اعتقاد وزارة الخارجية بأن الخمينى كان يمثل «وجهة نظر المجتمع الإيرانى التقليدى» كان دلالة على أن المتخصصين كانوا مايزالون يتخيلون أن إيران، والشرق الأوسط الأوسع، يخوضون صراعا بين الحداثة والتقاليد، وأنهم لم ينجحوا بعد فى الخروج من مأزقهم الروحانى المزعوم. وأخيرا، ومثلما فعل ناصر بمصر وأنحاء أخرى من المنطقة، بدا الخمينى وأنه يملأ دور «الرجل الكبير» الذى اقترحت مجموعة الدراسة عام ١٩٥٨، أن الإسلام يجعل منه [من هذا الدور] احتياجا جوهريا لجماهير الشرق الأوسط.

الخلاصة:

إذا كان الإسلام قد برهن على أنه أحد الأوجه المهمة فى كيفية تخيل الأمريكيين للشرق الأوسط طوال القرن التاسع عشر والسنوات المبكرة للقرن العشرين، فإنه، وفى منتصف القرن العشرين، اكتسب دورا أكثر حسما وأهمية بالنسبة للمتخصصين من أعضاء الشبكة عبر/الدولية غير الرسمية. وفيما اقتربت الحرب

العالمية الثانية من نهايتها، اعتقد أعضاء تلك الشبكة أن عليهم فهم الإسلام أولا كى يصبح باستطاعتهم فهم المنطقة ودورها فى الشئون العالمية. ذهب هؤلاء إلى أن المسلمين كانوا يعانون مأزقا روحانيا وذلك لأنهم كانوا يخوضون صراعا بين التقاليد والحداثة، ومن ثم استخدم المتخصصون مفهوم الشمولية فى محاولة منهم لتفسير تضمينات ذلك على المنطقة وعلى تدخل الولايات المتحدة فيها. تفحص المتخصصون، بمزيد من التمعن، العلاقة بين الدين والشيوعية فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات فيما كانت الحرب الباردة تتشكل، لكنهم سرعان ما تجاوزوا المخاوف البدئية المتعلقة بالحرب الباردة وبدأوا يتخيلون الإسلام كقوة فاعلة مستقلة عليهم التعاطى معها بصفتها هذه. من ثم، وفيما توسعت شبكة المتخصصين تلك منذ أواسط الأربعينيات وحتى بدايات الستينيات ومضت تدرس الدين بمزيد من التمعن، نتج عن ذلك تفسيرات أكثر تعقيدا محمّلة بظلال من الفروق والتضمينات، تحدَّت فرضيات الحرب الباردة الأساسية التى كانت قد أدت إلى دراسة الإسلام بعناية أكبر. بيد أنه، فقد انتهى الأمر بهؤلاء المتخصصين أنفسهم إلى تحدى آرائهم ذاتها حول «هيمنة الإسلام كأكثر قوة سياسية أهمية بالمنطقة»، وبدلا من ذلك، بدأوا ينظرون إلى التيار القومى العلمانى وأنه قد حل محل الدين كمشكلة مُلحّة ينبغى التعاطى معها فى أنحاء المنطقة.

ومن منطلق تأويلى أوسع وأكثر منهجية تُشير حقيقة أن المتخصصين فى الأربعينيات والخمسينيات ركزوا اهتمامهم بتمعن على الإسلام كقوة سياسية، وبصفته الطريق الذى من خلاله يمكنهم فهم المنطقة ككل، تشير إلى أنه ينبغى على الباحثين توسيع بؤرة دراستهم من حيث التسلسل الزمنى. تركز معظم الأبحاث فى الموضوع على إيران فى نهاية السبعينيات - أو ما أسماه أحد الأكاديميين أول لقاء للولايات المتحدة بالإسلام الراديكالي» - أو على جهود الولايات المتحدة فى مساعدة المجاهدين الذين كانوا يقاتلون القوات السوفييتية فى أفغانستان أثناء الثمانينيات.

وفى الواقع، فأفضل وسيلة للتصالح مع المفاجأة التى دهمت الأمريكيين فى أعقاب انتصار الإسلاميين فى إيران لا تكون بالنظر إليهم كحركة انبثقت من الفراغ؛ بل بإدراكهم أن جهود المتخصصين لفهم الإسلام ودوره فى السياسات الإقليمية والدولية من الأربعينيات إلى الستينيات أدت بهم إلى الاعتقاد أن الإسلام كان فى حالة زواء، ومن هذا المنظور، كان ما حدث فى إيران غير متخيَّل بإطلاقه.

الفصل الثالث

تفسيرات جديدة للسياسات الجماهيرية العلمانية

المصالح والدين والدعاية والجماهير الغوغائية

فى ١٤ نوفمبر ١٩٦٠، عقد مجلس العلاقات الخارجية أول اجتماع لمجموعة دراسة عن «السياسة الخارجية العربية»، وكانت تلك المجموعة قد انعقدت من أجل توفير منتدى لتشارلس كرميانز لجمع مادة عن كتاب كان يعمل عليه عن السياسة القومية العربية الخارجية وتضميناتها بالنسبة للولايات المتحدة. كان كرميانز منذ وقت طويل قد اكتسب خلفية عن شئون الشرق الأوسط حيث إنه كان قد عمل بالتدريس فى مصر عام ١٩٣٦ إلى أن أصبح فى النهاية محلل الشرق الأوسط للسى آى إيه. حضر الاجتماع الجمع المعتاد من المتخصصين الجامعيين، ورجال الأعمال، والمسئولين الحكوميين والإعلاميين، هذا على الرغم، وكما بيّن أحد المنظمين، فقد كان «للأكاديميين حضور كبير بحيث تطلب جعل هؤلاء الأساتذة يلتزمون بالنظام موهبة خاصة».

تميز الاجتماع منذ البداية بالحيوية، وتشير وقائع الاجتماع إلى أن الأحاديث تناولت مدى واسعا من القضايا فيما كان المشاركون يسبرون أغوار حدود الموضوع الرئيسى ويسعون لوضع أجندة للاجتماعات التالية. فى غضون تلك الأحاديث، قدم المشاركون بعض الانطباعات العامة الكاشفة حول ما إن كان يوجد ما يُسمى سياسة عربية خارجية موحدة تمثل المنطقة ككل، أو نهجاً متمايزاً عن ذاك الذى تتبعه الدول التى استقلت حديثا وزعماؤها فى أنحاء العالم، أم أنه لا يوجد شىء من هذا القبيل. قاموا أيضا ببحث العلاقة بين الجماهير ومختلف الأنظمة القومية، وتداولوا حول ما إن كان ينبغى التركيز على جمال عبدالناصر بصفته الداعية الرئيسى لتبنى سياسة خارجية عربية موحدة، أم أن عليهم مناقشة المنطقة ككل. كانت النقاشات واسعة المدى بدرجة أن أحد الأعضاء اقترح عنوانا

أفضل للمنتدى وهو «لماذا يتبع العرب مسالكهم هذه؟». حذّر آخرون من أنه ينبغى عليهم أن يكونوا مُحدَّدين قدر استطاعتهم فى تحليلهم لذلك الموضوع المهم، وحثوا كرمينز على التمييز بين سياسة الحكومات الخارجية وموقف الشعوب منها». وفقا لمحضر الاجتماع «وافق المستر كرمينز على ذلك، وذكر أن الصورة التى كانت لدينا فى الماضى والتى كانت مؤسسة على مصالح ومدركات غربية ليست مناسبة الآن، وأن السياسة الخارجية العربية غدت مزيجا من المصالح والدين والدعاية وجماهير الغوغاء». وعلى الرغم من أن الكتاب الذى نشره كرمينز فى النهاية عام ١٩٦٣ بعنوان «العرب والعالم: سياسة ناصر القومية العربية» كان على قدر كبير من التعاطف مع الزعيم المصرى وقضية القومية العربية بعامة، لكن استجابته التى كانت على قدر من الاستخفاف والصفاقة أثناء الاجتماع وما دار فى ذلك الاجتماع

من نقاشات كانت تومئ إلى بعض الأساليب التحتية التى قد أصبح بها أعضاء الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من المتخصصين يفهمون التيار القومى والسياسة الجماهيرية فى الشرق الأوسط فى بداية الستينيات.

تفحصنا فى الفصل السابق كيف تخيل المتخصصون الأكاديميون، ورجال الأعمال، والإعلاميون والمسئولون الحكوميون الشرق الأوسط من خلال عدسات الإسلام المقدس. ونتناول هنا الكيفية التى فهموا بها السياسة الجماهيرية العلمانية فى المنطقة مع تركيز خاص على الحركات القومية التركية والعربية والإيرانية. عكف أعضاء الشبكة الوليدة أولا على دراسة تلك القضية فى الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية حيث ميزوا نمطين مختلفين من الحركات القومية فى المنطقة. وفقا لتحليلاتهم، ظهر النمط الأول نتيجة إجراءات وأفعال زعماء أفراد يتميزون بقوة استثنائية مثل مصطفى كمال فى تركيا، ورضا خان فى إيران، وعبدالعزيز بن سعود فى شبه الجزيرة العربية. أما النمط الثانى، والذى عالجه بحنكة چورچ أنطونيوس فى كتاب «الصحوة العربية» فقد فهمه المحللون على أنه نتاج حركة متنامية فكرية معادية للاستعمار اضطلعت بها الشرائح المتوسطة والعليا من الطبقة الوسطى. وفى كلتا الحالتين، ذهب المتخصصون إلى أن الولايات المتحدة كانت قد ظلت منذ وقت طويل تدعم ما اعتبروه حركات قومية شرق أوسطية حميدة أملت فى أن تحقق مهمة أمريكا المقدسة والدنيوية فى المنطقة.

فى الخمسينيات، حطّم ظهور زعيمين قوميين علمانيين – محمد مصدق فى إيران وجمال عبدالناصر فى مصر – الاعتقاد بأن القومية كانت قوة حميدة وأدى إلى خلق سياسات أمريكية تدخلية هدفت إلى الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة فى مواجهة ما أُسمى القوميين «الراديكاليين». ومثل المخاوف التى كان قد عُبِّر عنها حول الإسلام «الشمولى»، فقد عكس محللو الشبكة قلقهم ومخاوفهم من

الروابط بين الحركات القومية العلمانية، وزعمائها، وبين الجماهير في أنحاء المنطقة. بعد ذلك وفي نهاية الخمسينيات وبدايات الستينيات، ولّدت تلك التفسيرات النقدية حركة ارتدادية، حيث بدأ المتخصصون في إعادة تخيل القومية العلمانية شرق / الأوسطية وعلاقتها بالولايات المتحدة من منطلقات أكثر برجماتية على الرغم من استمرار التناقض والتردد العميق حول العلاقة بين الزعماء الأقوياء والجماهير.

«صحوة الروح القومية»

كان المراقبون في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى يدركون بوضوح الرغبات القومية المتنامية الآخذة في الانتشار في أنحاء المنطقة، مع نزوع من قبل المراقبين لتفسير تلك الرغبات على أنها جزء من المشاعر المعادية للاستعمار التي انتشرت في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعامة والتي اعتقدوا أنها استهلمت بقدر إعلان وودرو ويلسون عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها. لم يطور أعضاء تنظيم «Inquiry»، ولجنة كينج/ كراين تفسيرات شاملة للقومية في الشرق الأوسط بذاته، بيد أنه، فقد ظهر في الفترة بين أواسط العشرينيات وأواسط الأربعينيات نمطان متمايزان لفهم القومية في المنطقة، أقر كل منهما بأهمية المشاعر المعادية للاستعمار لكنهما ركزا على مصادر الحركات القومية وتبعاتها المحتملة. كانت بؤرة تركيز النمط الأول هي الزعماء الأفراد حيث كان الاعتقاد هو أن هؤلاء الزعماء هم السبب في وجود تلك الحركات، سواء كانت علمانية أو طائفية في الدول التي يتزعمها كل منهم. اتبعوا هذا الأسلوب لتفسير ظهور تركيا المستقلة بقيادة مصطفى كمال، وصعود رضا خان في فارس، وتوحيد شبه الجزيرة العربية بقيادة عبدالعزيز بن سعود. أما النموذج الآخر فقد ركز على دعوة الوحدة العربية مؤكداً على الجذور الفكرية المعادية للاستعمار والتي زُعم أنها ترسخت في سوريا ولبنان في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر. وجد هذا النموذج أقوى تعبير عنه في

كتاب چورج أنطونيوس «الصحوة العربية» والذى نُشِر لأول مرة عام ١٩٣٨ ولقى ترحيبا عارما، ثم اكتسب مزيدا من الاهتمام فى أواسط الأربعينيات فيما كان المحللون يقومون بتقييم احتمالات قيام «الوحدة العربية».

ظهر أول إدراك مستدام لصناع السياسة والمحللين الأمريكيين بالتيارات القومية فى الشرق الأوسط، مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى وإن كان تنظيم «Inquiry» ولجنة كينج/ كراين واجها القضية تكرارا بأسلوب كثيرا ما كان يعوزه الوضوح والصراحة. بيد أنه بدا وأن كلا من تلك المجموعتين لم تدرس بجدية فكرة احتمال تولّد القومية شرق الأوسطية من داخل المنطقة نفسها. اعترف بعض المستشارين من أمثال چورج لويس بير، أثناء المحاولات لتقرير ما ينبغى فعله بممتلكات الإمبراطورية العثمانية السابقة، اعترفوا بظهور حركات قومية معادية للاستعمار فى الشرق الأوسط وذكروا أن العرب كان لديهم قدر من الحس الغامض بوجود هوية مشتركة. بيد أن أعضاء تنظيم «Inquiry»، وكما أوضح المؤرخ لورانس جلفاند، اعتقدوا أن تلك المشاعر المشتركة يمكن إثباطها بسهولة من خلال الهويات والارتباطات القبلية والعشائرية المحلية. أما الاستثناءان الوحيدان فكانا هما الوجود اليهودى فى فلسطين الذى كان يُفهم بوضوح ويقدم بصفته حركة قومية قوية موحدة ذات أصول أوربية، ومصر التى اعتقد كثير من المحللين فيما بين الحربين، أن لها تاريخاً أطول فى الدعوة إلى هوية مستقلة وتعزيزها. علاوة على ذلك، إذا اعتبرنا ورقة بير البحثية لعام ١٩١٨ بعنوان: «مستقبل بلاد ما بين النهرين» ممثلة للآراء الأعم عن الموضوع، لرأينا أن الرأى السائد كان هو أن فكرة القومية العربية وقيام دولة عربية مستقلة كانت سابقة لأوانها وغير ناضجة. ذهب بير إلى أنه على الرغم من أن العرب «ينتمون إلى سلالة تتمتع بالفحولة والقدرة، فإنهم مازالوا على درجة من الأمية السياسية لا تسمح لهم بالاضطلاع بمثل ذلك المشروع الهائل». وحقا، فقد كانت مثل تلك المشاعر التى عبر عنها بير هى التى أدت بعصبة الأمم إلى تفعيل نظام الانتداب فى الشرق الأوسط.

عكست أنشطة وأساليب لجنة كينج / كراين التى أُرسلت لتقييم المشاعر العامة حول تفعيل نظام الانتداب، عكست عدم استعداد مماثل لأخذ الأشكال المحلية من القومية فى الشرق الأوسط على محمل الجد. كان هدف اللجنة هو «عقد لقاءات مع الأفراد والوفود التى ينبغى أن تمثّل المجموعات الفاعلة بين مختلف السكان، ومن ثم، الحصول، بقدر المستطاع على آراء الشعب بأكمله ورغباته». وبهذا الهدف، جاب كينج وكراين أنحاء المنطقة لستة أسابيع فى صيف ١٩١٩، وتلقيا التماسات، واستمعا إلى مختلف المجموعات وهى تعبر عن رغبتها فى تلافى إعلانها منطقة تحت الانتداب الفرنسى أو البريطانى. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجزء الرئيسى من تقرير اللجنة النهائى نادرا ما أتى على ذكر المشاعر القومية، وناقشها على أساس أنها رد فعل على قُوى أخرى، من ثم، رأى القومية العربية الوليدة كانت رد فعل على الحكم التركى وأن القومية الفلسطينية البازغة كانت نتيجة للتواجد اليهودى المتنامى.

كان الجزء الوحيد الذى تعاطى فيه تقرير كينج وكراين بشكل مطوّل مع القومية هو «الملحق السرى» للتقرير، لكن حتى ذلك النقاش كان ينزع إلى عكس فكرة محدودة عن القومية شرق الأوسطية، حيث ظهرت النقاشات عن القومية فقط فى سياق صلتها بقضايا أخرى، من ثم، بدَت عرَضَية أو هامشية، على الرغم من أنها كانت كاشفة. مثلا، حدد كينج وكراين عوامل كثيرة اعتقدا أنها سبب رغبة كثيرين فى وجود انتداب أمريكى (بالتقابل مع الانتداب البريطانى أو الفرنسى). ذكرا أن العامل الأول أى «الثقة فى أن الرئيس ويلسون هو المسئول عن حرية سوريا» يشير إلى اعتقاد الأهالى بأن القوى الخارجية فقط هى التى باستطاعتها تحقيق استقلال الشرق الأوسط وحمايته. طَرحَ العامل الثانى القومية شرق الأوسطية فى سوريا على أنها نتاج الوجود التبشيرى الأمريكى، حيث رأى كينج وكراين أن ثمة «موافقة مُرحّبة بتوسيع مدى التعليم الأمريكى فى البلد. فلم تنجز إنجلترا سوى القليل على

المستوى التعليمي في سوريا. وفيما أن فرنسا أنجزت الكثير في هذا الصدد فإنها تسعى إلى اجتثاث المشاعر القومية لدى الأهالي وتحويلهم إلى فرنسيين. يُنظر للتدريب الأمريكي، وللأدب والحضارة الأنجلوساكسونية على أنهما أسمى أخلاقياً من الأدب والحضارة الفرنسية».

لم يتعاط كينج وكراين مع القضية بأسلوب مباشر سوى في الجزء الأخير من الملحق والمعنون «القومية السورية، الوحدة العربية، والوحدة الإسلامية» من خلال عرضهما لتقييمهما الخاص للخيارات القومية المتنوعة التي كان بإمكانهما أن يرياها في المنطقة، هذا على الرغم من أن حتى هذا التحليل لم يقدم سوى حس قليل بالقوى التي ظهرت في ظلها القومية أو التي من خلالها يمكنها أن تتطور كحركة. ذكرا أن معظم الالتماسات التي تلقياها، على الأقل في سوريا، كانت «ذات توجه قومي، أي أنها دعت إلى قيام سوريا موحدة في ظل دستور ديموقراطي لا يميز بين الأفراد على أساس الدين». اعتقد عضوا اللجنة أن غالبية المسلمين كانوا يدعمون مثل هذه الأجندة، فيما رأيا أن المسيحيين بدوا أكثر تشككا في القومية السورية «الجديدة الهزيلة». وبنظرة أعم على المنطقة، وجد كينج وكراين أنه من «الصعب تخيل» كيف يمكن لدولة عربية لا مركزية موحدة لا تملك سوى بنية اتصالات بائسة «أن تمثل خطرا على العالم أكثر من تركيا التي هي جزء منها». اعتقدا أن أي تخيل أوسع للوحدة العربية، خاصة الوحدة التي قد تضم شمال إفريقيا هو «مجرد حلم» وأن «الوحدة الإسلامية» تبدو حتى أقل احتمالا؛ علاوة على أنه حتى إذا حققت تلك الحركات بعض النجاح فليس ثمة داع للقلق وأكدا أنه «بإمكان الحضارة الغربية، إن هي امتلكت من الحكمة ما يجعلها تتلافى مزيداً من التدمير الذاتي واسع النطاق، أن تتحكم بسهولة في العالم الإسلامي، وليس من الضروري لأولئك الذين يجهدون أنفسهم لإنشاء عصبة الأمم أن يفكروا في الإمكانية النقيضة».

وعلى حين أن كلا من تنظيم Inquiry ولجنة كينج / كراين تخيلا المشاعر القومية والسياسة الجماهيرية بصفتها نتاج عوامل خارجية، إلا أنه، وبمنتصف عشرينيات القرن العشرين بدأت فى الظهور فى أوساط المحللين تفسيرات ناجمة عن دراسة أشكال القومية شرق الأوسطية المختلفة كظاهرة مستقلة. ركز أحد تلك التفسيرات الجديدة على دور الأفراد الكاريزميين الذين يمكن أن تتمحور حولهم تلك الحركات القومية، وبشكل جزئى، كان إلغاء الخلافة التركية أول ما تسبب فى نقل بؤرة التركيز هذه. كانت الخلافة، تاريخياً، قد عملت كقيادة للمسلمين مسئولة عن الدفاع عن مصالح الأمة. وعلى مدى قرون طويلة أصبح لقب الخليفة رمزيا فيما انتقلت السلطة إلى القادة المحليين فى أنحاء الخلافة، وظل ثمة تنافس، ومنذ السنوات الأخيرة من القرن السابع، بين من يزعمون أحقيتهم باللقب، على الفوز به. بيد أن إلغاء تركيا لنظام الخلافة، ومعه تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية الذى اكتمل مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتطبيق عصبة الأمم لنظام الانتداب، أدى إلى القضاء على تلك المؤسسة الرسمية التى وحدت كثيرا من أجزاء المنطقة. علاوة على ذلك مثلت نهاية الخلافة، وإعلان الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال، من وجهة نظر بعض الأفراد الذين بالإمكان تسميتهم متخصصين فى شئون الشرق الأوسط آنذاك، أول إمكانية حقيقية لظهور أنظمة علمانية بالمنطقة. من ثم، حوّل المتخصصون فى المنطقة اهتمامهم إلى تحديد هؤلاء القادة المحليين الذين بإمكانهم ترسيخ سلطتهم والبدء فى إقامة كيانات سياسية يمكنها أن تعمل فى العالم الحديث الدولى الذى يهيمن عليه نظام الدول القومية العلمانية.

ناقشنا فى الفصل السابق ردود أفعال المتخصصين على كمال أتاتورك وإصلاحاته، من ثم، ستكون بؤرة تركيزنا هنا هى آراء المحللين فى نظامين آخرين: نظام رضا خان فى فارس (سُميت إيران فى أواسط ثلاثينيات القرن العشرين) ونظام ابن سعود فى شبه الجزيرة العربية. صعد نجم رضا خان فى فارس أثناء

الحرب العالمية الأولى وتمكن من الهيمنة من خلال كتيبة القوقاز التى كانت عبارة عن وحدة عسكرية ذات قيادة روسية فى شمالى فارس.

ومع انسحاب القوات الروسية من فارس فى أعقاب الثورة البلشفية، قامت القوات البريطانية باحتلال البلد باكمله. وفى عام ١٩٢٠ أعادت تنظيم تلك الكتيبة تحت قيادة بريطانية ونصّبت رضا خان قائدا لها والذى راكم تدريجيا مزيدا من السلطة فى يديه إلى أن أعلن، فى عام ١٩٢٦، نفسه شاهاً، ومؤسساً لأسرة بهلوى. وعلى الرغم من أنه كان حاكما مستبدا شبه أمى، إلا أنه بدأ سلسلة من الإصلاحات لإقامة دولة حديثة علمانية مستقلة عن التحكم الأجنبى، دولة على غرار تركيا أتاتورك. ومن منتصف العشرينيات وحتى نهاية الثلاثينيات، فعّل رضا شاه سلسلة من السياسَات تهدف إلى الحد من تأثير الإسلام وتعزيز الولاء للدولة. وهكذا، وبين أشياء أُخرى، حظر ارتداء الزى «الإسلامى» أو أثبطه لصالح الأزياء الأوربية، وحل القانون المدنى الفرنسي والقانون الجزائى الإيطالى محل الشريعة الإسلامية، واستُخدِمت ألفاظ فارسية بدل ألفاظ عربية وتركية كثيرة، واستبدل أيضا أسماء الأماكن، كما منح النساء اللاتى قال إنهن «سيصبحن أمهات الأمة» حقوقا قانونية وتعليمية كثيرة. علاوة على ذلك، عمل رضا شاه من بداية العشرينيات صعودا، على الحد من النفوذ الأجنبى فى فارس من خلال إعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية، وإلغاء البعثات الاقتصادية الأجنبية، وزيادة المنتج الصناعى المحلى.

وعلى الرغم من أن التعليقات على إصلاحات رضا شاه لم تكن بغزارة التعليقات على إصلاحات كمال أتاتورك، لكنها بعامة، قدمته على أنه يقود بلاده من التخلف إلى الحداثة. وتمثل أعمال بروس هوبر، المتخصص فى الشأن الفارسى بجامعة هارفارد نموذجا جيدا فى هذا الصدد. ذهب هوبر فى مقال له بدورية فورين أفيرز عام ١٩٣٥ بعنوان: «الانبعاث الفارسى» إلى أن «مولد الفرس من جديد» كان جد

لافت بسبب «فجاءة حدوثه، والسرعة التى بها عُكِست عملية الانحطاط البطىء»، ورأى أن الفضل الأكبر فى هذا التغيير يرجع إلى رضا شاه الذى «أدرك أن الاستقلال، بمجرد تحققه لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا قامت فارس بترتيب شئونها الداخلية من خلاله تبنى الأساليب الغربية.. إن برنامج التنظيم الذى اتبعه أدى بدون شك إلى إعادة إحياء فارس». ثم مضى هوير يُعدِّد إصلاحات رضا شاه السياسية والقانونية والاقتصادية مبيِّنا أن «أكثر تغيير لافت بينها هو التغيير الذى حدث فى روح البلد ومزاجها العام. لم يعد الإسلام منذ وقتئذ هو القوة الرابطة التى تضمن الوحدة القومية. تطلبت يقظة الروح القومية التحرر من سلطانه الموروث من الأزمان الغابرة. رَحَل الشاه فى جميع أنحاء البلاد مبشرا بحب الوطن والوطنية». انتهى هوير إلى أن «نموذج الإصلاح الذى يضطلع به عظماء الرجال» مثل ذلك الذى تحقق على يد كمال فى تركيا ورضا شاه، فى فارس هو لصالح البلدين وللمنطقة جمعاء.

بيد أنه، فلم تكن جميع النقاشات التى دارت حول رضا شاه إيجابية. فقد كشف خلاف بين إيران والولايات المتحدة فى عام ١٩٣٦ عن هذا الجانب. تركز السياق العريض للنزاع على المحاولات الواسعة التى اضطلعت بها إيران لإعادة التفاوض على علاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة فيما سعى رضا شاه لتقليص حجم اعتماده على السلع الصناعية المستوردة وإقامة صناعات إيرانية، وفيما كانت تلك العملية تكاد تصل إلى نهايتها فى عامى ١٩٣٥ و١٩٣٦ قامت بعض الصحف فى الولايات المتحدة بنشر تغطيات موجزة عن العلاقات الأمريكية/ الإيرانية، تضمن بعضها تعليقات أثارت استياء رضا شاه مثل ذكر أحدها أنه لم يكن لأسرة بهلوى جذور تاريخية عميقة وأن رضا بهلوى كان يعمل «صبى إسطبل» فى وقت ما. طالب الشاه وممثلون من الحكومة الأمريكية معاقبة تلك الإصدارات التى أهانته أو على الأقل إجبارها على نشر تصريحات بعدم صحة تلك الإهانات

وفعلت وزارة الخارجية تلك مع حالة واحدة، لكن ذلك الإجراء لم يُرض الشاه وقام بسحب ممثليه فى الولايات المتحدة. قامت وزارة الخارجية الأمريكية، وقد أحُبطت بالصراع المستطال، بإرسال عدة إشارات ذكرت فيها الفروق بين كيفية معالجة الوضع من قبل حكم أوتوقراطى كذلك الذى يمثله رضا شاه، ومعالجته من قبل حكومة الولايات المتحدة قائدة الديموقراطية فى العالم. بيد أنه، وفى غضون ذلك، حاول مسئولو الولايات المتحدة استرضاء رضا شاه بتأكيدهم على إعجابهم ببرنامجه الإصلاحى الجذرى ودعمهم له.

كان ابن سعود هو القائد الآخر الذى اعتبره المتخصصون شخصية مركزية فى تيار القومية المتصاعد بالشرق الأوسط فيما بين أواسط العشرينيات وأواسط الأربعينيات. فى نهاية القرن الثامن عشر، تحالف آل سعود مع محمد بن عبدالوهاب الزعيم الدينى لفتح مكة، لكن القوات المصرية هزمتهم نيابة عن الحكومة العثمانية. فى بداية القرن العشرين، أتى ابن سعود بأسرته من منفاهم بالكويت، وقام بشن عدد من الغزوات بمساعدة «الإخوان» الوهابيين حيث تمكنوا من إخضاع معظم أجزاء شبه الجزيرة بمنتصف العشرينيات. كان الوهابيون طائفة دينية سلَفية متشددة يؤمنون بأن الشريعة والسنة ينبغى أن تحكم سلوك الأفراد والدولة. بحلول عام ١٩٢٦، كان ابن سعود قد سيطر على معظم أنحاء البلاد، ثم أعلن قيام المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٢.

فى مقال له عام ١٩٣٤ بدورية فورين أفيرز، قام الأكاديمى هانس كون، الذى اكتسب صيته بشكل أساسى من عمله على التيارات القومية، بتقييم إنجازات ابن سعود والتحديات التى كانت مازالت تواجهه. رأى أن ابن سعود هو من سُيكتب له النصر فى النهاية فى صراع على السيطرة بدور بين عدة شخصيات، وأوضح أنه «الزعيم ورجل الدولة الحقيقى فى شبه الجزيرة العربية»، وأكد أن سيطرة ابن سعود هى «محاولة لتحسين الوضع الاقتصادى والثقافى للبدو والرحل وإقامة حكم

مستقر، وهيكل حكومي دائم». أضاف أن عملية فرض التحكم وإقامة مؤسسات الدولة كانت تعني أن «رؤية جديدة قد فُتِحت أمام بصيرة ابن سعود. وأنه من خلال شخصيته القومية وفهمه لتيارات التاريخ المعاصر الجديد، فقد وُلدت بلاد عرب جديدة»! وأنه على الرغم من أن ابن سعود كان قد استخدم القوات الوهابية لإقامة دولة قومية جديدة، فإن التحدى المتمثل أمامه الآن هو «تحويل الحماس الدينى لأتباعه إلى نشاط اجتماعى حديث. حيث إنه ينبغى على الجزيرة العربية أن تنظم نفسها وأيضا أن تدخل عالم الحضارة المعقدة التى بدأت فى غرب أوربا منذ حوالى مائتى عام. والتى هى فى طريقها الآن، ومنذ الحرب العالمية، لأن تصبح عالمية شاملة». بإيجاز، رأى كون أن ابن سعود كان فى طريقه لجعل المذهب الوهابى «مرناً، قابلاً للتكيف مع الأوضاع الحديثة» من خلال شخصيته القوية، وعن طريق التقدم التكنولوجى وبإيجاده فرصا اقتصادية حيث إن ابن سعود قد قطع شوطا فى الطريق لأن يصبح «السيد بدون منازع الذى يتحكم فى مملكة شبه الجزيرة الموحدة، ذات التنظيم القوى، والتى تخوض عملية تحديثية بحرص وثبات».

لم يكن كون هو المتخصص الوحيد الذى كتب يشيد بإنجازات ابن سعود القائمة والمستقبلة فى السعودية، فقد تغنى آخرون بمديحه حتى وإن لم يتجاوز ذلك صفحات دورية فورين أفيرز. نشر جويل كارمايكل الذى كان متخصصا بشكل رئيسى فى الإسلام والاتحاد السوفييتى، مقالا فى يوليو ١٩٤٢ بعنوان: «أمير العرب» وصف فيه ابن سعود بأنه فى سبيله لأن يصبح عملاقا، شابا مختالا طاقته الجسدية لا تنفد، وإرادته للسيطرة لا تتزعزع، وتصميمه على استعادة بريق عائلته القديم والتحكم فى مقاليد أمور بلاده جازم راسخ». رأى أن ابن سعود كشخص ناضج «عملاق خالص النسب» بكل ما فى الكلمة من معنى، «مزيج من القسوة التى لا هوادة فيها، والسخاء النزواتى مما جعل منه معبودا للمحيطين به» وأنه «بإحكامه سيطرته على القبائل العربية فقد أتى بتغير نوعى فى شئون بلاد العرب،

وعلى الرغم من تأسله الظاهرى فإن حركة الإحياء الدينى التى اضطلع بها كانت بداية لحركة غريبة أيضا». ثم أضاف قائلا إنه فى تلك المنطقة التى ينبغى لأية «قوة عالمية أن تهتم بالروح القومية المتفجرة فيها» فمن المهم لها أن تعرف أنه «فى المساحات الشاسعة من العالم المتحدث بالعربية الذى يقع فى صحراء مترامية الأطراف، فإن عبدالعزيز بن سعود، وبالرغم من موقع بلاده القصى، يلوح فى الأفق عملاقا ضخما قويا».

تشير تلك التفسيرات الخاصة بابن سعود ومصطفى كمال، ورضا شاه إلى نقطتين أساسيتين تتجاوزان ما تخبرنا به النصوص تبينان أساليب فهم المتخصصين للتيارات القومية شرق الأوسطية فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. تتعلق الأولى بالتوتر الواضح بين السياسات المقدسة والعلمانية فى الشرق الأوسط ومشاعر القلق التى كانت مازالت قائمة تجاه الإسلام. أضمر كون أن القومية والدين قوتان متنافرتان، حيث رأى أن تحقق القومية الحديثة فى الشرق الأوسط - الذى اعتقد أنه هدف يحوز الإعجاب - كان يقتضى من شعوب المنطقة تجاوز الدين، من ثم، فقد حاول أن يوضح أن الدين كان مجرد وسيلة استخدمها ابن سعود ليصعد إلى السلطة: «ابن سعود مسلم ورع لكنه أبعد ما يكون عن ضيق الأفق والتعصب، ولم تكن وحدة الأمة الإسلامية أبداً فكرة مهيمنة عليه، ظل منذ البداية قوميا عربيا متحمساً. وبإرشاده، فإن الوهابية فى سبيلها لأن تصبح مرنة متكيفة مع الأوضاع الحديثة. إن ابن سعود يعلّم الوهابيين الاعتدال والتسامح تجاه غير الوهابيين وغير المسلمين معا».

وهذا القول يضمر بأن الوهابية والإسلام بعامة سينالهما الضعف فى نهاية المطاف. بعد حوالى ما يربو على خمسة عشر عاما، نص كون بصراحة على ما كان قد أضمره فى أواسط الثلاثينيات، إذ قال وهو يتحدث فى مؤتمر عام ١٩٥٢: «إن القومية هى بشكل أساسى حركة علمانية ولا يمكن تحققها إلا فى مجتمع مُعلمن».

من اللافت أن كون عَدَل عن الإشارة فى عام ١٩٥٢، إلى السعودية كبلد حديث، فقد اختص بتلك الصفة إسرائيل وتركيا حصريا من بين دول الشرق الأوسط جميعها.

ثانيا، من خلال التركيز على ابن سعود بصفته نقطة ارتكاز القومية السعودية، أسهم كون وآخرون فى توجه بازغ لإلقاء الضوء على أفراد بعينهم كوسيلة لفهم قوى ثقافية وسياسية واجتماعية محددة فى الشرق الأوسط. رأى المراقبون القادة الأفراد من أمثال مفتى القدس، ومصطفى كمال، ورضا شاه، وابن سعود، يمارسون تحكما غير مكبوح فى شئون الشرق الأوسط ويُلهمون أتباعهم لتحقيق إنجازات هائلة، طيبة كانت أم خبيثة. من ثم، سنجد أن النزعة إلى التركيز على العلاقة بين الأفراد الكاريزميين وقدرتهم على الارتباط بالجماهير ستكتسب مزيدا من القوة فى الخمسينيات والستينيات. بل يمكن القول إنها مازالت فاعلة، بأساليب عديدة، حتى يومنا هذا.

فى نفس الوقت الذى كان فيه بعض الخبراء يركزون على دور الزعماء الأفراد فى بناء الحركات القومية فى بلدان بعينها، بدأ آخرون فى تفسير القومية شرق الأوسطية بصفتها نزوعا أوسع نطاقا باتجاه «الوحدة العربية». وبدلا من النظر إلى الزعماء بصفتهم مفجرى تلك الحركات ومصدرها، رأى هؤلاء المحللون هذا التصور فى سياق أطر نظريات عن القومية الإقليمية سادت الدوائر الفكرية ودعمها استياء جماهيرى من الحكم الأجنبى وحس بهوية ثقافية مشتركة. لم يتوافق المحللون جميعهم عما إن كان النزوع إلى الوحدة العربية أمرا طيبا أم خبيثا، أو على إمكانيات نجاحه، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التفسير استند إلى فهم ضبابى للقومية شرق الأوسطية والذى كان قد تجلى فى عمل تنظيم «Inquiry»، ولجنة كينج /كراين.

كان الأكاديمى والأركيولوجى دايفيد هوجارث من بين أوائل من عبروا عن هذا النهج الإقليمى فى فهم القومية شرق الأوسطية. رأى هوجارث أن اللغة، لا الأرض

أو الدين، هي التي تشكل الجزء الأساسي من الهوية العربية: «تعي جميع المجتمعات الناطقة بالعربية، بغضِّ النظر عن أعراقهم، بأسلوب أو آخر، أنهم يشكلون جزءا عضويا من العالم العربي»، وقال إنه بالإمكان تقسيم تلك الجماعة العربية العريضة إلى مكوناتها «الآسيوية والإفريقية» مع وجود حس بالانتماء بين الآسيويين أعمق من حس المكوِّن الإفريقي. ذهب هوجارث إلى أن سوريا هي قلب الجماعة العربية، حيث إنه كان هناك «أن وُلِدت فكرة القومية العربية لأول مرة في ذاكرة أحد الأجيال الحية وبشكل رئيسي من خلال تأثير المهاجرين العائدين، وفُرِضت من خلال السوريين الذين حافظوا على فكرة الوطن الذين كانوا قد التحقوا بالمدارس الغربية التي أنشأتها أمريكا، وغيرها من الشعوب اللاتينية في المشرق أو تأثروا بها. كان كل هؤلاء السوريين قد تشبعوا بالأفكار عن حق تقرير المصير واستوعبوها حتى قبل أن يعبِّر عنها الرئيس ويلسون ويجعلها متداولة». وأضاف «وَجَدَت الحركة الجديدة التي تنادي بأن بلاد العرب للعرب متعاطفين من جميع النحل والطوائف. وعلى الرغم من أن تلك الدعوة قد ألهمها، إلى حد ما المسلمون ودعموها، حيث إنهم قد ساهم أُفول ذلك العرق الذي قاد العقيدة واستخدم لغتها المقدسة، إلا أن الحركة لم تكن في بدايتها إسلامية في جوهرها، ومازالت كذلك حتى الآن، كما أنها ليست دعوة إلى الوحدة الإسلامية». ثم قال إن تلك الحركة الفكرية «وجدت أصداء قوية بين الجماهير السورية والعربية حينما مضى الفرنسيون يمارسون سلطتهم بوحشية وهم يُفعِّلون الانتداب الذي فرضته عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى».

وعلى الرغم من ذلك، لم يعتقد هوجارث، أنه بالإمكان إنجاز الوحدة العربية سياسياً على أرض الواقع حتى في نطاق بلد واحد كسوريا، لأن نجاحها يقتضي من شعب سوريا وشعوب الشرق الأوسط التغلب على هوياتهم المحلية وهو أمر رآه هوجارث مستحيلا لأن «المدن والبلدات السورية ليس لديها سوى القليل من الحس

بالجماعة حتى بين بعضها، بدرجة أنه لو تمكنت إحداها من الحصول على الحكم الذاتى فلن تأبه بما يحدث للأخريات» أى أن التماهى على المستوى المحلى بالبلدة أو بالإقليم أو بالقبلية كان أقوى من أن تتغلب عليها أية هوية قومية أو عربية على نطاق أوسع. اعترف هوجارث بأن الوضع بدا مختلفا فى شبه الجزيرة العربية حيث قام «شخص عربى استثنائى بتجنيد قوة مقاتلة قوية عازمة على توحيد المنطقة» لكنه أشار إلى أن تلك الإنجازات كانت مؤقتة وأن تلك «المقومات تُسْهم فقط فى إقامة إمبراطورية عربية لا فى الحفاظ عليها» حيث إن «التعصب والحماس الوهابى لا يمكن الحفاظ عليهما على أرض الواقع». وأنه طبقا لما كانت عليه الأمور وقتئذ، فإن الإمبراطورية ذاتها كانت تعتمد «على شخصية وحيوية رجل واحد لا يحتمل لأحد يماثله أن يخلفه»، هذا علاوة على أن المذهب الوهابى «لم يكن له أية جاذبية خارج نطاق الجزيرة العربية ولا يمكن استخدامه أيديولوجيا للتوسع دونما تغيير الطبيعة الأساسية للهوية العربية الأوسع. من ثم، فعلى حين أنه يمكن للمرء تتبع هنا وهناك، والآن ثم مرة أخرى، بعض الدلالات على السياسة والفعل المشترك، إلا أنه ليس ثمة إشارة تدل على أن المسلمين الآن، أو فى المستقبل، سيوحدون قواهم فى جهد مشترك لاستعادة هيمنتهم كما هيمن الخلفاء الأوائل، أو أنهم يستطيعون ذلك».

وعلى حين أن هوجارث رأى أن مصادر الفشل المحتمل للوحدة العربية هى بالتحديد السطوة الغالبة للهويات المحلية، فقد عبر چورچ أنطونيوس عن تفسير أكثر تفاؤلا وتقبلا على نطاق واسع لصعود القومية العربية بصفتها مزيجاً من الأفكار النخبوية والسياسية الجماهيرية التى يمكنها أن تنجح إذا سمحت لها القوى العظمى بذلك. صدر كتاب «الصحوة العربية: قصة الحركة القومية العربية» عام ١٩٣٨، وأعيد طبعه ثلاث مرات فى عامه الأول، ثم أعيد إصداره مرة أخرى عام ١٩٤٦، ومنذ آنذاك صدرت طبعات عديدة منه. كان مسئولو وزارة الخارجية

بعد الحرب العالمية الثانية المهتمون بشئون الشرق الأوسط على معرفة جيدة بالكتاب مثلما كان زملاؤهم فى أوربا، لدرجة أن وزارة الخارجية البريطانية أمرت جميع قناصلها فى الشرق الأوسط بقراءته. علّق هالفورد هوسكينز، المدير السابق لمعهد الشرق الأوسط، والمتخصص فى الشرق الأدنى بمكتبة الكونجرس، على الكتاب فى أحد أعماله عام ١٩٥٤ واصفا إياه بأنه «فريد من نوعه»، وكذلك قال عنه ويليام بوك الأكاديمى الشاب والذى أصبح من صناع السياسة فيما بعد إنه «من أفضل الكتب عن الفترة القومية». استند هوسكينز وبوك وغيرهما من المعلقين على شئون الشرق الأوسط بدرجة كبيرة على تفسير أنطونيوس لصعود القومية العربية فى تحليلاتهم للمنطقة فى السنوات التى أعقبت الحرب، ومن ثم، فقد لعب كتاب «الصحوة العربية» دورا حاسما فى تقرير الحدود الأساسية التى فى إطارها تخيل الأمريكيون القومية العربية فى العقود المبكرة التالية للحرب العالمية الثانية.

فى كتابه «الصحوة العربية» استند چورچ أنطونيوس إلى خبرته الشخصية، حيث أنه كان قد عاش وعمل بالشرق الأوسط . وُلد أنطونيوس عام ١٨٩١ من أصول لبنانية وشبَّ بمدينة الإسكندرية حيث التحق بالمدرسة الإنجليزية هناك قبل أن يتوجه للدراسة بكينجز كوليدج فى كامبريدچ. عمل أنطونيوس مع البريطانيين فى إدارة سلطة الانتداب التى أقامتها عصبة الأمم على فلسطين من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٠ قبل أن ينضم إلى «معهد شئون العالم المعاصر» الذى أنشأه تشارلس كراين بنيويورك سيتى. نشر چورچ أنطونيوس كتابه الوحيد «الصحوة العربية» حينما كان زميلا بالمعهد وأهداه إلى راعيه كراين ثم توفى بعد ذلك بأربعة أعوام عن عمر ناهز الحادية والخمسين.

لا يوجد سوى قليل من السجلات التى تكشف عن سبب اكتساب كتاب أنطونيوس كل هؤلاء الأتباع فى أوساط المسئولين، ورجال الأعمال والصحفيين، والجيل الجديد من المتخصصين الأمريكيين فى شئون الشرق الأوسط بعد الحرب،

بيد أنه من الممكن تقديم بعض التفسيرات التكهنية. لابد وأن أحد هذه الأسباب كان هو المكانة الرفيعة التى أضفاها أنطونيوس على التجارب الأمريكية التبشيرية والتعليمية فى القرن التاسع عشر، وجزمه الواضح بالسمو الأيديولوجى الفكرى غرب الأوربى والأمريكى. رأى أنطونيوس أن القومية العربية ما كان لها أن تتطور بأية درجة ذات الأهمية لو أن المبشرين من غرب أوربا، والأمريكيين بصفة خاصة لم يستوردوا إلى المنطقة الأفكار الغربية. اعتقد أنطونيوس أن الدروس التى علمها المبشرون الأمريكيون المتحدثون بالعربية ونظراؤهم الفرنسيون، بالإضافة إلى بعض التغيرات الأساسية اللوجستية والتكنولوجية التى ساعدوا على التزود بها، كان لها الأثر الأعظم فيما أسماه «الفورة الفكرية» التى رأى أن القومية العربية قد انبثقت عنها. زعم أنطونيوس أن ما تعلمه العرب عن مُثل الثورتين الأمريكية والفرنسية، وعن تطور الدول القومية الحديثة، غرست البذور الأيديولوجية التى نبتت منها الحركات القومية بالمنطقة فيما بعد. علاوة على ذلك، فقد ظهرت المدارس التبشيرية بعد مرور سنوات قليلة من سلسلة الإصلاحات التى اضطلع بها محمد على فى مصر وسوريا والتى أدت إلى إقامة مدارس حكومية قامت بتعليم بضع مئات من التلاميذ، على الأقل، كل عام. أدت تلك الإصلاحات ومعها إدخال ماكينات الطباعة باللغة العربية، والتى كانت حصرا على القاهرة والآستانة قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أدت إلى توسيع فرص التعليم وسمحت بنقل أفكار الحركة القومية البازغة إلى الجماهير.

أما السبب المحتمل الثانى لتقبل «الصحوة العربية» بترحيب، فهو تركيز أنطونيوس على اللغة، لا الإسلام، بصفتها القوة الأكثر فاعلية للوحدة فى المنطقة. ذهب أنطونيوس إلى أن وجود المدارس الحكومية، وماكينات الطباعة، والمدارس الأمريكية التبشيرية كلها معا أسهم فى مولد اللغة العربية ذاتها من جديد، والتى رأى أنها كانت قد «تردت» وتدهورت لمدة تقرب من أربعة قرون أثناء الحكم

العثمانى للمنطقة. قال إنه فى العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين قام الطلبة من خريجى المدارس التبشيرية بتكوين جمعيات أدبية اعتمدت على اللغة العربية وسيلة يستطيع بها العرب والمسلمون الآخرون استعادة – مجازياً وحرفياً – مجدهم القديم. اعتقد أنطونيوس أن عملية الميلاد اللغوى الجديد اكتسبت زخما فى أعقاب ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، واستمرت فى التنامى حتى الحرب العالمية الأولى. وهكذا، فعلى الرغم من أن أنطونيوس حدد الإثنية والتقاليد الثقافية والاجتماعية المشتركة، مثل الدين، بصفتها من المكونات المهمة للقومية العربية، فقد أبرز اللغة بصفتها مركز حشد المعارضة للحكم العثمانى، والملمح المهيمن للقومية العربية الوليدة. من ثم، تحدى أنطونيوس جوهريا فكرة أن الإسلام هو القوة المهيمنة فى الشرق الأوسط ومعها فكرة أن القومية العربية كانت فى الواقع مجرد ستار تختفى وراءه القومية الدينية. خاطب مثل هذا التأويل، ومعه التركيز على الإسهامات التبشيرية الأمريكية، مباشرة حس الأمريكيين بمهمتهم المقدسة والدنيوية فى المنطقة.

وأخيراً، تحدى أنطونيوس بطرحه قضية القومية العربية بصفتها حركة تدعمها الجماهير ويقودها رجال متعلمون أذكياء عقلانيون لديهم أهداف محدودة، تحدى تنميطات العرب بصفتهم قتاليين، غير عقلانيين، ينساقون وراء عواطفهم تلك الصفات التى كان من المحتمل لمن يدعمون استقلال البلدان العربية أن يجدوها مُنفِّرة. طرح أنطونيوس العائلة الهاشمية بالحجاز (حسين وفيصل وعبدالله) بصفتهم القادة المختارين لحركة قومية عربية موحدة وقال إنهم يتعاطون مع صناع السياسة البريطانيين كى يضمنوا استقلال دولة عربية واحدة موحدة بعد الحرب. وفى عرضه هذا، ظهرت الثورة العربية لعام ١٩١٦ وأنها نتاج تفجر المقاومة العربية التى دعمها البريطانيون ضد القمع التركى الذى دام زمنا طويلا. أيضا، تحدث عن فيصل بصفته الزعيم الذى جسّد القضية العربية، وقاد الأمة العربية طوال سنوات

الحرب، ولدى انتهاء الأعمال الحربية، وقف مستعداً ليبدأ زمنا جيدا فى التاريخ العربى. بيّن أنطونيوس أنه حينما «تحقق الانتصار فى الحرب، كانت الحركة القومية العربية، ولأول مرة فى التاريخ، تواكب مصيرها.. كان زمن هزيمة الأتراك تحديدا هو زمن ميلاد الطموحات العربية، وتطابقت الحدود التى نادت بها بالضبط مع تلك التى حددها الشريف حسين على أنها الحدود الطبيعية للدولة العربية الموحدة المستقلة». من ثم، بدا تأويل أنطونيوس لصعود تيار القومية العربية وأنه النقيض المباشر للعقيدة التى كانت سائدة بأن الإسلام دين شمولى.

مضى أنطونيوس يقول فى أطروحته إن فشل الحركة كان مسئولية السلطات البريطانية والفرنسية، لا العرب، تدخل البريطانيون فى مصير الأمة وأخّروا تحقق طموحات العرب بأن تعهدوا بمنح أطراف متعددة أجزاء من نفس الأرض فى مراسلات حسين / ماكماهون عام ١٩١٥، واتفاقية سايكس/پيكو عام ١٩١٦، ووعد بلفور عام ١٩١٧، رغم أن القوميين العرب كانوا قد تلقوا وعودا بالاستقلال فى وقت لاحق نظير قبولهم نظام الانتداب على كثير من أجزاء الشرق الأوسط، لكن الاستقلال الذى تلقوه كان جد مختلف عن ذاك الذى كانوا قد وُعدوا به، إذ إن العرب كانوا قد سعوا، لعقود عدة، لإقامة دولة عربية موحدة، وبدلا من ذلك تلقوا استقلالاً متأخرا لعدة دول عربية مشرذمة. زعم أنطونيوس أنه، ومن هذا المنطلق، يمكن فهم تزايد العنف فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، على الرغم من أنه يجب الاعتراف بأن تلك الأعمال كانت محاول مؤسفة من قبل العرب لجذب الانتباه إلى ما عانوه من «ظلم» و«عنف أخلاقى» طوال عقود عدة من التدخل الأوربى فى المنطقة ومن تزايد الهجرات اليهودية إلى فلسطين. تحدث أنطونيوس بإقناع ضد تسويات ما بعد الحرب إذ ذكر أنه «ليس ثمة شك فى أن التعاطى مع المسألة العربية بعد الحرب أدى مباشرة، وبأسلوب حتمى، إلى تفجيرات ما كان لها أن تحدث بدون تلك التسوية المزعومة. كان من الممكن تحاشى فقدان الآلاف

لحياتهم، وضياع ثروات تساوى الملايين، وتلافى معاناة معنوية هائلة، وأضرار لا تقدر أو تحصى».

وعلى الرغم من أن أنطونيوس كان كاتبا موهوبا ذا مهارات تحليلية ثاقبة، يظل كتابه «الصحوة العربية» خلافيا لأسباب عديدة. وجد القراء فى الفترات اللاحقة التوازن الذى حاول الحفاظ عليه بين التحليل السياسى والرؤية السياسية التى دافع عنها مثيرا للقلق. كان سرده لأحداث قرن من التاريخ العربى، والربط بين تيمات وأحداث وشعوب بأسلوب جذاب، كان مثيرا لعميق الإعجاب. بيد أنه، وفى محاولة منه إقناع النخب وصناع السياسة البريطانيين والأمريكيين أن الحركة القومية العربية الموحدة كان «مقدرا» لها أن تنجح وأن سبب فشلها الوحيد هو تعويقها من جانب القوى الأجنبية، فقد عمد إلى المبالغة فى مدى القمع العثمانى، وفى قوة الحركة القومية العربية ووحدتها أيضا. ذكر مثلا أن حكم السلطان عبدالحميد فى نهاية القرن التاسع عشر «كاد ألا يماثله حكم آخر فى التاريخ من حيث الطغيان والفساد وسوء استخدام السلطة». وبالمثل أسمى أنطونيوس إعدام واحد وعشرين من المساجين السياسيين العرب فى سوريا عام ١٩١٦، أسماه «هولوكوست» وهو اختيار للفظ كان يمكن الدفاع عنه لو أن الكتاب ظهر فى منتصف الأربعينيات، لا فى منتصف الثلاثينيات [إبان الهلوكوست النازى]. كما أنه، وباستثناء مصر التى استبعدها أنطونيوس، إلى حد كبير، من تحليلاته لاعتقاده أن لها تاريخا قوميا أطول، لم يخطر له أبدا فكرة احتمال أن عددا من المشاركين فى حركات القومية العربية فعلوا ذلك للدفع بمصالحهم الضيقة أو الأنانية. مثلا، رأى أنطونيوس أن الهاشميين كانوا مهتمين باستقلال العراق أو سوريا، تماما كاهتمامهم باستقلال الحجاز. من ثم، و كما بيّن ويليام كليفلاند، اعتبر أنطونيوس تسويات ما بعد الحرب تهديدا لـ «استقلال» المنطقة و«وحدتها» معا.

فى قبولهم لتفسير أنطونيوس لـ «الصحوة العربية» فإن المتخصصين المعاصرين

له تجاهلوا عددا من القضايا حاول الأكاديميون اللاحقون معالجتها، ومن أهمها تركيز أنطونيوس على الجمعيات الأدبية اللبنانية والسورية وتأثيرها على أجيال القوميين التالية. أوضح ألبرت حوراني في معرض تعليقه على «الصحوة العربية» عام ١٩٨١، أنه لم يكن سوى القليل من الروابط بين المجموعتين [السورية واللبنانية]، وأن كتاب «الصحوة العربية»، بتجاهله بعامة أعراف البحث الأكاديمي مثل الهوامش والبيلوجرافيا، يضاعف من شعور القارئ بعدم الارتياح إذ إنه لا يمكن التأكد من كثير مما يزعمه أنطونيوس. هذا علاوة على أن روابطه الوثيقة بعدد من الشخصيات النشطة التى كتب عنها على الجانبين البريطانى والعربى وسهولة وصوله إليهم، أحبطت محاولات هؤلاء الذين كان يحتمل لهم تحدى تفسيراته لصعود الحركة القومية العربية. لكن، وبالرغم من تلك المشاكل العديدة، تقبل المتخصصون فى الأربعينيات وبداية الخمسينيات تفسير أنطونيوس لصعود تيار القومية العربية، بل إنهم أيضا قاموا بالتركيز على تيمات بعينها أو تعديلها لتلائم سياقات زمن ما بعد الحرب الإقليمية والدولية التى جعلت من التيارات القومية شرق الأوسطية ذات شحنات سياسية أعلى مما كانته حينما ألّف جورج أنطونيوس كتابه. مثلا، اعتقد المتخصصون فى فترة ما بعد الحرب أن الحركات القومية العربية، كانت تاريخيا، حركات منعزلة، ومن ثم ظلت بؤرتها هى التخلص من التدخلات الأجنبية؛ فى حين أن القوميين الآن [أى بعد الحرب] قد يرون أنفسهم جزءا من حركة معادية للاستعمار تعم أنحاء العالم. فى عام ١٩٤٥، مثلا، ذهب أعضاء «لجنة التنسيق التابعة لوزارة الخارجية» فى ورقة بحثية صاغها فى الأصل المتخصصون فى الشرق الأوسط بالوزارة إلى أن على الأمريكيين ككل أن يدركوا «أن تلك البلاد [شرق الأوسطية] حريصة على استقلالها السياسى «وأنهم» تملؤهم الهواجس من الإمبريالية الغربية». وبعد ذلك بسنوات، أضفى المحللون بالسى آى. إيه مزيدا من التفاصيل على تلك النقطة ذاتها. اعترفوا فى تقرير لهم

بعنوان «تفتيت الإمبراطوريات الاستعمارية وتضميناته بالنسبة لأمن الولايات المتحدة» بأن الحركات القومية وعملية القضاء على الاستعمار فى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، كانت تلعب أدوارا أوسع وأكثر تأثيرا وقوة فى تشكيل السياسات المحلية والإقليمية والدولية. ذهب التقرير إلى أن «زخم المشاعر القومية» لدى الشعوب فى الشرق الأوسط وآسيا يجعلها «تنزع إلى التوحد فى معارضتها ضد القوى غرب الأوربية حول قضية الاستعمار وضد هيمنة الولايات المتحدة» حيث إن تلك الفكرة بوجود تجربة استعمارية مشتركة أدت إلى وجود هدف مشترك. ذكر التقرير أنه و، نتيجة لذلك، ظل هناك توجه إلى تشكيل ما يسمى «كتلة الشعوب المستعمرة» فى الأمم المتحدة والكيانات المرتبطة بها، والتى أتى أعضاؤها بالفعل بالنزاعات حول الاستعمار إلى الأمم المتحدة ومن المحتمل لهم أن تكون لهم القيادة، بهذا الأسلوب، فى محاولة الإسراع بتحرير مزيد من المناطق المستعمرة. وهكذا فمن الواضح أن أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين اعتقدوا أن القوميين شرق الأوسطيين كانوا اللاعبين الرئيسيين فى تلك الحركة الكوكبية المعادية للاستعمار.

أيضا، قام متخصصون بعد الحرب بتعديل تفسير أنطونيوس وتطويعه بطريقة ثانية بأن ركزوا على التغيرات الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية الواسعة التى كانت تحدث بالمنطقة، وأثر تلك التغيرات على القومية الإقليمية. كان بايارد دودج أحد أفضل القلائل المؤهلين للتعبير عن تلك التيمة والترويج له. أتى دودج من خلفية تبشيرية وقام بزيارة الشرق الأوسط للمرة الأولى مع شقيقه عام ١٩١٠ فى أعقاب تخرجهما فى جامعة برينستون، ثم عاد إلى المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى لدراسة اللغة العربية وللمساعدة في جهود الإغاثة بعد الحرب. علاوة على ذلك، كان جد دودج الأكبر أحد الأعضاء الأصليين فى مجلس أمناء الجامعة الأمريكية ببيروت، التى هى إحدى أقدم المؤسسات التعليمية التبشيرية بالشرق الأوسط

وأكثرها شهرة. وفى الواقع، فقد كان بايارد دودج نفسه قد عمل رئيسا لتلك الجامعة ما بين عامى ١٩٢٢ و١٩٤٨. وفى عام ١٩٤٩، ذكر دودج فى اجتماع لمجموعة دراسة العالم الإسلامى التابعة لمجلس العلاقات الخارجية أن «الحداثة انتزعت تلك الشعوب من التعصب والتخلف إلى الراديكالية والقدرة على المبادرة. أتى هذا التغيير بسرعة يستحيل معها أن يكون سليما أو صحيا». وحينما طُلِب منه توضيح أكثر لهذه النقطة أثناء الاجتماع أجاب دودج قائلا إن «حركة الوحدة العربية [التى وصفها أنطونيوس] فشلت فشلا ذريعا بدرجة نتج عنها إحباط مرير». من ثم، ووفقا لتحليل دودج، فقد فشلت «الصحوة العربية» فى التعاطى بنجاح مع كثير من التغيرات التى كانت تحدث فى أنحاء المنطقة أو فى تحقيق الاستقلال، من ثم، بدأت الشعوب تدفع باتجاه حركة قومية أكثر قوة وراديكالية.

وبعامة، أولى الأمريكيون اهتماما بالنزاع على فلسطين، بأكثر من أنطونيوس، بصفته قوة دافعة للتيارات القومية شرق الأوسطية فى فترة ما بعد الحرب. كان أمريكيون كثيرون - متخصصون فى الشرق الأوسط وغير متخصصين - على وعى تام بالتوترات المتزايدة بين العرب والأعداد المتنامية من اليهود المهاجرين إلى فلسطين وفقا لغالبية المتخصصين، فقد ساعد الصراع على فلسطين، ليس فقط على تحديد هوية القومية شرق الأوسطية، بل والمشهد الإقليمى السياسى الأوسع. كما أوضح ذلك إعلان قيام دولة إسرائيل وما تلاها من حرب بينها وبين الدول العربية. نتج تلك عن الحرب وحدها، حوالى سبعين ألف لاجئ فلسطينى، وقلق أعظم من طبيعة إسرائيل التوسعية، وتساؤلات حول التحكم فى بعض موارد المياه الحيوية بالمنطقة. وبحلول سنوات الأربعينيات الأخيرة، اكتسب الصراع على فلسطين الدور المفتاح فى تحديد توجهات القومية شرق الأوسطية بأسلوب لم يكن لأنطونيوس أن يتنبأ به على الرغم من مواهبه العديدة كمؤرخ وكاتب وداعية سياسى.

وأخيرا، أبرز المتخصصون فى الشرق الأوسط ما اعتقدوا أنه تاريخ طويل للتعاملات الأمريكية الجديرة بالإشادة فى المنطقة - التى كانت تجربة الإرساليات التبشيرية الأمريكية، والتى أبرز أنطونيوس فقط جزءا واحدا منها - تعاملاتهم مع شعوب المنطقة وحركاتهم القومية. فى عام ١٩٤٥ ذكر لوى هندرسون رئيس مكتب وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط أنه «كان ثمة موقف أمريكى تقليدى خيِّر تجاه القومية العربية» وأضاف «إن الحكومة الأمريكية ظلت، تقليدياً، تنظر بتعاطف إلى محاولات الشعوب العربية استعادة استقلالهم ولعب دور مهم فى الشئون الدولية». أكد آخرون، وبخاصة ويليام يوك، وعالم الأنثروبولوجى هانس كون، على أثر نقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة وفكرة الحق فى تقرير المصير على القوميين فى الشرق الأوسط. وبالمثل، أكد تقييم إى إيه. سبايزر بعيد الحرب لتدخل أمريكا بالمنطقة على أن الولايات المتحدة «كانت ملتزمة» باستقلال العرب، على الرغم من أن سياساتها لم توضح ذلك دائما. تعكس أطروحات هندرسون، ويوك، وكون، وسبايزر عن تشجيع الأمريكيين للقومية العربية المدى الذى به استبطن المراقبون والمعلقون أطروحة چورچ أنطونيوس عن الدعم الأمريكى التقليدى للحركات القومية فى الشرق الأوسط، ووسعوا نطاق تلك الأطروحات. وهكذا فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية، استند أعضاء الشبكة غير الرسمية عبر الدولية المتخصصون فى الشرق الأوسط إلى أفكار چورچ أنطونيوس المؤثرة ليتخيلوا من خلالها التيار القومى شرق الأوسطى بصفته إحدى النتائج الجانبية المهمة لتدخل دول غرب أوربا والولايات المتحدة فى المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر. ميزوا القومية على أنها قوة متنامية لها أساسها فى الأفكار السياسية النخبوية والسياسيات الجماهيرية لكنهم لم ينظروا إليها على أنها تمثل تهديدا، بل على العكس، فإن المراقبين الأمريكيين، وقد اعتقدوا أن القومية العربية قد تغذت على انتشار المثل الليبرالية الديموقراطية، تخيلوها من منطلقات إيجابية. شجع تركيز أنطونيوس على

اللغة، بالتقابل مع الدين الإسلامى الذى كان كثير من الأمريكيين لا يشعرون تجاهه بالارتياح، كقوة توحيد للتيارات القومية، شجع ارتياح المتخصصين للقومية العربية فى تلك الفترة. وبإيجاز، رأى المتخصصون فى السنوات المبكرة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية دعم الولايات المتحدة لانبثاق حركات قومية علمانية فى الشرق الأوسط على أنه يحمل إمكانية إنجاز مهمة (رسالة) أمريكا المقدسة والدنيوية فى المنطقة.

«موسى العجوز» و«هتلر النيل» والسياسات الجماهيرية:

فى خمسينيات القرن العشرين وستينياته، جمع كثير من المشاركين فى الشبكة، بين الشكّل المعدّل لأفكار أنطونيوس عن القومية شرق الأوسطية، والذى كان يمثل التفسير المتقبَّل على نطاق واسع فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، جمعوا بينه وبين بؤرة تركيزهم على القادة الكاريزميين، وتأكيدهم المتنامى على السياسات ذات القاعدة الجماهيرية، ليصلوا إلى تفسير صورّ الحركات القومية شرق الأوسطية على أنها قوة غير حميدة. تسبب ظهور زعيمين قوميين فى عودة المتخصصين إلى تركيزهم السابق على الأفراد الكاريزميين ممن يملكون القدرة على تجميع حركات قوية حول شخوصهم. كان مصدر التحدى الأول هو محمد مصدق فى إيران، حيث بدت سياساته القومية وأنها تهديد للمصالح الأمريكية والبريطانية هناك، وأدت بكثير من المراقبين لأن يتشككوا فيما إن كانت القومية شرق الأوسطية قوة إيجابية. توصل المتخصصون الإقليميون ومعهم صناع السياسة من المستويات العليا إلى تخيلات متعالية أبوية سلطوية رافضة لمصدق ومستخفة به ساعدت على إعداد المسرح للتخلص منه من خلال انقلاب رعته السى آى إيه فى أغسطس عام ١٩٥٣، أما التحدى الثانى فكان مصدره الزعيم المصرى جمال عبدالناصر، الذى حظى فى البداية بقبول المراقبين، ثم انقلبوا عليه بعد ذلك وتبنوا تجاهه نهجا يماثل ذلك الذى تبنوه تجاه مصدق واستندوا إلى خطاب مماثل

لينزعوا الشرعية عن الزعيم المصرى الشاب ذى التدريب العسكرى، بل إن صناع السياسة تبنوا، فيما بين عامى ١٩٥٥ و١٩٥٨، موقفا معادياً بتزايد من ناصر ومصر وسعوا لمنع انتشار ما تخيلوا أنه أيديولوجيا قومية راديكالية تلقى قبولا من الجماهير العربية وتجتذبها. أجبر مصدق وناصر صناع السياسة والمتخصصين فى المنطقة على مواجهة نوع من القومية كان فهمهم له مبهما ضبابيا. نتج عن ذلك أسلوب جديد لتخيل القومية شرق الأوسطية وتصويرها على أنها أكثر راديكالية ومحملة بالأخطار، أسلوب تجاوز كثيرا التخيلات السابقة واختلف عنها. علاوة على ذلك، رفض هذا التفسير الجديد للقومية شرق/ الأوسطية مؤقتا على الأقل، النموذج العلمانى السلطوى، الذى كان المتخصصون قد اعتقدوا من قبل أنه حقق نجاحاً كبيرا فى تركيا فى ظل كمال أتاتورك.

لم يتطابق مصدق، الإيرانى، تلقائيا، مع تفسير أنطونيوس لأصول القومية العربية، لكن، ونظرا لأن السياق الأوسع للحرب الباردة، واجتثاث الاستعمار والتغيرات الإقليمية، كان هو ذاته السياق الذى تواجد فيه مصدق بإيران ، كان بالإمكان تطبيق التعديلات التى أدخلها أعضاء الشبكة على تفسير أنطونيوس على حالة مصدق. كان مصدق هو الشخصية المركزية فى أزمة مستطالة وضعت منظومة من اللاعبين الدوليين فى مواجهة مع عدد متنوع من المشاركين الإيرانيين بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٣. على أحد الجوانب، كان ثمة تحالف غير محكم مكون من الحكومة البريطانية، وشركات النفط الدولية، وأعضاء متنوعين من حكومة الولايات المتحدة. وعلى الجانب الإيرانى، كانت هناك تنويعة من القوميين، والأصوليين الدينيين، والمتعاطفين مع الشيوعية. وبين هؤلاء وأولاء كان الملك الحاكم، محمد رضا شاه بهلوى الذى صعد إلى السلطة أثناء الحرب العالمية الثانية حينما أطاحت القوات البريطانية والسوفييتية المحتلة بوالده رضا خان بسبب المخاوف من أنه كان أقرب مما يجب لألمانيا النازية. اتخذ الشاه، الذى كان يسعى إلى الإبقاء على حكمه

وعلى الأسرة المالكة التى أسسها والده، موقفا منحازا للبريطانيين والأمريكيين بأكثر من انحيازه لأطراف الصراع الإيرانيين. فى ربيع عام ١٩٥١، انتخب البرلمان الإيرانى (المجلس) محمد مصدق رئيساً للوزراء مع تفويض واضح لمصدق لتفعيل قرار تأميم شركة النفط الأنجلو/ إيرانية (AIOC) التى كان يمتلكها البريطانيون، وتعزيز استقلال البلد والقومية الإيرانية. رأى الشاه الضعيف أنه لا يملك خيارات كثيرة إن هو أراد الحفاظ على سلطته، ومن ثم قام بتوقيع مشروع قانون التأميم ليجعل منه قانونا سارى المفعول. فى غضون ذلك كان البريطانيون يسعون بالفعل إلى تقليص المعارضة الداخلية لوجودهم فى البلاد من خلال التفاوض على اتفاقية نفط جديدة، ومن ثم، أتى رد فعلهم غاضبا على هذا القانون. أيضا قاموا وقد ساورهم القلق من أن يُرسى قبول التأميم سابقة لمصالح البريطانيين الأخرى فى المنطقة، قاموا مباشرة بالبحث عن أساليب يتخلصون بها من مصدق. وعلى الرغم من أن مسئولى إدارة ترومان لم يوافقوا على تأميم شركة النفط الأنجلو الإيرانية ولم تكن آراؤهم مؤيدة لمصدق إلا أنهم استجابوا بأسلوب اعتقدوا أنه يوضح دعم الأمريكيين للتيارات القومية شرق الأوسطية بأن أبدوا تعاطفاً مع مطالبات الإيرانيين بزيادة تحكمهم فى إنتاج نفط بلادهم وأرباحهم منه. وفى الواقع، فقد رفضت الولايات المتحدة صراحة دعوات البريطانيين للإطاحة بمصدق وحثت البريطانيين، بدلا من ذلك، على التفاوض على اتفاقية نفطية أكثر إنصافا على غرار اتفاقيات تقاسم الأرباح مناصفة والتى كانت فى طريقها لأن تصبح معيارية فى صناعة النفط وقتئذ. لكن هذه السياسة كان لها أن تنقلب رأسا على عقب فى غضون أشهر من وصول أيزنهاور إلى البيت الأبيض.

فى بداية الخمسينيات كان مصدق يناهز السبعين من العمر، وكان ذا خبرة واسعة فى السياسات الإيرانية القومية. كان ينتمى إلى النخبة الإيرانية الراسخة، ذا تعليم غربى، على الرغم من أنه لم يتلقه على أيدى المبشرين الأمريكيين الذين

كتب أنطونيوس عنهم. كان ذا أنشطة سياسية فى إيران منذ عام ١٩٠٦، وكان أحد أكثر الخطباء القوميين تحدثا فى البلاد. أيضا فقد عمل جاهدا من أجل انفتاح النظام السياسى مما زاد حب عامة الشعب له. كان مصدق أيضا يمتلك كاريزما استثنائية لا يضاهيها إلا حسه بالأداء الدرامى، وقد استخدم كليهما للتأثير على ناخبيه فى الداخل، وعلى الدبلوماسيين الأجانب معا. كان بإمكانه أن يكون آسرا ومتعاليا فى آن، أو أن يبدو هادئاً رابط الجأش فى لحظة، لينقلب فى اللحظة التالية إلى النقيض حيث تتملكه انفعالاته العاطفية. لم يكن يخشى من تغييره لمساراته السياسية سريعا، حتى وإن أدى ذلك إلى إرباك الزعماء الأجانب وإحراجهم طالما كان ذلك يعزز قضية إيران القومية، أو يكسبه مزيدا من الشرعية لدى مواطنيه الإيرانيين. بيد أن أيًا من تلك السمات لم تمكنه من التعاطى مع الأزمة الاقتصادية التى نجمت عن حصار البريطانيين للنفط الإيرانى ومنع وصوله للأسواق، ذلك الإجراء الذى اتحدت خلفه صناعة النفط الدولية محكمة الترابط وأتى بنتائج مهولة. كما أنه، فى ذات الوقت، كان يواجه حزب توده الشيوعى الإيرانى الذى كانت قوته آخذة فى التزايد.

وفى عام ١٩٥٣، وفيما ضعف الدعم الداخلى لمصدق، خشيت إدارة أيزنهاور المنتخبة حديثا من أن يؤدى النفوذ الشيوعى المتصاعد إلى مزيد من عدم الاستقرار، ومن احتمال تعاظم الدور السوفييتى فى إيران. من ثم، عكست الإدارة موقف الإدارة السابقة وبدأوا يبحثون عن أساليب بديلة للتعاطى مع مصدق. وأخيراً أتت النهاية فى أغسطس عام ١٩٥٣ حينما فعّلت السى آى إيه عملية PAJAX للإطاحة بمصدق وإعادة الشاه، الذى كان قد هرب من البلاد مؤقتا، إعادته إلى السلطة، ثم سُجن مصدق لثلاثة أعوام ووضِع بعدها رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته عام ١٩٦٧.

عكست تقييمات صناع السياسة والصحفيين والأكاديميين للوضع الذى كان

قائما بعد الأزمة موقفهم المتعالى والمُستخفَ الذى كان يمثِّل نظرتهم الأعم للقومية شرق الأوسطية. وجد غالبية المسئولين الأمريكيين والبريطانيين «موسى العجوز» (كما كانوا يشيرون إليه) عَدوًا يخشى جانبه، لكنهم اعتقدوا أيضا أنه كان يجهل العالم الحديث وأنه كان متقلبا ينساق وراء انفعالاته العاطفية. أشار چورچ ماكجى الذى عمل مساعدا لوزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط، ومَثَّل إدارة ترومان فى التفاوضات مع مصدق عام ١٩٥١، أشار إليه فى مذكراته بأنه جوهريا «رجل ذكى ووطنى مخلص» لكن تقلباته العاطفية كانت بدرجة تجعله غير قادر «على فهم حقائق الحياة المتعلقة ببيزنس النفط الدولى» هذا على الرغم من محاولاته (ماكجى) تعليمه هذه الحقائق. وبالمثل، قام محررو دورية «ميدل إيست چورنال» فى تعليقاتهم بعد الأزمة، برسم صورة له كزعيم تعوزه الكفاءة غير محيط بلعبة سياسات القوة. رأوا أنه من الواضح أن «مصدق لا يستوعب حقائق الحياة المتعلقة بتنظيم صناعة النفط. كما أن لعبه بالنار مع الشيوعيين أدى إلى عدم قدرته على اجتذاب أية مساعدة أو تعاطف من الأمريكيين». توحى تلك الإشارات المتكررة إلى «حقائق الحياة بأن المحللين وصناع السياسة كانوا يعتبرون مصدق غير ناضج سياسياً، ومن ثم، وجد المفاوضون الأمريكيون أن تعليمه كان جزءا من مسئولياتهم.

لم تقتصر تلك الآراء المتعالية على ما افتُرض وأنه عدم كفاءة مصدق السياسية، بل إنها نالت أيضا من كثير من المدركات الأخرى عن شخصية مصدق، وكما أوضحت المؤرخة مارى آن هيس، فقد صوَّره المسئولون البريطانيون والأمريكيون على أنه غريب الأطوار، مخنث، ضعيف، طفولى وغير ناضج. وبالتأكيد، فإن ما ذكره لوى هندرسون - سفير الولايات المتحدة فى إيران بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٤ وأحد الأمريكيين الكثيرين الذين تفاوضوا معه - عن مصدق يدعم رأى هيس. وجد هندرسون، عقب لقاء معه فى يوليو عام ١٩٥٢ أنه من المثبط أن يبدو وأن على الولايات المتحدة أن تعتمد على مثل هذا الشخص «الذى يعوزه الهدوء وتهيمن عليه

عواطفه» فى مقاومة التقدم الشيوعى فى إيران. أيضا أشار هندرسون إلى مصدق على أنه «ليس سليم العقل تماما» وأنه يتعين «ملاطفته ومسايرته بدلا من نقاشه عقلانيا» وأضاف أنه «من غير المجدى الاستمرار فى أية محادثات بسبب شطط مصدق ومبالغاته البلهاء».

علاوة على تصورهم لمصدق من منظور الاستخفاف والتعالى، فقد تملك الأمريكيين قلق متزايد من تصاعد شعبية مصدق بين الإيرانيين وما اعتقدوا من إمكانية إثارة ذلك النوع من القومية والسياسات الشعبوية للتطرف وعدم الاستقرار. فى أكتوبر عام ١٩٥١، ناقض لوى هندرسون ما كان قد سبق له ووصف به مصدق من تشكك فى سلامته العقلية وفى قدرته على النقاش المنطقى، بأن نعته بأنه زعيم سياسى «داهية» يفهم «عواطف وطبيعة» الشعب الإيرانى ويستغلهم، بل إنه زعم أن ما يحركه «هو جنون العظمة الذى يدفعه إلى لعب دور بطل الشعب فى نضاله من أجل الاستقلال». أيضا، أبدى المتخصصون فى شئون الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى مخاوفهم من عدم الاستقرار الذى اعتقدوا أن حركة مصدق القومية كانت تولّده. رأوا أن مصدق وصل إلى السلطة بركوبه موجة «الجيشان السياسى، الذى عمّق الرغبة الشعبية فى تحسّن «اقتصادى واجتماعى مأمول و.. زايد من الاضطرابات الاجتماعية». فى عام ١٩٥٤ قدم مالفورد هوسكينز عرضا بالغ العنف والقسوة لمصدق ونمط القومية التى يمثلها حيث وصف مصدق بأنه «قومى ضار متطرف يحكم عملياً من خلال سلطة ديكتاتورية» ويدفع «ببرنامجه القومى إلى حدوده القصوى»، وأنه بنهاية الأزمة فإن مصدق «قد غدا سجين التيار القومى الزخم المتطرف الذى ساعد هو على خلقه وأنه بمجرد التزامه بذاك الطريق المتعصب، لم يعد باستطاعته العودة عنه».

عكست الصحافة الشعبية أيضا ذلك الأسلوب الأكثر سلبية لتخيل نوع القومية شرق/ الأوسطية التى كان مصدق يمثلها. قادت تايم مجازين الطريق بأن اختارت

مصدق «رجل العام» لسنة ١٩٥١. فى البداية، وصف محررو المجلة، وهم يكتبون وسط الأزمة، مصدق بأسلوب كاد يكون متوازنا، لكونه «بأساليب معينة الشخصية الأكثر بروزا فى المشهد العالمى. لا يعزى ذلك إلى أنه الأفضل أو الأسوأ أو الأقوى، لكن لأن الخطوات السريعة التى قطعها من موقعه كشخص مغمور إلى شخصية بارزة أحاطتها ضجة عظمى». أيضا، بدا وأن محررى التايمز بل وحتى صناع السياسة والمتخصصين الآخرين فى المنطقة، رأوا أن أهمية مصدق الكبرى تكمن فى أن ذلك الرجل العجوز الذى بدا غير مفهوم لهم كان يمثل شيئاً أعظم من نفسه، بل ومن إيران ذاتها. وفيما مضى كتّاب مقال تايم مجازين يبررون اختيارهم له أخذت نبرتهم تتسم بمزيد من السلبية حيث ذهبوا إلى أن تلك «الضجة لم تقتصر فقط على تواجدها على سطح الأحداث: مثَّل هذا الكهل الغريب، بأسلوبه الأكثر غرابة، إحدى أكثر مشاكل عصره عمقا. هبت حول هذا الساحر الكهل الأخرق دوامة تجتاح المصير البشرى». وأبدت التايم «أسفها لسرد» القصة التى رافقت المقال، والتى تعرض صورة زعيم طفولى، لا عقلانى، بل وحتى مجنون لا يجد غضاضة فى أن يظهر أمام الجمهور مرتديا بيجامته ويحتمل له أن يصاب بالإغماء لدى انتهائه من إلقاء خطاب مهم. أضافت التايم، بأن مصدق لا يوثق فى أنه يدرك التبعات الخطيرة التى يحتمل أن تُلم بالشرق الأوسط، بل وبالعالم الأوسع نتيجة لـ «ألاعيبه الجروتسكية». انضمت إصدارات أخرى مهمة، مثل النيويورك تايمز والواشنطون بوست، والنيوزويك ووول ستريت جورنال إلى التايم فى تصوير مصدق بهذا الأسلوب.

وهكذا، فعلى حين أن أعضاء شبكة المتخصصين عبر/ الدولية غير الرسمية زعموا التسامح مع تجليات القومية فى الشرق الأوسط والقبول بها، كشفت ردود أفعالهم على مصدق عن موقف أبعد ما يكون عن التقبل أو المجاملة. أشار تصويرهم لمصدق بصفته زعيما غير كفء غريب الأطوار يعتمد على الدعم

الجماهيرى العاطفى إلى ابتعاد عن نظرة چورچ أنطونيوس إلى القومية شرق الأوسطية بصفتها حميدة وبناءة. وبدلا من استنادهم إلى خبرتهم الحقيقية مع مصدق، بدأ الأمريكيون فى تخيل القومية شرق الأوسطية بصفتها قوة ينبغى عليهم أن يقاوموها، وبخاصة في وجود مخاوف الحرب الباردة من الشيوعية ومن احتمال اختراق السوڤييت للمنطقة، والاعتقاد بأنه بالإمكان أن تؤدى التطورات غير المكبوحة فى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط إلى تأثيرات قوية مفاجئة على القوى العظمى ذاتها.

وفيما كان تحدى مصدق يتراجع ويدخل نطاق الذكريات، تجلى زعيم قومى آخر ذو شعبية إقليمية أوسع فى شخص جمال عبدالناصر. قاد عبدالناصر وهو فى الرابعة والثلاثين حركة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢ التي أطاحت بالملك فاروق وتعهدت، لدى توليها السلطة بحل مشاكل مصر. أملت قيادة الثورة فى تخليص مصر من الهيمنة الأجنبية، ومجابهة الوجود الصهيونى فى فلسطين، وتوفير الاستقرار السياسى وتقليص حدة الفقر المتفشي والعمل على التنمية الاقتصادية. وكشف ناصر، فى كتاب «فلسفة الثورة» الذى صاغه بمساعدة صديقه اللصيق محمد حسنين هيكل والذى أصبح رئيس تحرير صحيفة الأهرام شبه الرسمية، عن أنه وزملاءه، كانوا يفتقدون الحس الواضح بكيفية التعاطى مع مشاكل مصر، وأن مجموعة من المبادئ والأفكار المبهمة هى التى كانت ترشدهم. أولا، كان لدى جميع المشاركين فى الحركة حس قوى بالقومية المصرية الذى تجلى فى رغبتهم العارمة فى تخطى الحكم الاستبدادى الذى اتسم به عهد الملك فاروق والتخلص من بقايا الاستعمار الذى كان يمثله بخاصة وجود القاعدة العسكرية البريطانية فى السويس. ثانيا، سرعان ما أبدى ناصر ورفاقه وعيا بالمشاعر المعادية للاستعمار وبتيارات القومية العربية فى المنطقة وساعدوا على إذكاء تلك المشاعر. تواشجت فكرة التحرك باتجاه نوع من الوحدة العربية مع معتقدات ناصر بأن الأسلوب

الوحيد لهزيمة إسرائيل سيكون من خلال عمل عربي موحد، وبأن غالبية العرب كانوا يواجهون مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية متماثلة نتجت جزئياً عن التجربة الاستعمارية المشتركة؛ وبأن الوحدة العربية ستتيح للعرب فرصة التعاطى مع تلك المشاكل معاً. ثالثا، كان عبدالناصر يؤمن بأن أية أمة تأمل فى شق طريقها وسط عالم ما بعد الحرب عليها أن تخوض عملية تحديث، وكان هذا يعنى أن ناصراً كان يريد أن يجنى مزايا التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث والذى بإمكانه أن يمد مصر بمفتاح التقدم؛ أيضا، كان هذا التركيز على التكنولويجا الحديثة يضمر أن ناصراً كان بحاجة إلى أسلحة حديثة لاستئناف الصراع مع إسرائيل.

بيد أن جهود ناصر للسير فى طريق التحديث الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بهذه الأساليب واجهتها مشكلتان سياسيتان خطيرتان. تمثلت أولى تلك المشاكل فى موارد مصر المالية المحدودة بدرجة لا تمكنها من شراء تلك التكنولوجيات الجديدة الأمر الذى يعنى أنه كان بحاجة إلى معونة خارجية للدفع بأجندته. بيد أن الاعتماد على المعونة الخارجية كان يمثل تناقضا مع أهداف القومية المصرية والعربية التى نُصَّ عليها بوضوح، وبخاصة الرغبة المعادية للكولونيالية التى تهدف إلى تقليص التدخل الأجنبى فى الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، أدت الأفكار المجتمعة لمجلس قيادة الثورة – القومية المصرية، الوحدة العربية، التحديث – بناصر إلى الدعوة إلى رؤية علمانية لمجتمع مصرى حديث، وهى رؤية نجم عنها مواجهات مع الآراء المحافظة لجماعة الإخوان المسلمين «بمصر» والنظم الملكية التقليدية التى كانت تحكم فى العراق والأردن والمملكة السعودية.

وعلى الرغم من هذه التناقضات والمشاكل التى واجهت رؤية ناصر البازغة، إلا أنه تمتع باحترام كبير من غالبية المراقبين. كانت ردود أفعال المسئولين الحكوميين محابية للقائد الشاب عديم الخبرة، وفيما اعتقدوا أنه كان يجابه نفس الضغوط التى واجهت مصدق ويعمل بدافع من اهتمامات مخاوف مماثلة، لكنهم، فى البداية

رأوا ناصراً شخصا مسئولا يحتمل له أن يقود مصر بنجاح خلال فترة الانتقال الصعبة من وضعها كمستعمرة إلى دولة مستقلة ثم أمة نامية. مثلا، علّق چى لويس جونز، المستشار بسفارة الولايات المتحدة بالقاهرة عام ١٩٥٥، بقوله «أيًّا كان مدى صواب أو خطأ أفكاره، فقد أظهر ناصر إخلاصا، وتكريسا صادقا لمبادئه وحسا بالقيادة يندر وجوده بين رؤساء الدول [في الشرق الأوسط]» وشارك جونز الرأى نظراؤه فى جميع المواقع.

علّقَ پاركر هارت أحد كبار المستعربين بوزارة الخارجية ومدير مكتب شئون الشرق الأدنى التابع للوزارة، والذى خلف جونز فيما بعد كمستشار سفارة الولايات المتحدة بمصر، علّق أثناء رحلة له إلى مصر عام ١٩٥٥ «يرتفع تقديرى الشخصى لناصر مع كل لقاء معه.. إنه، بشكل أساسى، أفضل شخص [تولى الأمور] فى مصر طوال حياتنا». وبعد أيام قليلة من عودته إلى الولايات المتحدة أعاد هارت التأكيد على تقييمه الأول إذ أعلن أنه «لا يستطيع أن يختلف مع أى تقييم جيد لناصر. فأنا أتفق على أنه رجل قوى ذكى من النوع الذى يصعب وجوده بالمنطقة. وفى الواقع فإنه أفضل شخص بإمكاننا أن نأمله لمصر فى الوقت الحاضر». بل إن حتى رايموند هير، سفير الولايات المتحدة بمصر فى الوقت الذى بدأت فيه العلاقات بين البلدين فى التدهور فى عام ١٩٥٦، تذكر بعد سنوات أنه كان يعتبر ناصر، فى البداية «شابا مصريا وطنيا.. يتمتع بزخم فكرى غير عادى، وأيضا بقدر غير عادى من الحساسية».

شارك الصحفيون والمراقبون تلك الانطباعات المبكرة الإيجابية عن ناصر. كان روبرت دوتى، مراسل النيويورك تايمز قد تابع لسنوات عديدة بعد عام ١٩٥٢ مسيرة ناصر، ووصفه عام ١٩٥٤ بأنه «رجل قوى الإرادة، إيثارى، ذكاؤه حاد رهيب، برز فى فترة لا تتعدى السنتين من متآمر إلى رجل دولة يحوز على احترام السياسيين والدبلوماسيين الغربيين».

ميزت حقيقة أن ناصراً، وكذلك مستشاريه المقربين، لم يتورطوا فى أية فضائح «مالية أو شخصية» فى تلك السنوات «ميزته عن زعماء الشرق الأوسط السياسيين المعتادين»، انتهى ريتشارد نولت، الأكاديمى الذى عيِّن فيما بعد سفيرا فى مصر، فى تقييمه لأثر ناصر فى أواسط الخمسينيات إلى أن «النظام الثورى حقق بداية ممتازة باتجاه غايته لجعل مصر قوية، حرة ومحترمة: بداية تبدو أكثر إشراقاً بمقارنتها بالإفلاس الأخلاقى والاقتصادى للعصر السابق». بل إنه حتى فى نهاية ١٩٥٤، حينما بدا أن الثورة المصرية قد فقدت زخمها مؤقتا وبدأت تعانى من الصراع السياسى بين أطرافها، كتب چون بادو الرئيس السابق للجامعة الأمريكية بالقاهرة، والذى عينه الرئيس كيندى فيما بعد سفيرا بمصر كتب يقول إن قيادة ناصر تظل «أفضل أملٍ لمستقبل مصر».

فى غضون أعوام قليلة من صعود ناصر إلى السلطة عام ١٩٥٢، طور رؤية عن دور بلده، ودور الشرق الأوسط فى الشئون الدولية، مختلفة جذرياً عن نظرة المتخصصين وصناع السياسة للعالم. كان أوّل ما ولّد القلق فى أوساط صناع السياسة وأشار إلى أن العلاقات الأمريكية المصرية كانت تتجه إلى أوقات صعبة، كانت هى صفقة الأسلحة التى عقدها ناصر مع تشيكوسلوفاكيا (التى عملت وكيلا للسوڤييت) فى عام ١٩٥٥. كانت إسرائيل فى وقت مبكر من ذاك العام قد شنت هجوما على غزة بزعم الثأر من غارات عديدة صغيرة المدى شنها عليها الفدائيون المصريون والفلسطينيون. قُتل فى هذا الهجوم ما يربو على ثلاثين جنديا مصريا، مما رسّخ الاعتقاد لدى ناصر بأن إسرائيل هى عدو مصر الأول، وليس الاتحاد السوڤييتى. من ثم، لم يُعر مخاوف الحرب الباردة الأمريكية اهتماماً كبيرا على مدى السنوات التالية. أيضا برهن الهجوم الإسرائيلى على تفوق إسرائيل من ناحية التسلح والتدريب على الجيوش العربية، وبإيجاز، اعتقد ناصر أن مصر بحاجة سريعة للمساعدة التى أبدت الولايات المتحدة عدم استعدادها لتقديمها، ومن

ثم، توجه إلى الاتحاد السوفييتى. يبين المؤرخ ستيڤن سبايجل أن عقد اتفاقية الأسلحة عام ١٩٥٥ أجبر صناع السياسة الأمريكيين على إدراك أن بعض القادة «بإمكانهم أن يختاروا التعامل مع الكرملين»، بيد أن الصفقة مع السوڤييت جعلت غالبية المراقبين وصناع السياسة الأمريكيين يعتقدون أن ناصراً لا يهتم كثيرا بالمصالح الغربية وأنه على استعداد لتعريضها للمخاطر إذا اقتضت مصالحه هذا. فيما بعد، تذكر الرئيس أيزنهاور فى مذكراته أن صفقة الأسلحة «ضاعفت إلى حد كبير خطر اندلاع عنف بالمنطقة»؛ وعمل اعتراف ناصر بجمهورية الصين الشعبية فى مايو ١٩٥٦ على دعم المخاوف من أنه قد توجه شرقاً.

أشار توجه ناصر إلى السوڤييت أيضا إلى أنه وبلده كانا يمران بتحول أيديولوجى وسياسى أثار عميق القلق لدى صناع السياسة، كما تسبب اتباعه نهجا حياديا فى الحرب الباردة مخاوف هؤلاء الذين كانوا ينظرون إلى العالم من خلال ثنائية الخير والشر. رأى صناع السياسة الذين يتلبّسون نهجاً أخلاقيا من أمثال چون فوستر دالاس وزير الخارجية، أن الزعماء الذين ينتهجون الحياد كانوا على بعد خطوة واحدة فقط من الهيمنة السوڤييتية وأن سياستهم كانت دلالة على جهل الشعوب حديثة الاستقلال وعدم نضجها وضعفها فى مجال السياسة الدولية. فى يونيو عام ١٩٥٦، عبّر دالاس عن المشاعر المهيمنة تجاه الحياد وعدم الانحياز حيث قال إنها «مفاهيم عفا عليها الزمن، كما أنها غير أخلاقية وقصيرة النظر، إلا حينما تحدث تحت الظروف جد الاستثنائية».

بيد أن دراسة الحياد فى الحرب الباردة من منظور عربى أو شرق أوسطى يكشف عن أن عدم الانحياز كان فى الواقع النتيجة المنطقية للتيارات القومية المعادية للاستعمار التى سادت إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط فى خمسينيات القرن العشرين. كانت تلك الشعوب المستعمرة سابقا قد خبرت أسوأ ما بجعبة الأنظمة السياسية والاقتصادية الدولية التى تهيمن عليها غرب

أوربا، ولم يكونوا ليضعوا أنفسهم بعد ذلك طوعا تحت هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها ممن كانوا مستعمرين سابقين، أو تحت هيمنة الاتحاد السوفييتى. من ثم، كان الحياد رفضاً من قِبل الشعوب حديثة الاستقلال للنظام العالمى الاستعمارى القديم، ولنظام الحرب الباردة العالمى الجديد، وكان هذا الحياد يعتبر بيانا عن رغبتهم فى التحكم بمصائرهم. كان ناصر قد واجه وزير الخارجية، چون فوستر دالاس أثناء زيارته للمنطقة عام ١٩٥٣ بمقولة غدت شعوب المنطقة بأكملها يتغنون بها. قال له: «علىَّ أن أخبرك بصراحة أننى لا أستطيع أن أستيقظ ذات صباح وأعلن أن الاتحاد السوفييتى هو عُدوّنا. نحن لا نعرفهم. إنهم يبعدون عنا آلاف الأميال ولم يحدث وأن كانت لنا مشاكل معهم أبدا. سأصبح أضحوكة شعبى إن أخبرتهم أن لدينا الآن عدوا جديدا يبعد عنا آلاف الأميال، وأن عليهم أن ينسوا العدو البريطانى الجاثم على أراضينا. لن يأخذنى أحد على مأخذ الجد إن أنا تجاهلت البريطانيين ونسيت أمر وجودهم هنا». ورغم أن ناصراً لم يلتحق بحركة الحياد الأوسع واضحة المعالم إلا بعد حضوره مؤتمر باندونج للدول الآسيوية والإفريقية فى إبريل عام ١٩٥٥، إلا أن مقولته لدالاس عكست رؤيته لنظام عالمى بديل. حاول ناصر نقل حسه بأن عدم الانحياز هى حركة خلاقة وسعى إلى مجابهة التضمينات السلبية التى ألحقها صناع السياسة الأمريكيون بلفظ «الحياد» بأن أشار إلى موقف بلده من الشئون العالمية بتسميته «حيادا إيجابيا». لكن غمامات الحرب الباردة التى ارتداها صناع السياسة من أمثال دالاس فى الخمسينيات منعتهم من رؤية احتمال أن يكون لدى بعض بلدان العالم وقادتهم أسباب مشروعة لعدم الارتباط بأكثر مما ينبغى بطرفى القتال الأساسيين فى الحرب الباردة، حتى أن شخصا مثل المُربى ورجل البر چون بادو، والذى أصبح فيما بعد سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، والذى كان بعامة أكثر تعاطفا مع ناصر وإدراكا لدوافعه الوطنية فى سعيه للحياد، ذهب فى نهاية عام ١٩٥٥ إلى أن مثل تلك الغاية هى«أمل زائف».

أدى عدم استعداد ناصر للتعاون مع مبادرة أمريكية سرية للغاية تهدف إلى التفاوض حول سلام شامل بين مصر وإسرائيل إلى تدهور انطباعات صناع السياسة الأمريكيين عنه طوال عام ١٩٥٥ وحتى بدايات عام ١٩٥٦. هدفت الخطة الأمريكية، وكان اسمها الكودى ألفا ALPHA، إلى تحويل ناصر بعيداً عن السوفييت وتقريبه من الغرب من خلال حل الصراع العربى الإسرائيلى. اعتقد صناع السياسة الأمريكيون أن عقد اتفاقية سلام بين المصريين والإسرائيليين يعنى أن ناصراً لن يعود بحاجة إلى أسلحة، وسيمهد الطريق إلى اتفاقية سلام إقليمية أوسع، وبذا يبتعد ناصر وبقية دول الشرق الأوسط عن الاتحاد السوفييتى. وعلى الرغم من إدخال تعديلات عديدة على الخطة، إلا أنها تضمنت المكونات التالية: دعماً أمريكياً لتفوق مصر على باقى الدول العربية؛ تمويل الولايات المتحدة لبناء السد العالى وتقديمها دعما لبرامج تنموية بالمنطقة؛ عمل تجديدات لقناة السويس تمولها الدول الغربية، قد يشمل تعميق القناة وتوسيعها التى ستكون تحت تحكم مصرى مطلق؛ حلاً دائماً للنزاعات على الحدود وللسيادة على القدس؛ اتفاقية سلام تتضمن ضمانات أمن متبادلة وإمكانية عمل ترتيب أمنى جماعى تضمنه الجهات الدولية؛ مساعدة أمريكية مالية وسياسية لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين و/ أو تعويضهم.

استثمر البريطانيون والولايات المتحدة جهدا جَمًّا فى وضع تلك المقترحات، وكان أنطونى إيدن، وزير الخارجية البريطانى هو من طرحها على ناصر لأول مرة فى فبراير ١٩٥٥، ثم تولى هنرى بايرود سفير الولايات المتحدة بالقاهرة متابعة ناصر فى ربيع العام ذاك، وبعد ذلك أعلن دالاس الخطة على الملأ فى أغسطس، فيما عملت التصادمات الجارية على الحدود المصرية/ الإسرائيلية، ومعها قرار ناصر بالتفاوض على صفقة الأسلحة التشيكية على إثباط الجهود الأمريكية المتكررة. وفى النهاية قام الرئيس أيزنهاور بمحاولة أخيرة وأرسل روبرت

أندرسون، أحد أكثر من كان يثق فيهم من مستشاريه، لعرض الخطة بإلحاح فى مناسبات عدة على ناصر وعلى دايفيد بن جوريون فى بدايات عام ١٩٥٦. وفيما استمع ناصر وبن جوريون بأدب واهتمام إلى أندرسون فلم يبد أى منهما أى استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة باتجاه السلام. كان أندرسون يخوض التفاوضات وعينه على الرئاسة الأمريكية من حيث الانتخابات المرتقبة التى سيكون لليهود الأمريكيين القول الفصل فيها، وأيضا من حيث إمكانية ترشحه هو للمنصب فى انتخابات عام ١٩٦٠. زعم أن ناصراً كان على استعداد للتفاوض لكنه توقف لدى المقترحات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين. أما بن جوريون فقد استغل الفرصة لمحاولة عقد لقاء شخصى مع ناصر، وبذلك أجبر الأخير الذى ما كان له أن يفعل ذلك دون أن يفقد شرعيته ويعرض حياته للخطر، على رفض جميع المقترحات ومعها أى أمل فى السلام. وكانت النتيجة أن اعتبر أندرسون ورؤساؤه ناصراً «العقبة الكئود» فى التفاوضات، وألقوا عليه وحده، وبصراحة، مسئولية فشل المبادرة.

تصاعد النقد الموجه لناصر فى أوساط الدوائر السياسية الأوسع بالولايات المتحدة بأسلوب دراماتيكى فى الوقت التى كانت الحكومة الأمريكية قد بدأت فيه مناقشة الطلب المصرى بالمساعدة على إنشاء السد العالى فى النصف الأول من عام ١٩٥٦. وعلى الرغم من احتمال عدم معرفة غالبية أعضاء الكونجرس بخطة ألفا ومهمة أندرسون إلا أن عديدا من الأعضاء كانوا مستائين من استعداد ناصر للتعامل مع السوفييت واعترافه بالصين الشيوعية، ومن ثم، عارضوا أية مساعدة مالية قد تفكر إدارة أيزنهاور فى تقديمها لمصر، ووصل الأمر بأحد أعضاء مجلس الشيوخ لعقد مقارنة مضمرة بين ناصر وطموحاته، وبين طموحات هتلر فى أوربا قبل ذلك بعقدين حيث قال «لقد ذهبنا بعيدا بما فيه الكفاية فى محاولة استرضاء مستر ناصر» [وكان التعبير ذاته قد استخدم سابقا فى الحديث عن هتلر]، ولم يكن

هذا السناتور يدرى آنذاك أن مقارنة ناصر بهتلر ستصبح أكثر وضوحا وصراحة وشيوعا فى السنوات التالية ومع بدء أزمة السويس عام ١٩٥٦.

وفيما تنامت معارضة ناصر بالداخل الأمريكى فى أوائل عام ١٩٥٦، تحول صناع السياسة الأمريكيون بعيدا عنه بأسلوب أكثر دراماتيكية، وساعدوا بهذا على إشعال فتيل أزمة دولية فى وقت متأخر من العام ذاك. أقنع عقد الأسلحة الذى أبرمه ناصر مع السوفييت، واعترافه بالصين الشيوعية، وما زُعم عن عدم استعداده للتعاون من أجل حل النزاع العربى الإسرائيلى، أقنع وزير الخارجية دالاس بأنه قد أصبح يمثل تهديدا متناميا لمصالح الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، ومن ثم، قرر فى يوليو ١٩٥٦ سحب تعهد الولايات المتحدة السابق بالمساعدة فى تمويل السد العالى. الأرجح، أن ناصراً كان قد وضع الخطط لتأميم شركة قناة السويس التى كانت ملكا للبريطانيين والفرنسيين، ومن ثم استغل الفرصة التى مثلها قرار دالاس، وقام بتأميم القناة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦. قام البريطانيون والفرنسيون على الفور بوضع خطة لعملية عسكرية طارئة من أجل إعادة تحكمهم فيما اعتبروه ممرا مائياً حيويا، ولتوجيه ضربة قاضية إلى ناصر. وعلى الرغم من أن الرئيس أيزنهاور أوضح تكرارا عدم موافقته على إجراءات ناصر إلا أنه اعتقد أنها لا تبرر حملة عسكرية ضده، أو أية محاولات أخرى خطيرة لتقويضه، ومن ثم سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد حل سلمى للأزمة. إلا أن البريطانيين والفرنسيين فقدوا صبرهم وقاموا، بالتواطؤ مع إسرائيل، بالهجوم على مصر، فى نهاية أكتوبر من العام ذاك. كان رد فعل الولايات المتحدة هو ممارسة الضغط على البريطانيين والفرنسيين لسحب قواتهم سريعا من مصر، وهكذا، وباستثناء انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة فتح القناة أمام الملاحة الدولية، انتهت الأزمة بنهاية العام.

وعلى الرغم من أن ناصراً بدا بطلا لشعوب وأناس كثيرين طوال الأزمة؛ إلا أن

صناع السياسة والصحفيين وغيرهم من المتخصصين الأمريكيين تخيلوه شخصا أكثر خطورة بكثير مما اعتقدوا سابقا. فى نهاية شهر يوليو، وبعد تأميم القناة، اتخذ رؤساء الأركان المشتركة قراراً بأن ناصراً «لابد أن يُكْسَر»، بل إن دالاس نفسه اتخذ موقفا أكثر حسما منه حيث نظر إلى تأميم قناة السويس بصفته جزءا من خطة وُضِعت بعناية كى يهيمن على الشرق ومن أجل قهر غرب أوربا وجعلها فى «وضع إذعان وتبعية للسيطرة العربية». أيضا رأى الرئيس أيزنهاور، ومثل محررى التايمز الذين سبق أن اختاروا مصدق «رجل عام ١٩٥١»، رأى ناصراً شخصا يمثل قوى أكبر نشطة بالمنطقة، وذهب إلى «أنه «يجسد» المطالب «العاطفية الانفعالية لشعوب المنطقة بالاستقلال وبقمع الرجل الأبيض وإذلاله» وأن انسياق [تلك الشعوب] وراء ناصر سيعمل على «انتشار نفوذه باطراد مما سيلحق الضرر بالغرب فى جميع أنحاء الشرق الأوسط».

كشف تقييم لناصر أعدّ وسط أزمة السويس واضطلعت به مجموعة تخطيط سياسى للشرق الأوسط تكونت من إخصائيين بالمنطقة فى وزارة الخارجية والسى أى إيه، كشف عما كان فى طريقه لأن يصبح من المسلمات الشائعة حول ناصر والقومية العربية. فى تحليلها للزعيم المصرى وأهدافه المفترضة اعترفت المجموعة أن إجراءات ناصر وأفعاله المبكرة تركت «مساحة للاختلاف» حول تأويل دوافعه وأهدافه، لكن إجراءاته مؤخرا كانت تشير «بوضوح إلى الاستنتاج بأن ناصراً ما هو إلا مغامر فى مجال السياسة الدولية على قدر كبير من المهارة وله أهداف محددة بوضوح تمثل تهديدا خطيرا للعالم الغربى». أدت إعادة تقييم سياسات ناصر المبكرة فى هذا الضوء بالمحللين إلى أن ينتهوا إلى أن ناصراً كان «يهدف إلى الاستحواذ على أكبر قدر مستطاع من القوة والسطوة الشخصية»، والحال كذلك فإنه «ليس زعيما من الممكن الدخول معه فى أية ترتيبات للتعاون أو الوصول معه إلى أية تسويات معقولة»، بل إن حتى ويليام بوك ، الذى كان قد أصبح ناقدا

متشددا لسياسات الولايات المتحدة فى فترة ما بعد السويس، اعتقد أن ناصراً كان يدعو إلى «أيديولوجيات معادية».

كشفت لغة بعض المعلقين، بدءا بالصحفيين ووصولا إلى الرئيس، عن تقييمات مقلقة لناصر وحركته حيث استخدمت فى عام ١٩٥٦ لغة كانت شائعة قبل ذلك ببضع سنوات حينما وصلت المخاوف، فى فترة ما بعد الحرب، من الصحوة الإسلامية قمتها وحينما أبدى المراقبون قلقهم من أن يبزغ مفتى القدس قائدا لإسلام «شمولى» استبدادى معاد قام أيزنهاور ذاته باستخدام مثل تلك اللغة الجازمة فى وصفه لناصر فى لقاء مع قيادات الكونجرس فى ١٢ أغسطس. حيث قارن بوضوح كتابات ناصر [فلسفة الثورة] بكتاب «كفاحى» لهتلر، بل إن حتى الأفراد الذين اعتقدوا أن تلك المقارنات تعوزها الدقة قاموا بتقديم المساعدة إلى هؤلاء الذين كانوا يسعون إلى تخيل ناصر من هذا المنظور. بعد يومين من تعليق أيزنهاور، تقدم مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية بمقارنة من ثلاث صفحات بين هتلر وناصر ليستخدمها الراغبون فى تداول أوجه الشبه بين الاثنين. وعلى الرغم من اعتقاد كتّاب تلك الورقة بأن تلك المقارنات كانت بالغة التبسيط وحثهم الآخرين على عدم اللجوء إلى استخدامها، فقد بينوا أن هذا «لا يعنى بالطبع أنه بغير الإمكان أن يستخدم أى فرد تلك التماثلات المزعومة من أجل البروباجندا وقد أسهمنا بما لدينا لمساعدة مثل هؤلاء الأفراد. لكن علينا أن نوضح أن مثل تلك الاستخدامات ستكون خاطئة وسيعرض المستخدم نفسه للرد المقنع المطّلع».

ومن خلال تخيل ناصر زعيما مستبدا لجماهير جامحة لا سبيل إلى إرضائها تطالب بالقومية العربية، تمكن صناع السياسة من تسويغ سياستهم الجديدة التى انتهجوها تجاه المنطقة، مع المساواة بين القومية شرق الأوسطية والخطر السوفييتى. فى بداية يناير عام ١٩٥٧، وبعيد انتهاء أزمة السويس، توجه أيزنهاور

بطلب أثناء جلسة اجتماع مشترك للكونجرس بتفويضه باستخدام أية وسائل ضرورية، بما فيها استخدام القوة، من أجل حماية دول الشرق الأوسط ضد أى «عدوان من أى بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية». اعتمد أيزنهاور آنذاك على إجماع معاداة الشيوعية الذى هيمن على التفكير السياسى الأمريكى فى الخمسينيات للربط بين القومية والشيوعية بحيث ضمن دعما واسعا من الكونجرس ومن الشعب للسياسات التى وُضِعت خصيصا لمجابهة نفوذ ناصر المتنامى بالمنطقة [والتى أطلق عليها مبدأ أيزنهاور].

كانت الإجراءات التى اتخذها ناصر طوال عام ١٩٥٧ وفى بداية عام ١٩٥٨ قد زادت من قناعة صناع السياسة بأن القومية كانت قوة خطرة.

حدث فى ربيع عام ١٩٥٧ أن قامت بعض القوى الناصرية بالأردن بمحاولة فاشلة للإطاحة بالملك حسين مما أدى بأيزنهاور إلى نشر الأسطول الأمريكى السادس فى شرق البحر المتوسط. ثم أصبح الوضع فى سوريا أكثر خطورة، وفيما زاد اقتراب القوى اليسارية هناك من الاتحاد السوفييتى، قام صناع السياسة الأمريكيون بإعادة إحياء خطة سرية كان قد تم وضعها عام ١٩٥٦ باسم «عملية ستراجل Operation Strragle» وأعيد تسميتها «عملية واپن Operation Wap-pen» وهدفت إلى دعم قوى الاعتدال من خلال انقلاب عسكرى. أدى علم القيادة السورية بالمؤامرة إلى إشعال أزمة فى العلاقات السورية الأمريكية سرعان ما تصاعدت ودخل فيها أطراف آخرون بالمنطقة مثل تركيا والسعودية والعراق، وأيضا الاتحاد السوفييتى. فى هذه الحالة تحديدا «لجأ صناع السياسة الأمريكيون إلى ناصر لتخفيف التوترات، لكنهم سرعان ما كان عليهم مجابهة نتيجة غير متعمدة للأزمة» أى تشكيل وحدة بين سوريا ومصر فى بدايات عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة.

ثم بلغت مخاوف صناع السياسة من القومية العربية ذروتها فى يوليو ١٩٥٨

حينما أطاحت القوى القومية بالعراق بأحد أكثر أنظمة المنطقة موالاة للغرب. فى ١٤ يوليو، قاد عبدالكريم قاسم ثورة من شباب ضباط الجيش، على غرار حركة الضباط الأحرار بمصر قبل وقتئذ بست سنوات. سرعان ما انتشرت الثورة فى أنحاء العراق، وانتهت باغتيال الملك فيصل، وولى العهد الأمير عبدالإله، ونورى السعيد رئيس الوزراء السابق. قام أيزنهاور ودالاس، وقد خشيا من زعزعة الأوضاع بالمنطقة، ومع اعتقاد جازم منهما بأن مصر هى من رعت الانقلاب، واستنادا إلى دعم الكونجرس الذى وفره «مبدأ أيزنهاور»، قاما بإرسال قوة من أربعة عشر ألف جندى إلى لبنان، فيما أرسلت بريطانيا قواتها إلى الأردن. فى تعليق له على هذه الأحداث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٨، وصف جون فوستر دالاس وزير الخارجية «القومية العربية بأنها طوفان يندفع بقوة وليس باستطاعتنا مقاومته بنجاح، لكن بإمكاننا استخدام أكياس رمل نضعها حول المواقع التى نريد حمايتها»، ثم أتى بتعليق مماثل بعد ذلك بأسبوع حيث أشار إلى القومية العربية واصفا إياها بأنها «نهر متدفق تغمره مياه الفيضان، لا تستطيع الوقوف أمامه ومعارضته لكننا علينا كبحه وتقييد اندفاعه». عكس تعليق دالاس إدراك صناع السياسة وغيرهم من المراقبين الأمريكيين للمنطقة أن القومية شرق الأوسطية كانت قوة دينامية نشطة عليهم فهمها والتعاطى معها. كان نشر المارينز بمقتضى مبدأ أيزنهاور وتعليقات دالاس التى أتت فى أعقاب انقلاب فاشل دعمته الولايات المتحدة ومحاولات لفرض عزلة على ناصر فى المنطقة، كانت المؤشرات النهائية على أن صناع السياسة وأعضاء شبكة المتخصصين غير الرسمية قد جمعوا أمرهم منذ وقت طويل على رفض تأكيدات العقد السابق بأن القومية شرق الأوسطية قوة حميدة. علاوة على ذلك، عملت التجربة مع مصدق وناصر معاً على تولّد تحدٍ جوهرى للمهمة المقدسة والدنيوية لأمريكا فى المنطقة والتى كانت قد ظلت قائمة لزمن طويل.

إعادة النظر في السياسات الجماهيرية العربية:

على حين أن صناع السياسة تخيلوا ناصراً على رأس حركة قومية معادية بتزايد طوال أواسط الخمسينيات، ارتفعت أصوات معارضة لذلك التخيل بين بعض المتخصصين فى المنطقة، وبخاصة فى أوساط هؤلاء المتموقعين على الحدود الفاصلة بين المتخصصين وصناع السياسة، وحيث نادى بعض الأفراد المنشقين عن الإجماع، بدءا من نهاية أزمة السويس وحتى عام ١٩٥٨، بإعادة تقييم ثاقب لتأويلات الولايات المتحدة للقوميين شرق الأوسطيين، وسياستها تجاههم. مثلت اللحظة التاريخية التى أحاطت بانقلاب ١٩٥٨ فى العراق فرصة لهؤلاء المعارضين كى يعبروا بصوت أعلى عن مخاوفهم، ويعيدوا تخيل القوى القومية فى الشرق الأوسط. وفيما اعتبر المعارضون أيضا الحركات القومية على أنها تمثل تحديا أكبر، ومشاكل محتملة بأكثر مما اعتقدوه قبل ذلك بعقد من الزمان، إلا أنهم دعوا إلى فهم يأخذ فى الاعتبار الفروق ووجهات النظر المختلفة بحيث يؤدى إلى نهج أقل رطانة وتشددا، وأكثر تكيفا مع الواقع.

وعلى الرغم من أنه كان ثمة أسباب عديدة لاختلاف المعارضين الأكاديميين مع صناع السياسة، فقد كان هناك مصدران أساسيان للمخاوف يكمنان فى جوهر نقدهما لردود الأفعال على سياسات ناصر فى منتصف الخمسينيات. أولا، اعتقد بعض المتخصصين أنه ينبغى على صناع السياسة أخذ شعوب الشرق الأوسط ومصالحهم بمزيد من الجدية. مثلا، ذهب جون بادو إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لن تصل أبدا إلى تسوية معقولة لأزمة السويس طالما لا تنظر إلا لمصالحها فقط مع الاستبعاد التام لمصالح مصر فى القناة وزعم أن لمصر أسبابا مماثلة للاهتمام بالقناة لأنها «مورد مالى هائل يقع فى الأراضى المصرية ويزيد من قيمتها موقع مصر الجغرافى الاستراتيجى». وأضاف أنه نظرا لقيمة القناة وأهميتها، فإن المخاوف تتملك مصر من وقوعها تحت السيطرة الأجنبية، مثلما يخشى البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون من تحكم مصر بها.

بيد أن الأطروحة الأهم كانت تلك التي ذهبت إلى أنه ينبغي على صناع السياسة إدراك الأساليب المختلفة التي أسهمت بها الولايات المتحدة في ظهور التيارات القومية شرق الأوسطية، على الرغم من أن المتخصصين لم يتفقوا بالضرورة على طبيعة هذا الإسهام. شن چيه. سي. هوورويتز هجوما لاذعا على صناع السياسة الأمريكيين فيما كانت أزمة السويس تقترب من نهايتها في ديسمبر ١٩٥٦ لتقافزهم منتقلين بين الأطراف النقيضة عن ناصر ومجلس قيادة الثورة. استند إلى المثال التركي لينقد صناع السياسة لاعتقادهم «أن حركة «تركيا الفتاة» المصرية التي أمسكت بالسلطة عام ١٩٥٢ لا يمكنها أن تخطئ، ولافتراضهم أنه، نظرا لأن ذلك النظام العسكري كان ينفذ سياسة مستنيرة بالداخل، فإنه سيتبع، بالضرورة سياسة خارجية متعاونة في علاقته مع الغرب». ذهب هوورويتز إلى أن هذا التقييم المحابي للنظام المصري، والسياسات التي اتُبعت من قبل الأمريكيين تجاهه «أسهمت بما لا يدع مجالا للشك في تصعيد ناصر كزعيم عظيم وبطل شعبي في جميع أنحاء العالم العربي»، ورأى أنه لو أن صناع السياسة كانوا أكثر حرصا واحترازا في تقييماتهم المبكرة واتخذوا «موقفا أكثر حسما» ضد الزعيم المصري في وقت مبكر من تلك العلاقة «لقلصوا ناصراً إلى حجمه الطبيعي» قبل وقت طويل من حدوث أزمة السويس، ومن ثم، ما كانوا ليجدوا أنفسهم مضطرين للتحول إلى الطرف النقيض في تخيلاتهم لناصر بعد أزمة السويس.

أيضا، رأى هوورويتز وزملاؤه الأكاديميون ومعهم ويليام پوك الذي عمل فيما بعد بالخارجية الأمريكية أن سياسات الولايات المتحدة بالمنطقة أسهمت، وبأساليب محملة بالأخطار، في التيار المتصاعد الذي غدا يعرف بـ «القومية الراديكالية»، إذ إن التزام صناع السياسة الذي لا يتزعزع تجاه القادة الموالين للغرب الذين ساعدوا على المحافظة على هيمنة الغرب على الموارد النفطية عملوا على اغتراب

أعداد كبيرة من السكان الذين يريدون القضاء على التدخلات الأجنبية فى الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، أدت تلك السياسات إلى وجود ظاهرة «العمالقة الذين يعانون العزلة» المتفردين من أمثال نورى السعيد والداعمين للولايات المتحدة وأوربا الغربية والذين لم يسمحوا بإقامة أية هياكل حكومية أو بوجود قادة آخرين يمكنهم تولى زمام الأمور فى حالة سقوط العملاق من عليائه. وقتئذ، كان بوك شبه متيقن أن نورى السعيد سيسقط فى وقت ما.

رأى بوك أيضا أن الولايات المتحدة أسهمت فى صعود القوى القومية بذات الأسلوب الذى نظر به چورچ أنطونيوس إلى كيفية بداية ظهور القومية العربية، حيث اعتبر بوك أن التعليم الغربى كان عاملا حاسما فى ظهور ذلك التيار على الرغم من أنه لم يشارك أنطونيوس الرأى فى تركيزه على الأصول الفكرية للحركة. حدّد بوك جيلا من شباب الرجال والنساء وصلوا إلى مرحلة النضج فى ظل الهيمنة الغربية؛ وتلقوا تدريبا وتعليما غربيا بأسلوب مباشر أو غير مباشر، بحيث غدت مُثلهم تشبه مثلنا بدرجة أكبر كثيرا مما كانت عليه الأجيال السابقة» من القوميين شرق الأوسطيين، وفقا لبوك. فقد نظر هذا الجيل إلى القومية من منطلقات أكثر اتساعا بكثير من الأجيال السابقة وتمسك بها باعتزاز وأولاها قيمة كبرى، وذهب إلى أن «ما كان بالنسبة للجيل الأكبر عباءة قومية فضفاضة أصبح بالنسبة للجيل الأصغر المتغربن جلدا يغطى جسده، لا يقتصر الأمر فحسب على التزام هذا الجيل العميق بالقومية وتكريسه لها، بل إن ثمة نقلة ملموسة بعيدا عن مفهوم القومية البسيط الذى يرمى إلى حق تقرير المصير، باتجاه اهتمام أعظم بالمشاكل الداخلية». وبالنسبة لبوك، كان ناصر، بصفته صوت القومية العربية، يمثل هذا الجيل الأصغر الذى لم يعد راضيا عن الأوضاع القائمة.

وعلى حين قاد بادو وهوورويتز وبوك الحملة من خارج الحكومة مطالبين ببصيرة أوسع فى الاستجابة للقوى القومية فى الشرق الأوسط، كانت ثمة جهود

مماثلة، وأكثر قوة فى بعض نواحيها، تُشنّ فى قاعات الكونجرس، حيث تحدى السناتور جيه. ويليام فولبرايت، الممثل لأركنساو، تركيز سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط المعادى للتيارات القومية. وعلى الرغم من أن فولبرايت كان يفتقد معرفة المتخصصين فى الشرق الأوسط، إلا أنه، وكعضو بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، فقد كان ملما بتعقيدات الشرق الأوسط، حتى بما يفوق غالبية صناع السياسة.

كانت معارضة فولبرايت لسياسة الولايات المتحدة تجاه القومية العربية نتاج عدة تأثيرات مختلفة وكانت تعكس توجهات عديدة فى أفكاره المعقدة، والتى كانت كثيرا ما تثير الدهشة، بشأن السياسة الخارجية. أولا، وقبل كل شيء، كان فولبرايت «واقعيا» فيما يخص السياسة الخارجية، الأمر الذى يعنى أنه كان يعتقد أن علاقات الولايات المتحدة شرق الأوسطية لابد أن تبنى على فرضية الحسابات الواضحة للمصالح الأمريكية، لأنه كان يرى أن حقائق القوة الصلبة هى التى تحكم السياسات الدولية. كان هذا يعنى، على الصعيد العملى، أنه كان من محاربى الحرب الباردة الملتزمين، على الرغم من أن هذا لم يكن من منطلق المعاداة الأيديولوجية للشيوعية. رأى أن التوترات الأمريكية/ السوفييتية هى صراع نمطى للقوى العظمى وكان يدعم احتواء الاتحاد السوفييتى على تلك الأسس. وعلى الرغم من إيمان فولبرايت الراسخ بأهمية المشاركة الشعبية فى السياسات الداخلية إلا أنه كان يرى أن على القادة تعليم جماهير الشعب الجاهلة التى تتسم بالتعصب أحيانا، بتعقيدات الشئون الدولية، وتثقيفهم فى هذا المجال، ورأى أن التمايز بين مختلف الفئات يتلخص فيما إن كان للأشخاص خبرات شخصية بمختلف القضايا المحددة وقدر معقول من المعرفة عنها. فمثلا، فالأمريكيون يعرفون الأوضاع الاقتصادية، السياسية، العرقية، أو الاجتماعية فى مدنهم أو أقاليمهم، أو ولاياتهم، أما المجال الدولى فهو مختلف، وحيث إن قادة الأمة لديهم خبرة أكبر ببقية العالم ومعرفة أوسع به، اعتقد فولبرايت أن من الأفضل ترك السياسة الخارجية لهم.

كان لنشأة فولبرايت في فايتفيل، أركنساو، أثرها على آرائه حول العلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية وحول القومية العربية. فقد كان نتاج زمانه ومكانه [الجنوب الأمريكي]، وعلى الرغم من زعمه أنه ضد اندماج (البيض والسود) من منطلق مبادئه، إلا أنه، وكما جاء في كتاب عن سيرته فقد قال إن الأشخاص السود الذين يعرفهم ليسوا متساوين مع البيض» واعتبر فولبرايت التوترات العرقية جزءا من البيئة التاريخية والمعاصرة للجنوب الأمريكي. وبما أن مواقفه هو ومواطنيه من الجنوبيين البيض كانت موجودة داخل إطار مجتمع ديموقراطي، لذا اعتقد أنه لا يمكن تغييرها من خلال تشريعات تجبرهم عليها أجزاء أخرى من البلد. رأى أن الثورات القومية في الشرق الأوسط، مثلها مثل التفرقة العنصرية في الجنوب الأمريكي، قضايا محلية ليس من حق الولايات المتحدة أن تتدخل فيها وبخاصة حينما يُعرِّض تدخلها مصالحها المهمة للأخطار. اعتقد فولبرايت، أن الثورات، مثلها مثل مقاومة التمييز العنصرى في الجنوب، ينتج عنها أعمال عنف وقمع لأن الأنظمة التي يتم تحديها على قدر كبير من الرسوخ مما يقتضى «تحطيم النسيج الاجتماعى القديم، ومحاولة غالبا لا تنجح، لخلق قيم اجتماعية ومؤسسات بديلة». ووفقا لفولبرايت، فعلى الرغم من أن غالبية الأمريكيين يكادون يكونون بلا خبرة في الثورات الاجتماعية إلا أنها لا تلقى منهم قبولا.

عملت قراءة فولبرايت الخاصة لتاريخ ولايته عن فترة ما بعد الحرب الأهلية على إضفاء مزيد من الشرعية على الثورات في فكره. اعتقد أن أركنساو خضعت للاستغلال الاقتصادى بعد الحرب الأهلية يماثل الاستغلال الذى عانت منه المناطق المختلفة في العالم طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث كان الأغراب يأتون إلى ولايته (أركنساو) من أجل استغلال ثرواتها وبخاصة البوكسيت (خام الألمونيوم) ومراكمة الأرباح الهائلة ولا يتركون سوى الفتات لشعب أركنساو. من ثم، فإن شعوب العالم الفقيرة كانت تستخدم وسائل الثورات، وتأميمات البيزنسات

الأجنبية بخاصة - رأها فولبرايت مفهومة تماما من أجل شن «حرب باردة» ضد أمم العالم المستهلكة الثرية. وبهذا، كان فكر فولبرايت عن الثورات جد مختلف ليس فقط عن معاصريه من مفكرى السياسات الخارجية، بل أيضا عمن سبقوه فى التاريخ الأمريكى، والذين كانوا فى غالبيتهم مترددين، فى أفضل الأحوال، تجاه الحركات الثورية، ومعادين لها بوضوح فى أسوأ الحالات.

وأخيرا، كان فولبرايت جازما فى التزامه بفكرة «دُولية» الولايات المتحدة. كان قد قضى أعواما ثلاثة باحثا بجامعة أوكسفورد، أعقبها عدة أشهر من السفر فى أنحاء أوربا، وأقنعته تجاربه هذه بفائدة التبادل الثقافى الدولى ونفعه فى جهود إشاعة السلام والتفاهم فى أرجاء العالم. اقترح فولبرايت، فى غضون أشهر من فوزه فى انتخابات مجلس الشيوخ عام ١٩٤٤، تشريعا لتمويل سفر الأكاديميين الأمريكيين إلى الخارج وإحضار الأكاديميين الأجانب إلى الولايات المتحدة. أيضا، دعم إيمانه الأساسى بإقامة روابط بين الشعوب التزاما قويا بالأمن الجماعى، والأمم المتحدة، والتدخل الأمريكى الواسع فى الشئون الدولية. وإذا نظرنا إلى أفكاره هذه ومعها أفكاره عن التمييز العرقى، فقد كان هذا يعنى أن فولبرايت كان ينظر إلى مشاركة الولايات المتحدة فى الشئون العالمية، وبخاصة فى مناطق مثل الشرق الأوسط، من منطلق سمو الولايات المتحدة الأخلاقى والعرقى مقارنة بتلك الشعوب.

قام فولبرايت، بصفته عضوا فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، بتحدى صناع السياسة وأفكارهم القائمة على الإجماع حول علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. وجه أول نقد جاد له لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى فبراير عام ١٩٥٦ بعد أن أدلى دالاس، وزير الخارجية بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس عن حالة الشئون العالمية. رأى فولبرايت أن دالاس بتصويره سياسة السوفييت الخارجية بصفتها فشلا ذريعا قد تخيل وضعا

عالميا خرج لتوه من «حلم ليلة صيف» لا علاقة له بواقع تلك القوة العالمية وقتئذ. ثم طرح السؤال البلاغى التالى «هل دخول روسيا الدراماتيكى النشط إلى منطقة الشرق الأوسط التى كانت محظورة عليها يمثل انتكاسة للكرملين؟» ثم أجاب مؤكداً «بالطبع لا». بيد أن هجومه هذا على دالاس لم يكن سوى مقدمة لما تلاه فيما تنامت معارضة فولبرايت لوزير الخارجية ولسياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط على مدى العامين التاليين.

بدا وأن تقييم فولبرايت لدالاس كاد يكون صورة طبق الأصل لنقد صناع السياسة الأمريكيين لمحمد مصدق وجمال عبدالناصر فى الخمسينيات. ومثلما كان يُزعم أن الزعيمين كانا يعتمدان بإفراط على العواطف، عواطفهم وعواطف أتباعهم، فقد زعم فولبرايت أن دالاس كان فى غالبية الحالات يترك العنان لعواطفه لتتغلب على عقله وبخاصة حينما يتعلق الأمر بقضيته القومية المعادية للاستعمار فى العالم اللاغربى. وفى وقت لاحق، تذكر السناتور قائلا إن «أكثر ما روّعنى كان نفاق دالاس وتظاهره بالدفاع عن الأخلاق. اعتقدت أنه منظّر متطرف.. أثار اشمئزازى حديثه عن «التحرير» مقابل «الاحتواء» - وهو الذى لم يحرر أحدا. أعتقدُ أن تظاهره بالورع والاستقامة كان أكثر ما يثير الاشمئزاز فى أحاديثه». رأى فولبرايت أن نزوع دالاس إلى المساواة بين القومية المعادية للاستعمار وبين الشيوعية أدى به إلى خطأ آخر أكثر ضررا: أى إجراءاته ضد الحركات الثورية مما تسبب فى اغتراب أتباع تلك الحركات على حين أنه كان بالإمكان تحويلهم باتجاه الولايات المتحدة على المدى الطويل. ذهب فولبرايت إلى أن مثل هذا الخطأ ساعد على خلق السياق الذى حدثت فيه أزمة السويس عام ١٩٥٦. سعى فولبرايت، إلى نزع الثقة والمصداقية عن دالاس بأن ضغط لتمرير اقتراح بإنشاء لجنة فرعية منبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ لدراسة خلفية سياسة الولايات المتحدة التى أدت إلى أزمة السويس. ثم عمد بعد ذلك إلى وقف التحقيقات فى

غضون بضعة أشهر من بدئها على أساس أنه ليس بإمكانها خدمة «أى هدف مفيد»، وذلك بعد أن أثبطته مقتضيات السرية المتشددة التى كانت تحظر عليه إعلان وثائق حاسمة بالغة الأهمية، وبعد أن انهالت عليه كميات هائلة من المواد أرسلتها إليه وزارة الخارجية.

وفى أغسطس عام ١٩٥٧، حينما قدم فولبرايت تقريره أمام مجلس الشيوخ عن نتائج تحقيقاته، أدان دالاس بعنف لقراءته المغلوطة والمضللة للقومية العربية، ووجه إليه النقد، ليس فقط لتسرعه فى سحب عرض الولايات المتحدة للمساعدة فى تمويل السد العالى، بل أيضا لفهمه الخاطئ بعامة للأوضاع الاقتصادية والسياسية فى مصر، وفى الشرق الأوسط ككل. انتهى فولبرايت بالقول «تأثرت سياستنا بإفراط بالعواطف، وليس بالقدر الكافى بالحقائق الواقعية العملية» وإلى أن «القرار الخاطئ «غير المدروس» بسحب عرض المساعدة المالية نجمت عنه أضرار بالغة للاقتصادات الأوروبية ولعلاقات الولايات المتحدة بإنجلترا وفرنسا. من ثم، رأى فولبرايت أن أزمة السويس قد صاعدت مستوى الخطر فى الشرق الأوسط من خلال تقليص نفوذ الولايات المتحدة وزيادة النفوذ السوفييتى.

فى أعقاب انقلاب العراق عام ١٩٥٨، شن فولبرايت هجومه اللاذع مفرط القسوة على دالاس وعلى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. كان الانقلاب ذروة سلسلة من الأحداث - تضمنت إطلاق القمر السوفييتى الأول سبوتنيك عام ١٩٥٧، وجولة نيكسون نائب الرئيس فى أمريكا اللاتينية فى مايو ١٩٥٨ - أحداث تركت الأمريكيين فى حالة صدمة. وجد فولبرايت سياسة الولايات المتحدة «قاصرة عفا عليها الزمن، وخاطئة التوجه» وقيادة المسئولين عن تلك السياسة إما «ضعيفة مفككة» أو «مندفعة اعتباطية». أوضح عددا كبيرا من السياسات الخلافية، التى لكثير منها علاقة مباشرة بالعلاقات الأمريكية/ الشرق الأوسطية، وذهب فولبرايت إلى أن مثل تلك السياسات كانت تقوم على مجموعة من المدركات الخاطئة التى

وضعت الولايات المتحدة «دونما تمييز فى دور المدافع عن الوضع القائم فى جميع أنحاء العالم» . وفى النهاية، دعا فولبرايت إلى تبنى «نظرة جديدة غير مرتبطة باعتقاد مسبق مع السياسات الخاطئة التى ظللنا نتبعها والتى أدت بنا إلى الطريق المسدود الحالى»

أوصلت الثورة العراقية فى يوليو ١٩٥٨ الخلافات حول كيفية فهم ناصر تحديدا والتعاطى معه، والقومية العربية بشكل أعم، أوصلتها إلى ذروتها. فى البداية نظر صناع السياسة إلى انقلاب العراق من خلال نفس العدسات التى كانوا قد ظلوا يستخدمونها منذ عام ١٩٥٥ ورأوا فى الحادث مثالا آخر على نزوع ناصر المفترض إلى المغامرة ورغبته فى الهيمنة على الشرق الأوسط بكامله. بيد أنه سرعان ما غدا الخلاف بين عبدالناصر وقاسم واضحا، مما أثار الشكوك فى تورط ناصر فى الانقلاب، لكن بعض المراقبين رأوا أن تورط ناصر الفعلى أو عدم تورطه لا يمثل أهمية، لكن الأهم بكثير هو أن على الولايات المتحدة أن تُدرك أن عليها التوافق مع القوى القومية فى الشرق . مثلا، بعد مجرد أسبوعين من الانقلاب، وفيما لم يكن قد اتضح بعد مدى تورط ناصر، بدأ المتخصصون فى الشرق الأوسط من أعضاء مجلس الأمن القومى يتناقشون حول ما إن كان على الولايات المتحدة «اتخاذ خطوات جادة للوصول إلى تسوية مع تيارات القومية العربية التى كان ناصر رمزا لها».

يذهب سليم يعقوب، وبأسلوب مقنع، إلى أنه، وعلى حين أن صناع السياسة الأمريكيين قد أعطوا قدرا من الاهتمام بالوصول إلى تسوية مع تيارات القومية العربية فى ربيع عام ١٩٥٨، فإنهم فى الواقع لم يغيروا نهجهم بأسلوب دراماتيكى سوى فى الأسابيع والأشهر التى تلت الثورة العراقية. يشير أيضا إلى أن صناع السياسة بدأوا فى محاولة التواصل مع ناصر فى نهاية الصيف وبداية الخريف من العام ذاك حتى بالرغم من أنهم ظلوا متوجسين من طموحاته فى الشرق الأوسط،

وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة، فى الأشهر الأخيرة من ١٩٥٨ «تُركت بسياسة سلبية جوهريا - أو الأحرى مشلولة معوقة - تجاه الشرق الأوسط: معارضة لناصر، ومعارضة لمعارضة ناصر»، ثم يضيف أن هذا الوضع لم يتحسن إلا بعد ظهور فجوة فى علاقات ناصر بالاتحاد السوفييتى، وحينها، أدرك صناع السياسة فى الولايات المتحدة، بعد فوات الأوان، أنه كان بالإمكان الاستعانة بناصر ومؤيديه لمقاومة تسلل الخطر الشيوعى إلى المنطقة.

يدعم التفحص الدقيق للكيفية التى تخيل بها المتخصصون من أعضاء الشبكة غير الرسمية وغيرهم من الناقدين لسياسة الولايات المتحدة التيارات القومية شرق الأوسطية من نهاية عام ١٩٥٧ وطوال عام ١٩٥٨، يدعم استنتاجات يعقوب، لكنه أيضا يشير إلى وجود دائرة أوسع من الجدل والتأثير امتدت خارج نطاق الحدود الضيقة التى وضعها صناع السياسة الفعليون. وفى واقع الأمر، فإن النقد الذى وجهه بادو، وهوورويتز وپوك وفولبرايت إلى فهم صناع السياسة لتيارات الشرق الأوسط القومية وتعاطيهم معها، بدأ فى نهاية عام ١٩٥٧ وبداية عام ١٩٥٨ فى توليد قائمة واضحة من القواعد للسياسات. أتت أكثر المحاولات وضوحا والتى أثرت فى السياسة الأمريكية من ويليام پوك، وريتشارد إيتش. نولت اللذين اشتركا فى كتابة مقال نشرته دورية فورين أفيرز فى عدد يوليو ١٩٥٨، أى الشهر ذاته الذى وقعت فيه الثورة العراقية. ذهبا إلى أنه على صناع السياسة تحديد الأهداف الأمريكية فى المنطقة بشكل أفضل، واقترحا أنه ينبغى وجود «تمايز واضح بين الأهداف ووسائل تحقيقها، وبين الأهداف الجوهرية وتلك المرغوبة فقط». اعتقد پوك ونولت أن التركيز على أدنى حد من الأهداف الضرورية بدلا من الحد الأقصى من الأهداف المرغوب فيها سيتيح للولايات المتحدة أن تقبل بعض أهداف الأجندة القومية، بل وقد يعنى هذا أيضا أن شرق الأوسطيين لن ينظروا دائما إلى الولايات المتحدة على أنها تدعم الأمر الواقع وتعارض تلقائيا الأهداف القومية. أيضا،

اقترح جون كامبل، مدير الدراسات السياسية بمجلس العلاقات الخارجية تعريفا مماثلا لمصالح الولايات المتحدة في كتابه الصادر عام ١٩٥٨ بعنوان: «الدفاع عن الشرق الأوسط: مشاكل السياسة الأمريكية».

أما داخل الحكومة، فقد أنيط بمجلس الأمن القومي مهمة التوصل للكيفية التي بها يمكن لصناع السياسة إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعامة، وتجاه القومية العربية بخاصة. جاءت الأفكار التي تضمنتها مسودة التقرير مماثلة بدرجة لافتة لتلك التي أوضحها كامبل وبوك ونولت. ومثل أولئك المتخصصين الثلاثة، بدأ مجلس الأمن القومي باقتراح بأن على صناع السياسة أن يميزوا بوضوح بين أهداف الولايات المتحدة ومصالحها «الأولية» في المنطقة، وبين الاهتمامات الثانوية. شملت المصالح الأولية منع انتشار الشيوعية والحفاظ على إتاحة نفط الشرق الأوسط لأوربا الغربية. أما كل الأمور الباقية فليس لها سوى أهمية ثانوية. ذهب التقرير أنه بمجرد اتخاذ الخطوة البدئية بتحديد أدنى حد من المصالح الأولية التي ينبغي على صناع السياسة حمايتها، سيصبح من السهل جدا التمييز بين ما قد يعتبره صناع السياسة أشكالا مشروعة من التيارات القومية في الشرق الأوسط وأشكالها غير المشروعة.

ووفقا لخط التفكير هذا، فإن هددت إحدى الأجندات القومية المصالح الأولية يتحتم معارضتها والتصدي لها. أما إذا تهددت المصالح الثانوية، فقد يكون بالإمكان إما التغاضي عن التعاطي مع المشكلة أو الوصول إلى تسوية مع القوميين. وباستخدامه هذه المعايير، مضى مجلس الأمن القومي ليقترح أن «عناصر القومية العربية التي بإمكاننا القبول بها عناصر مشروعة ومواتية يمكن تحديدها من حيث صلتها بالطموحات العربية: أ - الاستقلال والكرامة؛ ب - حق تقرير المصير، جـ - الحق في اختيار سياسة الحياد في صراع الغرب مع الشرق؛ د - الإصلاح الاجتماعي والتقدم الاقتصادي؛ هـ - ترتيبات منصفة فيما يتعلق بمواردهم النفطية».

يعكس عمل بوك ونولت، وكاميل ومجلس الأمن القومي جميعه ليس فقط محاولة لإعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة تجاه ناصر، بل اهتماما بتيارات القومية العربية عامة. بيد أنه كان على صناع السياسة والمتخصصين ممن أملوا فى الوصول إلى تسوية مع القومية شرق الأوسطية «الراديكالية» محاولة فهم أفضل لها أولا، وهو جهد كان يتسق مع مشروع أكبر يهدف لزيادة معرفة صناع السياسة بتيارات القومية بعامة. ووفقا لجوردون جراى، مساعد أيزنهاور الخاص لشئون الأمن القومى، فقد فكرت لجنة فرعية من مجلس الأمن القومى فى الاضطلاع بدراسة رسمية للقومية، وتلك دراسة بدت ضرورية بسبب «ندرة الأدبيات المتوفرة عن الموضوع» وحقيقة «أنه فى كل بلد تشغلنا أموره الآن، تبدو القومية وأنها القضية المفتاح، لكن يظهر لنا أن ما تعنيه فى الصين الشيوعية يختلف عما تعنيه فى الشرق الأدنى أو عما تعنيه فى بلدان أمريكا اللاتينية». وبالطبع، لم يكن جميع صناع السياسة هم من اعتقدوا أن القومية تستوجب كل هذا الاهتمام المتمعن، وكان البعض يفضلون اتخاذ خط أكثر تشددا مع ناصر وأمثاله من القوميين، بل إن بعض المسئولين الحكوميين أومأوا إلى أن الاغتيال سيكون هو السياسة التى تأتى بأفضل النتائج، هذا على الرغم من أن السى أى إيه لم تتبن هذا الخط لأنهم اعتقدوا أن القوميين من أمثال ناصر سيضطلعون بأدوار أكبر فى المستقبل. فيما بعد، ذكر جوردون جراى «أنه من المؤكد أن السى أى إيه كانت لا تتبنى الاغتيال، بل تتبنى احتضانه [أى ناصر] لأنهم اعتقدوا أنه يمثل موجة المستقبل وأن من الأفضل أن نساير موجة المستقبل». بيد أن ركوب موجة المستقبل كان يقتضى إعادة تخيل جوهرى للقومية العربية واستجابات صناع السياسة لها.

كان هذا تحديدا ما أمل ويليام بوك فى أن يفعله فى ديسمبر عام ١٩٥٨ حينما أعاد قراءة أحداث الصيف السابق واضطلع بتحليل لـ «درس العراق»، تحليل يشمل المنطقة بعامة؛ حيث اقترح فهما جديدا للقومية العربية وأيضا لمسألة

السياسة الجماهيرية العربية ككل، وللداعين لها، والخطوط العامة التى ينبغى على الولايات المتحدة اتباعها فى استجابتها لها. رأى پوك أنه لم يعد من الممكن فهم القومية العربية على أنها مجرد حركة سياسية تسعى للاستقلال، الأحرى أنها حركة للتعاطى مع مظالم وقضايا عديدة نجمت عن تطورات داخلية وخارجية معا، وأنه «ثمة توقعات متفجرة من الحياة، توقعات نتجت عن الصلات المتزايدة بالعالم الخارجى، وعن تحسن بعض الأوضاع الداخلية. أضاف أن الطبقة الوسطى الصاعدة التى هى نتاج عائدات النفط، والفرص التعليمية الأفضل، والإمكانات التى ينتجها التقدم التكنولوجى، عبرت عن تلك التوقعات وتمسكت بها بقوة بالغة؛ لكن وعلى الرغم من ذلك، فمازال يوجد، فى الأردن على سبيل المثال، طبقة من الأشخاص «بغير استطاعتهم أداء الوظائف شبه المعقدة التى يتطلبها حتى الاقتصاد البسيط». رأى أن تجسير الفجوة بين هاتين المجموعتين، مع الوفاء بتطلعات الطبقة الوسطى يمثل تحديات هائلة، وأن أفضل ما هو متاح يتمثل فى دعم الحكومات المستعدة للتعاطى مع هذه المسائل، لأنه «إذا لم تتطور تلك الحكومات سياسياً، ومضت فى محاولتها ركوب طائرة أسلوب التقدم الغربى مع الحفاظ على سلطاتها الأبدية، فلن تستطيع تلافى فقدان ولاء رعاياها». كان پوك مازال يعتقد أن على المتخصصين وصناع السياسة توجيه السؤال الأساسى التالى لأنفسهم: «ماذا نريد، فى واقع الأمر، من الشرق الأوسط؟» وبمجرد الإجابة عن هذا السؤال، سيصبح من الممكن التعاطى مع مطالب الجماهير من «خلال التطبيق الحصيف لمساعدة الولايات المتحدة للحكومات ذات التفكير التقدمى ودعمها لها». وبهذا الأسلوب سعى پوك إلى إعادة تركيز تدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط على السعى لتحقيق مهمتها (رسالتها) المقدسة والدنيوية بالمنطقة.

إن محاولات إعادة تخيل القومية العربية وتحديد أشكالها المقبولة وغير المقبولة جديرة بالاهتمام لأسباب عدة. كان إضفاء المشروعية على سياسة الحياد وما

أضمره هذا من فك المزاوجة بين القومية العربية والشيوعية تلك المزاوجة التى اعتقد صناع السياسة بوجودها طوال فترة أواسط الخمسينيات، كان لافتاً بخاصة. نلاحظ أنه وفقاً لإعادة تخيلات القومية العربية هذه، حدثت نقلة جوهرية نتيجة لزوال «القومية المحافظة» فى الشرق الأوسط، حيث اعتقد بعض المتخصصين من خارج الهيئة التنفيذية أن على صناع السياسة إعادة التفكير فيما يجدونه مستوى مقبولا من التدخل السوفييتي والشيوعى بالمنطقة. غدا الآن من «المرغوب» فيه فقط معارضة التأثير السوفييتى والحد منه، لكن «الضرورى» كان هو الحيلولة دون هيمنة السوفييت على أى بلد شرق أوسطى. وكما بيّن رايموند هير فى أكتوبر ١٩٥٨، سفير الولايات المتحدة بالجمهورية العربية المتحدة «أظن أنه ليس لدينا أية أوهام الآن حول إمكانية إنكار المنطقة على السوفييت بالأسلوب الذى كنا نفكر به منذ بضع سنوات. فالسوفييت موجودون الآن بالمنطقة بأعداد ضخمة ومشكلتنا هى احتواء تقدمهم ومبادراتهم حتى نمنع هيمنتهم الفعلية».

وعلى نفس درجة أهمية وضع سياسة الحياد على قائمة الشئون القومية المشروعة كان عدم ظهور أخرى على القائمة، إذ إنه من المفترض أن كل ما لم يتم تحديده بصفته شأنا قوميا مشروعا كان ينظر إليه بأسلوب مضمر على أنه غير مشروع. من اللافت أن الصراع العربى الإسرائيلى لم يكن على قائمة الاهتمامات أو المصالح المشروعة، هذا على الرغم من أن تقرير مجلس الأمن القومى حدد السعى إلى حل للصراع بصفته هدفا ثانويا مرغوبا فيه. مكّن وضع تلك القضية فى هذا المصنف صناع السياسة من إبطال التركيز عليها. لكن بوك، ونولت، وكامبل، ومجلس الأمن القومى، ومن خلال عدم اعترافهم بمشروعية أية مطالب قومية ضد إسرائيل، فقد أوحوا أيضا بأن إسرائيل تستحق تعاطيا مستقلا، واعترفوا إضمارا بالروابط القوية بين الولايات المتحدة والدولة اليهودية.

كُتبت إعادة تخيلات القومية العربية والسياسات الجماهيرية التى تمت فى نهاية

الخمسينيات على شكل صياغة جديدة للوثيقة الأولية التى كانت تُرشد سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، أى وثيقة (Nsc 5820/1: US Policy Toward the Near East). وفى واقع الأمر كان الهدف الرئيسى لتلك الوثيقة هو التأكيد على الحاجة إلى العثور على أساليب للوصول إلى تسوية مع التيارات القومية بصفتها القوة المهيمنة فى الشرق الأوسط. من ثم، وفّر إعادة تخيل القومية العربية الأساس لمبادرة سياسية تجاه ناصر سنناقشها بالتفصيل فى الفصل الرابع، أكدت على مجالات اهتمامات مشتركة مثل تعزيز التنمية وإعطائها الأولوية على الاهتمامات والمصالح النقيضة لما تريده الولايات المتحدة مثل الصراع العربى/ الإسرائيلى.

لجأ صناع السياسة فى محاولة منهم العثور على أساليب أقل تحديا وأقل تعالياً وسلطوية للاستجابة للقوى القومية فى الشرق الأوسط. لجأوا لاستلهام أكثر ناقدى السياسات السابقة فى المنطقة شراسة. فى أغسطس عام ١٩٥٩، استشعر جيه. ويليام فولبرايت الأمل فى حقيقة أن الأمريكيين «بدوا وأنهم نضجوا فى فهمنا للدوافع القوية القومية العربية. يبدو وأننا استطعنا أخيرا التمييز بين القومية العربية وبين الشيوعية» هذا على الرغم من أنه رأى أن سياسة الولايات المتحدة بحاجة لأن تكون «أكثر من مجرد سلسلة من الإجراءات المرتجلة التى تهدف إلى التعاطى مع الأزمات التى تحدث بين آونة وأخرى». وأن الأسلوب الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو التعامل مع «كل من هذه الدول ذات السياسة على أساس ناضج عملى وواقعى، بدلا من الإيحاء بوجود فراغ سياسى فى العالم العربى. علينا أن نأخذ فى الحسبان قدرات العرب أنفسهم بأكملها». ثم انتهى بالقول إن على الأمريكيين تبنى رؤية للشرق الأوسط أكثر براجماتية وأقل أيديولوجية، وأعلن أن هذا ما نود رؤيته – ليس بالضرورة حكومة تمثيلية على غرار حكومتنا – وليس بالضرورة نمواً اقتصاديا على غرار نمونا الاقتصادى – بل نريد جوهريا أن نرى رجالا ونساء باستطاعتهم حكم أنفسهم وتحسين مستويات معيشتهم».

كان فولبرايت مصيبا، جزئياً على الأقل، فى قوله إن صناع السياسة والمتخصصين فى المنطقة بالولايات المتحدة كانوا يطورون، بنهاية الخمسينيات وبدايات الستينيات تفسيرات للقومية العربية تتضمن المزيد من الرؤى وظلال الفروق، وكانوا بهذا يبدون رغبة ملحة للتوصل إلى تسويات مع ذلك التحدى الكبير لصالح الولايات المتحدة وسطوتها بالمنطقة. فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٦١، عكست مجموعة الدراسات للسياسة الخارجية العربية المنبثقة عن مجلس الشئون الخارجية، والتى بدأنا بها هذا الفصل، هذا النهج الجديد. بذلت المجموعة جهدا شاقا لفهم الدوافع المحلية للسياسة الخارجية العربية القومية، وبخاصة كما كان ناصر يمارسها، وأدركت أيضا أن القومية العربية كانت تمثل شكلا أوسع من أشكال السياسة الجماهيرية العربية. وعلى الرغم من أن المجموعة لم تشكك فى أن ناصراً يظل أقوى وأهم زعيم قومى عربى، إلا أنهم اعترفوا أنهم لم يعد بوسعهم القول بأنه يتحدث نيابة عن جميع القوميين العرب. وبالمثل ففى صيف ١٩٦٠ لدى مراجعة الوثيقة NSC 5820/1 – تلك الوثيقة التى كانت ترسم الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية الكلية تجاه الشرق الأوسط – لم تعط الصياغة الجديدة اهتماما كبيرا بالقوى القومية بالمنطقة. بيّن جى. لويس جونز، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، فى الرسالة التفسيرية التى أرفقها بالوثيقة حينما أرسلها إلى سى. دوجلاس ديلون، وزير الخارجية بالنيابة، أنه «قد تم إعادة كتابة المقدمة.. للتخفيف من تأكيد الورقة السابقة على خطر القومية الراديكالية الداعية للوحدة العربية».

بيد أن إعادة التخيل الذى حدث فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات لم يشر إلى أن صناع السياسة الأمريكيين قد توصلوا إلى ترتيب طويل الأمد للتعايش مع القومية العربية ذاتها أو مع السياسات الجماهيرية بعامة فى الشرق الأوسط. لم تُلغِ تلك المبادرات بشكل تام المواقف السلطوية المتعالية والمستخفّة

الرافضة التى كانت سمة التفكير المبكر للمتخصصين فى شئون المنطقة وصناع السياسة تجاه الزعماء القوميين من أمثال ناصر ومحمد مصدق، بل إنه فى واقع الأمر، فحتى حينما بدأت الولايات المتحدة فى مد الجسور مع ناصر فى نهاية الخمسينيات، ذهب الرئيس أيزنهاور إلى أن لهذه السياسة ما يبررها لأن ناصراً «قد نضج قليلا». وبالمثل، وفيما استمرت المبادرة للحفاظ على علاقة عمل مع ناصراً أثناء إدارتى كيندى وجونسون فى عام ١٩٦٣، ذكر روبرت كومر، متخصص البيت الأبيض فى شئون الشرق الأوسط أنه على الرغم من أن ناصراً قد يكون «الزعيم العربى الرئيسى الأوحد الذى بالإمكان أن يكون منطقيا مفهوما» لكن حتى هو بإمكانه «أن ينزع إلى الهيستريا».

أيضا، استمرت تلك الجهود تكشف عن عدم ارتياح كلى إزاء السياسة الجماهيرية بعامة، وتحديدا إزاء قدرة زعيم كاريزمى مثل ناصر، للوصول إلى قلوب الجماهير والتأثير فيها متى أراد. كان ذلك واضحا بخاصة فى سلسلة من أربعة تقييمات استخبارية لناصر والقومية العربية أُكملت فيما بين يونيو ١٩٦١ وسبتمبر ١٩٦٥. اعترف كل من تلك التقارير بما أسماه كاتبوها «الذاتية أو الخصوصية العربية Arab particularism» والذى كان يعنى أن لكل دولة عربية وساكنيها مشاغلها ودوافعها الخاصة بها الأمر الذى لابد وأن يحول دون توحيد شامل للمنطقة على مستوى الحركات أو البلدان. ورغم ذلك فقد ذهبوا جميعهم بشكل ما، وكما جاء فى افتتاحية التقرير، إلى أن «القومية القتالية ستستمر القوة الأكثر دينامية فى الشئون السياسية العربية، ومن الأرجح أن ناصراً سيظل زعيمها ورمزها الرئيسى على مدى المستقبل المنظور». رأوا أن قدرة ناصر واستعداده للحديث متخطيا الشئون والمشاغل «الذاتية الخصوصية Particularist» إلى الرغبات والمطالب المشتركة للجماهير العربية هى التى جعلته على هذا القدر الهائل من التأثير والفاعلية، وجعلته يمثل نفس القدر من التحدى للمتخصصين وصناع

السياسة معا. كان هذا أيضا هو ما أوحى لكتّاب تقرير عام ١٩٦٥ بما اعتبروه التهديد النهائي ومعه معضلة ناصر والقومية العربية والسياسة الجماهيرية شرق الأوسطية: أيمكن استخدام مثل تلك القوى بأسلوب يعمل على نشر الديموقراطية، أم أنها ستؤدى حتماً بالشرق الأوسط باتجاه الاستبداد؟ بخصوص ناصر، انتهوا إلى أنه «رسّخ تدريجيا تحكما حكوميا عن كل أوجه الحياة المصرية تقريبا. إن شيوع هذا التحكم.. يبدو وأنه يقوض آماله فى الإتيان بمجتمع ديموقراطي اشتراكى إلى مصر» ورأو أن «عدم التخلى عن بعض هذا التحكم سيعنى أن الناصرية ستسير باتجاه حكم استبدادى، وأن أهدافه المعلنة ستظل مجرد شعارات».

الخلاصة:

كما توضح الأدلة التى أوردناها هنا، يمكن التعرف على ثلاث مراحل عريضة فى الجهود الأمريكية لتخيل القومية شرق الأوسطية فيما بين عام ١٩١٨ ونهاية الستينيات. كان الدافع للانتقال من مرحلة إلى أخرى هو التطورات فى المنطقة نفسها فيما كان المراقبون الأمريكيون يستجيبون لدينامياتها السياسية. فى المرحلة الأولى التى امتدت من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الخمسينيات، كان أعضاء الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من المتخصصين فى الشرق الأوسط على وعى ببزوغ قوى قومية فى المنطقة. فى البداية، أكدت تفسيراتهم لـ«صحوة الروح القومية» على دور المبشرين الأمريكيين فى إيقاظها، وصوروها على أنها قوة حميدة جديرة بالترحيب بها. بيد أن ظهور قادة من أمثال مصطفى كمال أتاتورك ورضا شاه بهلوى، بين آخرين، ومعهم حركات قومية عريضة القاعدة، تطلّب تفسيرات أكثر تعقيدا. ركز أحد التفسيرات الجديدة على دور الأفراد الكاريزميين البارزين الذين مضوا بنجاح، يؤسسون حركات قومية حول أنفسهم، فيما ركز الآخرون على الأصول الفكرية والمعادية للاستعمار للقومية شرق الأوسطية. أشار كل من

التفسيرين إلى الدور السياسى للجماهير العربية والذى تتنامى أهميته، على الرغم من أن التفسيرين تركا ذلك الدور دونما تعريف أو تحديد. وحتى وقتئذ، استمر غالبية الأمريكيين المهتمين بالمنطقة ينظرون إلى القومية من منطلقات إيجابية، بل إنهم اقترحوا أن بإمكانها المساعدة فى عملية التحول المقدس والعلمانى.

فى بداية الخمسينيات وأواسطها، غدا المتخصصون وصناع السياسة يتخيلون القومية شرق الأوسطية من منطلقات أكثر سلبية بكثير، وأطّروها داخل خطاب للراديكالية، وساووا بينها وبين الشيوعية السوفييتية، وسعوا إلى عزلها. أوضح صعود محمد مصدق فى إيران، وفيما بعد جمال عبدالناصر بمصر أن القومية شرق الأوسطية كانت أكثر تعقيداً بكثير مما بدت قبل ذلك ببضع سنوات فقط، وأن من المحتمل لها أن تكون أكثر تحدياً بما يفوق ما كان قد تخيله صناع السياسة والمتخصصون الأمريكيون. وفى كلتا الحالتين، غدا المتخصصون وصناع السياسة يخشون قدرة الفرد على جذب الجماهير شرق الأوسطية والتأثير فيها ومن ثم لجأوا إلى استغلال الخطابات الأبوية المتعالية المستخفة لنزع الشرعية عن القائدين وعن طموحاتهما القومية. وفى تقديرات عكست هواجس مماثلة لتلك التى أثيرت حول الإسلام الشمولى فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، شوه أعضاء الشبكة صورة الجماهير الذين يذعنون لمثل هؤلاء القادة وحطوا من شأنهم بصفتهم أتباعا عميانا طائشين لديكتاتورات شموليين محتملين.

وحينما تغير السياق الإقليمى مرة أخرى، دخلت المدركات الأمريكية للقومية مرحلتها الثالثة. فى منتصف عام ١٩٥٨، حينما بدت مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة وأنها معرضة لخطر كبير، أعاد المتخصصون فى المنطقة وصناع السياسة معاً تخيل القومية العربية، ومكانها فى الشئون الإقليمية وأهميتها للولايات المتحدة. وفى غضون ذلك، انتهوا إلى أنه، وبدلا من معارضة القومية العربية بحزم وقوة، فالأفضل للولايات المتحدة أن تحاول الحفاظ على صلة مع قادة قوميين من أمثال

ناصر، ورأوا أن التعامل مع مثل هؤلاء الزعماء قد يساعدهم على إعادة توجيه طاقات [الزعماء] باتجاه أهداف أقل تطرفا ويشجعهم على احتواء السياسات الجماهيرية. وكما سيوضح الفصل التالى، كان الشكل الرئيسى الذى سيتخذه إعادة التوجيه هذا هو إعادة التركيز على مهمة أمريكا المقدسة والعلمانية فى الشرق الأوسط من خلال تعزيز تحول الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة بأسلوب متحكّم به.

الفصل الرابع

تخيل شرق أوسط متغير

«إن ما يقتضيه التحديث من العرب.. هو اجتثاث عروبتهم»

في سبتمبر ١٩٦٩، أرسل مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية ورقة بحثية مطولة إلى وزير الخارجية. حاولت الورقة المؤلفة من إحدى وثلاثين صفحة، والتي كان عنوانها «جذور مقاومة العرب للتحديث» تفسير أسباب «الفشل الذي يواجهه عرب الشرق الأوسط في تحقيق طموحاتهم بأن يصبحوا رجالا عصريين بمعنى اللفظ كما هو مفهوم في أوربا ونصف الكرة الغربي».

زعمت الورقة أن «السبب لا يكمن فى القوى الخارجية، وفقا لما يذهب إليه البعض كثيرا، بل فى أسباب داخلية تكمن فى لب النظام العربى للعلاقات والقيم الاجتماعية»، وأضافت أن العلاقات الاجتماعية فى الشرق الأوسط تهيمن عليها قوى سلطوية متنافسة، تعزز النمطية والتطابق وتحول دون الإصلاح الدينى والتفكير المستقل، قيام تلك المجتمعات على أسس اجتماعية مشظاة والذى من خلاله مَنْع التشبث المتعنت بالهويات القائمة على أساس عائلى أو عشائرى الولاء إلى الهويات الأوسع باستثناء تلك القائمة على أساس الدين. من المفترض أن أنظمة الفكر الإسلامى والعربى التقليدى قد عملت على استمرار وجود تلك القوى». يركز الجزء الخاص بالتعليم فى تلك الورقة والمؤلف من ثمانى صفحات وعنوانه: «فشل التعليم العربى كأداة للتحديث» على تلك الرؤية بشكل خاص، حيث يزعم التقرير أن

النظام التعليمى لا يمكنه الدفع بعملية التحديث لأنه يركز على الاستظهار وأهمية الحضور إلى المدرسة لا على التفكير النقدى ومهارات حل المشاكل الأخرى. بإيجاز، رأى التقرير أن العرب لا يستطيعون الارتقاء إلى مستويات التحديث الغربية بسبب مَنْ هم، وعلاقاتهم الاجتماعية، وممارساتهم الثقافية والدينية.

انتهت الورقة إلى أنه ليس ثمة أسباب كثيرة تدعو للتفاؤل بأن الشرق الأوسط سيخوض عملية تحديث فى المستقبل القريب، وذكرت أن «شعوب المنطقة لا يتعاطون بنجاح مع المشاكل التى يطرحها التحديث، ومن الواضح أن السبب يكمن فى حقيقة أن المجتمع مشبَع بقيم وتوجهات اجتماعية تُنتِج خللا وظيفيا فى المؤسسات وفى تطبيق الأساليب الحديثة المستعارة من الخارج». أضاف التقرير أنه، فى بعض الحالات، نجح القوميون العلمانيون فى تحدى هيمنة الإسلام، لكنهم لم يستطيعوا

إرسـاء حس بالـولاء للدولة داخل الجـمـاهـيـر – حـس بالوطنيـة – يكفى للتـغلب على الأسس والانتمـاءات «الذرية» السـائدة، وأنه علـى الرغم من أن بعض الدول القوميـة و«الثـورية» تحـاول تأسـيس بعض الولاء، لكن هذا الولاء نمطيـاً يكون إمـا للزعمـاء الأفراد من أمثـال ناصـر أو لمفهوم مُبْهم عن التـغيير الذى يحدث.. بخطوات مفرطة السرعة وبأساليب غير فاعلة لأنهم [الزعماء الثوريين] لا يفهمون أن المشكلة تكمن فى تلك القوى المؤثرة والعميقة فى الثقافة الإسلاميـة المعادية للتـحديث بالمعنى الغربى. وعلى الرغم من أن التغيير يحدث إلا أنه «أسـرع كثيرا كثيرا فى المجال المادى عنه فى المجال اللامـادى. بيد أنه، فإن مفتـاح التحديث الحق يكمن فى ذلك المجال الأخـير» وهكذا، كَبسلت الجملة الأولى من الفقرة الأخيرة للتقرير الرأى السائد: «ما يقتضيه التحديث من العرب، هو اجتثاث عروبتهم والتخلص منها».

يضع هذا الفصل تحليلات المتخصصـين التابعين للشبكة غير الرسـمية عبر/ الدولية، وإحباطاتهم فى نهاية الستينيات– والتى يمثلها هذا التقرير وتظهر بجـلاء فى مصـادر كثيرة أخرى – فى سياق نصف قرن من الجـهود المقدسة والعلمانية لتخيّل الشرق الأوسط وقد تغير، وتخيّل هذا التغيير وقد أُنجز. بدأت تلك الجهود فى عـام ١٩١٨ وهـى السنة التى اعـتـقـد أعـضـاء تنظيم Inquiry ولجنة كـينج / كراين أنها توفّر فرصـة فريدة للإتيان بالتغيير إلى الشرق الأوسط، ومن ثم، دعوا إلى تدخل الولايات المتحدة وانضمـامها إلى سلسلة من أنظمة الانتداب اقترحتها عصبة الأمم للإشراف على تغير الشرق الأوسط ليصبح مجموعة من الدول القومية الحديثة. ولكن عدم انضمـام الولايات المتحدة إلى مشروع عصبة الأمم يرجع إلى أنها، ومنذ نهاية العشرينيات وحتى نهاية الأربعينيات، كانت قد أوكلت إلى القطاع الخـاص، وبخـاصـة الشـركات الأمريكيـة ذات الصلة بالصناعات النفطيـة الوليدة بالشـرق الأوسط، أمر تنفيذ المهمـة المقدسة والدنيوية لأمريكا من خلال سيـاسـة تنموية ليبراليـة. ثم نركز اهتـمامنا بعد ذلك على فتـرة نهاية الأربـعينيـات وبداية

الخمسينيات التى حدث فيها تطوران رئيسيان. أولا أدى صعود مناهج ومفاهيم جديدة فى علم الاجتماع إلى محاولات لقياس معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات نمو السكان، ومعدلات الفقر، ومعدلات الأمراض وغيرها، والتى استخدِمت لتصنيف الشعوب والأماكن شرق الأوسطية داخل تراتبية دولية أوسع للنمو والتخلف. ثانيا، بدءا من نهاية الأربعينيات، اضطلعت الولايات المتحدة بمسئولية مباشرة أكثر لمحاولة تخيل الشرق الأوسط وقد تغير والإتيان بهذا التغيير، فيما أملت أيضا فى منع التغير الثورى فى أنحاء المنطقة. وصلت هذه الجهود ذروتها فى نهاية الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات حينما قام صناع السياسة بتفعيل نظريات تحديث اجتماعى علمية على علاقات الولايات المتحدة ببلدان مثل مصر وإيران. ثم نعود إلى التركيز على تقرير «جذور مقاومة العرب للتغيير» فيما نتفحص هذه الوثيقة من منظور خمسين عاما من المحاولات الفاشلة لخلق الشرق الأوسط الذى تخيل أعضاء الشبكة من المتخصصين وصناع السياسة أنّ تدخل الولايات المتحدة بالمنطقة سيأتى به إلى الوجود.

بيزنس النفط الكبير والسياسة التنموية الليبرالية:

من المؤكد أن الرغبة القوية فى تغيير الشرق الأوسط كانت بين دوافع أنشطة كثير من الأمريكيين الذين عملوا بالمنطقة. فى سبعينيات القرن التاسع عشر، وفيما كان المبشرون ورجال البر يسعون لإنجاز مبادراتهم فى مجال التعليم والرعاية الصحية، كان قُدامى المحاربين فى الحرب الأهلية الأمريكية يعملون مستشارين للجيش المصرى، وتخيل كل هؤلاء، أنفسهم قادة جهدٍ عظيم لإدخال الحضارة والمدنية إلى المنطقة. لكن، ومثلما حدث فى حالة المجهودات للتوافق مع التيارات القومية فى الشرق الأوسط والتى ناقشناها فى الفصل السابق، فإن الأمريكيين العاملين بالمنطقة والمهتمين بشئونها من صناع السياسة والخبراء الاستراتيجيين والأكاديميين ورجال الأعمال والصحفيين بدأوا، ولأول مرة، فى الربط بين رغباتهم

فى تغيير المنطقة وبين مصالح الولايات المتحدة الآخذة فى التوسع هناك، فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، اعتقد أعضاء تنظيم Inquiry ولجنة كينج/كراين، ومعهم معلقون آخرون، أن تفعيل نظام الانتداب الذى تبنته عصبة الأمم كان يمثل فرصة فريدة لتنفيذ إصلاحات شاملة فى أنحاء المنطقة. لكن، ونظرا لأن الولايات المتحدة رفضت، فى نهاية المطاف، الانضمام إلى عصبة الأمم والمشاركة فى نظام الانتداب أصبح القطاع الخاص، وبخاصة صناعة النفط الوليدة، العامل الأول الذى من خلاله تُتابَع المهمة المقدسة والدنيوية وتُطبّق، من نهاية العشرينيات وحتى نهاية الأربعينيات.

أثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها مباشرة، كان للحاجة الملموسة إلى تغيير الشرق الأوسط أثر كبير على الكيفية التى فكر بها المتخصصون وصناع السياسة فى التخطيط لما بعد الحرب. كان المتخصصون الذين يعملون بتنظيم «Inquiry»، أو باللجنة الأمريكية لتفاوضات السلام التى خلفته، كانوا يعلقون بانتظام على الطبيعة «المتخلفة» للشرق الأوسط وعلى المزايا المفترضة التى قد يأتى بها ارتباطه بأوروبا الغربية أو بالولايات المتحدة. ذهب چورچ لويس بير، المؤرخ وعضو تنظيم Inquiry ولجنة التفاوضات، إلى أن بلاد ما بين النهرين جميعها بحاجة ماسة «إلى تجديد وإعادة إحياء من الأسس المفتاح ذاتها وحتى القمة»، ورأى أن مصر، التى كانت قد ظلت تحت الهيمنة البريطانية منذ عام ١٨٨٢ كانت الاستثناء الوحيد فى المنطقة لأنها «تمتعت وعلى مدى جيل كامل بمزايا إدارة مستنيرة مخلصة». نسب بير إلى البريطانيين، بين أشياء أخرى الفضل «فى خلق مناخ أدخلت فيه مصر التحسينيات على نظام رى الأراضى الواقعة على ضفاف النيل، وزادت من عدد سكانها، ووسّعت تجارتها الخارجية، ورسخت ماليتها القومية، وبدأت فى توسيع مدى ملكية الأراضى». وعلى الرغم من أن بير اعترف أن

الهيمنة البريطانية على مصر ولّدت المقاومة، إلا أنه بعامة تقبل ما قاله اللورد كرومر، المندوب السامى البريطانى بمصر، والذى ذهب إلى أن الإمبريالى البريطانى المستنير «هو فى حقيقة الأمر يبذل الجهد دائما لتحقيق المُثل، الأمر الذى يمكن أن يكون مدمراً بأسلوب تبادلى - فهو يسعى لتحقيق مثال الحكم الصالح الذى يستلزم استمرار هيمنته، ومثال الحكم الذاتى الذى يقتضى التنازل عن موقعه المهيمن جزئيا أو كليا». ووفقا لبير، فقد عمد كرومر دائماً إلى الحد من عدد العاملين البريطانيين وبذلك ضحّى «بالكفاءة الكاملة فى سبيل محاولة تحقيق مبدأ دفع المصريين لأن يتعلموا بأنفسهم من خلال التجربة مشاكل الحكم».

أدى تخيله للوضع فى مصر من خلال عدسات بريطانية، لا مصرية، لأن يصبح بير من بين أول الدعاة لتطبيق نظام للانتداب لإدارة حيازات وممتلكات الإمبراطوريتين الألمانية والعثمانية بعد هزيمتهما. اعتقد بير أن الحرب قد أوجدت «صفحة بيضاء نظيفة» من خلال القضاء على كثير من العلاقات السياسية السابق تواجدها بين أوربا والشرق الأوسط. بل إنه ذهب إلى أن «العرب بعامة رحّبوا بالغزو البريطانى الذى أغاثهم من القمع البشع» الذى أخضعهم له الحكام الأتراك المستبدون السابقون. لكنه لم يعتقد بأن شعوب الشرق الأوسط كانت مستعدة بعد لنيل استقلالها واقترح أنه ينبغى وجود مرحلة وسيطة بين الحكم التركى والاستقلال التام. وفى عرضه لتفاصيل تلك الخطة، قال بير «فى ظل الأوضاع السياسية الحديثة، فمن الواضح أن الأسلوب الوحيد الذى تُقرَّر به مشاكل الشعوب المتخلفة سياسياً، ممن هم بحاجة، ليس فقط إلى تحكم سياسى خارجى بل أيضا إلى رأسمال أجنبى لإعادة تنظيم أنظمتهم الاقتصادية الراكدة، هو اضطلاع الدولة التى لها مصالح مباشرة أكثر من غيرها بمسئولية حكمهم». وعلى الرغم من أن مثل تلك المقولات تُظهر بير وأنه مدافع عن الإمبريالية الأوربية، إلا أنه كان أيضا على علم بالمشاعر المتصاعدة المعادية للاستعمار فى أرجاء العالم وأضاف ما

اعتبره شرطا ضروريا - على الرغم من كونه متعاليا وسلطويا - يلتزم به أى نظام تمارس بمقتضاه القوى الخارجية الهيمنة على الشرق الأوسط أو تعمل وفقه بهدف اختراق المنطقة اقتصاديا، حيث رأى أن مثل هذا النظام يجب أن يتضمن «بنودا محددة بوضوح تشترط حماية الأهالى من الاستغلال . كما يجب حمايتهم أيضا مما يعانون منه من جهل ومن جموح شهواتهم وجشعهم من خلال سن القوانين الصارمة وتطبيقها . وينبغى أن يخضع الاختراق الرأسمالى بصرامة للإشراف والتحكم، بحيث لا تقتصر نتيجة إصلاح بلاد الرافدين على مجرد وجود عدد هائل من السكان يكادون ألا يكونوا قد بارحوا حالة الفقر المدقع السابقة فيما تذهب ثروات المنطقة الضخمة إلى لندن ونيويورك وبرلين».

وعلى الرغم من أن لجنة كينج / كراين وجدت أن العرب لم يكونوا راضين عن الغزو البريطانى (أو الفرنسى) حسب اعتقاد بير، إلا أن تقرير اللجنة كشف عن اعتناقها كثيراً من الأفكار عن المنطقة وشعوبها ماثلت أفكار بير ومعتقداته. يتيح نقاش تقرير تلك اللجنة عن سوريا نموذجا جيدا لبعض الفرضيات التحتية التى كانت تحفز تخيلات الأمريكيين للشرق الأوسط فى المستقبل. نص تقرير كينج / كراين على أن سوريا «مكان ذو أهمية استراتيجية كبيرة، سياسياً وتجارياً، ومن منظور الحضارة العالمية، ولذا فمن الضرورة الملحة للتسوية التى تحدث هنا أن تنفذ بحيث تعطى أملا فى نتائج طيبة مستدامة لقضية تطوير الحضارة القويمة أخلاقياً فى العالم أجمع. لابد أن يمنح كل جزء من الإمبراطورية التركية السابقة فرصة لحياة جديدة فى ظل ظروف سياسية مختلفة تماما عن سابقتها». رأت اللجنة أن زوال الإمبراطورية العثمانية تماما الذى حققته الحرب قد خلف وضعا ذا إمكانيات ثرية وأتاح «فرصة عظيمة - من غير المحتمل أن تتكرر - لإقامة دولة شرق أدنى فى سوريا على أساس حديث، تتمتع بحرية دينية كاملة تشمل، عن عمد، جميع الأديان المختلفة، وتحمى بخاصة حقوق الأقليات. إنه من العدالة

للعرب. أن تتشكل دولة عربية على أسس سياسية حديثة. وعلى حين أن العناصر (المكونات) متنوعة جدا، وأن المصالح المختلفة تعمل على الشقاق والتنازعات، وأن أغلب السكان غير مؤهلين بعد للحكم الذاتى، إلا أن الأوضاع الحالية مواتية بأفضل قدر معقول يُمكن توقعه من ظروف كهذه بحيث إنه من المستحسن البدء فى التجربة الآن». ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قرر كينج كراين إنه من الأفضل أن تقيم عصبة الأمم نظام انتداب فى سوريا تضطلع به قوة من أوربا الغربية تعمل، حَرفياً، على إقامة دولة جديدة. ووفقا لتقريرهما، اعتقد كينج وكراين أن القوة الحاكمة التى ستوضع سوريا تحت «وصايتها» يجب أن يميزها تركيز تعليمى قوى وحيوى» تتمكن من خلاله من «تدريب الشعب السورى على الحكم الذاتى المستقل بأسرع ما تتيحه الأوضاع» وأن هذه العملية ستقتضى «تشكيلاً تدريجياً لحس ذكى بالمواطنة ومجموعة كبيرة من المواطنين المدنيين الحكوميين المنظمين، وضمان حرية دينية كاملة، وحقوق جميع الأقليات، والإتيان بالاستقلال الاقتصادى إضافة إلى الاستقلال السياسى إلى الدولة الجديدة بأقصى سرعة ممكنة».

لافتة هى لغة التقرير حول حاجة شعوب الشرق الأوسط للخضوع لفترة من «الوصاية» وإن كانت غير مستغربة. لكن النص الصريح الذى يزعم بأن الحداثة السياسية يمكن إنجازها فقط بإرساء الحريات الدينية أولاً، هو على نفس الدرجة من الأهمية. برر كينج وكراين تأكيدهما هذا بأن بيَّنا أن «البدء بتقسيم المنطقة على أسس دينية هو تشجيع لزيادة الإقصاء، وسوء الفهم، والشقاق». توحى حتى القراءة المتسامحة المتفهمة لتلك اللغة بأن كينج وكراين كانا مهتمين بمنع الصدامات المستقبلية المحتملة على أساس الهويات الدينية، وبخاصة مع الأخذ فى الاعتبار ما حدث للأرمن فى العقود السابقة، وفى وجود التوترات المتصاعدة بين اليهود والعرب فى فلسطين. بيد أنه، و حتى مثل تلك القراءة المحابية يجب أن تعترف بوجود أطروحة ثانية مضمرة فى تلك النصوص: الاعتقاد بأن الطريق إلى

الحداثة يجب أن يمر من خلال إسلام مُوهَن، إذ إن الإسلام هو الدين المهيمن فى المنطقة.

عبّرت كتابات بير، وتقرير كينج وكراين عن الاعتقاد بأن الشرق الأوسط كان بحاجة للخضوع إلى تغيير جوهري، لكنهم فعلوا ذلك دعما منهم لنظام انتداب لم تشارك فيه الولايات المتحدة فى نهاية المطاف. من ثم، فإنه ومن بداية الثلاثينيات وحتى بداية الخمسينيات فقد كانت شركات النفط الأمريكية هى من اضطلعت بتعزيز الحس بمهمة أمريكا المقدسة والدنيوية لتغيير الشرق الأوسط أكثر من أى فرد أو تنظيم آخر. وفى جهودها لفعل هذا، فقد استفادت من أيديولوجيا «العملية التنموية الليبرالية» التى تبنت عمليات النمو والتنمية القومية التى حدثت فى الولايات المتحدة «نموذجا مناسبا تتبعه إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، بل وجعلت أيضا من نفسها نموذجا لتلك الأيديولوجيا. منذ تسعينيات القرن العشرين. ووفقا لما قالته المؤرخة إميلى رونبرج، فقد ركز صناع السياسة ورجال الأعمال الأمريكيون على «فرص التجارة المتساوية، والإتاحة المفتوحة لتلك الفرص، والتدفق الحر للسلع، والمشاريع الحرة» لتشجيع التنمية على غرار النموذج الأمريكي. كان دور الحكومة هو ضمان البيئة المُستقرة المنفتحة لتعزيز تنامى مصالح البيزنس الأمريكية وفى الشرق الأوسط. ظل صناع السياسة ورجال الأعمال ملتزمين بأسلوب لا يتزعزع بالنموذج التنموى الليبرالى فيما كانوا يتفاوضون على مشاركة الولايات المتحدة وتدخلها فى تنمية الصناعات النفطية فى فترة ما بين الحربين. أيضا، كان ثمة توقعات من القطاع الخاص الذى يقوم بالاستثمار فى النفط بأن يضمن لرجال الأعمال الأمريكيين إمكانية متساوية للوصول إلى الموارد النفطية فى المناطق التى تهيمن عليها اسميا قوى أخرى أو الواقعة تحت نفوذها، وإدخال كميات كافية من رأس المال الأجنبى إلى المنطقة، وتعريض رجال الأعمال المحليين وقادة الحكم هناك لنظام أمريكا الاقتصادى

الرأسمالي والأسواق المفتوحة وتعريفهم به. وفيما تصبح شركات النفط الأمريكية أكثر مشاركة وتدخلا، كان من المفترض أن تأتى البنى الأساسية التى تقيمها والموارد التى تدخلها إلى البلاد المعنية بتقدم ملموس وترتقى بشعوب المنطقة.

ابتداء من منتصف الثلاثينيات حينما بدأت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا التنقيب عن النفط بالسعودية بمقتضى حق الامتياز الذى كانت قد حصلت عليه، وحتى بداية الخمسينيات حينما تخلت الحكومة الأمريكية عن سياسة التنمية الليبرالية كنهج مفضل لديها لتغيير الشرق الأوسط كان لدى شركات النفط أكبر قدر من الحرية للعمل وفقا لهذا النموذج ومن أجل تحقيقه. كان هذا الامتياز قد رسخه منح الشركة قرضا ماليا كبيرا لابن سعود، ومنذ البداية، تضمن الامتياز توقعا بأن تشارك الشركة فى مشاريع كبرى للبنية الأساسية مثل شق الطرق. ومن الجانب الأمريكى اعتقد صناع السياسة، وقد أصبح همهم الشاغل فى السنوات المبكرة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية هو دور الولايات المتحدة فى المجالات الدولية الأوسع – أن الجهد التنموى الليبرالى فى الشرق الأوسط وفى أنحاء أخرى يتيح مزايا عديدة أكثر مما يتيحها الدور الحكومى الأكثر نشاطا. أولا وقبل كل شيء، فقد كان يسمح للحكومة تخصيص مواردها المحدودة لمجالات كانت ترى أنها على درجة كبرى من الأهمية والتى كانت تعنى، أثناء توترات الحرب الباردة البازغة، أوربا الغربية واليابان. ثانيا كان الاعتماد على القطاع الخاص، يبقى أيضا على تواجد أمريكى غير رسمى اعتقد صناع السياسة أن شعوب المنطقة الذين تملؤهم الهواجس من الاستعمار لن يفهموه على أنه طموح إمبريالى من جانب حكومة الولايات المتحدة. ثالثا، اعتقد صناع السياسة ان استثمارات القطاع الخاص قد تساعد على إدماج الاقتصادات النامية فى الاقتصاد الكوكبى الذى غدا مترابطا بأسلوب متزايد بشكل أسرع وأكثر اكتمالا مما ستحققه المساعدة المباشرة من جانب حكومة الولايات المتحدة. وأخيرا، كان ثمة اعتقاد بأنه فى حالة نجاح

استثمارات القطاع الخاص فى إنجاز تلك الأهداف الثلاثة، سيكون بإمكانه أيضا إنجاز هدف أكثر أهمية ألا وهو ضمان أمن المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط فى مواجهة التهديد السوفييتى المزعوم. ولكل هذه الأسباب مجتمعة، جعل مسئولو إدارة ترومان دعم القطاع الخاص وتنمية التجارة بؤرة برامج المساعدة الأمريكى فى السنوات التى أعقبت الحرب.

ومثلما كانت حكومة الولايات المتحدة على استعداد للعمل من خلال القطاع الخاص لتحقيق مصالحها فى الشرق الأوسط، كانت الشركات من أمثال أرامكو، ذلك التجمع الشركاتى الأمريكى الذى كان مسئولا عن الامتيازات النفطية فى المملكة العربية السعودية، والذى كان يمثل أضخم استثمار أمريكى أجنبى فى أواسط القرن العشرين، كانت على أتم استعداد أيضا للاضطلاع بهذه المهمة. يوفر لنا تاريخ للشركة كُتِب فى أواسط الخمسينيات وكانت الشركة قد فوضت الروائى دالاس ستجنر لكتابته، ولم يُنشر حتى نهاية الستينيات، ومعه ذكريات العاملين المبكرين بها وسجلاتهم، يوفر لنا نافذة نستطيع من خلالها أن نرى كيف أن تلك الافتراضات والتوجهات قد أثرت فى كيفية تخيل أرامكو لدورها في الشرق الأوسط فى ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته.

يوفر « كتاب الاكتشاف! قصة أرامكو وقتئذ » - وهو عنوان تاريخ الشركة الذى كتبه ستجنر - منظورا على كيفية تخيّل العاملين بأرامكو للشرق الأوسط ولدورهم هناك. قضى ستجنر أسبوعين من ديسمبر عام ١٩٥٥ فى السعودية أجرى خلالهما أبحاثا على تاريخ للسنوات المبكرة لأرامكو الذى كانت الشركة قد كلفته بكتابته. وبعد أربعة أشهر، أى فى مارس عام ١٩٥٦، قدّم المسودة المؤلفة من ٨٠٠٠٠ كلمة والتى لم تنشر حتى أصدرت أرامكو نسخة منقحة منها نشرت فصولها على حلقات فى دوريتها الداخلية وكان اسمها «أرامكو وورلد» مابين عدد يناير/ فبراير عام ١٩٦٨ ويوليو / أغسطس ١٩٧٠. كانت بؤرة الكتاب هى الفترة ما بين عام ١٩٣٣

ونهاية الحرب العالمية الثانية، أى سنوات التنقيب والإنتاج المبكر حينما كانت الجالية الأمريكية مازالت صغيرة نسبيا تربطها ببعضها علاقات حميمة، وقبل أن تكتسب أنشطتها سمة شركاتية متعددة/ الجنسية.

فى إعادة سرده لأنشطة السنوات المبكرة من تدخل الولايات المتحدة فى صناعة النفط السعودية، ذهب ستجنر إلى أن الشركة والعاملين بها لعبوا دوراً هدفه تغيير المملكة السعودية. كتب باستطراد عن إتيان رجال النفط بـ «التغيير» و«الثورة الاجتماعية والاقتصادية» وعن «الاحتياجات المتوترة للقرن العشرين لدى مواجهته الإمكانيات غير المطوَّرة لبلد يعود تاريخه إلى ما قبل الخليل إبراهيم»، مكان «لازمانى» «لايهتم بالتغيير». وحسب ما قاله ستجنر «كانت تلك هى الأيام التى بدأ فيها دفع السعودية المثير للدهشة باتجاه التحديث، الأيام التى بدأت فيها ثورة [الأشياء] فى المنطقة الشرقية من السعودية. لأنه أيًا ما كانت أفكارهم [أى الأهالى] عن البلدان التى تُنتج هؤلاء الناس والأماكن التى ينتمون إليها، وأيا كان قدر استيائهم من معتقداتهم وأزيائهم وسياساتهم، فليس ثمة شعب على مر التاريخ استطاع أن يقاوم ولو لمدة نصف ساعة الأشياء التى يأتى بها معهم الأفراد من أمثال أعضاء تلك الكتيبة الصغيرة من الچيولوچيين. ولم يكن السعوديون استثناء من تلك القاعدة». قال إن الچيولوچيين كانوا «حاضرين لدى ميلاد العالم» حيث قاموا برعايته، ثم ختم كتابه بأن تحدث عن العاملين الأوائل بأرامكوا بصفتهم «مبشرين - مبشرين بما كانوا يصفونه بإبهام فى وقت كان فيه ذلك التعبير مازال مقدّسا - بأسلوب الحياة الأمريكى»، وأن «حماسهم التبشيرى» أبقى عليهم يسهمون فى أى عدد من المشروعات - رسم الخرائط، الإنشاءات، المشروعات الزراعية، استصلاح الأراضى، حفظ المياه، الصحة العامة، التعليم - والتى كانت جميعها جزءا من الإسهام الذى يقوم به الأمريكيون فى أى مكان يذهبون إليه، وأيا كانت تضمينات ذلك». أضاف أنه فى غضون ذلك كان المبشرون الصناعيون

«ينشئون شيئا جديدا فى تاريخ العالم: ليس إمبراطورية للسلب والنهب تقيمها قوة دخيلة، بل أمة حديثة يمكن للأمريكيين والعرب فيها التوصل إلى عقود منصفة، ينتجون فى ظل شراكة بينهم، ويحققون ربحا متبادلا من خلال ارتباطهم والعمل معاً. بيد أنهم، ومن وجهة نظر ستجنر «فقد كان لهم إسهام أكبر أهمية بكثير من الآليات التى تبناها العرب، ومن أية مهارات وخبرات تعلموها حديثا. لقد بدأوا تغييراً لحالة عقلية ولأسلوبٍ للتفكير».

استعاد عدد مايو/ يونيو ١٩٨٤ من دورية «سعودى آرامكو وورلد» نبرة الحنين والرومانسية التي كتب بها ستجنر عن سنوات آرامكو المبكرة، وكان العدد قد خُصِّص للاحتفاء «بالذكرى الخمسين لبدء التنقيب عن النفط فى السعودية». تضمن هذا العدد الخاص كتابات مؤسسة على حوارات مع عدد من أوائل العاملين بالسعودية، وروى، بما لا يثير الدهشة، قصص مغامرات، ولقاءات عبر/ ثقافية معقدة، وجهوداً دءوبة، وحرماناً، وحساً مشتركاً بالمهمة والرسالة. كان هناك أيضا عدد من الافتراضات - بعضها شديد الوضوح، والأخرى مَخْفية مبهمة - تدخل ضمن تلك الذكريات عن الحياة اليومية حول ما اعتبره العاملون الأمريكيون بلدا متخلفا. مثلا، أومأ البعض عن تأثير التكنولوجيا مثل الطائرات والسيارات وتجهيزات المسح، بل والمعدات الأساسية بالغة البساطة لقياس المسافات وتحديد التوجهات، تأثيرها على السعوديين، فيما ناقش بعضها بوضوح، مثل ذكريات كارل تويتشل (أحد الأفراد الذين تفاوضوا حول الامتيازات بالسعودية فى أوائل الثلاثينيات) مسألة التغيير والتحول. بيّن چون ستاركى الذى صاغ ذكريات تويتشل أن إصدارا سعوديا كان قد امتدح تويتشل بصفته «أول رجل رفع الغطاء عن صندوق الثروات الطبيعية بالسعودية». ثم عمل ستاركى على توضيح سبب تلك المشاعر بأن أضاف: «لكن عملية النمو والتحديث المتسارعة التى ساعد على إطلاقها قد تمثل أعظم آثاره التى لا تمحى من الذاكرة». جسد توماس بارجر، أحد

علماء الچيولوجيا والذى كان قد وصل إلى السعودية فى ديسمبر عام ١٩٣٧، ثم أصبح فيما بعد رئيس مجلس إدارة آرامكو، جسد كل تلك الافتراضات وأوجزها فى السطر الذى اختتم به مقاله حيث ذكر أنه «كان من دواعى الإرضاء العميق أن يكبر المرء فى مجتمع فى حالة تغير سريع وأن يفعل ما بوسعه للمساعدة فى هذا».

بالطبع علينا أن نتفحص ما إن كان كتاب ستجنر وذكريات العاملين التى نُشرت بعد عدة أعوام من خبرتهم هناك، كانت تعكس بدقة ما كان العاملون بآرامكو يعتقدونه، أم أن بعض ما قالوه كان مجرد خدعة تسويقية. كتب ويليام إدى – كان والداه يعملان بالتبشير، وعمل ضابطا بالاستخبارات أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح أول سفير للولايات المتحدة بالسعودية، وفى عام ١٩٤٨ عمل بآرامكو وللسى آى إيه أيضا – كتب فى العام ذاك لأحد أقاربه عن خطة لمحاولة إقناع القادة العرب بمزايا السماح للشركات الأمريكية والبريطانية بالتحكم فى الصناعات النفطية بالمنطقة، وذلك الخطاب جدير بالاستشهاد به لأنه يعترف بصراحة بأنه كان ثمة عنصر للخداع فى مجهودات آرامكو: «نحن نُعدّ لتوثيق فكرة كنت قد اقترحتها بإيجاز فى المذكرة المرفقة، من أجل ترجمتها إلى العربية ثم يقوم بعض الأصدقاء العرب بـ «زرعها» فى أيدى أعضاء البرلمانات العربية إلخ. لابد من صياغتها كما لو أن عربياً هو الذى قام بكتابتها. والفكرة هى وصف التنمية الهائلة التى يمكن أن تحدث فى بضع السنوات القادمة من خلال رأس المال الأمريكى والبريطانى الخاص إذا قام العرب بتشجيع نوع التنمية هذا بدلا من فرض القيود على تلك الشركات وإخضاعها للقوانين الجزائية: مئات ملايين الدولارات التى ستستثمر فى الإنشاءات، و دفع الرواتب، والسلع، والخدمات دونما أن يتكلف العرب سنتا واحدا لأن الشركات هى التى ستتحمل المخاطر المالية. ومن جهة أخرى، فإن الجُعالات والأرباح التى سيجنيها العرب، ستعمل على تسليحهم اقتصادياً ضد الصهيونية الآخذة فى التوسع، وتمنحهم نقطة تفاوضية مع القوى

التى ليس أمامها سوى الحصول على النفط من الشرق الأوسط ومن ثم سيكون عليها التعاون مع العرب». يكشف هذا الخطاب عن الأساليب العديدة التى بها تخيل رجال الأعمال ممن لهم تعاملات فى الشرق الأوسط، تخيلوا المنطقة ودورهم فيها أثناء السنوات المبكرة نسبيا من تعاملاتهم. من الواضح أنهم تخيلوا القادة العرب أشخاصا جهلة مغفلين من الممكن خداعهم بالحيلة والمكر بواسطة الأمريكيين والبريطانيين الأسمى منهم خبرة وتفكيرا وعرقًا، كما يُزعم. يشير الخطاب أيضا إلى أنهم اعتقدوا أن موضوع التغيير يتيح الأسس الأكثر قبولا وتصديقا والتى يمكن لشركات النفط استخدامها لإقناع العرب بما تريده. وبحسب ما ذهب إليه روبرت ڤيتاليس ويدعمه ما جاء بكتاب «Discovery» وخطاب إدى، فقد بذلت أرامكو جهدا حثيثا من أجل خلق «أسطورة» تصوّر فيها أنها «عملت بمزيد من السخاء وقليل من الاستغلال مقارنة بشركات البلدان الأخرى». وأن هذه الأسطورة متداخلة فى أسطورة أكبر وأشمل عن استثنائية أمريكا وما تقوم به من أفعال خيّرة فى العالم. وفقا لتحليل ڤيتاليس، فان مثل هذه الأساطير تتغاضى عن تنفيذ ممارسات بيزنس شائعة تقوم على أساس التمييز بين الأعراق وتفعيلها فى السعودية، ممارسات ترجع أصولها إلى صناعات التنقيب عن الموارد (وبخاصة التعدين) فى الجنوب الأمريكى فى ظل چيم كراو، وإلى معاداة المهاجرين فى جنوب أمريكا الغربى، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. من ثم، أتى العاملون بأرامكو معهم فى جهودهم لتفعيل الرؤى المقدسة والدنيوية لتغيير الشرق الأوسط بجميع الافتراضات والمواقف الخاصة بالتمييز بين الأعراق، وسمو العلاقات المتحدة، ودونية الإسلام وشعوب المنطقة، تلك الافتراضات التى كانت شائعة فى زمانهم ومكانهم. علاوة على ذلك، يبيّن ڤيتاليس أن أرامكو، ومثل شركات التنقيب عن الموارد الأخرى فى أنحاء العالم، عملت على المشاريع الإنشائية - السكك الحديدية، أحواض السفن، الطرق السريعة.. إلخ - التى مثلت نفقات ضرورية

للقيام بعملها فى مكان معين، إذ إن البيزنس لا يمكن أن يزدهر بدون تلك المشاريع. وهكذا رأى ڤيتاليس أن جميع مزاعم أرامكو حول مجهوداتها لتغيير السعودية كانت مجرد تظاهر، نجمت عن أسطورة إنتاج كبرى.

بيد أن ڤيتاليس يُغفل نقطة مركزية فى تحليله الممتاز للعلاقة بين أرامكو والسعوديين والحكومة الأمريكية: لماذا لقيت هذه الأسطورة كل هذا القبول من الجماهير فى الولايات المتحدة؟ لقد نجحت تلك المزاعم لأنها كانت تتوافق مع الأسلوب الموجود الشائع لتخيل الشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة هناك. كان الأمريكيون قد ظلوا لعقود عديدة يتخيلون أنفسهم وهم يقومون بتغيير الشرق الأوسط بشكل أو آخر بأسلوب خيِّر ومن منطلق دوافع حميدة، بل إن هذه كانت حقا النقطة المركزية خلف تفعيل السياسة التنموية الليبرالية. وبهذا الأسلوب، كان قبول أسطورة أرامكو عن دورها فى السعودية جزءا حاسما من صميم حس الأمريكيين الأوسع بالمعرفة المقدسة والدنيوية بالشرق الأوسط ورسالة الولايات المتحدة، ليس فى الشرق الأوسط فحسب، بل فى العالم أجمع.

بيد أنه، وعلى حين أن التنموية الليبرالية ظلت النهج المهيمن فى تدخل الولايات المتحدة فى كثير من أنحاء العالم طوال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن تلك السياسة لم تُفعَّل دونما مقاومة. عارض بعض المتخصصين الحكوميين فى الشرق الأوسط بصلابة، ذلك النهج لتغيير المنطقة، وذهبوا إلى أن تنموية القطاع الخاص الثنائية، قد تكون صالحة على المستوى النظرى، لكنها معرضة للخضوع لنزوات رجال الأعمال ومصالحهم، وثم، تغدو بمرور الوقت غير متسقة، وغير متوازنة داخل حدود البلاد ذاتها، ناهيك عن المنطقة ككل. فى أكتوبر ١٩٤٥، أرسل دين أتشيسون وكيل وزارة الخارجية مذكرة إلى وزير الخارجية چيمس بيرنز بخصوص مخاوف المتخصصين فى الشرق الأوسط التابعين لوزارة الخارجية. بيّن أتشيسون أن العاملين من رجال الاقتصاد الأمريكيين بالشرق الأوسط كانوا

مستائين لعدم استعداد صناع السياسة إشراك الحكومة الفدرالية بأسلوب أكثر اكتمالا فى تعزيز التنمية بالشرق الأوسط، وأضاف أن المتخصصين فى اقتصاد المنطقة «عبروا مرارا عن شكواهم من أنه من المستحيل تنفيذ أى برنامج اقتصادى متسق طويل المدى تستطيع الحكومات المحلية الاعتماد عليه إلا إذا تجاوزت سلطة الهيئة التنفيذية مجرد كتابة المذكرات الدبلوماسية ومنح القروض على أساس تجارى حصرى». ومن الطبيعى القول بأن من عارضوا التنموية الليبرالية لم يتحدَّوا الفرضيات التحتية للرسالة المقدسة والدنيوية والتى تذهب إلى أن الشرق ينبغى تغييره، وأن على الولايات المتحدة المضى فى تنفيذ سياسات تمكنها من إنجاز هذا الهدف، بل إنه فى واقع الأمر، فقد تركز الجدل كلية على وسائل تحقيق ذلك الهدف، لا على الهدف ذاته.

بدا وأن محاولات إنجاح التنموية الليبرالية فى إيران بين عامى ١٩٤٧ و١٩٥١ دعمت المخاوف من أن تلك السياسة لا تستطيع وحدها تغيير الشرق الأوسط، وأمدت ناقديها بالذخائر. كان صناع السياسة الأمريكيون قد اعتمدوا على مستشار النفط ماكس ثورنبرج، الذى كان قد عمل بأرامكو فى أواخر الثلاثينيات، لخدمة «وسيلتهم المفضلة» لتعزيز التنمية الاقتصادية بإيران. كان ثورنبرج يرى أن التغيير الاقتصادى ينبغى أن يسبق التغيير السياسى، وأن بالإمكان إشراك بيزنسات الولايات المتحدة من خلال استخدام أرباحها فى المشروعات التنموية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والإسهام، بعامة، فى قاعدة اقتصادية مستقرة. رأى أنه يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من خلال مزيد من التدخل فى الأسواق الخارجية، ومن خلال تخفيف الضغوط الاجتماعية والسياسية المحلية بالوسائل الاقتصادية بدلا من اللجوء إلى الثورات التى تزعزع الاستقرار. حاول ثورنبرج المضى فى تفعيل رؤيته فى إيران من خلال العمل مع الإصلاحيين فى الحكومة الإيرانية، ومن خلال الدعوة إلى تطوير قطاعات الأعمال باتباع الأساليب والنماذج

الإدارية الأمريكية، والمساعدة على وضع خطة اقتصادية للسبع سنوات التالية، والأهم، العمل على إعادة التفاوض حول العقد الموجود بين البريطانيين والإيرانيين الخاص بشركة البترول الأنجلو/ إيرانية. اعتقد بضرورة تنفيذ كل تلك الخطوات إن أرادت إيران أن تنمو اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

فشلت السياسة التنموية الليبرالية فى إيران فى ظل إرشاد ثورنبرج لأسباب عديدة. كان الإيرانيون بوعيهم السياسى يخشون بالفعل من التدخلات الأجنبية المفرطة فى بلادهم، وساعد وجود رجال أجانب يعملون بالتخطيط الاقتصادى الإيرانى على تعميق تلك الحساسية، بل إن ثورنبرج ذاته كان يمثل مشكلة فيما كان يشق طريقه للتدخل فى المشهد السياسى الإيرانى ويعمل أحيانا على تحقيق أهداف متناقضة مع مسئولي وسياسات إدارة ترومان. علاوة على ذلك، كانت إيران، فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، غارقة فى أوحال الاضطرابات السياسية فيما كانت المجموعات المختلفة من جميع الأطياف السياسية تتنافس على السلطة فى ظل حكم الشاه، وأضاف ثورنبرج مكوّناً آخر لذلك الخليط بأن وضع نفسه وسط تلك المجموعات وعمل مع الإصلاحيين. أيضا، تسببت الحرب الكورية وتوترات الحرب الباردة المتصاعدة فى أن تتبع إدارة ترومان خطا أكثر نشاطا وحدها مستقلة عن الآخرين. فيما تزايد قلق صنع السياسة من تقدم محتمل للقوات السوفيتية في إيران فى الوقت الذى كان اهتمامهم يتركز فى مكان آخر. ترى ليندا ويلز فيماقامى أنه، وبشكل كلى، فإن كل هذه العوامل تشير إلى أن ثورنبرج يتحمل بعض المسئولية عن أزمة تأميم النفط التى هيمنت على العلاقات الأنجلو أمريكية/ الإيرانية بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٣. وبغض النظر عن دقة هذا التقييم، فقد كشفت التجربتان الإيرانية والسعودية عن قصور التنموية الليبرالية كوسيلة لتحقيق الرسالة المقدسة والدنيوية لأمريكا بالشرق الأوسط.

تعريف تخلف الشرق الأوسط:

أدى تعرض الأمريكيين للشرق الأوسط من خلال التدخل فى الصناعة النفطية المتنامية بالمنطقة والوجود العسكرى الأمريكى هناك فى الحرب العالمية الثانية أدى إلى صدور تعليقات واسعة المدى كادت تكون ارتدادية تلقائية من المعلقين حول تخلف الشرق الأوسط. كان المراقبون الأمريكيون قد ظلوا يعتقدون منذ وقت طويل أن المنطقة كانت مكانا متخلفا ومقفرا. وكما رأينا، فقد كانت تعليقات الأسرى فى شمال إفريقيا فى نهاية القرن الثامن عشر، والمبشرين فيما أصبح اليوم لبنان، وفى سوريا وتركيا فى منتصف القرن التاسع عشر، والرحالة إلى «الأرض المقدسة» فى نهاية القرن التاسع عشر، كانت كلها مليئة بمقولات عن الأمراض المتفشية، والتجهيزات الصحية الرديئة، والفقر المدقع، هذا على الرغم من أن أيا من تلك الأوصاف لم تكن حصرا على الشرق الأوسط وقتئذ. بيد أنه، وبمنتصف القرن العشرين، أضيف إلى تعرض الأمريكيين المتزايد للشرق الأوسط وتدخلهم فيه، أشكال جديدة من المعرفة الاجتماعية العلمية مما أدى بالمراقبين إلى استنتاج مزيد من المزاعم حول الآفات التى تعانى منها المنطقة، حيث لم يعد يكفى الحديث بشكل عام عن شعوب الشرق الأوسط المتخلفة. بدلا من ذلك، اهتم المراقبون بما افتُرض أنه مقاييس موضوعية مثل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والمخرجات الزراعية، والنمو السكانى كدلالات على كمّ ما أصبح يُعرف بتخلف الشرق الأوسط.

أحيانا، كان كل ما يقتضيه الأمر كتابة هو ملخص وجيز. فى عام ١٩٤٥، ذهبت مذكرة أرسلتها وزارة الخارجية إلى الرئيس ترومان إلى أن «شعوب المنطقة تظل فى غالبيتها جاهلة، مدقعة الفقر، تتفشى الأمراض فيها» فيما أعلنت ورقة من وزارة الخارجية عام ١٩٥٠ الشرق الأوسط» غير ناضج اقتصاديا ومتخلف إلى أقصى حد»، وبالمثل، بيّن الأكاديمى جيه. سى. هوورويتز، وهو يكتب ضمن مجموعة دراسات عن العلاقات الدولية فى عام ١٩٥٢، أن «معظم الدول المستقلة

غير ناضجة سياسيا» وأن الاقتصاديات التى تعتمد على الزراعة بشكل أساسى بدائية فى طبيعتها، وأن غالبية سكان المنطقة «أميون، تتفشى بينهم الأمراض، هذا على الرغم من التقدم المهم الذى حدث منذ الحرب العالمية الأولى».

فى حالات أخرى، اعتمد المعلقون على الأشكال الجديدة من الخبرة الاجتماعية العلمية واستندوا إليها، وذهبوا أبعد منها بكثير لينقلوا مدى المشاكل التى اعتقدوا أنها تواجه الناس فى الشرق الأوسط. قام هدلى كووك، قنصل الولايات المتحدة السابق بفلسطين وتركيا ومستشار شئون الشرق الأوسط بإدارة التعاون الاقتصادى، قام برسم الخطوط العريضة للعديد من المخاوف ودواعى القلق فى كتابه «التحدى والاستجابة فى الشرق الأوسط: السعى إلى الازدهار، ١٩١٩-١٩٥١»، حيث رأى أن اقتصادات المنطقة بأكملها كانت قاصرة بدرجة مزرية وكذلك كانت الأوضاع الصحية وأساليب تعزيز الصحة العامة. أضاف أنه كان ثمة طفرة فى النمو السكانى، وأنه وباستثناء الإسلام، فإن الهياكل الاجتماعية الموجودة لا تؤدى إلى خلق أى شكل من المجتمعات أو الجماعات الموحّدة داخل كل بلد على حدة أو عبر الحدود. وعلى الرغم من أن إى. إيه. سپايزر المتخصص بشئون الشرق الأوسط بجامعة پنسلڤانيا لم يعرض مثل تلك القائمة الطويلة لمشاكل المنطقة فى كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأدنى» إلا أنه خصص فصلين من فصول كتابه العشرة لتلك القضايا.

بيد أنه، فليس ثمة واحد من المعلقين استخدم الخبرة الاجتماعية العلمية لتعريف تخلف الشرق الأوسط وفقره ووصفه بفاعلية وقوة مثلما فعلت دورين وارينر المتخصصة البريطانية فى الهندسة الزراعية. بذلت وارينر جهدا شاقا فى دراستها المتخصصة بعنوان: «الأرض والفقر فى الشرق الأوسط» التى كتبتها عام ١٩٤٨ كى ترسخ مسافة تفصل بين قرائها الأوربيين والأمريكيين عن موضوعاتها شرق الأوسطيين. افتتحت دراستها بأن رسمت صورة نابضة كئيبة للحياة اليومية

بالمنطقة. «يكادون يموتون جوعا، أوبئة، معدلات وفيات مرتفعة، تآكل التربة، استغلال اقتصادى - هذا هو نموذج الحياة لجماهير سكان الريف فى الشرق الأوسط. إنه فقر لا يُعرَف له نظير فى أوربا إذ إن حتى المياه النظيفة تعتبر رفاهية. الدخول النقدية منخفضة.. لكن المقارنات النقدية وحدها لا تعطينا فكرة عن القذارة والمرض، والأكواخ الطينية التى يتقاسمونها مع الحيوانات التى يستخدمون روثها المجفف وقودا. وليس ثمة مستوى للمعيشة بالمعنى الأوربى، فإن مجرد البقاء على قيد الحياة هو المعيار». مضت وارينر تتفحص الأوضاع فى خمسة أماكن مختلفة بالمنطقة (مصر، فلسطين، شرق الأردن، سوريا ولبنان، والعراق). قالت إن الفلاح فى مصر يعيش فى أوضاع «بشاعة خالصة»، وأضافت «إن أجساد الفلاحين هزيلة بائسة، وأنهم، وفقا لإحصائيات الجرائم بالريف - معدل جرائم القتل المرتفع بدرجة غير عادية - فإنهم أيضا منحطون أخلاقياً، الأمر الذى لا يدعو للعجب لأنهم يكادون يكونون سكانا من العبيد».

وعلى الرغم من سوء الأحوال فى مصر بخاصة، فقد قالت إن أحوال الفلاحين فى أجزاء المنطقة الأخرى ليست أفضل كثيرا. ختمت وارينر دراستها بتوصيات ثلاث أساسية لتحسين أحوال الفلاحين شرق الأوسطيين: إصلاح أنظمة تملك الأراضى جوهريا والعلاقة بين الفلاحين وملاك الأراضى التى تشجع التوجهات القدَرية بين فقراء الريف؛ الانتقال تدريجيا إلى الزراعة المُميكنة؛ وتشجيع التخطيط الزراعى الأكثر شمولا داخل حدود كل دولة وعبرها من أجل تحسين أساليب الرى ومنع تآكل التربة.

سرعان ما رحب المتخصصون الآخرون بكتاب وارينر ليس فقط بصفته أحد أفضل الأعمال عن النظم الاجتماعية/ الاقتصادية شرق/ الأوسطية؛ بل كأحد أفضل ما كُتب عن المنطقة ككل. أشار ويليام بوك الشاب المتخصص فى شئون الشرق الأوسط، والذى استند كثيرا إلى وارينر فى وصفها النابض لحياة الفلاح

شرق الأوسطى، أشار إلى عمل وارينر فى مقاله «ما يفكر فيه العرب» (١٩٥٢) بصفته «أفضل الكتب وأصدقها عن المنطقة»؛ وأيد متخصصون أكاديميون آخرون تقييمه للكتاب. صنّفت قائمة المراجع لكتاب يضم مجموعة من المقالات حررها عالم الاجتماع سيدنى نتلتون فيشر بعنوان «الأرض والفقر فى الشرق الأوسط» صنفته على «أنه واحد من اثنين من الدراسات الأساسية الوافية» عن «القرويين فى الشرق الأوسط». وبالمثل، وجد جيه. سى هوورويتز أن وارينر حللت بشكل «قاطع» قضايا ملكية الأرض واقتصاد الزراعة فى الشرق الأوسط. بل إنه وحتى فى عام ١٩٦٥، أى بعد سبعة عشر عاما من نشر الكتاب، وجد پوك أن ما جاء به من تفاصيل قاسية فى وصف أوضاع الفلاحين فى الشرق الأوسط «صادمة وقوية».

كثيرا ما ذهبت مثل هذه التمثيلات للشرق الأوسط، عن صواب، إلى أن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط غير قادرة على النهوض بأعباء احتياجات سكان المنطقة. ضربت الحربان العالميتان والكساد الكوكبى المنطقة بشدة وقسوة، حيث نجم عن الحرب العالمية الأولى مئات الألوف العديدة من الوفيات، وفرضت فوضى وتعويقات تجارية داخل حدود المنطقة نفسها ومع أوروبا. وبمجرد أن بدأت المنطقة تتعافى فى الفترة ما بين منتصف العشرينيات وآخرها، خفّض «الكساد العظيم» الأسعار بدرجة كبيرة وعوّق التجارة الكوكبية. وعلى الرغم من أن الانخفاض فى الواردات الأوروبية حفز بعض النمو الصناعى المحلى، إلا أن نقص التمويلات الكبيرة للاستثمارات حدّ من التوسع. لكن، وبمجرد ظهور إشارات على تعافٍ آخر، قاطعت الحرب العالمية الثانية المسيرة، وأعاق النمو مرة أخرى تراجع التجارة الدولية والإتاحة المحدودة لواردات بالغة الأهمية مثل الأسمدة. كانت النتيجة التراكمية هى زيادة صافية جد طفيفة فى مؤشرات النمو مثل متوسط دخل الفرد أو إجمالى الناتج المحلى طوال النصف الأول من القرن العشرين. مثلا، عانى متوسط دخل الفرد فى مصر من الركود من عام ١٩١٣

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فيما زاد مجمل الناتج القومى بتركيا بمتوسط معدله السنوى لا يزيد على ٠,٦٪ منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

لم يكن الوضع السياسى فى المنطقة أفضل كثيرا من الأوضاع الاقتصادية. أتت الحرب العالمية الأولى معها بزوال الإمبراطورية العثمانية نهائيا والتى كانت قد ظلت لوقت طويل البنية السياسية المهيمنة فى المنطقة، كما أتت بتفعيل نظام الانتداب الذى فرضته عُصبة الأمم وهيمنت عليه القوى الأوربية. وعلى الرغم من أن العشرينيات والثلاثينيات شهدت ظهور بضع دول مستقلة (مصر وتركيا فى البداية، ثم السعودية والعراق فيما بعد) إلا أن مصر والعراق خضعتا لحكم ملكيْن محافظيْن وظلتا تحت النفوذ البريطانى بدرجة كبيرة. أما نظام الانتداب فكان يعمل لصالح استمرار الإمبريالية الأوربية لا لاستقلال الشرق الأوسط فى المستقبل، كما أنه نادرا ما عملت القوى الحاكمة، سواء ملوك الدول المستقلة، أو البريطانيون والفرنسيون فى مناطق الانتداب، على إنشاء أنظمة سياسية واقتصادية تستجيب لاحتياجات عامة السكان.

كان الأمريكيون الذين يحاولون تفسير ما جعل من أوضاع الشرق الأوسط تصل إلى الحالة التى تخيلوها فى منتصف القرن العشرين، كان لديهم نزوع إلى تجاوز التفسيرات التى أوردناها أعلاه. وبدلا من ذلك مضوا يحددون عدة أسباب عريضة مصدرها المنطقة نفسها كعوامل لحالة التخلف التى كانت تعانى منها. كانت الحكمة التقليدية فى أوساط المتخصصين فى تلك الفترة ترى أن جغرافية الشرق الأوسط ومناخه يمارسان تأثيراً مفرطا، على أوضاعه: فالصحراء جافة، خطرة، لا تعرف الغفران أو الرحمة، ومن ثم فلها دور كبير فى ترسيخ القيود الأساسية التى يتواجد شعوب المنطقة داخل أطرها. فى عام ١٩٥٤ بيّن هالفورد هوسكينز المتخصص فى شئون الشرق الأدنى بمكتبة الكونجرس سابقا، أنه «فيما

يتعلق بالملامح الرئيسية للبيئة الفيزيقية لمنطقة الشرق الأوسط ذاتها، فإن التعميم الوحيد الرئيسي الذى ينطبق على المنطقة هو أنها جافة . وربما لم يمارس أى وضع آخر، بل وأى مزيج من الأوضاع، تأثيرا كبيرا على العناصر البشرية التى تتحرك فى المنطقة على مدى قرون بقدر ما مارسته تلك الحقيقة المفردة للجفاف المهيمن»، لقد «عملت الصحراء على حفز المجموعات ضد بعضها فى الصراع على تملك الأراضى التى ترويها المياه» كما أنها «شكلت الثقافات التى يُنظر إليها الآن على أنها ثقافات المنطقة الأصيلة وحدّدت نطاقها» أيضا، قامت وارينر بتحليل كميات سقوط الأمطار سنويا وحجم الأراضى الزراعية وجودتها من أجل التركيز على القيود الأساسية التى فرضها المناخ والجغرافيا على الإمكانات للتطور الزراعى بالشرق الأوسط، وخصص كرميت روزفلت - حفيد تيودور روزفلت، والمؤرخ، والعميل الاستخباراتى فى الحرب العالمية الثانية، وفيما بعد المشارك المفتاح فى انقلاب السى آى إيه بإيران عام ١٩٥٢ - خصّص فصلين طويلْين من كتاب له صدر عام ١٩٤٧ لمناقشة أثر المناخ والجغرافيا على تشكيل الشرق الأوسط المعاصر ومشاكله.

أما التفسير الثانى للتخلف المتخيل للشرق الأوسط، فكان يدور حول «السبات الطويل» وهى فكرة رفضتها بشدة الأبحاث الأكثر حداثة لكنها هيمنت على الدراسات الأكاديمية الاستشراقية منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه. كان خط التخيل هذا يشير إلى أنه كانت ثمة حضارة إسلامية وعربية دينامية تمددت سريعا من خارج الجزيرة العربية وشملت أجزاء واسعة بعد وفاة الرسول محمد، لكن غفلة العرب ورضاهم عن أنفسهم بحلول منتصف القرن الثالث عشر أدى إلى زواء تلك الحضارة، وكان تدمير بغداد على يد هولاكو خان حفيد جنكيز خان عام ١٢٥٨ نذير قرون طويلة من الركود والتخلف والاضمحلال والهيمنة الأجنبية فيما مارس العثمانيون تحكمهم على غالبية أنحاء الشرق الأوسط، ثم تبعهم الأوربيون.

كان الاعتقاد السائد هو أن الشرق الأوسط فى الفترة من بداية القرن العشرين وحتى منتصفه قد بدأ لتوه يستيقظ من سباته الطويل.

وجد المراقبون أيضاً أن التفسير الثالث لذاك التخلف السائد فى الشرق الأوسط هو البيئة الاجتماعية، وبخاصة بيئة السكان العرب المسلمين. جمع المحللون بين عدة ملامح مختلفة – التاريخ الطويل للمجتمعات القبلية والبدو الرحل، والتمايزات الهائلة بين الأثرياء والفقراء – ليزعموا أن الأشكال المهيمنة للتنظيمات الاجتماعية فى المنطقة أعاقت النمو الاقتصادى والسياسى. عبر ويليام پوك عن هذه النقطة بإيجاز وإحكام فى مقاله «ما يفكر فيه العرب» (١٩٥٢) حيث قال «يماثل المجتمع فى العالم العربى – باستثناء العرب الرحل فى الصحراء ذوى الكبرياء والذين لا يمثلون سوى نسبة صغيرة من مجموع السكان – يماثل هَرَما مُسطَّحا يوجد على قمته بضعة آلاف من التجار وملاك الأراضى فاحشى الثراء؛ تليهم طبقة ضيقة من الشرائح المتوسطة، غالبيتها من المهنيين والتقنيين ذوى التعليم الغربى؛ وأخيرا الكتلة الهائلة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا أو لا يكادون يملكونها. ويفصل بين المجموعتين العلويتين والمجموعة السفلى فجوة هائلة لا تصدق من حيث التعليم، وأساليب الحياة ومستويات المعيشة". لم يكتف مثل هذا التحليل بوضع تخلف الشرق الأوسط داخل سياق النظام الاجتماعى/ الاقتصادى للمنطقة، بل إنه أيضا اقترح أساليب محددة لتصويب المشكلة إذ ذهب إلى أن الفرص التعليمية والاقتصادية المحسنة، وأيضا زيادة سكان المدن ستعمل على التغلب على العيوب الهيكلية فى النظام الاجتماعى العربى والشرق أوسطى. وبهذا يتم القضاء بمرور الوقت، على مشكلة تخلف المنطقة.

بيد أن المتخصصين حددوا سببا رابعا لمشاكل الشرق الأوسط يتمثل فى الناس أنفسهم. مما لا شك فيه أن المراقبين أحيانا كانوا يعترفون بوجود بعض السمات الشخصية الإيجابية بين المسلمين العرب. مثلا، اعترف أحد تقارير السى آى إيه

«بأن التهذيب الظاهرى يقابَل بتقدير كبير» وأن «العرب حساسون جدا من السلوكيات السيئة أو الفظاظة والفجاجة» وأن «معاملاتهم العادية تميزها البساطة والأمانة والصدق». إلا أن متخصصى الشرق الأوسط الأمريكيين كانوا أكثر نزوعا بكثير لتخيل سكان المنطقة من خلال عدد هائل من الخصائص السلبية التى تشوه شخصياتهم. وحقا، فقد وصف ذات التقرير للسى آى إيه العرب بأنهم «غير مبدعين، بطيئون فى تطبيق النظريات على الممارسات؛ ويجدون مشقة فى التخلى عن الأساليب التقليدية. عادة ما يبدون للأوربيين كسالى يفتقدون الكفاءة والقدرة البناءة، وليس لديهم مهارات سوى تحاشى العمل الشاق. يتشارك البدو والحضر فى ازدراء الأعمال اليدوية، وبخاصة الطبقة العليا منهم». يضيف التقرير زعمه بأن «الإنسان العربى يتحاشى روح الإلزامات الأخلاقية التى يعترف بها ويتمسك بحرفيتها» فيما أظهر العرب، كمجموعة «قدرة لافتة على التآمر، نجد أن ولاءهم يمتزج بالانتهازية، وأنهم أحيانا يرتكبون أفعال خيانة وخداع تثير الاستغراب».

يشكّل أساس كثير من التفسيرات، تفسيراً خامساً: خشية أساسية من أن الإسلام ذاته هو المشكلة. تفحصنا فى الفصل الثانى كيف أن المتخصصين نظروا إلى الإسلام بصفته دينا شموليا يتحكم فى تفكير جميع المسلمين وأفعالهم، ومن ثم يحدّ من إدراكهم لإمكاناتهم الفردية والسياسية. تم تطبيق أطروحة مماثلة على القضايا الاجتماعية السياسية. مثلا، ذكر بوك أن جميع الفلاحين «يرتبطون بإرث ثقافى مشترك وتطور تاريخى مماثل يعمل كإطار مرجعى للفكر العربى الحديث»، وأنه علاوة على ذلك، «تتيح قدرة الفلاحين على أن يستمدوا بعض السلوى من المعتقدات القدرية الإسلامية» لهم أن يتحملوا مثل هذا الوجود البائس.

اعتقد كثير من المتخصصين وصناع السياسة أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أتت بفُرصٍ جديدة لتغيير كل تلك الأوضاع الإقليمية، ومع تلك الفرص أتت احتمالات التغيرات الثورية الجامحة، حيث إن الحرب أومأت إلى نهاية الهيمنة

الأوربية ومعها زوال الاستعمار من الشرق الأوسط. أوحت المبادئ نفسها التى كانت الحرب قد شُنَّت على أساسها - حق تقرير المصير، التحرر من العَوَز والفقر المدقع، والتجارة الحرة المفتوحة - لشعوب الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة ستدعم الدول حديثة الاستقلال فى مسعاها لتغيير النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة. بل إنه وحتى قبل أن تنتهى الحرب، ذهبت مجموعة من المتخصصين بالمنطقة التابعين لوزارة الخارجية والذين كانوا يدرسون البدائل للسياسة الاقتصادية الأمريكية فى الشرق الأوسط، ذهبوا إلى أن المنطقة «ستظل إحدى المناطق الرئيسية لاختبار المبادئ التى تُشنُّ الحرب من أجلها.. حيث إن بلدان الشرق الأوسط ضعيفة وتمر بحالة من إعادة التكيف والهيكلة العميقة، سياسيا واجتماعيا واقتصادياً».

أما ما ظل غير واضح للمراقبين الأمريكيين فكان هو أية مجموعة ستقود إعادة الهيكلة تلك - جماهير الفلاحين أم الطبقة الوسطى الحضرية الصاعدة الجديدة؟ رأى پوك أن الفلاحين «كانوا مقيدين بأصفاد الفقر والجهل والمرض بدرجة أنهم ظلوا غير قادرين على إبداء أية إشارات على وجود حياة سياسية. وحتى تاريخه، فلم يعبروا عن أى فكر سياسى تقريبا. حيث إنهم قد ظلوا غير قادرين على فعل أى شىء أكثر مما يبقيهم على قيد الحياة»، هذا على الرغم من اعتقاده أن ذلك ليس ضماناً لأن يستمر الفلاحون فى إذعانهم، من ثم، مضى يقول «من المؤكد أنه إذا كان ثمة جماعة ليس لديها ما تخسره سوى أصفادها، وفقاً لمقولة كارل ماركس، فإن تلك الجماعة هى الفلاحون يستمد الفلاحون بعض السلوى من المعتقدات القَدرية الإسلامية، لكنهم ليس لديهم أية رهانات على النظام القائم، ومن المؤكد أن أى تغيير متخيل سيفيدهم»، وأضاف قائلا إن كل ما يمنع الفلاحين مؤقتا من أن ينتفضوا هو صراعهم اليومى من أجل البقاء، لكنه من غير الواضح إلى متى سيدوم هذا الوضع «إن الحديث إليهم عن الديمقراطية أو الحرية هو بمثابة سخرية

منهم؛ السؤال الأساسي بالنسبة لهم هو الحياة أو الموت - لا الأسلوب الذي يمكن لهم أن يعيشوا به حياتهم. من ثم، فلا يقولون سوى القليل؛ وعلى الرغم من ذلك فهم يمثلون نوعا من الكابح على الفكر السياسي للمجموعات الأخرى، ويشكلون علامة استفهام كبيرة حول مستقبل المنطقة السياسي».

وعلى الرغم من اعتقاد پوك بأن الفلاحين هم من بحوزتهم مفتاح مستقبل الشرق الأوسط، لكنه أيضا ، ومعه مجموعة من أعضاء الشبكة، اعتقدوا أن التعرض المتزايد لأساليب الحياة الغربية، ومستويات الغرب المعيشية، ومعه الفرص التعليمية المتعاظمة، خلق «ثورة في التوقعات المتصاعدة» لدى الطبقات الوسطى الحضرية. ركز بعض المحللين على أثر الأفلام الغربية وما تعرضه من صور لأساليب حياة أفضل، أو تأثير الأشخاص الذين يعودون إلى الشرق الأوسط من الولايات المتحدة. مثلا، رأى پوك «أن ألف ليلة وليلة لا تضاهي بإطلاقه» صور الحياة في الولايات المتحدة كما ينقلها المهاجرون الأثرياء نسبيا العائدون من الولايات المتحدة وأفلام هوليود مثل فيلم «المستر بلاندينجز يبني بيت أحلامه». فيما ركز آخرون على نشوء طبقة وسطى متعلمة من العمال والمثقفين الحضريين الساعين إلى تحديث الشرق الأوسط أثناء العقود السابقة. ووفقا لهذه الأطروحة فإن أفراد تلك الطبقة الجديدة تسلل إليهم الضجر وبدأوا في إثارة الاضطرابات من أجل إعادة تنظيم اجتماعي جوهري يطيح بالقيادات النخبوية المحافظة القائمة، ومن ثم، فإن أصداء ثورة التوقعات المتصاعدة تلك ودعواتها للتغيير الجوهري تجد قبولا من الجماهير.

وهكذا، فبنهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، اتفق غالبية المتخصصين من أعضاء الشبكة غير الرسمية على أن شعوب الشرق الأوسط كانت بصدد الولوج إلى زمن تغير ثوري دراماتيكي ذي قاعدة عريضة، هذا على الرغم من عدم تأكدهم من هوية من سيدفعون إلى حدوث هذا التغيير: أهم جماهير الفلاحين، أم الطبقة

الوسطى الحضرية الجديدة؟، لكن فى كلتا الحالتين، فقد بدا الاستياء الشعبى من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنه يتزايد سريعا. أقنع هذا الاستياء، ومعه الفرص الجديدة الملموسة التى أتاحتها التغيرات الكوكبية الجوهرية نتيجة للحرب العالمية الثانية، أقنعت أعضاء الشبكة وصناع السياسة بأن الشرق الأوسط تَلُفّه ثورة من التوقعات المتصاعدة حيث إن الجماهير، وقد أنهكتها عقود من الحرمان، كانت فى سبيلها للانتفاض للإطاحة بالطبقات السياسية والاجتماعية المحلية والدولية التى فرضت مثل تلك الأوضاع البشعة وحافظت عليها. ذهبت مسوَّدة دراسة لمجلس الأمن القومى عام ١٩٥١ إلى أنه «قد يكون من المستحيل منع حدوث ثورة اجتماعية». بيد أنه، فقد ظل سؤال ما إن كان مثل هذا التغيير الثورى سيدفع قدما برسالة أمريكا المقدسة والدنيوية ويعمل ، فى نهاية المطاف، على تحققها، أما أن الاثنين سيتناقضان مع بعضهما ويعملان على تحقيق أهداف متعارضة، ظل بدون إجابة.

العمل على تحقيق التحول مع التحكم فى التغيير الثورى:

تناسجت إمكانية التغيير الثورى مع الحس بمهمة أمريكا المقدسة والدنيوية بالشرق الأوسط، على الرغم من أن أعضاء الشبكة وصناع السياسة الأمريكيين اعتقدوا أن عددا من الاهتمامات والمخاوف الكوكبية كانت تجبرهم على أن يجدوا وسيلة للتحكم، على الأقل، فى هذا التغيير. رأوا أن أهمية المنطقة الكلية فى المجال الكوكبى ومواردها كانت سببا كافيا لفعل هذا، حسب اعتقادهم، حيث إن نفط الشرق الأوسط وممراته التجارية ستكون عاملا حاسما بالنسبة للتعافى الاقتصادى الدولى السريع الذى كان يرغبه صناع السياسة الأمريكيون فى زمن ما بعد الحرب. اعتقدوا أيضا أن مسيرة القضاء على الاستعمار كانت تحمل معها وعدا بمزيد من عدم الاستقرار الذى يمكن الحد منه أو منعه إذا استطاعت الولايات المتحدة، بأسلوب ما، مساعدة دول المنطقة حديثة الاستقلال على أن تصبح قابلة

للحياة سياسيا واقتصاديا. وأخيرا، وفيما تزايدت التوترات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، زاد قلق صناع السياسة وأعضاء الشبكة من أن عدم استقرار الشرق الأوسط سيوفر أرضا خصبة للتدخل السوفييتى. ولهذه الأسباب مجتمعة، كان الإبقاء على علاقات طيبة مع بلدان الشرق الأوسط وشعوبها يعنى التعاطى بأسلوب ما مع قضية التغيير الثورى.

ركز المحللون جل اهتمامهم على الهدف المُعقّد لكيفية إمكان أن تعمل الولايات المتحدة على إحداث تغيير فى جميع أنحاء الشرق الأوسط فيما تضمن الاستقرار السياسى، والاستقرار الاجتماعى، والنظام فى آن، ورأوا أن هذا لن يكون يسيرا حيث إن أية محاولة لتشجيع إصلاح معتدل تحمل معها بالضرورة إمكانية إطلاق عملية تغيير جامح. طرح المشاركون فى مؤتمر البعثات [الدبلوماسية] بالشرق الأدنى الذى عقد فى عام ١٩٥٠، طرحوا المشكلة بوضوح. «المشكلة هى إدخال درجة مقنعة من الفكر الليبرالى إلى الأنظمة السياسية والاجتماعية بالشرق الأدنى، ومعها رغبة فى العدالة الاجتماعية بدون فرض تغيير بالغ السرعة على النظام القائم، تغيير قد يوفر فرصة للشيوعية بأن تنمو بسرعة».

استند صناع السياسة والمتخصصون معا إلى الأفكار عميقة الرسوخ عن خصائص الاستثنائية الأمريكية، والشهامة والسمو الأخلاقى للولايات المتحدة فيما هم يتخيلون بلدهم وهو يلعب دوراً تحويليا فى الشرق الأوسط. وفقا لتلك الأطروحات، فقد كان للولايات المتحدة تاريخ من التدخل الخيِّر فى المنطقة. فى عام ١٩٤٢، ذكر كوردل هال وزير الخارجية أن الولايات المتحدة «تحتل مكانة فريدة فى الشرق الأدنى وتتمتع بالمشاعر الودية من قبل جميع سكان المنطقة وذلك بسبب قرنٍ من الجهود التبشيرية والتعليمية وأعمال البر التى لم تفسدها أى دوافع مادية أو مصالح». وبالمثل، حينما التقى رؤساء بعثات أربعة وفود أمريكية فى الشرق الأوسط مع الرئيس ترومان فى نوفمبر عام ١٩٤٥، أكدوا «أن القيادة الأخلاقية»

للولايات المتحدة معترف بها دوليا وأن الشعوب فى الشرق الأوسط وفى أرجاء العالم كانت تنتظر أن يقرر الأمريكيون «ما إن كانوا سيستمرون فى جهودهم بعد انتصارهم العظيم أم أنهم سيتركون الميدان»

عكست مثل تلك التصريحات، أيضا، عدم اليقين حول أى المبادئ ينبغى لها أن ترشد الولايات المتحدة فيما كانت تسعى لتشجيع التحول والتحكم فى التغيير فى أن كان من الواضح لأعضاء الشبكة أن على الولايات المتحدة المُضى فى إحداث تغيير من أجل حماية مصالحها بالمنطقة، لكن إذا سعى صناع السياسة، غير أبهين، إلى تحقيق تلك المصالح بدون أى اهتمام بالسكان المحليين، فقد يعمل ذلك على تخلى شرق الأوسطيين عن آرائهم الطيبة بالولايات المتحدة ويضعونها فى مصاف الدول الاستعمارية المتمثلة فى بريطانيا وفرنسا. فى أكتوبر ١٩٤٥، صاغ جوردون مريام رئيس شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية مذكرة ينبه فيها رؤساءه - بمن فيهم الرئيس ترومان - إلى أنه ينبغى أن يظل الارتقاء بشعوب المنطقة جزءاً مهما من المعادلة إذا أرادت الولايات المتحدة تحقيق رسالتها المقدسة والدنيوية بالشرق الأوسط، حيث ذكر أنه «إذا أردنا أن نسعى إلى تحقيق أهدافنا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العليا بعيدة المدى، لابد أن تؤسس أنشطتنا فى الشرق الأدنى على التنمية السياسية والتعليمية والاقتصادية لأهالى المنطقة وليس فقط على المصلحة الضيقة المباشرة للاقتصاد البريطاني والأمريكى». بيد أنه، وفى نفس الوقت، فإن التركيز المفرط على الارتقاء بشعوب المنطقة يستدعى ذكريات أيديولوجيا «عبء الرجل الأبيض» التى كانت تدفع الجهود الإمبريالية فى آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. من ثم، كان على الولايات المتحدة السير على الخط الرفيع الذى يفصل بين مصالحها المتناقضة فى سعيها لإحداث تغيير بالشرق الأوسط.

كان المتخصصون الحكوميون فى الشرق الأوسط هم أول من دافعوا بقوة عن

الرأى القائل بأن تشجيع التنمية الاقتصادية يتيح أفضل الفرص لإحداث تغيير متحكم به فى الشرق الأوسط، لدرجة أنه، وفيما انتهت الحرب العالمية الثانية بأوربا، دفع متخصصو الشرق الأوسط بوزارة الخارجية بالأطروحة القائلة إن التنمية الاقتصادية يمكنها التعاطى مع مشاكل القضاء على الاستعمار والتوترات المحتملة بعد الحرب بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة. أكد تقرير صدر فى مايو عام ١٩٤٥ عن سياسات الولايات المتحدة الاقتصادية بالشرق الأوسط أن «تحسين الأوضاع الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة من شأنه المساعدة على القضاء على حالات التذمر الاقتصادية وبهذا يقلل إمكانية أن تُسحب تلك البلدان بواسطة الاتحاد السوفييتى من جهة، وتجذب بواسطة بريطانيا العظمى من جهة أخرى»، وأن دعم الاقتصادات المحلية ورفع مستويات المعيشة سيحرم السوفييت من الجماهير المثبّطة الذين افترضوا أن الحركة الشيوعية الكوكبية كانت تعتمد عليها، فيما يساعد أيضا على الانتقال إلى مرحلة الاستقلال. كما أن أوراق وزارة الخارجية التى أعدّت أثناء «محادثات البنتاجون» عام ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة والمسئولين البريطانيين عبرت عن تلك النقطة بتأكيد أكثر حيث ذهب المشاركون الأمريكيون إلى أن «الزيادة العامة فى ازدهار شعوب المنطقة اقتصاديا، زيادة يتم توزيعها على قطاع عريض من جماهير السكان، هى أمر مرغوب فيه بشدة، بل وضرورى. إن ثمة حاجة إلى تلك الزيادة كأساس للاستقرار الداخلى، وأمن المنطقة، ولتقليص خطر التطورات الثورية والاختراق «الشيوعى».

وهكذا، مضى متخصصو وزارة الخارجية يطلبون، تكرارا، من رؤسائهم تفعيل برنامج شامل يوفر المساعدات التنموية فى الشرق الأوسط. فى أغسطس ١٩٤٥، دعا جوردون مريام، رئيس قسم شئون الشرق الأوسط إلى وضع برنامج تنموى مركّز للشرق الأوسط، يتم تمويله سنويا بحوالى مائة مليون دولار. وفى بداية يونيو عام ١٩٤٦، ناشد لوى هندرسون مدير مكتب شئون الشرق الأوسط وإفريقيا

المسئولين لوضع برنامج مساعدات تنموى جماعى شامل، ودعا إلى تخصيص» ١٢٠٠٠٠٠٠٠ [مائة وعشرين مليون] دولار، على أقل تقدير لقروض الإعمار والتنمية لبلدان الشرق الأدنى بدون المطالبة بتأكيدات مفرطة بأن يُسدَّد كل سنت من القروض بالدولارات». اعتقد هندرسون أن مثل هذا التخصيص سيجعل من الممكن للولايات المتحدة أن تجنى جوائز سياسية مهمة. وأخيرا، قام چورچ ماكجى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا فى عام ١٩٥٠، قام بإعادة تعويم فكرة أن وضع برنامج تنموى مُركّز للشرق الأوسط وجنوب آسيا هو «خطوة عظمى فى صياغة سياستنا الاقتصادية الخارجية لما بعد خطة مارشال».

كشفت ردود أفعال المستويات العليا من صناع السياسة على تلك المقترحات عن معارضتهم المبكرة لاستخدام المساعدات الحكومية لتشجيع التنمية بالشرق الأوسط. وفقا لدين أتشيسون وكيل وزارة الخارجية، فقد رد بيرنز، وزير الخارجية، دونما مواربة على اقتراح مريام فى أكتوبر عام ١٩٤٥، بأن صرح ببساطة «لا يمكن فعل هذا فى الوقت الحالى»؛ وبالمثل، فقد استُبعد اقتراح هندرسون بنفس السرعة، إذ إنه، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع من تقديم هندرسون اقتراحه، رفضه چورچ لوثرينجر مدير مكتب السياسة المالية والتنموية، ووليام كلايتون، مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية، بزعم أن استخدام القروض بمثل ذلك الأسلوب السياسى كان أمرا «غير مرغوب فيه». أما اقتراح ماكجى فقد خضع لبعض التفحص، لكن يبدو أن الأحداث فى كوريا والمناطق الأخرى تجاوزته، ولم يتلق أبدا أى قبول أو رفض رسمى.

بيد أنه، فقد أدى فشل السياسة التنموية الليبرالية ومعها التطورات الدراماتيكية للحرب الباردة فى نهاية الأربعينيات، أدى بصناع السياسة إلى تغيير تركيزهم باتجاه المساعدات الخارجية المباشرة من أجل إحداث تغيير متحكم به بالشرق

الأوسط. نجمت الخطوة الأولى بهذا الاتجاه عن قرار بريطانيا بوقف المساعدات للحكومتيْن المواليتين للغرب فى اليونان وتركيا هذان البلدان اللذان اعتقد صناع السياسة الأمريكيون أنهما كانا يخضعان لضغط شيوعى متزايد. ونتيجة لانسحاب بريطانيا، طلب الرئيس ترومان من الكونجرس فى مارس ١٩٤٧ «٤٠٠ مليون دولار» لمساعدة اليونان وتركيا؛ وفى طلبه هذا، أعلن أيضا استعداد بلاده لتوفير الدعم «من خلال المساعدات المالية والاقتصادية الضرورية للاستقرار الاقتصادى وللعمليات السياسية النظامية «لهذين البلدين» فيما هما يقاومان محاولات الإخضاع من قبل الأقليات المسلحة ومن خلال الضغوط الخارجية». وبهذا، انتحل رئيس الولايات المتحدة عباءة الدافع الكوكبى ضد الشيوعية، وأيضا ضد الأشكال الأخرى من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى. أتبعت إدارة ترومان التزامها بالمساعدات الخارجية بإعلانها خطة مارشال للتعافى الأوربى الاقتصادى فى وقت لاحق من عام ١٩٤٧.

قاربت هذه النقلة إلى المساعدات الخارجية المباشرة بين سياسة الولايات المتحدة وبين ما كان يريده المتخصصون الحكوميون فى شئون الشرق الأوسط، على الرغم من أنه، وباستثناء مساعدتها لتركيا، فلم تقدم الولايات المتحدة مزيدا من المعونات المهمة للمنطقة. كان صناع السياسة بعامة مهتمين أكثر بتعافى أوربا واليابان الاقتصادى ومن ثم كانوا على استعداد لتخصيص الجزء الأكبر من الموارد المتاحة لهاتين المنطقتين. علاوة على ذلك، لم يكن الكونجرس وعامة الجمهور قد استعدوا بعد لاتباع سياسة معونات خارجية مفتوحة النهاية تقتضى التزامات مكتملة المدى تجاه العالم غير الأوربى. نتيجة لذلك، اعتمد الرئيس ترومان ومستشاره على جهود محدودة من أجل نقل الأفكار والمزايا الملموسة التى ينضوى عليها «مبدأ ترومان» و«خطة مارشال» إلى الشرق الأوسط والأنحاء الأخرى.

وهكذا، وفى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات غدت المساعدة التقنية - التى

تعرف باسم النقطة الرابعة – نهج صناع السياسة المفضل لتعزيز التنمية والاستقرار والتعاطى مع ثورة التوقعات المتصاعدة فى أنحاء الشرق الأوسط والأماكن الأخرى. فى النقطة الرابعة من خطابه الاستهلالى لدى توليه السلطة، ركز ترومان على الجوائز التي يمكن أن يجنيها الأمريكيون والشعوب اللاغربية من خلال الإجراء البسيط لإمداد تلك الشعوب بمساعدة قليلة التكلفة نسبيا تتمثل فى المستشارين التقنيين والمشاركة فى التقدم العلمى والتكنولوجى. زعم ترومان قائلاً «لأول مرة في التاريخ تمتلك البشرية المعرفة والمهارات لتخفيف معاناة» الشعوب فى أماكن العالم المتخلفة. وأضاف أن «التطبيق النشط الفاعل للمعرفة العلمية والتقنية الحديثة» فى أماكن العالم تلك، لن «يساعد فقط الشعوب الحرة فى العالم، ومن خلال جهودهم الخاصة، على إنتاج مزيد من الطعام، ومزيد من الملابس، ومزيد من مواد بناء المنازل، ومزيد من الطاقة الميكانيكية لتخفيف أعبائهم». بل أيضا سيوفر «المفتاح لمزيد من الإنتاج» الذى سيعمل بدوره «مفتاحا للازدهار والسلام» فى الولايات المتحدة وأنحاء العالم.

وعلاوة على برنامج النقطة الرابعة، بدأ صناع السياسة فى تبنى مبادرتين أخريين للمساعدات فى أوائل الخمسينيات، لهما صلة بالشرق الأوسط مباشرة. كانت أولى هاتين المبادرتين هى «برنامج الأمن المتبادل» الذى تبناه الكونجرس عام ١٩٥١، وهدف إلى تنسيق جميع برامج المساعدات الخارجية بما فيها الاقتصادية والعسكرية والتقنية من خلاله. وحسب شروط برنامج «الأمن المتبادل» قام الرئيس ترومان، بتعيين إدوين لوك الابن، وكان رجلا مصرفيا له خبرة بالشرق الأوسط وارتباطات بيزنس، لتنسيق جميع مساعدات الولايات المتحدة إلى المنطقة. كان برنامج المساعدات الثانى ذا صلة مباشرة بالصراع العربى الإسرائيلى تحديدا، وخصص أموالا لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أموالا قدرها ٢٥٠

مليون دولار ينفق معظمها على مدى ثلاث سنوات بهدف الدفع بتنمية اللاجئين اقتصادياً، وتشغيلهم وإعادة توطينهم في البلاد العربية المختلفة.

قوبل برنامج النقطة الرابعة ومبادرات مساعدات الشرق الأوسط الأوسع بالترحيب من جانب كثير من المتخصصين، هذا على الرغم من أنهم أدركوا أنها لن تأتي سوى بنتائج محدودة. كانت دورين وارينر، وقبل أن يعلن ترومان عن النقطة الرابعة عام ١٩٤٩ بوقت طويل، قد ذهبت في كتابها «الأرض والفقر في الشرق الأوسط» إلى أن إنجازات المساعدة التقنية لن يكون لها سوى الحد الأدنى من التأثير إذ إنها لن تعمل على تغيير أنظمة ملكية الأرض أو تغيير البنى الاجتماعية ككل والتي اعتقدت أنها تعيق التحولات الإقليمية، وأنها ينبغي أن تشهد تغييراً جذريا يتم التحكم فيه بعناية ودأب. أضاف أنه فقط بوسع تخصيص مبالغ كبيرة من رأس المال التعاطي مع مثل هذه القضية وتوليد تحسينات كبرى في جميع أنحاء المنطقة. توصل عفيف طنوس الخبير في الشئون الزراعية شرق الأوسطية ذو الأصول اللبنانية والذي كان يعمل بوزارة الزراعة الأمريكية، توصل إلى نتيجة مماثلة في عام ١٩٥١، حيث رأى أن دوافع الكونجرس كانت إيثارية حينما وافق على دعم المساعدة التقنية، وأنه من المؤكد أن النقطة الرابعة ستفيد الشرق الأوسط بنفس درجة إفادتها أية منطقة أخرى. بيد أنه أكد أنه «لا يمكن ملء الحاجة الملحة للشرق الأوسط فقط من خلال المساعدات التقنية واستثمار رأس المال والتنمية الاقتصادية، بل إن الحل يكمن في التنمية الاقتصادية التي يخطط لها وتنجَز من أجل تحقيق هدف أوحد: تحرير الناس ورفاههم»، مؤكدا أن السبيل الوحيد لتحقيق مثل هذا الهدف في الاقتصادات التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي هو تشجيع إصلاحات جوهرية في ملكية الأرض. أما هالفورد هوسكينز، متخصص الشرق الأوسط بمكتبة الكونجرس ورئيس معهد الشرق الأوسط، فقد ركز بمزيد من الإحكام على قضية المساعدة التقنية تحديدا وما يمكن لها أن تقدمه للمنطقة،

هذا على الرغم من أنه ذهب إلى أن أى تقييم واقعى لقيمة النقطة الرابعة بالنسبة للشرق الأوسط ينبغى أن يأخذ فى الحسبان «طبيعة التخلف ومداه» فى جميع أنحاء المنطقة، إذ إنه وبسبب مناخ المنطقة، وندرة الموارد الطبيعية التى بإمكانها أن تسهم فى التصنيع فقد لا يكون باستطاعة الشرق الأوسط «أن يشهد تحسنا واسعا يتجاوز المستويات الحالية» من خلال المساعدات التقنية. وبإيجاز، فقد اعتقد كل من وارينر وطنوس وهوسكينز ومعهم آخرون أن المساعدة التقنية مجرد بداية، لكنها بداية فقط، وعلاوة على ذلك، فهى بداية هزيلة.

ثبت صحة توقع الفائدة المحدودة التى قد تأتى بها النقطة الرابعة وبرامج المساعدة الأمريكية الخارجية الأخرى بالشرق الأوسط. مما لا ريب فيه أن المائة وخمسين مليون دولار التى أمدت بها أمريكا تركيا بمقتضى مبدأ ترومان ساعدت على تقوية البلد بصفته حليفا للولايات المتحدة. بيد أن تخصيصات النقطة الرابعة لبقية الشرق الأوسط كانت صغيرة نسبيا، ومن ثم لم يتم الاضطلاع سوى ببضعة مشاريع صغيرة فى بداية الخمسينيات. قامت الولايات المتحدة بالفعل بمنح ٢٥٠ مليون دولار المخصصة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، لكن معظم هذا المبلغ أنفق على إجراءات الإغاثة الأساسية مثل الطعام والملابس والمسكن وليس على برامج التنمية و«إعادة التوطين» التى كانت الهدف الأصلى منه. أيضا، واجهت مبادرة المعونات صراعا بيروقراطيا داخليا فى واشنطون وفى مختلف الميادين وفشلت محاولة التنسيق بين جميع برامج المساعدة الإقليمية تحت إدارة إدوين لوك الابن. نادرا ما حدث اتفاق بين رؤسائه فى واشنطون وبين زملائه فى الميدان وبين قادة دول الشرق الأوسط المعنية بالمساعدات، اتفاق على طبيعة برامج المساعدة المحددة، واستقال لوك بعد أقل من عام من توليه منصبه وظل موقعه شاغرا طوال ما تبقى من إدارة ترومان. بيد أنه، وكما أسلفنا فى الفصل السابق، فإن بضع السنوات الأولى من رئاسة أيزنهاور، اتسمت بالتركيز على المساعدات العسكرية وترتيبات

الأمن الجماعي، ومن ثم، لم يكن حتى نهاية الخمسينيات أن احتلت مهمة أمريكا المقدسة والدنيوية لتحويل الشرق الأوسط قلْب المشهد مرة أخرى.

صعودة نظرية التحديث:

خلال السنوات الأخيرة من الخمسينيات، انتقل التوجه مرة أخرى إلى التركيز على التنمية كأفضل وسيلة للتحكم في التغير الثوري بالشرق الأوسط. تزامن النقد المتصاعد لبرامج المساعدات على الأساس الأمني، ذلك النقد الذي أتى من داخل شبكات المتخصصين غير الرسمية ومن خارجها كما أسلفنا، تزامن مع إعادة تقييم أوسع في الدوائر الأكاديمية وأوساط صناعة القرار عن كيفية قيام الولايات المتحدة بمحاولات لتنفيذ تحول متحكم به ليس فقط بالشرق الأوسط، بل أيضا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ابتكر علماء الاجتماع من ذوي التوجهات السياسية إطارا رئيسيا شاملا - يشار إليه عادة بنظرية التحديث - والذي عرَض التغير الثوري بصفته عملية يمكن فهمها، وتعقّبها والتحكم فيها من خلال تطبيق خبرة علم الاجتماع الأمريكي والمساعدات الخارجية. وفيما كان صناع السياسة يعيدون النظر في سياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط في أعقاب الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وجد المتخصصون في جميع أنحاء الشبكة - وبصفة خاصة في المجال الأكاديمي - ومنظّرو التحديث الجدد فرصتهم العظمى كي يشرعوا في تنفيذ رسالتهم الدنيوية العلمانية الخاصة بهم لتحويل الشرق الأوسط.

كانت جذور ما بزغ على أنه نظرية التحديث في أوساط الخمسينيات قد ظلت تنمو في عدة مباحث أكاديمية وبخاصة علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم اقتصاد التنمية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. كانت القوة الفكرية الدافعة خلف نظرية التحديث في منتصف الخمسينيات هي الاعتقاد بأن استخدام نهج إدماجي يجمع بين الآراء الثاقبة من مختلف المجالات الأكاديمية يتيح الوسيلة الفضلى لفهم التغير الثوري والتحكم به. وباتباعهم خط التفحص هذا، أوجد منظرو التحديث صلة بين

التنمية الاقتصادية والتحولات السياسية والاجتماعية الأوسع والتى اعتقدوا أنها كانت تحدث فى بلدان محددّة وأيضا فى المشهد الكوكبى الأوسع. كشفت دراسات ثلاث مختلفة، تعاطت اثنتان منها مع الشرق الأوسط مباشرة، المقاربات الفكرية المتنوعة لنظرية التحديث وركزت على وجوب فهم المجتمعات التى تمر بتغيرات ثورية ككيانات مفردة لها مكوناتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بها.

فى عام ١٩٥٨، نشر دانيل لرنر، عالم الاجتماع والمتخصص فى الشرق الأوسط دراسته بعنوان «اختفاء المجتمع التقليدى» والتى غدت النص المهيمن الذى أوجد الصلة بين نظرية التحديث والشرق الأوسط. كان لرنر، وبصفته عالم اجتماع، عميق الاهتمام بتفسير التحديث من منطلق الكيفية التى يعيش بها الناس حياتهم. بحث عن الأساليب التى بها غدا «الإلهام التحديثى» أو «الروح العقلانية للفلسفة الوضعية»، والتى كانت سمة نخب المنطقة الذين تلقوا تعليما أوربيا أو أمريكيا، قد غدت منتشرة بين قطاعات واسعة من السكان. ذهب لرنر إلى القول بأنه يوجد أربعة مكونات رئيسية للمجتمع الذى يخوض عملية تحديث: درجة التحضر [العيش فى المدن]، معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، واستهلاك الإعلام (كم من الأشخاص يستمعون للإذاعة وكم منهم على وعى بأجزاء العالم المختلفة .. إلخ)، والمستوى العام لقدرة السكان على التماهى (قدرة الأفراد على تخيل أنفسهم فى أوضاع أناس آخرين).

استخدم لرنر نتائج سلسلة من المسوحات أجراها فى أنحاء الشرق الأوسط فى أواسط الخمسينيات مكتب الأبحاث الاجتماعية التطبيقية التابع لجامعة كولومبيا لتشكيل نظرية عن التحديث على أساس تلك المعايير الأربعة. رأى أن التحضر الطوعى يشكل المرحلة الأولى للانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث، وبمجرد أن يشمل التحضر حوالى ١٠٪ من السكان، تبدأ معدلات القراءة والكتابة فى الارتفاع بدرجة كبيرة إلى أن يشمل التحضر حوالى ٢٥٪ من السكان، ولدى

هذه النقطة يبدأ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فى الارتفاع باستقلال عن معدل التحضر. ثم تؤدى نسبة ٢٥٪ من السكان الذين يعيشون فى المدن ومعها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة الماضية فى الارتفاع بالتوازى مع زيادة مستوى رغبات السكان الاستهلاكية فى مجالات الاقتصاد والتعليم والمعلومات، تؤدى إلى وجود بنية تحتية بقدر لا يستهان به من وسائل الاتصالات الجماهيرية تتضمن الإذاعة والصحف. وفى النهاية، وحينما يصبح باستطاعة الناس الاستماع إلى الإذاعة أو قراءة الصحف، سيصبحون أكثر اطلاعا على شئون العالم الأوسع، ويوضحون قدرة أعظم كثيرا على التماهى مع الآخرين. يوحى نموذج لرنر، الذى يقوم على أساس عملية تدرّجية تتقدم خطوة بخطوة، بأن مستوى التحديث فى بلد بعينه يمكن قياسه ووضع خريطة له بمجرد النظر إلى تلك الخاصيات الأربع لعامة سكان البلد.

مضى لرنر بعد ذلك واستخدم تلك المعايير، مع الاعتماد أيضا على نتيجة المسوحات، ليحلل مدى التغيير فى ستة مجتمعات شرق أوسطية ويُصنفها فى سياقها باتجاه التحديث. رأى أنه، وعلى حين أن أيا من تلك البلدان الستة لم تصل بعد إلى «الحداثة» الكاملة، فيبدو أن تركيا ولبنان قد قطعتا خطوات أكبر من الأخريات. ثم ذهب إلى أنه على الرغم من أن لبنان قد حازت على نقاط أكبر من تركيا فى عدد من المجالات، من ثم كانت «أكثر حداثة» إلا أن عدد سكان تركيا الأكبر وعملية التحديث الأسرع هناك، جعلتها «أكثر دينامية» وأشارت إلى أنها كانت تمر بتحديث أكثر «توازنا».

وحسب تقدير لرنر، فقد مثلت مصر وسوريا حالتين خلافيتين، حيث إنه كان على مصر التغلب على العقبات الطبيعية - الأرض الزراعية المحدودة والمعدل المرتفع للنمو السكانى - فى عملية التحديث، عقبات تفوق تلك التى يواجهها أى بلد آخر فى الشرق الأوسط، ومن ثم كانت تمر بعملية تحديث غير متوازنة. تجاوز التحضر فى مصر الحد الأعلى المطلوب (٢٥٪) وتفوقت على تركيا فى هذا الصدد

بحلول الخمسينيات، إلا أن معدلات الأمية فى مصر كانت أكبر كثيرا من مثيلاتها فى تركيا. ووفقا لتعبير لرنر «على مصر، من أجل أن تضاهى معدل التحضر/ الإلمام بالقراءة والكتابة التركى أن تزيد معدل من يلمون بالقراءة والكتابة فيها بنسبة ٤٠٪». وبدلا من التمعن فيما إن كانت تلك الاستنتاجات تثبت صحة نموذجه للتحديث، انتهى لرنر، بدلا من ذلك إلى أن مصر واقعة فى شباك «دائرة شريرة» من الفقر، والخطوات الصغيرة باتجاه التحديث، والنمو السكانى، ثم مزيد من الفقر. ومثل مصر، رأى لرنر أن سوريا قد قطعت بعض الخطوات باتجاه التحديث، لكنها أيضا تواجه دائرتها الشريرة الخاصة بها إذ إنه بدلا من معوقات الأرض الزراعية المحدودة والفقر والنمو السكانى التى تواجه مصر، كان السوريون يواجهون عددا من المشاكل الاجتماعية والسياسية، أهمها عدم الاستقرار المستمر، الناتج جزئيا عن التنوع الإثنى والدينى الكبير هناك، والاقتصاد المتخلف، والسكان الذين لا تجمعهم مشتركات كثيرة.

ومن بين البلدان الستة التى صنفها لرنر فى دراسته، كان مازال على إيران والأردن قطع المسافة الأطول للانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث، ولم ير من الأسباب ما يدعو للتفاؤل أن هذا سيحدث سريعا. رأى لرنر أن مشاكل الأردن متجذرة فى «عالمها الصحراوى»، ونظامها الاجتماعى القَبَلى، وأيضا الصراع على فلسطين. وبسبب هذا الصراع وجدت «تلك الإقطاعية الصحراوية نفسها تلعب دور الأمة الحديثة»، حيث زاد عدد سكانها زيادة كبيرة بإضافة حوالى ٧٠٠٠٠ لاجئ أثناء الحرب الإسرائيلية العربية فى عام ١٩٤٨/١٩٤٩. من ثم، وجدت الأردن من الصعوبة بمكان فى ظل تلك الأوضاع أن تحافظ على أى قدر من الاستقرار الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى الذى يتيح لعملية التحديث أن تبدأ، ناهيك عن إحراز أى تقدم بأسلوب ذى معنى. كما عمل التدخل الأجنبى شبه المستمر على منع تجذر أية مؤسسات داخلية قوية، فى حين أن السكان متفرقون

فى أماكن عدة بدرجة تحول دون تشجيع التحضر، الذى يفترض أنه الخطوة الأولى فى عملية التحديث بكاملها. كما رأى لرنر أن البنى الاجتماعية والاقتصادية فى إيران تشجع انتشار عدم المبالاة بين السكان، فيما ينزع النظام السياسى نحو التطرف.

وفيما تفحص لرنر المكونات الاجتماعية للتحديث فى الشرق الأوسط قام وولت روستو زميله بمركز معهد ماساتشوستس التكنولوجى للدراسات الدولية، والمؤرخ الاقتصادى، والذى عمل فيما بعد مسئولا رفيع المستوى بإدارتى كيندى وجونسون، قام بتحليل الشق الاقتصادى فى كتابه «مراحل النمو الاقتصادى مانيفستو غير شيوعى» (١٩٦٠). لم يكن رستو قد سبق له أبدا أن عمل بشكل مركز على دراسة شئون الشرق الأوسط، وكان ينزع إلى الجمع بين الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى تفسيراته للتغير الاقتصادى الكوكبى. وفى الواقع فلم تتضمن كتاباته فى الفترة ما بين منتصف الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، أى تلك السنوات التى أحدثت فيها نظرية التحديث أعظم الأثر، لم تتضمن الكثير عن الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وعلى الرغم من ذلك، وبصفته الأكثر تأثيرا بين من عبّروا عن نظرية التحديث، فقد ساعد رستو على وضع سياق أوسع عمل فى إطاره منظرو التحديث الذين كتبوا عن الشرق الأوسط. هذا علاوة على أن رستو اضطلع ببعض المسئولية عن سياسة الولايات المتحدة حيث عمل مستشارا لإدارة أيزنهاور ولعب دورا حاسما فى تطوير رد الفعل على الثورة العراقية عام ١٩٥٨، ومضى بعد ذلك ليصبح مدير مجلس التخطيط بوزارة الخارجية أثناء تولى الرئيس كيندى، ثم فى النهاية مساعد الرئيس جونسون الخاص لشئون الأمن القومى. من ثم، تستحق أفكاره الاهتمام.

طوّر روستو أطروحة عن التغير الاقتصادى الثورى، نظرية تقول عنها المؤرخة ديان كونز إنها «بسيطة وباعثة للاطمئنان» استهدف كتابه «مراحل النمو

الاقتصادى» جمهورا ذكيا غير متخصص، وجعل عملية التنمية تبدو يسيرة بأسلوب خادع. ذهب روستو إلى أن الأمر لا يقتضى، من أى بلد سوى التحرك من خلال برنامج من خمس خطوات: مجتمع تقليدى، شروط مسبقة للانطلاق إلى نمو يُدعَم ذاتيا، الانطلاق إلى النمو الذى يُدعم ذاتيا، الدفع باتجاه النضج وأخيرا عصر الاستهلاك الجماهيرى العالى. زعم روستو أنه «بالإمكان تحديد جميع المجتمعات، فى أبعادها الاقتصادية، على أنها تقع فى أحد تلك المصنفات الخمسة» رأى أنه من الطبيعى أن تستغرق عملية الانتقال من مرحلة لأخرى بعض الوقت تختلف أطوالها من مجتمع لأخر، لكن جميع القرائن تشير إلى أن الانتقال الكامل من المجتمع التقليدى إلى مجتمع الاستهلاك العالى لا يجوز أن يستغرق أكثر من ست سنوات. رأى رستو أن التغير الجوهرى فى التوجهات، من العالم التقليدى «قبل النيوتونى» إلى مرحلة إدراك أن التقدم الاقتصادى «شرط مسبق ضرورى لتحقيق أى هدف أخر يُعتقد أنه هدف جيد» رأى ذلك التغير ضروريا لدفع أى بلد ليمر بالمراحل الثلاث الضرورية للتغيير، وأن تغير التوجهات هذا سينجم عنه نقلة مماثلة فى السلوك الاقتصادى تؤدى إلى مزيد من معدل المدخرات والاستثمار. ثم أضاف أن الرغبة فى «استغلال ثمار العلم الحديث» التى تتجلى من خلال التوجهات الجديدة والسلوك الاقتصادى سيواكبها أيضا تغيير سياسى على قدر كبير من الأهمية - أى قيام دولة قومية مركزية.

اعتقد رستو أنه بالإمكان بدء الانطلاق نحو التغير الاقتصادى فى المجتمعات التقليدية من خلال الاتصال بما أسماه المجتمعات الأكثر تقدّما. كما اعتقد، بأسلوب يماثل قراءة لويس بير للوجود البريطانى فى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن الاستعمار الأوروبى قد سبق له وأن أتاح حدوث مثل هذا الاتصال، ومعه النقلة المتطلّبة فى التوجهات من خلال تعرض المجتمعات التقليدية للتكنولوجيا الحديثة وما بإمكانها إنجازه. علاوة على ذلك، وحسب روستو،

فقد قامت القوى الكلونيالية، بأسلوب نمطى، باستثمار أموال كافية فى البنى الأساسية، وتتجير الزراعة، واستغلال الموارد الطبيعية من أجل توفير مرحلة تبدأ منها الشعوب المستعمَرَة حينما تحصل فى النهاية على استقلالها. اعترف روستو أن النقلة فى التوجهات التى افترض أن الاستعمار يبدؤها كانت كثيرا ما تتجلى بأساليب مختلفة أهمها المساعدة على الحفاظ على الدافع نحو الاستقلال فى جميع أنحاء البلاد المستعمرة، ومن ثم، وجد رستو أنه، وفى وجود حركة القضاء على الاستعمار فى أوجها فى نهاية الستينيات، أنه من الضرورى تشجيع أساليب أخرى لتوفير حافز مماثل، ودعا إلى التطبيق العقلانى الحذر للمعونات الخارجية الأمريكية وغرب الأوربية فى عالم ما بعد الكلونيالية من أجل ملء الفراغ الذى أوجده اجتثاث الاستعمار. وبهذا، قدم روستو تفسيرا ركز على المزايا الناجمة عن الاستعمار والتدخل الأمريكى النشط فى عالم ١٩٤٥، بدلا من الآثار السلبية لهما.

وعلى حين أن لرنر ركز على الجانب الاجتماعى للتغير الثورى فى الشرق الأوسط، وقام رستو بتحليل المكونات الاقتصادية لتلك العملية، حاول عالم السياسة مانفرد هالپرن، فى كتابه «سياسات التغير الاجتماعى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» أن يفهم الجانب السياسى لعملية التحديث. كان هالپرن قد قضى عشر سنوات فى قسم الأبحاث والتحليل للشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا التابع لوزارة الخارجية قبل أن ينضم إلى هيئة التدريس بجامعة پرينستون فى عام ١٩٥٨، حيث عمل هناك فى برنامج دراسات الشرق الأدنى، ومركز الدراسات الدولية، فيما كان يعمل أيضا مستشارا لمؤسسة راند. كان اهتمام هالپرن الأساسى هو تفحص ما كانت تعنيه عملية التغير الاجتماعى شرق الأوسطى من المنطلق السياسى بالنسبة لشعوب المنطقة ودولها وبقية العالم، بأكثر من اهتمامه بوضع نموذج للتغيير ككل على غرار ما فعله روستو ولرنر. ومن بين الثلاثة، كان هالپرن هو من قدم الصورة الأكثر شمولا للتحديث ومشاكله فى الشرق الأوسط.

قسّم هالپرن كتابه إلى خمسة أجزاء اعتقد أنها «تحدد مدى تحول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». ردد الجزء الأول أصداء المدركات الثابتة عن الإسلام بصفته العامل الذى يحدد الحياة شرق الأوسطية، ثم تفحص انهيار أسلوب الحياة التقليدى ذى المركزية الدينية الذى زعم هالپرن أنه كان قد هيمن على المنطقة لمدة ثلاثة عشر قرنا، انهياره بواسطة القوى الحديثة. ذهب هالپرن إلى أن «النمو التراكمى للأفكار وللإنتاج والقوة ذلك الذى أُنتج خارج النظام الإسلامى، تخلل ذلك النظام واخترقه وهو فى سبيله إلى تمزيق نموذجه المتكرر القائم على التوترات المتوازنة واقتلاعه. إن ذلك النظام الذى يربط بين الإنسان والله والمجتمع يتهاوى، كما أن القوى الجديدة مازالت أبعد ما تكون عن التوازن، بل أحيانا مازالت على غير صلة ببعضها، أو بالقوى القديمة، بحيث لا نستطيع، حاليا، تشكيل نموذج جديد مستقر ومرن». أضاف إلى أن هذا بدوره، يشير إلى الوجه الثانى للتغير الاجتماعى بالمنطقة: «إقامة نظام اجتماعى جديد بقيمٍ جديدة ليحل محل البنية الاجتماعية القديمة، وهنا يجرى إعادة تعريف أدوار الطبقات التقليدية مثل الفلاحين وملاك الأراضى والعلاقات بينها». فيما تبزغ طبقات اجتماعية جديدة مثل الطبقة الوسطى الحضرية والطبقة العاملة المتنامية.

يذهب هالپرن إلى أن عمليات إعادة تعريف الطبقات وظهور أخرى جديدة تسببت فى انبثاق أيديولوجيات جديدة تتحدى جوهريا الفرضيات الأساسية للمجتمع التقليدى، والتى منها أوجدت شعوب المنطقة «آليات جدية للتحديث السياسى: ظهرت، فى إطار ما اعتبره هالپرن المكون الثالث للتغير السياسى والاجتماعى فى الشرق الأوسط، سبع أيديولوجيات سياسية جديدة على الأقل – الإسلام الإصلاحى، الشمولية الإسلامية الجديدة، الشمولية الشيوعية، القومية، الديموقراطية، السلطوية، والاشتراكية – أيديولوجيات حددت مدى الفرص السياسية شرق الأوسطية. وهنا، أصبح باستطاعة الطبقات الجديدة التى أعيد

تعريفها، ووفقا لوضعها الاجتماعي المحدد، الاعتماد على تلك الأيديولوجيات لتوفير بنية للتغيير السياسي وأجندة له، وتلك هي الخطوة الرابعة في العملية ككل. وتضمنت الكيانات المشاركة في هذا الزمن الجديد للفرص السياسية، الجيش، والأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية والبيروقراطية المدنية.

بيد أن هالپرن رأى أن هذا الثراء في بدائل الانتماء الأيديولوجي والسياسي أثار عددا من المشاكل والتناقضات القومية والإقليمية والدولية المهمة أعاقت عملية التحول الاجتماعي وأوجدت دورا للولايات المتحدة لتقوم به. شكلت عملية فهم تلك المشاكل وإدراك أنها اقتضت «تبعات ثورية في الداخل [بالشرق الأوسط] والخارج» الوجه الخامس من التغير السياسي والاجتماعي بالمنطقة، وكان خطر الزعزعة وعدم الاستقرار أهم تلك المشاكل بما له من تضمينات محلية وكوكبية. من ثم، رأى هالپرن أن على الولايات المتحدة «إدراك المدى الكامل للثورات التي تعمل الآن على تغيير وجه الشرق الأوسط وأن تساعد كل القوميين فيه على التعاطي بنجاح مع التغير الاجتماعي السريع».

ومعاً، وجدت أفكار لرنر وروستو وهالپرن وغيرهم من منظري التحديث قدرا هائلا من القبول من جانب المتخصصين في المنطقة وصناع السياسة من الذين كانت تملؤهم الهواجس من التغييرات الثورية في مناطق مثل الشرق الأوسط. اعتقد منظرو التحديث وصناع السياسة المتأثرون بهم أن دراسة الأمم بصفتها نظماً ذات مكونات اقتصادية وسياسية واجتماعية متسقة جوهرية يوفّر إطار تفسير أوْحد يُفهم من خلاله التحديات العديدة التي تواجه تلك الأمم. وتحديدا، اقترحت نظرية التحديث حلا مباشرا للمشكلتين التوءم: اجتثاث الاستعمار والتنمية، وجعلتْهما يبدوان من السهل السيطرة عليهما وإدارتهما في تلك الأثناء.

بإمكان الفرد بسهولة تحديد موضع إحدى البلدان حديثة الاستقلال على خريطة سلسلة التحديث المترابطة التي حددها لرنر أو رستو بأن ننظر إلى عدد من

العوامل الموضوعية مثل التحضر أو معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، أو أنواع السلع التى ينتجها بلد ما، أو معدلات الادخار والاستثمار، وبعد ذلك، لا يكون على صناع السياسة سوى أن يقرروا أفضل وسيلة يمكن للولايات المتحدة أن تتدخل بها للدفع قدما بالتنمية الاقتصادية أو التحول الاجتماعى. وهكذا أشارت نظريات لرنر وروستو إلى أن التطبيق العقلانى لخبرة علم الاجتماع الأمريكى والاستخدام الناجح للدولارات الأمريكية وغرب الأوربية سيؤدى إلى الإنجاز النهائى لرسالة أمريكا المقدسة والعلمانية لتغيير وجه الشرق الأوسط، وإدماج شعوبه فى الاقتصاد الدولى والمعترك السياسى العالمى فى تحالفات وثيقة مع الولايات المتحدة. ثانيا، بجعلهما التحديات الاقتصادية والمجتمعية شرق الأوسطية تبدو وأن بالإمكان فهمها وإدارتها، اقترح لرنر وروستو وسيلة للتحكم فى التغير الثورى من خلال التدخل فيه. وبما أنهما افترضا أن المجتمعات كتلك الموجودة فى الشرق الأوسط كانت تخبر تغيرا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، فقد ذهب روستو إلى أن الاقتصادات القومية التى تمر بمراحل النمو هى جزء من مجتمعات أكبر فى فترة انتقال من التقاليد إلى الحداثة، تلك العملية التى حللها لرنر. كما عبر هالپرن أيضا عن هذا المفهوم، على الرغم من أنه أضاف تعقيدات على أفكار لرنر وروستو الخاصة بالتحكم فى التنمية أو التحول الاجتماعى وإدارتها بأن قام بتحليل تبعات تلك العملية ذاتها التى تؤدى إلى عدم الاستقرار، حيث رأى أن التغير الاجتماعى يتسبب فى حس عارم بفقدان التوجه لدى عامة السكان ومن المحتمل له أن يؤدى بهم باتجاه الراديكالية السياسية. من ثم ينبغى على الولايات المتحدة أن تفعل ما بوسعها للحيلولة دون ذلك.

ثالثا، لقيت نظرية التحديث قبولا من أعضاء الشبكة وصناع السياسة بسبب قدرتها على التعاطى مع مخاوفهم من أن يؤدى التغير الثورى إلى مزيد من الفُرص للاختراق الشيوعى أو السوفييتى للشرق الأوسط. اعتبر روستو الشيوعية «مرضا

بإمكانه أن يصيب أى مجتمع يمر بفترة انتقال إن هو فشل فى التنظيم الفاعل لتلك العناصر الموجودة بداخله المستعدة للسير قدما بعملية التحديث»، لكن إذا أمكن التحكم فى تلك العملية الانتقالية وإدارتها بالأسلوب الملائم وهى مشكلة أسماها روستو «التحدى المركزى فى زماننا»، يصبح حدوث عدم الاستقرار السياسى أقل احتمالا بكثير. رأى أن الدول التى تمر بمرحلة الانتقال وتتبع النموذج الأمريكى أو غرب الأوربى فى التنمية، أو تلك الأكثر سرعة فى الانتقال من أوضاعها التقليدية إلى الحداثة تصبح أقل راديكالية بكثير، ولا تمثل سوى تهديدات أقل لمصالح الولايات المتحدة فى أرجاء العالم. وهكذا، أضمر لرنر وروستو وهالپرن، جميعهم، أنه ينبغى على الأمريكيين أن يظلوا واثقين فى نموذج بلدهم للتنمية وفى سياسة معارضتها للاتحاد السوفييتى.

بيد أنه، وفى مسعاهم لجعل التغير الثورى أكثر قابلية للتحكم فيه وإدارته، ابتدع منظرو التحديث نماذج مفرطة الجمود واعتمدوا بأكثر مما ينبغى على تجارب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. افترضوا جميعهم، باستثناء هالپرن الذى أدرك الطرق المختلفة الكثيرة التى بإمكان التحول الاجتماعى أن يسلكها، أن جميع المجتمعات تسلك نفس الطريق الخطّى المستقيم، وأنه بالإمكان التنبؤ بهذا الطريق وإخضاعه للقياس معاً. أيضا، أغفلت نظرية التحديث أن تأخذ فى الحسبان وجود قادة فى الدول المختلفة يتبعون أجنداتهم الخاصة ويحاولون تنفيذها. وعلى الرغم من أطيب أمنيات روستو، وكما أوضحت العلاقات الأمريكية فى الستينيات فيما بعد، فإن المساعدات الخارجية التى قُصِد بها تشجيع التنمية ارتبطت عن كثب بقضايا أخرى. كان لمدى حسن علاقة زعماء الدول المختلفة بالولايات المتحدة، وإجراءات هؤلاء القادة وأفعالهم، واعتقاد السياسيين أن المعونات الخارجية تُمنَح فقط مع توقعات لتلقى أشياء فى مقابلها، كان لكل هذا أثره على المدى الذى كان باستطاعة الولايات المتحدة التحكم به فعلا فى التغير الثورى وإدارته بالشرق

الأوسط والأنحاء الأخرى. علاوة على ذلك، رأت شعوب كثيرة فى الشرق الأوسط وأنحاء أخرى، ممن كرسوا حياتهم للنضال ضد التدخل الأجنبى فى بلادهم، رأوا استناد الولايات المتحدة إلى نظرية التحديث من أجل التحكم فى التغير الثورى مرادفا لتشجيع «الغربنة».

أوضحت تلك المشاكل جميعها بعض مواطن ضعف نظرية التحديث. بيد أنه، فربما نجم التحدى الأكبر عن إدراك أنه ليس ثمة علاقة متبادلة بين تطبيق معونة التنمية الأمريكية أو خبرة علم الاجتماع وبين الإنجاز الواقعى لرسالة الولايات المتحدة المقدسة والدنيوية بالشرق الأوسط. مثلا، فقد ذكر تقرير لجنة منبثقة عن مجلس الأمن القومى فى عام ١٩٦٠ أن الولايات المتحدة «تواصل برامجها الاقتصادية الخارجية دونما الاستعانة بأيديولوجيات أو حتى نظرية متسقة منطقية عن العلاقة بين المساعدات، والتنمية والسياسات الدولية». ثم ذهب التقرير إلى أن برامج المعونات الأمريكية «تنجم عن مجموعة، بل وحتى خليط مُربك، من الأهداف ذات الطبيعة التعميمية السياسية، العسكرية، والإنسانية - وغيرها». بل إن مانفرد هالبرن نفسه أدرك تلك المشكلة الخطيرة فى برامج المعونة الأمريكية حيث ذكر فى مؤتمر حول إيران عام ١٩٦١ (حسب ما قاله هارولد سوندرز أحد العاملين بشئون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى) «إننا لا نملك نظرية للتغيير السياسى والاجتماعى تُكمِل نظريتنا عن التنمية الاقتصادية.. لدينا فقط مقاربتنا المُرتجلة للثورة - ونستغل الفجوات حيث نجدها»، ومن المحتمل أن كتابه «سياسات التغير الاجتماعى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» كان محاولة منه للتعاطى مع تلك القضية.

اختبار نظرية التحديث بالشرق الأوسط:

اكتسب منظرو التحديث نفوذا على صناع السياسة الذين كانوا أنفسهم يبحثون عن مناهج بديلة يصيغون بها علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط فى

أعقاب سنوات أواسط الخمسينيات المحملة بالتوترات. وبدأ هؤلاء المنظرون يؤثرون في سياسات الولايات المتحدة ومحاولاتها الفعلية لتغيير وجه الشرق الأوسط بنهاية ذلك العقد. وعلى الرغم من أن ثورة العراق عام ١٩٥٨ أتاحت فرصة أولى محدودة [لتطبيق النظرية]، لكن حالتي مصر وإيران أثبتتا أنهما أكثر دلالة على جاذبية نظرية التحديث وعلى أوجه قصورها. أيضا، وصل التأثير الذى مارسه الأعضاء الأكاديميون فى الشبكة غير الرسمية من المتخصصين ذروته فى الفترة ما بين نهاية الخمسينيات وأواسط الستينيات، وبذلك طمسوا الخط الذى يفصل بين الشبكة وصناع السياسة.

بيد أنه، ومن أجل التقييم الكامل للمجهود الذى بُذل للعمل على تحول الشرق الأوسط من خلال تطبيق نظرية التحديث، علينا أولا الاعتراف بنقطة مفتاح تتعلق بنقلة أساسية حدثت فى سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية الخارجية أثناء إدارة أيزنهاور، وتوضيح تلك النقلة. طرح بِرتون كاوفمان رأيه المقنع بأن سنوات أيزنهاور شهدت تغيرا جوهريا في توجهات صناع السياسة الأمريكيين من حيث تشجيع التغيير فى الخارج وأيضا التعاطى مع مجموعة متنوعة من الهواجس الاقتصادية والسياسية الدولية الملحة. يقترح كاوفمان أنه مع بعض الاستثناءات المهمة مثل «مبدأ ترومان» و«خطة مارشال» وبرامج «النقطة الرابعة» صغيرة المدى نسبيا، فقد كانت سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب تُركِّز على «التجارة وليس المعونات» كوسيلة لإرسال الدولارات الأمريكية إلى الخارج وتشجيع النمو الاقتصادى الدولى. وبالتأكيد، فإن النهج التنموى الليبرالى الذى ناقشناه سالف يتلاءم مع هذا النموذج فيما يتعلق بالشرق الأوسط. بيد أنه وفقا لكاوفمان، فقد تغيرت تلك السياسة فيما بدأ الاتحاد السوفييتى فى منح حزم مساعدات مالية لبلدان فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بدءا من منتصف الخمسينيات، وحينما غدا صناع السياسة الأمريكيون على قناعة بأنه لا يمكن الشروع فى جهود النمو

الاقتصادى والتنمية سوى على أساس يشمل جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذى يتطلب قدرا كبيرا من الدعم المالى الذى يشكل تتمة للتجارة، سعت إدارة أيزنهاور التى كانت تُكنُّ عداء متأصلا للشيوعية إلى الجمع بين «التجارة والمعونة» فيما بدأت تشجع خطط تنمية شاملة بالخارج. كان تنفيذ هذا يعنى الاعتماد على المتخصصين فى المنطقة وعلى الأساليب الحديثة لتعريف التخلف وقياس التغير التى ناقشناها سابقا فى هذا الفصل، وبهذا أوجدت تلك الإدارة بيئة تمكّن فيها منظرو التحديث البازغون من الازدهار.

مثلت الثورة العراقية فى عام ١٩٥٨ أولى الفرص المتاحة لمنظّرى التحديث وصناع السياسة لتوظيف أفكارهم فى محاولة منهم للشروع فى تنفيذ تحوّل متحكم به فى الشرق الأوسط. وفيما بعد صرح الرئيس أيزنهاور بأنه كان مقتنعا «بأنه من خلال تحسين مستويات المعيشة يمكن تحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط». من ثم، التجأ إلى صديق قديم له من الحرب العالمية الثانية، سى . دى. چاكسون، المدير التنفيذى لمجلتى لايف/ تايم ليعدّ له خطاباً يلقيه فى بداية شهر أغسطس أمام الأمم المتحدة يوضح فيه استجابة الولايات المتحدة لأحداث العراق. كان چاكسون مسئولا عن عمليات الحرب النفسية تحت قيادة أيزنهاور أثناء الحرب، ثم تولى منصب مساعد الرئيس الخاص للحرب النفسية حينما انتقل الجنرال إلى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض. وبدوره استعان چاكسون بصديق عمره وولت روستو فى صياغته للخطاب، واضطلع روستو بالمهمة، حيث عمل تقريبا طوال الساعات الأربع وعشرين لعدة أيام لإعداد خطاب يلقى الضوء على حاجة شعوب الشرق الأوسط للتركيز على التحديث والتنمية.

مثّل الخطاب الذى أعده چاكسون وروستو صعود نظرية التحديث كنهج مفضل فى محاولة التدخل فى التغير الثورى بالشرق الأوسط وإدارته ومن ثم، إنجاز مهمة أمريكا المقدسة والدنيوية لتغيير المنطقة. أعطى أيزنهاور تعليماته لچون فوستر

دالاس وزير الخارجية، ولجاكسون بأن نقاش الأزمة المحددة (الثورة العراقية) ينبغي ألا يتجاوز فقرة واحدة، وعلى بقية الخطاب أن يعرض مقترحات تكشف عن الطبيعة «العملية» و«المثالية» فى أن لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. وفى ظل تلك الحرية التى سُمح لهما بها، كتب جاكسون وروستو خطابا أعاد التأكيد على مبدأ مساعدة حكومة الولايات المتحدة لتنمية الشرق الأوسط، وكانت أهم مبادرة تضمنها الخطاب عبارة اقتراح بإنشاء مؤسسة للتنمية العربية تدار من خلال جهود منسّقة لمختلف الدول العربية والأمم المتحدة، بحيث تستخدم تلك المؤسسة أموالاً توفرها دول المنطقة والمؤسسات الخاصة والبلدان الأخرى - بما فيها الولايات المتحدة - المستعدة للمشاركة. كانت فكرة إنشاء بنك أو هيئة خاصة بالتنمية العربية قد ظلت قيد التقاذف والتداول بين أطراف متعدّدة منذ عام ١٩٥٤ على أقل تقدير، هذا على الرغم من أن أحداثا أخرى كانت دائما تحول دون أن يتجاوز صناع السياسة التفحصات المبدئية للفكرة. وعلى الرغم من أن اقتراح عام ١٩٥٨ لم يصل أبدا إلى مرحلة التنفيذ إلا أنه نص على التزام حكومة الولايات المتحدة الأساسى بالتحديث فى الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الاقتراح وُلِد ميتاً إلا أنه وفّر سابقة حاسمة لمحاولات أكثر تفصيلا تعمل على توظيف نظرية التحديث من أجل إحداث تحول في الشرق الأوسط فى نهاية الخمسينيات وبدايات الستينيات.

تكشف المراجعة الموجزة للعلاقات الأمريكية المصرية فى تلك الفترة العقبات الجادة التى واجهها منظرو التحديث فيما كانوا يطبقون أفكارهم على ذلك البلد، وكما أوضحنا فى الفصل الثالث؛ ففى الوقت الذى أتيحت لمنظرى التحديث فرصتهم كانت الثورة السياسية قد حدثت بالفعل. وطوال منتصف الخمسينيات، حاول صناع السياسة التحكم فى نظام ناصر والتغير الثورى الذى تبناه النظام من خلال فرض العزلة على مصر، لكن أحداث العراق أدت إلى أن يُعيد أعضاء الشبكة وصناع السياسة النظر فى سياستهم تجاه مصر الثورة، والبحث عن أساليب بديلة

للتحكم في التغير الثوري من خلال استخدام مصر وإشراكها معهم. استند إعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر والالتجاء لناصر إلى إعادة تقييم للزعيم المصري نفسه، فيما أدرك صناع السياسة الأمريكيون وأعضاء الشبكة أنه لم يكن بدرجة الهيمنة التي صوروه بها. بيد أنهم رأوا أنه حتى ولو أن ناصراً لم يكن بدرجة القوة التي اعتقدوها سابقا، فقد كان من الواضح أنه يملك من السطوة ما يمكنه من الإضرار بمصالح الولايات المتحدة بالمنطقة، مما كان يعني أنه قد يكون من الأفضل للولايات المتحدة محاولة الحفاظ على شكل من الصِّلة الإيجابية معه. وهكذا ، كان صناع السياسة يحاولون الحد من تأثيرات التغير الثوري وإعادة توجيه طاقته في مصر بدلا من محاولة منعه تماما. بيد أنه، عمل دعم الولايات المتحدة الكبير لإسرائيل على تقييد جهود أعضاء الشبكة وصناع السياسة في محاولاتهم تطبيق نظرية التحديث على مصر. إذ إنه ما كان للكونجرس الذي يدعم إسرائيل بكل قوته أن يسمح بمعونة مالية كبيرة لو ظهر أن أي قدر من تلك الأموال سيستخدم بأسلوب يمكن أن يضر بإسرائيل. وبسبب هذين العاملين، لم يكن باستطاعة أعضاء الشبكة وصناع السياسة استخدام المعونة لتشجيع التحديث سوى بأساليب جد محدودة.

كانت الخطوات الأولى لاستمالة مصر وإشراكها صغيرة جدا، استغلت مفهوم «الطعام مقابل السلام» أساسا لمبادرة سياسية تجاه ناصر أكثر شمولا بكثير. كان منشأ برنامج «الطعام مقابل السلام» هو القانون العام رقم ٤٨٠ الذي نص على بيع فوائض المنتجات الزراعية الأمريكية بسعر مدعَّم للبلدان الأجنبية وقبول الدفع بالعملات المحلية. ثم بعد ذلك يمكن استخدام العائدات من تلك المبيعات، بعد المساعدة في دفع نفقات الوفود في البلاد المتلقية للدعم، لتوفير مِنَح أو قروض لنفس البلدان التي ابتاعت السلع الفائضة. في عام ١٩٥٥ بادرت الولايات المتحدة بتقديم مساعدة محدودة وفقا للقانون العام ٤٨٠، لكن تلك المعونة قُلِصت من عام

١٩٥٦ وحتى عام ١٩٥٨ حينما فسدت العلاقات المصرية الأمريكية. (باستثناء الحد الأدنى من المساعدات لوكالات الاغاثة). وفى عام ١٩٥٩، بدأت الولايات المتحدة برنامجا أكثر شمولا للمعونة بناء على القانون العام رقم ٤٨٠ على أمل أن يوفر هذا طريقا إلى ناصر، وأسهم قرار ناصر بتحسين العلاقات الأمريكية/ المصرية الذى تزامن مع هذه المبادرة فى توسيع نطاق ذلك البرنامج. ووفقا للمؤرخ. ويليام بيرنز، أصدر ناصر تعليماته إلى مصطفى كامل، سفير مصر بواشنطون دى سى قائلاً: «افعل كل ما بوسعك لإصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر» من ثم، اقترح كامل على صناع السياسة بالولايات المتحدة أن مصر قد تكون على استعداد لوضع القضايا المتسببة فى الخلافات الخطيرة بين البلدين» فى الثلاجة» إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ نفس الخطوة. وفي مجموعها، شكلت معونة القانون العام ٤٨٠، نسبة ٧٣٪ (٢٩٤,٦ مليون دولار من مجموع ٤٠٤,٨ مليون دولار) من كل معونات الولايات المتحدة لمصر فى الفترة بين العامين الماليين ١٩٥٥ و١٩٦١، وتسلمت مصر ٢٣٩ مليون دولار منها بين عامى ١٩٥٩ و١٩٦٠.

وبدلا من مجرد استخدام معونات الأطعمة كرمز للتواصل مع ناصر، أراد منظرو التحديث فى إدارة كيندى استخدامها بأسلوب أكثر اتساعا من أجل تشجيع التنمية، وكان هذا يتسق مع تركيز إدارة كيندى على «الشكل الجديد New look» لمشاريع تنمية طويلة الأمد تشمل أنحاء البلاد والتركيز أيضاً على فكرة «عقد من التنمية». كان صناع السياسة يأملون فى إنجاز الهدف قصير الأمد الذى يتمثل فى استخدام ناصر للموارد من أجل التحديث الداخلى من خلال إمداده بمزيد من المعونة الغذائية، وإذا استجاب ناصر بالأسلوب المناسب للمساعدات الغذائية وقلص خطابه المعادى لأمريكا والمعادى لإسرائيل، تقوم الولايات المتحدة بدراسة لتقديم حزم مساعدات أكبر له. تم إرسال سلسلة من الخطابات الودية من كيندى لناصر كان من المفترض لها التمهيد للمبادرة مع وضع إمكانية دعوة رسمية

لناصر لزيارة الولايات المتحدة قيد الاحتياط. وكما بين وولت رستو فى يونيو عام ١٩٦١، كان هدف المبادرة هو «تقوية الأسس لاستقلال ناصر والإعداد لإقامة مدى كامل من العلاقات الإنسانية الأكثر حميمية مع شعبه». تعهدت الولايات المتحدة بتقديم ١١٨،٧٤ مليون دولار من المساعدات وفقا للقانون العام ٤٨٠ فى غضون الأشهر الخمسة الأولى من المبادرة (يوليو إلى نوفمبر ١٩٦١) وقامت بدراسة أشكال عديدة أخرى من المساعدات. أيضا، قام كيندى وناصر بتبادل عدة خطابات على الرغم من أن كيندى لم يصدر أبدا الدعوة الرسمية لناصر بزيارة الولايات المتحدة.

وصلت مبادرة المساعدات إلى نقطة الذروة فى عام ١٩٦٢، حينما اضطلع صناع السياسة ببرنامج «أفعال» اعتبروه خطوة مهمة إلى الأمام فى سياسة الولايات المتحدة ككل تجاه مصر. كانت الولايات المتحدة وقتئذ تقوم بتقييم عدد من الطلبات المصرية وصل مجموعها عدة ملايين من الدولارات. اعتقد صناع السياسة أنهم إن استطاعوا تمويل كل تلك المشروعات أو غالبيتها والجمع بينها فى حزمة واحدة فقد يخلق هذا الفرصة لتوفير نافذة أوسع على ناصر. وإذا أشارت استجابات ناصر لتلك الحزمة إلى أنه هو أيضا يريد قلب صفحة جديدة فى العلاقات المصرية الأمريكية، يمكن للطرفين البدء فى مباحثات رفيعة المستوى حول مجموعة واسعة المدى من المشاريع التنموية تستطيع الولايات المتحدة الإسهام فيها. فى مذكرة له فى ديسمبر ١٩٦١، أوضح روبرت كومر المتخصص فى شئون الشرق الأوسط بالبيت الأبيض، رسم فيها الخطوط العريضة للمبادرة الموسّعة، أوضح أن الاستثمار الكبير فى ناصر من أجل تحسين العلاقات بين البلدين لن يحل مسائل الخلافات الرئيسية بالرغم من أنه قد يقنعه بالاستمرار فى التركيز على التنمية الداخلية ومقاومة تشجيع التغير الثورى الذى كان يهدد مصالح الولايات المتحدة فى أرجاء إفريقيا والشرق الأوسط

فى البداية، بدت المحاولات لاحتواء التغير الثورى وأنها حققت نجاحا ملحوظا. وافقت الولايات المتحدة على عدد من الطلبات المصرية، من بينها إنقاذ آثار النوبة التى كانت مهددة بالغرق نتيجة إقامة السد العالى بتمويل سوفييتى. أيضا، قام الرئيس كيندى بإرسال المستشار الاقتصادى إدوارد مايسون، من جامعة هارفارد، ومن بين معارف وولت روستو، إرساله إلى مصر لتقييم خطتها التنموية. ثم قام تشستر بولز، مستشار كيندى الخاص لشئون العالم الثالث، بلقاء ناصر بالقاهرة فى فبراير ١٩٦٢، وقام وزير الاقتصاد المصرى عبدالمنعم القيسونى بزيارة واشنطون فى إبريل من العام ذاك. بل إن المبادرة للاستثمار أكثر من ناصر أدت إلى توقيع اتفاقية فى عام ١٩٦٢، وفقا للقانون العام ٤٨٠، مدتها ثلاث سنوات تنتهى عام ١٩٦٥. بدا أن الأمور تسير قدُما دونما عوائق، حتى أن كومر كتب يقول فى مايو ١٩٦٢ «إذا أخذنا فى الاعتبار أننا نقوم بجهد طويل الأمد من أجل التغلّب على إرث متأصل لشكوك الجمهورية العربية المتحدة فى الغرب، فإن الأمور تبدو وأنها على ما يرام لدرجة معقولة. المهم هو أن علينا ألا ندع المضايقات الثانوية التى تظهر بين حين وآخر تحرف استراتيجتنا عن مسارها».

كانت اليمن هى إحدى تلك «المضايقات الثانوية» التى ظهرت فى خريف عام ١٩٦٢، والتى انتهى أمرها بأن تسببت فى حرف برنامج «الأفعال» الأمريكى عن مساره وكشفت عن بعض مشاكل الاعتماد على نظرية التحديث لاحتواء مصر. كانت سلسلة من الأزمات قد أعقبت وفاة أحمد بن يحيى إمام اليمن الذى كان قد ظل يحكمها لمدة طويلة، وأدت تلك الأزمات بدورها إلى انقلاب عسكرى أطاح بخليفة الإمام الذى فرّ إلى السعودية حيث سرعان ما تلقى الدعم هناك. وهنا رأى ناصر فرصة سانحة لتوسيع مدى تأثيره الثورى، وتحدّى الأسرة المالكة السعودية. من ثم أعطى دعمه للجمهوريين الذين هندسوا الثورة، لكن الأوضاع سرعان ما تدهورت إلى حالة شبه حرب بين مصر والسعودية. أرسل البريطانيون والسوفييت

عملاءهم إلى اليمن وطلبت السعودية مساعدة الولايات المتحدة. قامت الولايات المتحدة بالاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية حكومة شرعية لليمن في ديسمبر ١٩٦٢، لكنها، وفي تحذير منها لمصر بعدم التدخل في السعودية كاد ألا يخفى، أبلغت جميع الأطراف أنها ستدافع عن مصالحها في شبه الجزيرة العربية والمناطق المحيطة بها، وتقدمت بعدة مبادرات للسلام أو الانسحاب كانت تحظى بقبول السعوديين والمصريين. لكن سرعان ما كان الصراع يتصاعد مرة أخرى. أيضا، عمل ما زُعِم عن استخدام مصر للأسلحة الكيميائية ضد قوات المعارضة الملكية اليمنية على إضعاف دعم صناع السياسة الأمريكيين، وأعضاء الكونجرس الذين كانت الهواجس تملؤهم من عبدالناصر، دعمهم لمصر.

بيد أن مشكلة اليمن كانت بداية المضايقات فيما عملت قضايا أخرى على تقويض العلاقات المصرية الأمريكية في منتصف الستينيات. آنذاك، كان عبدالناصر أقل استعدادا للحفاظ على الصراع العربي الإسرائيلي «في الثلاجة»، وفي نفس الوقت بدأت الولايات المتحدة بأسلوب أكثر علانية، في بيع الأسلحة لإسرائيل، هذا علاوة على أن الرئيس جونسون لم يبق أبدا على علاقة ودية مع ناصر كتلك التي كانت تربط الرئيس كيندي به، بل إنه أبدى فقدان صبر متزايداً إزاء ما اعتقد أنه تصلّب موقف ناصر مما كان يحدث في اليمن ومن إسرائيل. من ثم، تقلصت برامج المعونة الأمريكية فيما تدهورت العلاقات بين البلدين. وحينما انتهت صلاحية صفقة القمح عام ١٩٦٥، التي كانت قد تمت في فترة رئاسة كيندي، أجريت تفاوضات حول صفقة جديدة لم تغطِّ سوى ستة أشهر، ثم لم تُجدَّد. وكما كان متوقعا، حينما تصاعدت التوترات بين مصر وإسرائيل واندلعت حرب ١٩٦٧، وصلت العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوياتها حيث اعتقد ناصر أن الولايات المتحدة لعبت دورا حاسما لتضمن انتصار إسرائيل وقام بقطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية معها، ولم يحاول إعادتها إلا بعد انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة عام ١٩٦٨.

يذكر المؤرخ ويليام بيرنز أن دبلوماسية ليندون جونسون، كانت، وبأسلوب جوهري، امتدادا لسياسات لعبة الأمم. كانت المعونة الغذائية، وكالة لتلك الدبلوماسية، مرتبطة - في خطة جونسون للأمور - بالقاعدة الرئيسية في السياسات القومية: لا تفعل شيئا أبدا نظير لا شيء. وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن جونسون، في هذا الصدد، مختلفا عن سابقيه فيما يتعلق بالمعونة التنموية لمصر، حيث كان الهدف الرئيسي خلف تفعيل نظرية التحديث في مجال العلاقات الأمريكية/ المصرية، قد ظل دائما هو الحد من أجندة ناصر القومية ومن استعداده لتشجيع التغير الثورى في أنحاء المنطقة. لقد أوضح أيزنهاور ومرءوسوه أنهم كانوا يربطون المعونة الغذائية الأمريكية بالتغييرات في السياسات المصرية مثل التقدم الذى تحرزه في مجال الصراع مع إسرائيل أو في تقوية الروابط الموالية للغرب والمعادية للاتحاد السوفييتي. كان «برنامج الأفعال» الذى اضطُلع به أثناء سنوات كيندى قد شهد لحظات «انتظر لنرى»، وعلى الرغم من أنه لم يُرغِم ناصراً على التحرك باتجاه السلام مع إسرائيل، إلا أنه كان يستند، بأسلوب مُضمر، إلى ترك القضية «في الثلاجة». وعلى الرغم من أن عتبة توقعات جونسون كانت أعلى كثيرا، وأنه صرّح بتلك التوقعات بأسلوب أكثر وضوحا، وأبدى نفاد صبر عندما لم تتحقق تلك التوقعات، إلا أنه لم يؤسس سابقة جديدة بتسييسه معونة الولايات المتحدة لمصر.

وككل، ينبغي الحكم على اعتماد الولايات المتحدة على نظرية التحديث والمعونة التنموية من أجل احتواء التغير الثورى في مصر وإدارته بأنه نجاح جزئى حسب منظور المتخصصين وصناع السياسة معاً. تعاطت المعونة الغذائية مع احتياج مهم لمصر في بداية الستينيات وحتى منتصفها ومكنت ناصر من تكريس الموارد الأخرى للتنمية الداخلية. ما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٦، أمدت الولايات المتحدة مصر بما قيمته حوالى ٩٩٧ مليون دولار من المعونة الغذائية بمقتضى القانون العام رقم

٤٨٠، وأحيانا كانت تمدها بأكثر من نصف احتياجاتها الكلية من القمح. وبهذا، وفرت المعونة الغذائية لمصر مبالغ كبيرة من الأموال التى استخدمها ناصر للدفع بالخطة الخمسية للتنمية، وكانت قطاعات الاقتصاد التى تأثرت إلى حد كبير بهذه التنمية هى قطاع الكهرباء، والإنشاءات والاتصالات والتى حققت جميعها معدلات نمو من رقمين ما بين الأعوام المالية ١٩٥٩/ ١٩٦٠ و١٩٦٤/ ١٩٦٥. وبشكل كلى، بلغ متوسط المعدل السنوى لنمو إجمالى الناتج المحلى ٦,١٪. ولابد أن مثل تلك النتائج قد حازت رضا منظّرى التحديث، فيما رحّب صناع السياسة بالعلاقات الأكثر دفئا بين البلدين، والتى ثبت أنه، من الصعب الحفاظ عليها على المدى الطويل. فى يوليو عام ١٩٦٣، قال روبرت كومر الذى كان قد عمل كحلقة صلة بين الشبكة وصناع السياسة بصفته متخصص الشرق الأوسط بالبيت الأبيض فى إدارتى كيندى وجونسون قال «إننى أكره أن أبدو فى موقف دفاعى، لكننى أعترف أنه من الصعب الحفاظ على توازن العلاقات المتقلقلة بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة، حيث يستمر ظهور القضايا الشائكة الواحدة تلو الأخرى.. هل يدرك الجميع أننا لم نكن أبداً فى وضع أفضل فى العالم العربى؟ إننا على علاقة طيبة إلى حد معقول مع الثوريين العرب لكن بدون أن نفقد عملاءنا القدامى. وهذا هو تماما الوضع الذى نريد أن نظل فيه، رغم الألم والتوتر الذى يقتضيه المحافظة عليه».

بيد أنه لم يكن باستطاعة نظرية التحديث والمعونات التنموية تجسير الهوة العريضة بين هدف التحول الاجتماعى طويل المدى، وبين الاهتمامات والمخاوف السياسية قصيرة المدى. سرعان ما أدرك صناع السياسة والمتخصصون الذين دعموا برنامج المعونة لمصر أنه لن يؤدى أبدا إلى اتفاق ناصر وصناع السياسة بالولايات المتحدة حول إسرائيل، أو الأنظمة الملكية المحافظة بالشرق الأوسط، أو الدعوة إلى الوحدة العربية، لكنهم كانوا قد أملوا أنها ستضع أساسا لعلاقة بين

البلدين بإمكانها مقاومة تلك الخلافات، وتساعد على تغير مصر بأسلوب متحكم به. لكن، حينما لم يعد بوسع ناصر أو صناع السياسة الاحتفاظ بتلك القضايا «فى الثلاجة»، سرعان ما فسدت العلاقات الأمريكية/ المصرية، مما كان له أثر سلبى على فاعلية نظرية التحديث، وعلى المعونة التنموية. كما عملت العلاقة الشخصية بين جونسون وناصر على تعقيد المشكلة بأن جعلت كلاً من الزعيمين على استعداد لقراءة أفعال الآخر وإجراءاته بأسلوب سلبى. كانت نظرية التحديث تتطلب الصبر ولم يكن بإمكانها تجسير الهوة بين النظرتين قصيرة المدى وطويلة المدى.

وقتئذ، كان ثمة أفراد أدركوا تلك التناقضات. قام ويليام جود، الذى كان بصفته مساعد مدير الوكالة الدولية للتنمية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، مسئولا عن الإشراف على تفعيل برنامج المعونات فى مصر، قام فيما بعد باستدعاء معارضته للبرنامج حيث قال إن الولايات المتحدة دخلت تلك الاتفاقية عام ١٩٦٢ «على جثتى – وفى هذا قليل من المبالغة– لكنها دخلتها بالرغم من اعتراضاتى»، رأى جود أن صفقة الثلاث سنوات تضمنت تنازلات بأكثر مما ينبغى «لقد تخلينا عن رافعتنا، وبمجرد أن ضمن المستر ناصر اتفاقية السنوات الثلاث، شرع فى متتالية كاملة من الأنشطة المعادية لنا، وغدا قطع الغذاء عن شعبه الذى كان بحاجة ماسة إليه فى وقت كنا مرتبطين فيه باتفاقية لم ينقض أجلها بعد، غدا أكثر صعوبة من لو أننا كنا قد ارتبطنا بعدد من الاتفاقيات قصيرة الأجل، بحيث تتوفر لنا الفرصة لممارسة نفوذنا فى كل مرة يتم فيها التفاوض على اتفاقية جديدة». اعتقد جود بوجود اختلافات كبرى بين رأى الوكالة الدولية للتنمية فى البرنامج وبين نظرة مساعدة وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا إليه وأن مرجع ذلك كان إلى حد كبير هو السياسة، حيث تذكر جود أن «مساعد وزير الخارجية وفريقه كانوا يدعمون اتفاقية السنوات الثلاث بقوة لأسباب سياسية، وكنا، نحن فى الوكالة، نعارضها بقوة كونها غير منطقية. ظل برنامج الجمهورية العربية المتحدة، منذ

وجودى هنا، برنامجا سياسيا بشكل رئيسى، أكثر منه برنامجا للتنمية الاقتصادية. فى هذا البرنامج، نقوم بأشياء نأمل أن تساعد التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة، أشياء نعتقد أنها معقولة ومنطقية. لكن، وبشكل جوهرى، فإن سبب وجود برنامج لنا فى الجمهورية العربية المتحدة هو سبب سياسى، والأهداف الرئيسية التى نحاول خدمتها هى أسباب سياسية». رأى جود أنه فى حالة وجود هدف لتنمية اقتصادية طويلة الأجل فإنه ينبغى تنحية الاعتبارات السياسية جانبا والقيام بالتزام يدوم طويلا، أما إذا كانت الاهتمامات الأساسية سياسية، فمن الأجدى العمل وفق اتفاقيات قصيرة الأجل تتيح للولايات المتحدة ممارسة نفوذ مستمر، وأن اتفاقية السنوات الثلاث على أساس سياسى لن تخدم أيا من الهدفين».

كان اختبار استخدام نظرية التحديث وسيلة لاحتواء التغير الثورى، أكثر اكتمالا فى إيران، هذا على الرغم من أنه كشف مواطن ضعف تتطابق مع تلك التى ظهرت حينما طُبقت النظرية بمصر. كان السياق فى إيران على قدر كبير من الاختلاف عن مثيله فى مصر فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، حيث كانت إيران، بالتقابل مع مصر، حليفا للولايات المتحدة وتنتج كميات كبيرة من النفط ولها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتى، مما زاد مخاوف المحللين وصناع السياسة من حدوث أية زعزعة فى الأوضاع. كما أنه، وعلى حين أن صناع السياسة كانوا يأملون فى الحيلولة دون الإطاحة بحكم ملكى محافظ وموالٍ للولايات المتحدة بعامة، من خلال قوى ثورية قاعدية، كانت الثورة قد حدثت فى مصر بالفعل وكان الهدف هو الحد من طاقتها أو إعادة توجيهها. هذا علاوة على أن علاقة الشاه مع إسرائيل كانت جيدة إلى حد معقول، وأن المعارضة داخل الولايات المتحدة لمساعدة إيران كانت أقل كثيرا من المعارضة لمساعدة مصر. ومعاً، كانت تلك الاختلافات تعنى أنه كان بإمكان صناع السياسة الاستناد إلى فكرة نظرية التحديث القائلة بأن أى

نظام للدولة القومية يتكون من أجزاء سياسية واجتماعية واقتصادية، ثم استخدام أنماط مختلفة من المعونات السخية والنفوذ فى محاولة منهم لإدارة التغيير فى المجالات الثلاثة جميعها.

كان المراقبون قد عبّروا عن هواجس خطيرة حول المعدلات غير المتسقة للتغيرات السياسية والاجتماعية فى إيران من جهة، والتغيرات الاقتصادية من جهة أخرى. فى مقال له عام ١٩٦٢ بعنوان: «إيران فى أزمة مستمرة» بيّن تى. كويلر يونج، أبرز المتخصصين الأمريكيين الأكاديميين فى الشأن الإيرانى وقتئذ، أن الإيرانيين ليس لديهم أى ثقة فى النظام السياسى الفاسد والعمليات الانتخابية التى يجُريها، وأن ثمة قضايا أكثر خطورة تكمن خلف تلك الأزمة السياسية التى تكاد تكون دائمة. ذهب يونج إلى أن إيران «كانت فى مرحلة متقدمة نسبيا من تلك الثورة الاجتماعية الشاملة التى كان يمر بها معظم العالم غير الغربى فى الوقت الراهن»، وأن إيران، وبخلاف بلدان عديدة فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى كانت قد اضطلعت فى السنوات الأخيرة بالفعل ببرنامج للتنمية رآه يونج لافتا وإن لم يكن دراماتيكيا». لكنه اعتقد أيضا أن نجاح برنامج التنمية الاقتصادية، يجعل من الصعب، على مستوى الواقع، التحكم فى التغير الثورى، فيما تتبدى فى الأفق مشاكل محتملة أكثر خطورة إن لم يستطع الاقتصاد مواصلة النمو، أو إن ظل الإصلاح السياسى والاقتصادى غير متسق مع ما حدث من نمو اقتصادى وغير مواكب له. أيضا، كان لمسئول شعبة الشئون الإيرانية بوزارة الخارجية، چون دبليو. بولينج نفس الرؤية إذ بيّن أن جهود الشاه للتنمية الاقتصادية وإصلاح الريف أوجدت مجموعات معارضة مختلفة، حيث تحدى اليساريون، والقوميون المعتدلون والنخب المحافظة، والقيادات الدينية، جميعهم القبضة التى يمارسها الشاه على السلطة. كما أن نسبا كبيرة من الفلاحين، وبخاصة أولئك الذين لا يملكون أراضى كانوا يواجهون أكثر المغبات قسوة نتيجة الانتقال إلى الزراعة الميكنة، وشعروا

أيضاً بالاغتراب. هذا بالإضافة إلى رفض الشاه اقتسام السلطة ومحاولاته الهاجسية لتقوية قدرات الجيش الإيراني لاستخدامه في مواجهة قوى المعارضة الداخلية. حذَّر بولينج من أنه لا «يمكن استبعاد وجود مزيج من الأوضاع في المستقبل تؤدي إلى محاولة عدد من مختلف عناصر المعارضة السياسية ومعهم عناصر مستاءة في القوات الأمنية الإطاحة بالنظام، وهذا الاحتمال قد يتزايد على المستوى البعيد إذا استمرت التوجهات السياسية الحالية». كانت تلك الهواجس تقلق الرئيس كيندي أيضا، الذي أمر في أعقاب إضراب للمدرسين الإيرانيين في بداية مايو عام ١٩٦١، مجلس الأمن القومي بتشكيل قوة مهمات خاصة بإيران مكونة من المتخصصين في الشرق الأوسط وممثلين لمختلف الهيئات الحكومية.

عكست سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران في بداية الخمسينيات، واستنادا إلى تلك المخاوف، صعودا لنظرية التحديث كأسلوب رئيسي لاحتواء التغير الثوري وإدارته. كانت الولايات المتحدة قد حافظت على برنامج معونة في إيران منذ أعادت السي آي إيه الشاه إلى السلطة في أغسطس عام ١٩٥٣، حيث كانت معظم المعونة توجَّه للشئون العسكرية والأمنية وكانت تهدف إلى العمل على استقرار نظام الشاه. بيد أنه، وفيما استمرت الولايات المتحدة تمد إيران بالعتاد الحربي والتدريبات التي أبقت على نظام الشاه القامع، تغير توجه برنامج المعونات الأوسع بشكل جذري أثناء سنوات الخمسينيات المبكرة. لكنه بالتقابل مع الحالة المصرية، لم يكن التركيز الجديد هو الإمداد بالمعونة من أجل التنمية الاقتصادية فقط، بل ركز صناع السياسة الأمريكيون على الإصلاحات السياسية والاجتماعية المواكبة للتنمية الاقتصادية. وفي واقع الأمر، فإنه، وبمرور الوقت، غدا المكوِّن الاقتصادي من عملية التحديث وبخاصة ذلك الذي كان يستند إلى المعونة الاقتصادية الأمريكية، ذا أهمية ثانوية، واستطاعت الولايات المتحدة تقليص برنامج معونة التنمية في إيران إلى حد كبير، وذلك لأن إيران كانت بحلول عام ١٩٦٥ تحصل على ٧٥٠ مليون دولار سنويا من عائدات النفط.

أدمج اقتراح صدر في مايو عام ١٩٦١ عن إدارة التعاون الدولي تركيز دانييل لرنر على الاتصالات والمكوّن البشرى للتحديث، اقتراح وُضِع خصيصا لإقناع الإيرانيين بمحاولة إحداث تحول اقتصادى وسياسى واجتماعى متحكم به فى بلادهم. أشار الاقتراح، فى أعقاب تعيين الشاه لعلى أمينى ذى التوجهات الإصلاحية رئيسا للوزراء أثناء إضراب المدرسين فى مايو ١٩٦١، إلى إمكانية استخدام التليفزيون لـ«تعليم اقتصاد التنمية من أجل تقوية وضع رئيس الوزراء الجديد»، بحيث تقوم الولايات المتحدة بإعداد منهج يستغرق مدة تتراوح بين عشرين وثلاثين ساعة لتدريس الخطوط الرئيسية لطريق التحول الاقتصادى الذى سلكته الولايات المتحدة وإنجلترا واليابان، ودول أخرى تمر بفترة انتقال مثل فرموزا، ويكون أحد أهداف البرنامج هو تشجيع نهجٍ للتحديث من القمة إلى أسفل ويكون ملاك الأراضى، ووفقا لهذا النهج، على استعداد للتخلى عن بعض الأراضى لإعادة توزيعها على الفلاحين المعدمين.

اقترح أيضا أن يضع صفوة المؤرخين الاقتصاديين تلك السلسلة التعليمية أو يشرفوا عليها وذلك من أجل إضفاء المصداقية على هذا النهج، كما يتم إعداد البرنامج بحيث يمكن استخدامه في بلدان أخرى أيضا. كشف الاقتراح عن تركيز منظّرى التحديث على النماذج العلمانية للتنمية، حيث كانت النية أن يكون المُنْتَج ڤيديو للتحديث مدته حلقات مجموعها خمسون ساعة من مقاس واحد يناسب الجميع ويقوم بمقتضاه الفرد بتعليم نفسه بنفسه. أيضا، قوض الاقتراح أسس انحياز منظرى الحداثة الحضرى والنخبوى الواضح لأن التليفزيون لم يكن قد دخل سوى إلى مدينتين إيرانيتين وكان عدد مشاهديه بحلول عام ١٩٦٠ لا يتعدى ٣٠٠٠٠ شخص.

وفيما وصل الاقتراح إلى أعلى درجات سلسلة صناعة السياسة، ووجه بالمقاومة حتى بالرغم من أن ناقديه أظهروا قبولهم المبدئى لنظرية التحديث. علّقَ كنث هانس

المدير المساعد لمكتب الموازنة على الاقتراح فى حديث له مع وولت روستو نائب المساعد الخاص للرئيس لشئون الأمن القومى وفيما اعترف بحسن نوايا من وضع الاقتراح قال إن معلوماته عن حقائق الأوضاع فى إيران لم تكن صحيحة لأن مشكلة إيران لم تكن بعد هى إعادة توزيع الأراضى، الأمر الذى كان له أن يصبح ضروريا فيما بعد، بل مشكلة ملكية الأرض ذاتها، رأى محاولة إقناع ملاك الأراضى الإيرانيين الأثرياء بالتخلى عن بعض ممتلكاتهم فى تلك اللحظة، تحركاً أسرع مما ينبغى. علاوة على ذلك، فقد رأى هانس أنه لا يجوز للولايات المتحدة أن تضطلع بدور فى مثل ذلك الوضوح فى الشأن الإيرانى الداخلى لأن فعل هذا يُشْتَمّ رائحة فلسفة «افعلها نيابة عنهم» المعتادة، وأن الأفضل من ذلك هو إمداد رئيس الوزراء الجديد على أمينى بالمساعدة الضرورية التى تمكنه من وضع البرنامج الخاص به بنفسه. وهكذا، انتهى هانس إلى أن الاقتراح كان فكرة جيدة لكنها بحاجة إلى تعديلات، وأن التوقيت لم يكن مناسب بالدرجة الكافية. أيضا، فمن المحتمل أن يكون قد أدرك الفرص المحدودة لنجاح خطة تتوقع من ثلاثمائة ألف من مواطنى إيران الأكثر ثراء أن يشاهدوا تعليمات مدتها خمسون ساعة عن كيفية التنازل عن قدر كبير من ثروتهم من أجل تحديث بلدهم باتباع خطوط قد لا تكون صالحة للتطبيق فى السياق الإيرانى

من المحتمل ألا يكون شاه إيران قد سمع أبدا عن ذلك الاقتراح بالتحديد، لكنه من المؤكد أنه سمع كثيرا مطالبات ملحة من صناع السياسة الأمريكيين، وأذعن لها فى النهاية، مطالبات بأن عليه الاضطلاع بالتحديث السياسى لتجنب اجتياح التغيير الثورى له. استغل المسئولون بإدارة كيندى، سلسلة من الاجتماعات مع ممثلى الشاه بواشنطون دى سى، وبإيران، ليذكروا تكرارا رغبتهم فى أن يروا الشاه يرسِّخ وضع بلده كدولة تحديثية تقدمية ذات توجه نحو الولايات المتحدة وأن السبيل إلى فعل ذلك هو احتواء الضغوط الثورية وإدارتها بتفعيل برامج تهدف إلى

تغيير المؤسسات والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإيرانية بأسلوب متحكم به. بل إن كينيدى وليندون جونسون، نائب الرئيس آنذاك، عرضا الاقتراح على الشاه مباشرة ودافعا عنه لدى زيارته للولايات المتحدة فى إبريل ١٩٦٢. ثم قام جونسون مرة أخرى بتكرار فحوى الرسالة لدى جولة له فى إيران فى أغسطس من العام ذاك. وأخيرا، أدت كل تلك الإلحاحات، ومعها انتفاضات عديدة فى إيران فى عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٢، إلى سلسلة من الإصلاحات الزراعية ومحاولات لمحاربة الفساد. وعلى الرغم من أن الشاه لم يكن ملتزما بتلك الإصلاحات إلا أن أعضاء حكومته نفذوها وأجبروه على قبولها بصفتها أمرا واقعا. وسرعان ما أدرك الشاه أن عليه الاضطلاع ببرنامج إصلاحى خاص به إن كان له أن يأمل فى الحفاظ على تحكمه بالبلد، وأعلن «الثورة البيضاء» فى يناير عام ١٩٦٣، وكان هذا البرنامج يقتضى إصلاح الأراضى، وخصخصة الصناعة، ومنح حق الاقتراع للنساء وتشجيع الإلمام بالقراءة والكتابة والقضاء على الأمية.

وعلى الرغم من أن خطة الشاه للتحديث المدعومة من قبل الولايات المتحدة شجعت التغيير المتحكم به، إلا أنها ولّدت معارضة واسعة عبر شرائح المجتمع الإيرانى. فلم يفعل الشاه سوى القليل للطبقات الوسطى التى يعتبرها المصدر الأكبر لمعارضته وتحاشاها عن عمد. كما أنه رفض الانفتاح السياسى بأى أسلوب ذى معنى. استاءت طبقة تجار البازارات، وفقراء الريف والمدن، وبقايا أتباع مصدق القوميين، استاءوا جميعهم من الأساليب التى أضعفهم بها برنامج الشاه، بيد أن ناقدى الثورة البيضاء المفوّهين الأعلى صوتا والذين كان باستطاعتهم الحصول على القدر الأكبر من دعم الجماهير أتوا من بين القيادات الدينية. وكان أكثرهم شعبية آية الله روح الله الخمينى الذى كان له الدور الحاسم فى قيادة سلسلة من أعمال الشغب فى يونيو ١٩٦٣ قمعتها قوات الشاه بوحشية من خلال قتل الآلاف. اعتقد الخمينى أن برنامج الشاه من خلال تبنيه الغربنة وتشجيعه

الإمبريالية الأمريكية كان يهدد بإضعاف الإسلام الشيعي ويهدد أسس المجتمع الإيراني بأسلوب لا رجعة عنه.

بحلول سنوات الستينيات الأخيرة، خرج الشاه من الأزمة منتصرا، مؤقتا على الأقل، في معركته مع صناع السياسة الأمريكية من ناحية، ومع معارضيه في الداخل من جهة أخرى، وأنهي برنامجه التحديثي خفّف نقد القيادات الدينية له بأن قام بنفي الخميني الذي ذهب إلى تركيا أولا، ثم إلى العراق حتى انتهى به المقام في باريس. عملت محافظة الشاه على قواته الأمنية القمعية جيّدة التجهيز على إبقاء المعارضة الداخلية تعمل بسرعة وتكتم. أيضا، ساعد استمرار الشاه في التوسع الاقتصادي القائم على أساس عائدات النفط المتزايدة وعلى اقتصاد ينمو مستقلا [عن أي إصلاح سياسي أو اجتماعي] على كسب إذعان بعض شرائح السكان وموافقتها على بقائه في الحكم. كما عملت القلاقل التي سادت الشرق الأوسط من أواسط الستينيات وحتى نهايتها على إقناع صناع السياسة الأمريكيين بأن الشاه كان ركيزة للقوة في المنطقة، ومن ثم، انتهى بهم الأمر للاعتماد عليه، وبأكثر من أي وقت سابق، لحماية مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة. هذا على الرغم من أن هذا الاعتماد على إيران أتى معه بتكلفة دفعها ليندون جونسون وريتشارد نيكسون بسرور بعد عام ١٩٦٧ بأن منحوا الشاه كارتا على بياض لشراء أية تجهيزات عسكرية يرغب فيها واستخدم الشاه مصدر قوته الجديدة وحرية التصرف الواسعة هذه للهجوم بمزيد من الضراوة على المعارضة وقمعها. لكن بالطبع، فقد كشف انتصار الشاه عن طبيعته قصيرة العمر باهظة التكلفة في أواخر السبعينيات حينما قام الإيرانيون، بإرشاد من القيادات الدينية بالإطاحة، بالشاه والترحيب بعودة آية الله الخميني من المنفى.

ومثلما كانت الأوضاع في حالة مصر، يكشف التحليل لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران من أواخر الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات عن، مواطن قصور

نظرية التحديث كوسيلة لإحداث تحول متحكم به. نجم عن تطبيق نظرية التحديث على إيران بعض النتائج اعتبرها أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين وصناع السياسة مواتية حيث شرع الشاه فى إحداث «ثورة بيضاء» أتت بتغيير حقيقى ومتحكم به فى آن فى بعض أوجه الاقتصاد والمجتمع الإيرانيين. بيد أنه، وكما فى الحالة المصرية، لم تأخذ نظرية التحديث فى حسبانها أبدا تطلعات زعماء الدول التى تم تطبيقها عليها أو رغباتهم. ولهذا، فإن تركيز الشاه المستمر على المعونة العسكرية والحفاظ على نظامه لم يعمل فقط على الحيلولة دون أية فاعلية محتملة لإصلاحاته بل أيضا على اغتراب شرائح كبيرة من الشعب عنه. كما أن نظرية التحديث اعتمدت على النمو والتغيير طويلىْ الأجل لتحسين أحوال الجماهير فى البلدان التى تم تطبيقها فيها لكنها لم تقدم شيئا للتعاطى مع اهتماماتهم أو اهتمام صناع السياسة هناك على المدى القصير. ومن ثم، حينما قام الخمينى وغيره من الزعماء الدينيين بتحريض الجماهير؛ لم يجد منظرو التحديث الذين كانوا يؤمنون بأولوية نماذج الولايات المتحدة وأوربا للتنمية والمجتمع والسياسة، حلولا يقترحونها، وهكذا أثبتت إيران أيضا أن نظرية التحديث كانت محدودة القيمة كوسيلة لإنجاز رسالة أمريكا المقدسة والدنيوية لتغيير الشرق الأوسط.

الخلاصة:

بنهاية الستينيات أدى عدم قدرة الولايات المتحدة على أن تجد أية وسائل مُرضية لإنجاز مهمتها المقدسة والدنيوية لتغيير الشرق الأوسط إلى قدر كبير من الإحباط فى أوساط شبكة المتخصصين غير الرسمية وصناع السياسة. كان فى إطار هذا السياق أن أكمل مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية تقريره بعنوان «جذور مقاومة العرب للتحديث» وأرسله إلى وزير الخارجية فى صيف عام ١٩٦٩. تتيح إعادة قراءة تلك الوثيقة مع استحضار خمسين عاما من الجهود الأمريكية لتغيير وجه الشرق الأوسط ثلاث تبصرات حاسمة على أقل تقدير.

أولا، تلك الوثيقة مذهلة من حيث إنها تُعتبر انعكاسا للعلاقة بين إنتاج المعرفة وممارسة السطوة إذ إنها تذهب إلى وجوب «اجتثاث عروبة» العرب وتجريدهم منها. استند كتاب التقرير بقوة إلى بعض المتخصصين الأكاديميين ممن كانوا يحظون بأكبر قدر من الاحترام فى الولايات المتحدة: جوستاف فون جرونباوم، هاميلتون إيه. أر. جيب، ريتشارد نولت وكنث كراج، حيث ظهرت تلك الأسماء بكثرة فى هوامش الوثيقة. لكن كتاب التقرير، وفى محاولة منهم إضفاء المزيد من المصداقية عليه، استندوا أيضا إلى عدد من الإصدارات باللغة الإنجليزية كتبها أكاديميون وصحفيون شرق أوسطيون. وبهذا المعنى، فإن التقرير يتيح لنا دلالة واضحة على الافتراضات المهيمنة فى تلك الحقبة فى أوساط أعضاء الشبكة غير الرسمية عبر/ الدولية من المتخصصين فيما كانوا يقومون بتخيل الشرق الأوسط فى ماضيه وحاضره ومستقبله.

ثانيا، أوضح كتاب الوثيقة عن عدم قدرة لافتة لتفحص فرضياتهم عن إمكان التطبيق الشامل للتحديث أو الغربنة - وهذان مصطلحان كانوا يستخدمونهما تبادليا عن عمد وإصرار - أو العيوب العديدة المتأصلة فى الأساليب العديدة التى باشرت بها الولايات المتحدة وعملاؤها جهودها لتحقيق هذا الهدف فى الشرق الأوسط طوال نصف القرن السابق، وأوضحوا أيضا عدم استعدادهم للقيام بمثل ذلك التفحص. لم يبذلوا أى جهد لدراسة ما إن كان على الولايات المتحدة الاشتراك فى مشروع كهذا، أو للتساؤل عن مدى صحة الفرضيات التى تقوم عليها نظرية التحديث أو ما سبقها من نظريات، بل إن ما حدث كان النقيض التام لهذا. حينما اعترف كتاب الوثيقة بالتعارضات أو التناقضات بين ما أسموه «الفرضيات الأساسية خلف المؤسسات الحداثية» و«التقاليد العربية الإسلامية وأنظمة تلك الشعوب القيمية» كان الحل الذى توصلوا إليه للتعويض عن هذا هو «اجتثاث العروبة» بدلا من مساءلة فرضياتهم. يصبح هذا الفشل فى مساءلة فرضياتهم أو

فى تخيل حدود لسلطة الولايات المتحدة وقدرتها على تفعيل التغيير فى أى مكان فى العالم صادما بدرجة أكبر حينما نعلم أن هذا قد حدث عام ١٩٦٩، فى وقت كان قد أصبح من الواضح أن صناع السياسة الذين اعتقدوا فى فرضيات مماثلة عن آسيا قادوا البلد إلى أوحال ورطة فيتنام.

وأخيرا، يكشف ذلك التقرير، ربما بأكثر من أية وثيقة أخرى، عن الأساليب التى بها كانت التيمات المختلفة التى ناقشناها فى مجمل أجزاء هذا الكتاب قد أصبحت فى أواخر الستينيات مدمجة فى إطار شامل للمعنى مضى من خلاله أعضاء الشبكة غير الرسمية عبر / الدولية من المتخصصين يتخيلون الشرق الأوسط. ووفقا لواضعى الوثيقة، فقد كان من الضرورى فهم عدم قدرة العرب على التحديث نظرا للأهمية الدولية للمنطقة، تلك الأهمية التى أوضحتها حرب عام ١٩٦٧، حيث اكتسب الإسلام مرة أخرى، دورا مهما، بما زُعِم عن ممارسته أثرا بالغا فى الشئون الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعن أنه عامل يقيد جهود العرب الرامية للتحديث من خلال مصادقته على القوى السلطوية وأيضا تلك التى تعمل على التشظية والتذرّى ومساندته لها فى جميع أنحاء المنطقة. ورأى هؤلاء الكتّاب والمتخصصون أنه على الرغم من سعى القوميين العلمانيين للتصدى للأثر الذى يمارسه الإسلام إلا أنهم فشلوا لأن نجاحهم كان سيقتضى تحطيم المعتقدات التى تعمل كأساس للهوية العربية. وذهبوا إلى أن هذا «التردد» وعدم وضوح الرؤية قد أصبح «السمة المميزة للعربى الحديث نتيجة لعدم الاتساق بين الثقافة العربية الإسلامية، والثقافة الغربية العلمانية». أما العرب الذين استطاعوا التغلب على التردد وعدم وضوح الرؤية، هؤلاء الذين أصبحوا «محدَّثين» (أى مُغربنين)، فإنهم إما يعانون العزلة فى أوطانهم أو يهاجرون «إلى الغرب حيث تسود أوضاع مختلفة». رأوا أيضا أن مغبات الفشل فى تحقيق تحديث واسع القاعدة كانت بالغة الأهمية: عدم قدرة الدول الإقليمية على اتباع «سياسات خارجية مستقلة تعمل فى

صالحها»، وعدم إمكانية تنفيذ برامج الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى سوى بأسلوب تدريجى وغير مكتمل. أما الأهم من هذا كله، فإن هذا الفشل كان يعنى عدم «تحقيق تقدم باتجاه حل للصراع العربى / الإسرائيلى» وما نجم عن ذلك من كارثة عسكرية، الأمر الذى سنتناوله فى الفصل التالى.

الفصل الخامس

الصراع العربى الإسرائيلى وحدود الشبكة

«اضطراب عميق متنام.. قد يستمر عقوداً»

لغالبية سنوات حياته، ارتبط ويليام إدى، عن كثب، بالشرق الأوسط. وُلد بلبنان فى نهاية القرن التاسع عشر لوالدين كانا يعملان بالتبشير، وأبقى على منزلٍ للعائلة هناك وكان يعود إليه بانتظام حتى حينما كان يعمل بالولايات المتحدة. حينما بدأت الحرب العالمية الثانية، تطوع مرة أخرى بفرقة المارينز، التى كان قد التحق بها أثناء انتشارها بأوربا فى الحرب العالمية الأولى، وعمل ضابط استخبارات بشمال إفريقيا والشرق الأوسط. بعد الحرب، عمل كأول وزير مفوض للولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية، ثم عاد إلى واشنطون دى سى ليعمل بوزارة الخارجية. فى أكتوبر عام ١٩٤٧، استقال رسميا من الحكومة احتجاجا منه على دعم الولايات المتحدة المتزايد لإقامة دولة يهودية فى فلسطين، الأمر الذى كان يعارضه بإصرار لا يتزعزع، ثم ذهب للعمل بأرامكو، رئيسا لقسم الأبحاث والاستخبارات بالشركة هناك، هذا على الرغم من أنه ظل على تواصل مع وزارة الخارجية الأمريكية والسى آى إيه.

عُرف عن إدى كتابته الغزيرة للخطابات والتقارير التى كان يرسلها إلى أسرته وأصدقائه ومعارفه المهنيين؛ من ثم، أرسل إدى فى يناير عام ١٩٤٩ تقييمه للحالة القائمة فى الصراع العربى الإسرائيلى إلى الجنرال ألفرد جرونثر قائد رؤساء الأركان المشتركة. وكما كان متوقعا بالاستناد إلى خلفية إدى وآرائه السياسية، جاء جل التقرير ناقدا لإسرائيل، هذا على الرغم من الانتقادات التى وجهها فى أجزاء منه للزعماء العرب والدول العربية. اعتقد أن إقامة إسرائيل «بطريق القوّة» كان «كارثة طويلة الأمد» لم «تحل شيئاً»، و ذلك جزئيا لأنه لم يكن ثمة حدود واضحة معترف بها دولياً للدولة الجديدة. وبدلا من إمكانية السلام، فإن المنطقة «تواجه احتمالا شبه يقينى باضطراب عميق متنام يأتى من جانب إسرائيل قد يستمر عقودا».

ولأسباب عديدة، فإن تقرير إدى، وبخاصة الاقتباس الذى أوردناه، هو تقرير كاشف. مما لا ريب فيه أنه عبّر عن معارضته لإسرائيل بصراحة وعدم مواراة بأكثر مما فعله غالبية زملائه من المتخصصين، لكن آراءه بشكل عام كانت تمثل مشاعر جيل من الخبراء فى المنطقة - بقايا المبشرين والمستشرقين الذين اعتادوا أن يهيمنوا على الشبكة غير الرسمية فى سنواتها المبكرة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة. أيضا، فمن الواضح أنه أصاب حينما قال إن الصراع العربى الإسرائيلى سيستمر لعقود. بيد أن المجتزأ الثانى كان يرمز أيضا، وبدون أن يعلم إدى، للأثر الذى كان للصراع أن يمارسه على الشبكة نفسها على مدى العقود التالية. من المؤكد أنه كان ثمة بعض الخلافات بين بعض المشاركين فى الشبكة، أو بين الشبكة و صناع السياسة

والجمهور الأعرض، حول الطبيعة المحددة لهواجس أمن الولايات المتحدة القومى بالشرق الأوسط، وبخصوص الدور الذى يمكن للإسلام أن يلعبه فى العلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية، وحول مدى تهديد الحركات القومية لمصالح الولايات المتحدة بالمنطقة، وإزاء ما إن كان ينبغى احتواء التغير الثورى بالمنطقة أم تشجيعه بيد أن تلك الخلافات كانت محدودة، ونادرا ما تصاعدت إلى مستوى تحدى قدرة أعضاء الشبكة ومرجعيتهم بصفتهم من يقومون بتفسير الشرق الأوسط للجماهير الأمريكية. على أن هذه لم تكن الحالة بالنسبة للصراع العربى/ الإسرائيلى الذى كانت شرائح معينة من الجمهور الأمريكى، ومن المستويات العليا لصناع القرار والمستشارين السياسيين النافذين، كانت تُكِنّ مشاعر جد قوية إزاءه. جعلت هذه الحقيقة بمفردها، هذه القضية أكثر تحديا بأساليب عديدة للأكاديميين، ورجال الأعمال، والمسئولين الحكوميين والصحفيين، ممن كانوا مسئولين عن إيجاد إطار مرجعى للمعنى يُمكن للأمريكيين من خلاله فهم الشرق الأوسط ودور بلدهم هناك.

ثمة اختلاف طفيف بين هذا الفصل وسابقيه، من حيث إنه لا يقتصر فقط على تفحص كيفية اتساق قضية بعينها - الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى - مع إطار الأفكار الذى كان آخذا فى التطور والذى من خلاله تخيل أعضاء الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من المتخصصين الشرق الأوسط ما بين عامى ١٩١٨ و١٩٦٨، بل إنه أيضا لأنه يتفحص بعض التحديات الداخلية جد الواقعية بالنسبة للشبكة وللآراء التى كانت تدعو لها وتنشرها. منذ الحرب العالمية الأولى وحتى أواسط الثلاثينيات كان الاهتمام بالصراع المتنامى فى فلسطين يحدث على فترات متباعدة، وكان غالبية التحليل يصدر عن مسئولين حكوميين فى أوقات الأزمات، أو عن معلقين موالين للصهيونية، أو عن متخصصين بريطانيين كانوا أكثر تورطا فى القضية بسبب اضطلاع بريطانيا بمهمة الانتداب على فلسطين بناء على قرار عصبة الأمم. ومثلما كان المشاركون فى الشبكة قد كرسوا اهتماما أكبر بالقضية

ابتداء من أواخر الثلاثينيات، فقد قاوم كثير من المهتمين بشئون الشرق الأدنى والمستشرقين داخل الحكومة وخارجها التوسع في الوجود اليهودي بفلسطين، وبموقفهم هذا، وجدوا أنفسهم في صراع مع المستويات العليا من صناع السياسة، والمستشارين المقربين منهم، ومع المواطنين العاديين المؤيدين للصهاينة، صراع أسماه البعض فيما بعد «المعركة على فلسطين». مثلت قرارات الرئيس ترومان الداعمة لإقامة دولة يهودية جديدة والاعتراف بها هزيمة لاذعة لشرائح الشبكة تلك، وكشفت في نهاية الأربعينيات، عن حدود تأثيرها حينما غدت شرائح من الجمهور نافذة سياسياً مهتمة بشئون الشرق الأوسط. بيد أنه، فقد ترك للجيل الأصغر من المتخصصين الذين وصل معظمهم إلى سن الرشد مهنياً بعد عام ١٩٤٨، أن يحاولوا التغلب على تلك الهزيمة، ويعيدوا تأسيس مرجعية الشبكة غير الرسمية من خلال القبول بحقيقة وجود إسرائيل، والسعي إلى إدارة الصراع العربي/ الإسرائيلي/ الفلسطيني بمزيد من الحنكة طوال الخمسينيات. كانت الرغبة الحثيثة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مركزية في إطار المعنى البازغ للشبكة غير الرسمية، تلك المشكلة التي حددها كثير من المشاركين بصفتها أكثر قضية مفردة تعمل على زعزعة المنطقة. لكن تلك المجهودات قوبلت بالفشل طوال الستينيات فيما تورطت الولايات المتحدة بشكل كامل في سباق التسلح العربي الإسرائيلي المتصاعد الذي كان أيضا يعكس تنافسات الحرب الباردة، وفيما طور الفلسطينيون قُوى سياسية فاعلة كان لابد من أخذها في الحسبان، واعتُبر الفلسطينيون في حد ذاتهم لاعبين مهمين في حلبة الصراع. جعلت حرب ١٩٦٧ الفشل بشأن هذه القضية كاملا لأنها سلطت الضوء على عدم قدرة المتخصصين التوافق حول هذا الصراع وكشفت عن التصدعات العميقة داخل الشبكة نفسها.

تخيل فلسطين يهودية:

على الرغم من الأهمية التي اكتسبها الاهتمام بالصراع العربي في فلسطين بين

الحرب العالمية الأولى ونهاية الثلاثينيات، إلا أنه كان اهتماما عرضيا. كان المشاركون الأوائل في شبكة المتخصصين غير الرسمية البازغة قد حددوا الجدل حول تلك القضية جزئيا منذ البداية. بيد أن أصوات مجموعة من السياسيين وصناع السياسة وأعداد من النشطاء الآخرين كان لها ثقل أكبر فى ذلك الجدل، وكان الكثير من هؤلاء قد عبروا عن آرائهم لصالح إقامة دولة يهودية فى فلسطين. وهكذا، ومنذ المراحل الأولى لتدخل الولايات المتحدة واهتمامها بتلك القضية، كان ثمة قيود لا يستهان بها على قدرة الشبكة البازغة على ممارسة سلطتها ومرجعيتها، وعلى الحفاظ على صدقيتها فيما يتعلق بتلك القضية. نبدأ بنقاش موجز للجهود التى بذلها تنظيم Inquiry، ولجنة كينج/ كراين وقسم الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية لمحاولة فهم هذه القضية وشرحها، هذا مع العلم بأن Inquiry وكينج/ كراين كانا يعارضان محاولات الصهاينة. ثم ننقل بؤرة النقاش بعد ذلك للنشطاء اليهود من بريطانيا والولايات المتحدة الذين عملوا بأسلوب استباقى طوال العشرينيات والثلاثينيات لممارسة الضغوط على الشخصيات السياسية البارزة المؤثرة وعلى صناع السياسة من أجل تخيل دولة يهودية مستقبلية فى فلسطين. ركز هؤلاء الناشطون اهتمامهم على تطوير وضع المنطقة كأرضٍ مقدسة لها أهميتها للمسيحيين واليهود والمسلمين، مؤكدين على دور اليهودية التاريخى فى الحضارة اليهودية/ المسيحية. استند هؤلاء النشطاء الصهاينة أيضا إلى الحس الثابت والمتطور للمعرفة والرسالة المقدسة والعلمانية التى عملت على تحديد إطار المعنى الأوسع الذى من خلاله تخيل أمريكيون كثيرون الشرق الأوسط. بيد أن خلف كل هذا كان ثمة قلق متنامٍ من قِبل هؤلاء الذين كانوا يدعمون إنشاء دولة يهودية فى فلسطين والمعارضين لها من مستويات العنف المتصاعدة فى المنطقة.

جذبت التوترات المتنامية فى فلسطين اهتمام صناع السياسة، والمتخصصين القلائل الذين كانوا موجودين وقتئذ والمراقبين المهتمين فى السنوات التى أعقبت

الحرب العالمية الأولى، وأشارت على الفور إلى بعض المشاكل المهمة المحتملة للولايات المتحدة. حينما طلب الرئيس ويلسون فى أبريل عام ١٩١٧ إعلان الحرب، استثنى بوضوح الإمبراطورية العثمانية التى كانت حليفا لألمانيا فى محاولة منه لحماية مصالح رجال الأعمال والمُبشرين ورجال البر الأمريكيين فى أنحاء الشرق الأوسط. بدأت بريطانيا، فى غضون أسابيع، العمل من خلال اليهود ذوى الارتباطات القوية من أمثال لويس براندير- القاضى بالمحكمة العليا ورئيس المنظمة الصهيونية بأمريكا وأحد أصدقاء ويلسون المقربين - لضمان قبول الرئيس وإذعانه قبل إعلان وعد بلفور فى نوفمبر ١٩١٧ الذى لم يقتصر على دعم إنشاء وطن قومى «للشعب» اليهودى بفلسطين بل أيضا ألزم البريطانيين باستخدام أفضل جهودهم لتيسير إنجاز هذا الهدف مع عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية فى فلسطين أو بالحقوق والأوضاع السياسية التى يتمتع بها اليهود فى أى بلد آخر. بيد أنه ، وبعد شهرين فقط، بدأ ويلسون فى التعبير عن فكرة الحق فى تقرير المصير، تلك الفكرة التى وجدت قبولا من كثير من العرب الساعين للاستقلال فيما كانوا يتطلعون إلى المستقبل بعد الحرب وبعد زوال الإمبراطورية العثمانية، لكنها أيضا بدت وأنها فكرة تتعارض مع دعم الولايات المتحدة لوعد بلفور. علاوة على ذلك، فقد عبر أعضاء من جماعة المبشرين الأمريكيين بالشرق الأوسط، والذين كان بعضهم أيضا أصدقاء مقربين من الرئيس، عبروا بوضوح عن دعمهم لاستقلال البلاد العربية فى عامى ١٩١٨ و١٩١٩. وهكذا، فبينما كانت الحرب العالمية الأولى تقترب من نهايتها كان يجرى رسم خطوط المعارك على مستقبل فلسطين.

وكما كان الحال بالنسبة للأوجه الأخرى للعلاقات الأمريكية شرق الأوسطية فى زمن الحرب العالمية الأولى، كان يعوق جهود تطوير فهم شامل للقضية الفلسطينية ولحل التوترات التى اتسمت بها مقاربة الولايات المتحدة لها، كان يعوقها الغياب

العام للمعرفة المتخصصة حول المنطقة. اتسم عمل Inquiry، تلك المجموعة التى كانت أول من تعاطى فعلا مع المشكلة، بملمحين رئيسيين. أولا، ومثل بقية أعمال Inquiry عن الشرق الأوسط، كانت تقاريرها عن فلسطين معيبة. أتى أحد تقاريرها عن تاريخ الحركة الصهيونية وآثارها سيئا بدرجة استدعى معها نقداً موسعاً من دايڤيد هنتر ميلر، وكان محاميا مشهورا فى أوائل الأربعينيات من العمر، وتخصص فى المسائل المالية والقانون الدولى، وكان قد تم تعيينه فى Iuquiry لمتابعة شئون التنظيم المالية وأيضا لأنه كان يتمتع بقدرة كتابية لافتة. رأى ميلر أن التقرير «كان قاصرا تماماً من جميع أوجهه ولا يمكن اعتباره سوى مادة لعمل تقرير آخر فى المستقبل»، ثم مضى يقيِّم، ليس فقط محتوى التقرير (أو عدم وجود محتوى له) بل أيضا بنيته الأساسية وأسلوب كتابة كل فقرة على حدة. ثانيا، افترض التقرير مسبقاً نتيجة محددة للصرا ع حيث إنه ووفقا للمؤرخ لورانس جلفلاند، فإن جميع التقارير، تقريبا، التى تعاطت مع فلسطين بأى أسلوب ذى معنى، افترضت قيام دولة يهودية من شكل ما بل إن حتى التقارير التى طالبت بتحكم دولى فى المنطقة بعد انتهاء الحرب أشارت إلى قيام «دولة صهيونية» فى فلسطين. أما لجنة كينج / كراين، فقد أظهرت فهما للصرا ع على فلسطين يحمل قدرا من ظلال الفروق والاقتراحات، وذلك، جزئيا، لأن عضويْها قضيا بالفعل أسبوعين بفلسطين وتحدثا مباشرة إلى بعض المعنيين من الجانبين. وفى تقريرهما النهائى، ضمّن عضوا اللجنة عدة صفحات عن القضية تفحصا فيها مقترحات العرب واليهود معا. وفى النهاية، أوصيا بتقليص كبير للمُخطّطات اليهودية للمنطقة إذ تبين لهما أثناء «مؤتمر للجنة مع ممثلين يهود أن الصهاينة كانوا يتطلعون لشبه اقتلاع كامل لجميع سكان فلسطين من غير اليهود من خلال أشكال مختلفة لشراء الأراضى والممتلكات». أعلن كينج وكراين أن مثل تلك السياسة تعدّ انتهاكا للمقتضيات التى جاءت بوعد بلفور الخاصة بالحفاظ على حقوق سكان فلسطين غير

اليهود، كما أنها تتناقض مع تأكيدات الرئيس ويلسون بأنه ينبغى حل تلك المشاكل واتفاق جميع الأطراف المعنية حولها. وفى النهاية، أومأ كينج وكراين إلى المشاكل التى ستحدث فى فلسطين وبيّنا أن العنف يُتيح الوسيلة الوحيدة لتحقيق طموحات الصهاينة فى فلسطين وذلك لأن المعارضة العربية كانت «بالغة الزخم ولا يمكن التغاضى عنها أو الاستخفاف بها بسهولة».

بحلول عام ١٩٢٢، غدت فلسطين مرة أخرى موضوعا للنقاش السياسى القومى فيما كان مجلسا الكونجرس يدرسان إصدار قرارات تعبر عن الدعم لوعد بلفور. كان الكونجرس قد تناول هذه القضية للمرة الأولى فى عام ١٩١٩، حينما، ووفقا للمؤرخ دايفيد شونباوم «أعلن حوالى ثلاثمائة عضو عن دعمهم لوعد بلفور». فى عام ١٩٢٢، التقى ممثلون للمنظمة الصهيونية بأمريكا فى مساتشوستس ونيويورك السناتور هنرى كابوت لودج، وعضو مجلس النواب هاميلتون فيش وطلبوا من كل منهما تبنى قرارات للمجلس تنص رسميا على دعم الولايات المتحدة لوعد بلفور. عمل كل من لودج وفيش قبل إخضاع قراريهما للدارسة على حث وزارة الخارجية على الموافقة. وكما يبين المؤرخ لورانس دايفيدسون، أجاب تشارلس إيفانز هيوز وزير الخارجية بأنه «لا يمانع مثل هذا القرار، بل إنه ذهب إلى حد اقتراح نصٍّ للقرار». وفى النهاية، تمت الموافقة على القرارين رغم أن هيوز تأكد من أن يحتوى النص النهائى على لفظ «تدعم» بدلا من «تستحسن» لوصف موقف الولايات المتحدة من إقامة وطن قومى لليهود بفلسطين، ثم وقّع الرئيس وارن هاردينج القرار المشترك فى سبتمبر ١٩٢٢ .

ربما بدا نص هيوز بأن وزارة الخارجية لن تعارض قرارى عام ١٩٢٢ دونما أهمية خاصة ظاهريا، لكننا إذا تمعنا فيه نكتشف أنه يتناقض مع ما ظهر وأنه سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين فى أوائل العشرينيات. بمجرد أن قررت عصبة الأمم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى، كان هاجس مسئولى وزارة

الخارجية الرئيسى هو: توقيع معاهدة مع بريطانيا تضمن حقوق الولايات المتحدة التجارية وتحمى مصالحها القائمة فى المنطقة، الأمر الذى أشار إليه رئيس شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية، آلن دالاس فى مذكرة بتاريخ مايو ١٩٢٢ على أنه «مسألة محل اهتمام خاص». ذلك لأنه، ونظرا لأن الولايات المتحدة لم تكن عضوا بعصبة الأمم، لم يكن دالاس وزملاؤه بمكتب شئون الشرق الأدنى متأكدين أن مصالح الولايات المتحدة ستكون بمأمن ضد التهديدات من أى طرف كان، عربيا كان أم يهوديا، أم بريطانيا، بدون وجود معاهدة كتلك. علاوة على ذلك، فبمجرد أن أنيط الانتداب ببريطانيا، اعتبر دالاس وزملاؤه أية قضايا خارج نطاق أمن مصالح الولايات المتحدة فى فلسطين ضمن الاختصاصات الداخلية لسلطة الانتداب، أى أنها شئون بريطانية بحتة. من ثم، ذهب دالاس إلى أنه، وعلى الأقل حتى التوقيع النهائى على مثل تلك المعاهدة (تم التوقيع فى عام ١٩٢٤) «ينبغى على الولايات المتحدة تحاشى أى فعل أو إجراء يدل على دعم لأى من الأطروحات المختلفة حول فلسطين سواء كانت صهيونية، أو معادية للصهيونية، أو عربية».

وعلى حين أن دالاس وزملاءه سعوا للحفاظ على ما اعتبروه تعريفاً تقليديا لمصالح الولايات المتحدة فى فلسطين لا يتضمن اعترافا صريحا بالوجود اليهودى هناك، إلا أنه، وبمنتصف العشرينيات، ظهر مجهود قوى لإقامة قاعدة عريضة لدعم قضية الصهاينة بين صناع السياسة والأشخاص المهتمين بالسياسة والمتبرعين المحتملين فى الولايات المتحدة. كان جهد زمن الحرب الأصلى لكسب مصادقة الولايات المتحدة على وعد بلفور يقوم على فرضية الاعتقاد بأن الدولة اليهودية لا يمكن أن تقوم سوى من خلال انتصار البريطانيين فى الحرب، الذى كان بدوره يتطلب مساعدة الولايات المتحدة. وبعد الحرب، واضطلاع بريطانيا بالانتداب، تزايدت الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومعها الحاجة إلى موارد مالية متعاظمة، ودعم سياسى متزايد من الولايات المتحدة للدولة اليهودية المرتقبة. فى العشرينيات

والثلاثينيات تزايدت الحاجة إلى ذلك الدعم فيما تشددت قوانين الهجرة بالولايات المتحدة وتصاعد التمييز [ضد اليهود]فى أنحاء أوربا. ربما أوحى صدور قرارات عام ١٩٢٢ بأنه سيكون من السهل نسبيا تحقيق أهداف الدعم تلك إلا أن وجود عوامل أخرى أشارت إلى أن الأمر سيكون أكثر صعوبة كان أحد المؤشرات المفتاح هو أنه، وبسبب بعض الصراعات الداخلية، تقلصت بحدة عضوية المنظمة الصهيونية فى أمريكا من حوالى ١٧٥٠٠٠ عضو لدى نهاية الحرب إلى حوالى ٢٥٠٠٠ عضو بعد ذلك بمجرد عقد واحد، ومثّل تقلص العضوية هذا شبح تراجع الدعم المالى من داخل الولايات المتحدة علاوة على إضعاف القدرة على الضغط على السياسيين وصناع السياسة الأمريكيين. علاوة على ذلك، فلم يكن تأييد كثير من أعضاء الكونجرس لقيام دولة يهودية يعنى أن الأمريكيين جميعهم يؤيدون ذلك، فقد كانت معاداة السامية قد ظلت هاجسا بالولايات المتحدة، بل كانت قد تفاقمت فى الثلاثينيات [أثناء الكساد العظيم] حينما اعتبر أمريكيون كثيرون، كانت أحوالهم قد تدهورت، أن المهاجرين اليهود بمهاراتهم فى مجالات البيزنس كانوا يمثلون تحديا آخر لرفاههم الاقتصادى.

استند الناشطون المؤيدون للصهيونية فيما كانوا يعملون لبناء دعم لقضيتهم بالولايات المتحدة على عدد من التيمات كان الأمريكيون قد بدأوا بالفعل يتخيلون الشرق الأوسط من خلالها. يرى المؤرخ إرڤين أندرسون أنه، بحلول العشرينيات، كان قد ظهر تفسيران مؤثران للإنجيل، ساعد كل منهما أهداف الصهاينة فى فلسطين. استند أحدهما إلى «النظرة الليبرالية التاريخية / النقدية» التى ترى أنه، وعلى الرغم من أن الإنجيل يتضمن «حقائق لاهوتية عميقة عن الإله المهيمن، والمبادئ الأخلاقية التى ينبغى أن نعيش وفقها» إلا أنه من غير الجائز قراءته بوصفه «تاريخا واقعيا». أما الثانى فكان يُمثل «نظرة أصولية حرْفية / نبوئية ينبغى، وفقها، قراءة الإنجيل على أنه «كلمة الله المعصومة المنزهة عن الخطأ». وعلى

الرغم من أن التفسير الأول لم يلزم أتباعه بدعم المطالب الصهيونية، إلا أنه أشار بالتأكيد إلى أن اليهود كان لهم مكان تاريخى بالأرض المقدسة من ثم، فإن عودتهم إلى فلسطين بدت اقتراحا معقولا، على حين تنبأ التفسير الثانى بـ «المقدم الثانى للمسيح ونهاية الزمان» فى أعقاب عودة اليهود إلى أرض إسرائيل القديمة، ومن ثم تطلّب دعم مطلب الصهاينة.

ثم عمد، بعد ذلك، الموالون للصهيونية، إلى الجمع بين الرابطة المتقبلة بعامة بين اليهود والأرض المقدسة وبين الرغبة القديمة والتى لم تتوقف عن التطور باطراد لخلاص المنطقة وتغيير وجهها. وفى هذا السياق، قام لينارد شتاين بنشر إحدى أكثر الكتابات تأثيرا وفاعلية دفاعا عن قضية الصهاينة. كان شتاين صهيونيا بريطانيا عمل أثناء معظم سنوات العشرينيات سكرتيرا سياسيا للمنظمة الصهيونية العالمية ومن ثم يُعدّ مثالا جيدا على تنويعة الأصوات الواسعة التى كانت تتحدث عن القضية متجاوزة بكثير الأعضاء المبكرين النمطيين للشبكة غير الرسمية البازغة من المتخصصين. فى مقاله بعنوان «اليهود فى فلسطين» الذى نشره بدورية فورين أفيرز فى إبريل عام ١٩٢٦ وضع شتاين لنفسه أجندة واسعة، حيث أوجز المقال تاريخ الوجود اليهودى بفلسطين وأصول الانتداب البريطانى هناك، ثم مضى يحاول تحديد طبيعة ذلك الانتداب بدقة ويبرز بعض ملامحه التى تميزه عن أنظمة الانتدابات البريطانية والفرنسية الأخرى بالشرق الأوسط، حيث رأى أن ثمة اختلافين حاسمين. أولا، لم تكن ثمة نصوص، أو دلالات أو معايير تشير إلى الوقت الذى ينبغى فيه لذلك الانتداب أن ينتهى وللدولة المستقلة أن تُقام. ثانيا، فى إطار ذلك الانتداب كان يوجد «أماكن مقدسة» لديانات ثلاث، لكن التوجيهات الخاصة بتطبيق التحكم على هذه الأماكن الدينية وإتاحتها كانت ملتبسة فى أفضل الأحوال. وفى مواضع أخرى من المقال، بيّن شتاين ما اعتقد أنه الإنجازات اليهودية الرئيسية بفلسطين والعقبات المهمة التى كانت مازالت باقية. وفى النهاية،

وبنبرات محسوبة، دافع عن التوسع المستمر للوجود اليهودى هناك من خلال إيحائه بأنه بإمكان اليهود والعرب، فى نهاية المطاف، التغلب على عدائهم لبعضهم.

بيد أن أهم ما جاء بمقال شتاين هو الكيفية التى من خلالها عمل على إقناع الآخرين كى يتخيلوا فلسطين يهودية استنادا إلى مدركات الخلاص والتحول الثابتة كى يدافع عن المطلب الصهيونى ويوضحه ويعبر عن رؤية مستقبلية لتعايش سلمى بين اليهود والعرب فى فلسطين. مما لا ريب فيه أن شتاين لم يكن أول من جاء بمثل تلك الأطروحات، لكنه فعل ذلك بأسلوب عرَضَ به فلسطين اليهودية بصفتها امتدادا طبيعيا حديثاً لحضارة غربية فى الشرق الأوسط، حضارة مقدسة وعلمانية فى آن. عقد مقارنة بين «فلسطين غربية» يتحكم فيها اليهود مقابل «فلسطين شرقية» يهيمن عليها العرب بأن نقل الحس بأنه «إذا تم تشجيع [الجزئين] على أن يكونا منفصلين ستصبح فلسطين الغربية «أثرا غير مكتمل الإنجاز والأرجح أن شرق الأردن [فلسطين الشرقية] سيكون مآلها الركود والتخلف الأبدى». علاوة على ذلك، فقد أشار شتاين إلى أن فلسطين اليهودية فقط هى التى بإمكانها تجسير الفجوة بين الحضارة الغربية الحديثة والعالم الإسلامى المتخلف: «إذا كان ثمة فلسطين جديدة قيد التشكل، فهى فلسطين التى تتوجه غربا إلى أوربا، لا شرقا إلى بلاد العرب والعراق». وانطلاقا من هذا، شرع شتاين يرسخ الأساليب المحددة التى بها كانت فلسطين اليهودية فى سبيلها لأن تصبح معقل الحداثة فى الشرق الأوسط، زاعما أن التحضر المتزايد والمخرجات الاقتصادية كانت تشير إلى «أن فلسطين كانت تمر بما يمكننا أن نسميه ثورة صناعية» وأن من المحتمل لها أن «تصبح المركز الصناعى الرئيسى بالشرق الأوسط» وأضاف أن الإنتاج الصناعى والزراعى المتنامى أدى إلى إنشاء المدارس وإلى «قاعدة تنموية عريضة بفلسطين ككل، وإلى تقوية نسيجها الاجتماعى والاقتصادى.. إن ما يشب فى فلسطين الآن هو مجتمع يهودى مفعم بالحيوية والنشاط، له مواطن ضعفه وفضائله، لكنه يملك

طابعه ولونه المتمايزين». ثم مضى يقول إنه وعلى حين أنه مازال هناك أمام اليهود كثير من العمل الشاق، فإن الخطوة التالية الأكثر أهمية هى «القضاء تدريجيا» على «الشكوك المتبقية» لدى العرب وبعدها يصبح بالإمكان «النظر إلى اليهود «كجيران مرحبٍ بهم لديهم الكثير مما يمكن الاستفادة به». من ثم، فالأمر متروك للعرب كى يقبلوا اليهود كفلسطينيين دورهم هو «إدخال الحضارة والتمدين إلى فلسطين، ليس من الخارج بل من الداخل».

أثارت أعمال العنف المميتة بين اليهود والفلسطينيين فى أغسطس عام ١٩٢٩ التساؤل حول تلك الرؤية للتعايش السلمى التى روّج لها شتاين وآخرون. كانت التوترات آخذة فى التخمّر منذ عام ١٩٢٧، على الأقل، حينما عمل الركود الاقتصادى فى فلسطين ومعه تواصل الهجرات اليهودية على وجود منافسة زخمة بين العرب واليهود على فرص العمل القليلة التى كانت موجودة. ثم تفاقمت تلك التوترات بداية من نهاية عام ١٩٢٨ حينما تزايدت مطالب اليهود بتحكم أكبر فى حائط المبكى «حائط البراق» الذى يعتبره المسلمون جزءا من جامع عمر وتمسكوا به بقوة. كانت الاتفاقيات الموجودة تسمح لليهود بالتعبّد لدى الحائط، لكنها كانت تُنكر عليهم اتخاذ أية إجراءات بإضافة أية بنى وإلحاق أى شىء به يمكن استخدامه سابقة لمزاعم مستقبلية لإتاحة أكبر له أو سيطرة عليه. تحدى اليهود الأرثوذكس تلك القيود التى كانت قد اعترِف بها سابقا وأقاموا حاجزا يفصل بين الرجال والنساء وهم يتعبدون لدى الحائط، حاجزا تصادف أيضا وأنه سدّ ممرا كان يربط بين الحائط وبين أحد أحياء المسلمين، ونتج عن شكاوى المسلمين إلى السلطات البريطانية نشر قوة شرطة لإزالته. استمرت التوترات حول الحائط إلى عام ١٩٢٩ ثم تفاقمت فى أواخر أغسطس، وبحلول شهر سبتمبر كانت أعمال العنف قد انتشرت إلى خارج مدينة القدس ونجم عنها وفاة ١٣٣ يهودى و١١٧ عربى وإصابة ٣٣٩ يهودى و٢٣٢ عربى.

حاولت ردود الفعل الصهيونية استجلاب التعاطف من خلال تصوير أعمال العنف على أنها حلقة أخرى فى سلسلة هجمات قاتلة ضد اليهود تحديداً، أو أنها أعمال عنف يقوم بها المسلمون ضد الأقليات العاجزة التى لا حول لها ولا قوة. فى مقال له بدورية فورين أفيرز فى بداية عام ١٩٣٠، تجاهل الصهيونى البريطانى هنرى نقينسون أى دور محتمل لليهود فى أعمال العنف وبدلا من ذلك قال: «إن مشاعر الرعب والتعاطف لدينا تستثيرها المذابح التى ارتكبت بحق أعداد كبيرة من البشر العاجزين العُزّل فى غالبيتهم وانتهاكهم. ذلك لأن مذابح اليهود فى فلسطين فى نهاية أغسطس كانت تتسم بنفس ضراوة مذابح اليهود الروس فى ظل حكم القياصرة، أو مذابح الأرمن على يد الأتراك فى ظل حكم السلطان الأحمر، أو فى ظل حكم تركيا الفتاة فى أدنة، ثم فيما بعد فى شمال الأناضول». ثم حث قراءه الذين قد يرغبون فى إنهاء الانتداب البريطانى أو الوجود اليهودى فى فلسطين على أن يتذكروا أنه بالنسبة لجميع المسيحيين المتعلمين «فإن تاريخ فلسطين وجغرافيتها، مألوفة لنا بأكثر كثيرا من تاريخنا وجغرافية بلادنا الحالية» وأن يستدعوا «المشاعر التى بها يستدعى هؤلاء الناس الأرض المقدسة. إنها وطنهم الروحانى»، الذى لن «يتركوه مرة أخرى للمسلمين دون نضال. فإن روح الصليبيين تستثار فينا وبيننا». ومثل شتاين، أهال نقينسون المديح على فضائل المستوطنين اليهود الذين يواصلون تلك الحرب الصليبية فى فلسطين، يعملون على الأرض، ويقيمون المدن، ويعملون على ازدهار الاقتصاد ويحسنون الأوضاع الصحية. صوّر التناقض مع العرب لافتا، وكشف عن «صدام بين عِرقيْن، بين حضارتين، المشرقية والغربية، وأن ذلك الصدام يكمن فى جذور المآسى الحالية جميعها».

من المحتمل أن بعض الأمريكيين قد وجدوا تصوير نقينسون لأحداث عام ١٩٢٩ بأنها نتيجة لصراع حضارات أمرا متقبلا لا اعتراض عليه، لكن ذلك التصوير لم يكن بالضرورة أفضل وسيلة لإقناع صناع السياسة الأمريكيين بتخيل

إقامة دولة يهودية ناجحة تقدمية ودعمها. من ثم، نجد أن أصواتا من الصهاينة المعتدلين من أمثال فليكس فرانكفورتر، المحامي والناشط بالحزب الديموقراطي والذى أصبح فيما بعد قاضي المحكمة العليا، يعود إلى الأفكار التى كان شتاين قد ركز عليها قبل ذلك بحوالي خمس سنوات. في مقال بعنوان: «إعادة صياغة الوضع فى فلسطين» الذى نشره فى أبريل عام ١٩٣١، استدعى فرانكفورتر فلسطين البائسة القذرة التى كان مارك توين قد صورها فى كتابه «الأبرياء فى الخارج»، وقابلها مع الصورة النقيضة لها بعد ذلك التحول الذى تحتضنه وترعاه «أكثر آمال الشعب اليهودى وتقاليدهم إصرارا ومثابرة على التحقق». وفيما اعترف فرانكفورتر أن «الصدامات والصراعات هى مادة النشر الرئيسية للصحف»، فقد أمل فى إعادة توجيه انتباه الشعب الأمريكى إلى «الحياة العضوية متناغمة الأجزاء لحضارة جديدة آخذة فى التكشف باطراد فى فلسطين منذ عام ١٩٢٠». أكد أنه على الرغم من أن الوجود اليهودى هناك هو العامل الحاسم فى تلك الحضارة الجديدة لكنه ليس العامل المحدِّد لها بشكل مطلق. الأحرى، حسب ما قاله فرانكفورتر، أن اليهود والعرب هناك كانوا معاً «يتعاونون فى سياق آلاف المكونات الحميمة لحياتهم المشتركة بصفتهم بناة بلد جديد».

وعلى الرغم من أن فرانكفورتر عرض نظرة متفائلة للمستقبل، إلا أنه لم يكن ساذجا، ولم يتغاض كلية عن التوترات فى فلسطين. وخلافا لنفينسون الذى لم يُضْفِ أية شرعية على مطالب العرب، فقد اعترف فرانكفورتر بوجود مشاعر قومية بين الفلسطينيين العرب وألقى بدلا من ذلك بمسئولية أى استمرار للمشاكل بين اليهود والعرب على البريطانيين لعدم إدارتهم الانتداب بفلسطين كما يجب. زعم فرانكفورتر أن البريطانيين حاولوا بأكثر مما ينبغى أن تُوازِن سلطات الانتداب بفلسطين بين تشجيع إقامة وطن قومى لليهود هناك وبين حماية حقوق الآخرين، ووجه التوبيخ إلى من يقولون إن تزايد وجود اليهود أتى على حساب العرب، وأشار

بدلا من ذلك إلى أن الإداريين البريطانيين قد فشلوا «فى مجابهة ذلك التصوير الخبيث للواقع هناك وفى أن يُعلِموا الجماهير العربية المدركات الصحيحة بأن تحسن أقدار العرب ستكون من خلال المشروع اليهودى». ثم خص اللورد پاسفيلد بالنقد، حيث إنه كان هو من أصدر «الورقة البيضاء» فى عام ١٩٣٠ والتى أثارت تساؤلات خطيرة عن العمالة اليهودية وممارسات الحصول على الأراضى وأشارت إلى أن اليهود كانوا يستغلون أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية المتردية. اتهم فرانكفورتر پاسفيلد بأنه يفسر الوضع بأسلوب «يستخدم فيه الضمانات التى توفرها [سلطات]الانتداب لحماية سكان فلسطين من غير اليهود بحيث يطمس كل ما جاء بقرار الانتداب حول واجب سلطة الانتداب إزاء إنشاء وطن قومى لليهود هناك..» ومن هذه النقطة ذهب فرانكفورتر إلى حد الجزم الأكثر عمومية بأن السلام فى فلسطين لا يمكن أن يتحقق إلا «حينما تتخلى سلطات الانتداب - وبشكل أكثر تحديدا إدارة الانتداب فى فلسطين - عن دور سلطة الحكم السلبى وتضطلع بمهام الإنتداب الخلاّقة». وهكذا، جابه فرانكفورتر احتمال صراع بدا وأنه لن ينتهى، وناشد الداعمين المحتملين ودغدغ مشاعرهم بأنْ عرض رؤية لمستقبل أفضل فى فلسطين للعرب واليهود معا.

وعلى حين أن مناشدة فرانكفورتر البريطانيين وصناع السياسة الأمريكيين والأطراف المعنية بتجاوز أعمال العنف والتركيز على إدارة الانتداب بأسلوب أكثر فاعلية من أجل التأسيس لعلاقة أكثر ودا بين العرب واليهود، ربما كانت جديرة بقدر محدود من التقبل فى بداية الثلاثينيات لكنها غدت غير قابلة للتطبيق بإطلاقه فيما تصاعدت التوترات فى منتصف ذلك العقد وتوسعت لتشمل البريطانيين أنفسهم. طوال السنوات المبكرة من الثلاثينيات تزايدت الهجرات اليهودية إلى فلسطين بدرجة هائلة نتيجة لصعود هتلر وتنامى التمييز فى ألمانيا وأنحاء أوربا. نتيجة لذلك، تصاعد نشاط «الصندوق القومى اليهودى» وكان هو الهيئة الموكل لها

شراء الأراضى فى فلسطين، لشراء مزيد من الأراضى التى خصّصوها فقط لاستعمال اليهود، أو لمصلحتهم، من ثم نتج عن هذا طرد أعداد غفيرة من الفلاحين الفلسطينيين الذين لا يملكون أراضى. وبحلول إبريل عام ١٩٣٦، امتدت الاحتجاجات العربية لتشمل جميع أنحاء فلسطين وغدت أكثر تنظيما وتوحيدا، وفى النهاية اتخذت شكل إضراب عام. من ثم، وجد البريطانيون أنفسهم يتعرضون لضغط هائل أكثر من أى وقت مضى من أجل أن يحدوا من الهجرات اليهودية وعمليات بيع الأراضى، ولم يعد من الممكن الإيحاء بأن العلاقات العربية/ اليهودية كانت فى سبيلها إلى التحسن وأن المقاومة العربية كانت تنحصر فى تفجرات عشوائية من أعمال العنف بين أونة وأخرى. كشف صراع منتصف الثلاثينيات على نحو حاسم التناقضات الجوهرية الموجودة فى التزام وعد بلفور بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين مع التعهد بحماية حقوق وامتيازات غير اليهود من السكان؛ ولم يعد باستطاعة البريطانيين الحفاظ على وهم أنه بإمكانهم إنجاز الهدفين معا، و تلك حقيقة أجبر البريطانيون على مواجهتها فيما سَرَت الشائعات عن احتمال أن توصى اللجنة الموكل لها بتقصى حقائق الوضع (لجنة پيل) بإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين، وهو ما فعلته اللجنة فى يوليو ١٩٣٧ .

أدى المناخ السائد فى عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧ إلى أن يضاعف الصهاينة جهودهم لكسب الداعمين المحتملين وصناع السياسة بالولايات المتحدة إلى جانبهم، وفى غضون ذلك نجحوا فى إرساء سابقتين مهمتين للمستقبل. أولا؛ كان إلحاح متطلبات اللحظة يعنى أن تتغلب القدرة على استخدام السلطة السياسية على الأطروحات السابقة بشأن خلاص الأرض المقدسة أو الإعلاء من شأن العرب. أمطر الصهاينة بالولايات المتحدة وزارة الخارجية بوابل من الطلبات بأن تتخلى عن سياستها السابقة بعدم التدخل، وبأن تضغط على صناع السياسة البريطانيين بأن يذكروهم بعمق اهتمام اليهود الأمريكيين وبالتالى، اهتمام الحكومة الأمريكية بما

يحدث فى فلسطين. وعلى الرغم من أن الدبلوماسيين الأمريكيين رفضوا هذه المناشدات فى البداية إلا أنهم سرعان ما شرعوا فى إجراء محادثات «غير رسمية» مع نظرائهم البريطانيين. و فيما اقترب موعد نشر تقرير «لجنة پيل»، قام وزير الخارجية، رسمياً، بتذكير البريطانيين بمعاهدة عام ١٩٢٤، التى لم تعمل فقط على تقوية حقوق الولايات المتحدة الاقتصادية بفلسطين، بل ألزمت البريطانيين أيضا باستشارة المسئولين الأمريكيين حال أن يؤدى أى تغيير فى الانتداب . إلى إلقاء الشكوك حول أمن مصالح الولايات المتحدة. احتج البريطانيون قائلين بأن توصيات لجنة پيل لا أثر لها البتة على مصالح الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الاستشارات غير ضرورية. بيد أن هذا التغيير فى النهج أدى إلى إرساء السابقة الثانية، فقد كانت تلك أول مرة تعرَّف فيها وزارة الخارجية الوجود اليهودى فى فلسطين على أنه يدخل فى إطار مصالح الولايات المتحدة الجديرة بالحماية الرسمية.

لم تفعَّل توصية لجنة پيل بالتقسيم وذلك لأن اندلاع الحرب فى أوربا أوجد بيئة مختلفة جوهريا جرى فيها الجدل حول فلسطين. ففيما كان صناع السياسة البريطانيون حريصين على ألا يعملوا على اغتراب العرب كى يجندوهم للقتال فى ألمانيا وإيطاليا، كانوا أيضا يدركون أنه لم يكن أمام الصهاينة خيار سوى القبول بأية سياسة قد تتبعها بريطانيا فى فلسطين. فى عام ١٩٣٩، نشر البريطانيون الورقة البيضاء التى وعدت بقيام دولة فلسطينية مستقلة فى غضون عشر سنوات وأيضا حددوا الحد الأقصى للهجرة اليهودية بخمسة عشر ألف مهاجر سنويا للخمس سنوات التالية، واشترطوا أن تخضع أية هجرات بعد ذلك التاريخ لموافقة العرب. وكما كان متوقعا، فلم تُرضِ تلك التوصيات اليهود أو العرب داخل فلسطين أو فى أى مكان آخر. تبين الصهاينة، عن صواب، أن تفعيل الورقة البيضاء كان يعنى نهاية الحلم بفلسطين يهودية وأن تقييد عدد المهاجرين يعنى أن عدد اليهود هناك لن يفوق أبدا عدد العرب الموجودين هناك بالفعل. من ثم، ففيما مضى

البريطانيون وهيئة الأمم المتحدة المنشأة حديثا، ومختلف أطراف المجتمع الدولى يناقشون، طوال سنوات الحرب وبعدها، كيفية التعاطى مع الوضع، كان الصهاينة يشجعون الهجرة اليهودية إلى فلسطين بأية وسيلة، وبجميع الوسائل، مشروعة كانت أم غير مشروعة. وفى تلك الأثناء، رأى العرب الورقة البيضاء بصفتها أفضل من السياسة السابقة، بيد أنهم كانوا يأملون فى إقامة دولة مستقلة تماما وتملكهم القلق بشأن ما يمكن أن يحدث فى العشر سنوات التى نصت عليها الورقة البيضاء. عملت الهجرات اليهودية المستمرة أثناء الحرب وبعدها على زيادة تلك المخاوف. ساعدت تلك البيئة الجديدة، ومعها السابقتان الجديدتان اللتان حددتا كيفية تخيل صناع السياسة الأمريكيين والأطراف الأخرى المعنية فى الولايات المتحدة، تخيلهم للوضع فى فلسطين ولِدوْر الولايات المتحدة هناك، ساعدت على إعداد المسرح لـ «المعركة على فلسطين» التى استمرت عقدا كاملا. وعلى الرغم من حقيقة أن تلك المعركة كانت تُشنُّ فى عقول المتخصصين وصناع السياسة والأمريكيين المهتمين الآخرين من الطرفين، إلا أنها اكتسبت معنى واقعياً جدا على مستوى صناعة السياسة وبخاصة عندما تقاطرت أبناء الهلوكوست إلى خارج أوربا.

بيد أنه، وقبل أن نستطرد فى نقاشنا فمن المهم القول إنه وعلى حين أن بؤرتنا هنا ظلت مركزة على جهود الأصوات المتنوعة الموالية للصهيونية والصهاينة والتى كانت تعمل خارج نطاق الشبكة غير الرسمية من المتخصصين فى المنطقة لإقناع صناع السياسة فى الولايات المتحدة كى يتخيلوا فلسطين يهودية، كان ثمة بعض أصوات معارضة داخل الشبكة وخارجها معا. وكما رأينا، فقد اعتقد أعضاء قسم شئون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية أن دعم الولايات المتحدة للأجندة اليهودية فى فلسطين يعتبر تحديا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة الموجودة بالمنطقة. علاوة على ذلك، ومنذ البدايات الأولى كان ثمة بعض المعارضة اليهودية لما

ينادى به الصهاينة تقوم بدرجة كبيرة على أساس أن اليهودية دين وليست هوية إثنية أو قومية أو عرقية. هكذا رأى اليهود من غير الصهاينة، فبإمكان معتنقى اليهودية العيش داخل حدود أية دولة تضمن لهم معاملة منصفة وعادلة ومن ثم فهم ليسوا بحاجة لدولة خاصة لهم. وأخيرا، حاول بعض العرب الأمريكيين مواجهة رواية الصهاينة عن خلاص الأرض المقدسة وتحويلها وتحسين أحوال الفلسطينيين العرب، وتركزت جهودهم على التحديات التى تُمثلها الهجرات اليهودية المتصاعدة إلى فلسطين بالنسبة للعرب، ولفتوا الانتباه إلى الإلزامين المزدوجين اللذين تضمنهما وعد بلفور وأوضحوا أن فرض أعداد كبيرة من السكان اليهود الأوربيين على فلسطين يمثل إنكارا لحق الفلسطينيين فى تقرير المصير. حينما تقدم العرب الأمريكيون بأطروحاتهم تلك إلى وزارة الخارجية أو إلى صناع السياسة الآخرين قوبلوا إما بإجابات ملتبسة أو بطلبات لمساعدة الجهود الساعية للسلام والتوفيق بين اليهود والعرب فى فلسطين. وفيما تعاظم الصراع على مستقبل فلسطين بين عامى ١٩٣٨ و١٩٤٨، شرع هؤلاء وغيرهم من الأصوات المعادية للصهيونية فى السعى لمجابهة الأصوات الداعمة للصهيونية التى أخذت قوتها تتزايد باطراد.

المعركة على فلسطين

شهد العقد ما بين نهاية الثلاثينيات وإعلان قيام دولة إسرائيل المستقلة فى ١٤ مايو عام ١٩٤٨ معركة فكرية وسياسية على مستقبل فلسطين أخذت مرارتها وقسوتها تتزايدان، معركة بين تنويعة من المشاركين مضت تتسع دونما توقف من داخل الشبكة غير الرسمية حديثة النشأة من المتخصصين، ومن خارجها. قاوم كثير من قدامى المبشرين والمستشرقين داخل الحكومة وخارجها ومعهم أفراد ينتمون إلى الصناعة النفطية المتنامية بالشرق الأوسط، قاوموا بشدة الهجرات اليهودية الكبيرة إلى فلسطين وإقامة دولة مستقلة بها. كانت معارضتهم ناجمة عن عدة هواجس: الرغبة فى حماية مصالح الولايات المتحدة النفطية فى المنطقة؛

المخاوف من بيئات ما بعد الحرب السياسية الإقليمية والدولية؛ الهواجس التى ظلت قائمة منذ وقت طويل حول صورة الولايات المتحدة ودورها فى الشرق الأوسط كما حددتها جهود المبشرين ورجال البر من أجل تغيير وجه المنطقة؛ والشكوك حول الطبيعة الأساسية للشعوب العربية والمسلمة. أيضا، انضمت مجموعة صغيرة وقوية فى أن من اليهود المعادين للصهيونية والملتزمين أيديولوجياً إلى أعضاء تلك الشبكة الأوائل فى مقاومتهم لقيام دولة يهودية فى فلسطين. أما على الجانب المقابل من الجدل، فكان ثمة مجموعات متنوعة قوية من العاملين بالسياسة والمواطنين الذين سعوا إلى إعادة تعريف مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة وتوسيع نطاقها بحيث تشمل الوجود اليهودى فى فلسطين. علاوة على ذلك، فبمجرد أن بدأت أنباء الهلوكوست تطفو على السطح غدا بإمكان الصهاينة الاستناد إلى حجة أخلاقية بالغة القوة لقيت قبولا واسعا فى أنحاء أمريكا ويمجرد حشدها ، مثلت تلك المجموعات مجموعة موحدة عجز قسم دراسات الشرق الأوسط، والمبشرون والمستشرقون، واليهود المعادون للصهيونية معاً عن مجابهتها بفاعلية، وبخاصة حينما تصاعدت المعركة وغدت أكثر شراسة فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨ . ونتيجة لذلك، عانى قدامى المبشرين والمستشرقين ومعهم أعضاء الشبكة غير الرسمية الحكوميون من هزيمة مهنية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين، وتعرضوا لكثير من النقد الجارح المُشخصن الذى عكس مواقفهم بأسلوب هزلى غير دقيق، وفى حالات كثيرة، تم الدفع بهم إلى خارج عملية صنع السياسة حول هذه القضية، أو فُرِض عليهم التنحى عن مواقعهم.

فى نهاية الثلاثينيات، لم يتضمن إعادة تعريف مصالح الولايات المتحدة والذى بدأ بجدل حول توصيات لجنة بيل، فقط إضافة الوجود اليهودى فى فلسطين إلى قائمة تلك المصالح، بل شهد أيضا قدرا أعظم من التركيز على مصالح الولايات المتحدة النفطية فى المنطقة، ومن ثم ألقى الضوء لأول مرة على صراع ظل قائما

يحدد - جزئيا على الأقل - كيف يتخيل الأمريكيون الشرق الأوسط منذ وقتئذ وحتى يومنا هذا. تملك كثيراً من أعضاء الشبكة الأوائل، وبخاصة داخل قسم شئون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية، ومكتبها الخاص بشئون الشرق الأدنى وإفريقيا (أقيم عام ١٩٤٤ للإشراف على قسم شئون الشرق الأدنى وقسمين آخرين) والصناعة النفطية المتنامية بالمنطقة، تملكهم قلق مفرط من أن يتهدد الصراع على فلسطين مصالح الولايات المتحدة النفطية فى أنحاء المنطقة. كانت غالبية تلك المصالح موجودة فى مناطق يتحكم فيها عرب مناهضون لإقامة دولة يهودية بفلسطين. وأدت تلك الحقيقة بالعاملين فى قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية إلى تحذير رؤسائهم من المخاطر المحتملة التى تكمن فى السياسة الداعمة لتوسع التواجد اليهودى فى فلسطين. فى أكتوبر ١٩٤٤ حذر ولاس موراى، مدير مكتب شئون الشرق الأدنى والشئون الإفريقية، إدوارد ستيتينيوس وكيل وزارة الخارجية من أن دعم الولايات المتحدة لأهداف الصهاينة فى فلسطين «سيلحق ضررا كبيرا بقدرتنا على توفير حماية كافية للمصالح الأمريكية بالشرق الأدنى». اعتقد موراى أن ثمة بلداً بعينه يمثل صعوبة خاصة، إذ إن موقف الولايات المتحدة مما يجرى فى فلسطين سيكون له «أثر مؤكد على علاقتنا بالمملكة العربية السعودية وعلى مستقبل امتيازات النفط الأمريكية فى هذا البلد». أيضا، ومثل موراى، ساور القلق الأفراد العاملين فى الصناعة النفطية إزاء رد الفعل المحتمل للسعودية التى تملك أكبر احتياطات نفط فى العالم وأكبر امتيازات نفطية أمريكية فى المنطقة، رد فعلها على اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل ودعمها لها. نقل جيمس ترى دووس، المدير التنفيذى بأرامكو، إلى وزارة الخارجية فى نهاية شهر مايو، أن ابن سعود، ملك السعودية، كان يهدد بالثأر من الشركة. ذهب دووس إلى أن الملك «قد يضطر، فى ظل أوضاع معينة، إلى فرض عقوبات ضد امتيازات النفط الأمريكية.. ليس لأنه يرغب فى ذلك، بل بسبب أن ضغط الرأى العام العربى عليه

كان قويا بدرجة لم يعد قادرا على مقاومته». ومن حسن حظ دووس وزملائه في صناعة النفط، أن ابن سعود لم ينفذ أبدا تهديداته إذ إنه سرعان ما أدرك أن أية عقوبات ستقلل من أرباح مبيعات النفط السعودي وتعرض علاقة السعودية المتطورة مع الولايات المتحدة للأخطار. وعلى الرغم من ذلك فقد مثلث تلك المخاوف هواجس جد حقيقية للمشاركين في الشبكة من أعضاء الحكومة ورجال الأعمال وأدت بهم إلى مساءلة دعم الولايات المتحدة للدولة اليهودية الجديدة.

توسع إعادة تعريف مصالح الولايات المتحدة ليتجاوز النفط، فيما كان هؤلاء المتخصصون على وعي حاد بمعترك السياسة الدولية الأوسع، وكانوا، مثل غالبية الأمريكيين في الفترة بين منتصف الأربعينيات وحتى نهايتها، ينظرون بمزيد من الحيطة والقلق إلى الاتحاد السوفييتي. سرعان ما أصبح كثير من المتخصصين في منتصف الأربعينيات مقاتلين ملتزمين في الحرب الباردة، بل إنه وحتى في هذا التاريخ المبكر نظروا إلى الصراع على فلسطين من داخل إطار سياق الحرب الباردة الناشئة. عمل لوي هندرسون، سفير الولايات المتحدة بالعراق أثناء الحرب، وخليفة ولاس موراي في منصبه كمدير لمكتب الشرق الأدنى والشئون الإفريقية ما بين عامي ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨، عمل على استبطان تلك المخاوف من توسع نفوذ الاتحاد السوفييتي بالشرق الأوسط والتعبير عنها بأكثر من أي مسئول حكومي آخر كان يتعاطى مع المنطقة في زمن الحرب العالمية الثانية. كان هندرسون قد قضى عقدا من الزمان يتعاطى مع الشئون السوفييتية ويعيش بالاتحاد السوفييتي قبل أن يعمل بشئون الشرق الأوسط، حيث أقنعته تجربته تلك بأن الاتحاد السوفييتي بلد خطير وتوسعي، ومن ثم، أراد أكثر من أي شيء آخر، منع أية زيادة في سطوة الاتحاد السوفييتي في أنحاء العالم. في مذكرة منه إلى دين أتشيسون، أتى بإشارة مبطّنة إلى تلك المخاوف، حيث ذهب هندرسون إلى أن دعم قيام دولة يهودية «سيؤدي إلى أن يتوجه العالمان العربي والإسلامي إلى مكان آخر من أجل

الدعم بدلا من أن يتوجهوا إلى الغرب». وفى مذكرة له فى سبتمبر ١٩٤٧ بيّن فيها معارضته لخطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية منفصلتين، كرر هندرسون وجهة نظره بمزيد من الوضوح إذ قال «قد يكون للموقف الذى نتخذه من المشكلة الفلسطينية .. آثار بعيدة المدى على علاقاتنا بشعوب الشرق الأوسط وبالمسلمين فى جميع الأنحاء، كما أنه قد يؤثر بدرجة كبيرة فى مدى نجاح بعض جهودنا أو فشلها من أجل تعزيز الاستقرار العالمى لمنع الاختراق السوفييتى لمناطق مهمة مازالت خالية من الهيمنة السوفييتية، أو فشل هذه الجهود». رأى هندرسون أن التصادم الناشئ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يحدد السياق الأوسع الذى يجب أن يوضع فيه الصراع على فلسطين والتعاطى معه، حسب ما ذهب إليه، ورأى أنه لا ينبغى لصناع السياسة الأمريكيين فعل أى شىء يوفر للسوفييت أية مزايا محتملة فى الشرق الأوسط.

أيضا، اعتقد بعض المتخصصين الحكوميين أن دعم الولايات المتحدة للوجود اليهودى بفلسطين الآخذ فى التوسع يعمل على تقويض الصورة الإيجابية التى كانت الولايات المتحدة قد طورتها فى أنحاء المنطقة على مدى العقود السابقة، ومن ثم يهدد، ليس فقط المصالح الأمريكية المباشرة، بل أيضا الحس الثابت بالرسالة المقدسة والدنيوية بالمنطقة. ووفقا لهؤلاء الأفراد، فإن قرناً كاملا من التدخل التعليمى والتبشيرى والخيرى بالمنطقة قد شكل مخزونا عميقا من النوايا الحسنة تجاه الولايات المتحدة، على الأقل فى أوساط النخب المثقفة بالشرق الأوسط، وأن دعم الموقف الصهيونى حول فلسطين سيعمل على تجفيف هذا المخزون سريعا. فى أكتوبر عام ١٩٤٥، بيّن لوى هندرسون القائم بأعمال وزير الخارجية دين أتشيسون أنه إذا استمرت ضغوط الولايات المتحدة «من أجل الهجرات الجماعية لليهود إلى فلسطين فى هذا الوقت، على أسس إنسانية أو غيرها، سينهار غالبية المجهود الذى بُذل فى الشرق الأدنى فى السنوات الأخيرة من أجل التأسيس لاحترام الولايات

المتحدة والثقة بها، والإعلاء من مكانتها بالمنطقة». وفى مذكرة له لأتشيسون فى مايو ١٩٤٦ عبّر جوردون مريام مرءوس هندرسون الذى كان يليه كرئيس لشئون الشرق الأدنى عن وجهة نظر مماثلة إذ ذكر أن الجهود التعليمية والخيرية الأمريكية التى «شكلت ملاذا أخيرا فى الشرق الأوسط» حينما كانت الولايات المتحدة «ضعيفة عسكرياً» ستكون جميعها عرضة للأخطار من قبل العرب «الذين أشاروا جميعهم إلى عزمهم على مقاومة» الهجرات اليهودية إلى فلسطين.

وأخيرا، استحضر المشاركون الحكوميون فى الشبكة أيضا تنميطاتهم حول الطبيعة الأساسية للشعوب العربية الإسلامية فى تحليلاتهم للصراع على فلسطين. لم يكن ولعه بالعرب هو الذى أدى بهندرسون إلى معارضة قيام دولة يهودية فى فلسطين إذ إنه لم يكنّ أبدا تقديرا رفيعا للعرب، الأحرى أن هندرسون اعتبر العرب «طفوليين» و«متعصبين متطرفين» من المحتمل لهم أن يكسبهم دعم الولايات المتحدة لإقامة دولة صهيونية فى فلسطين الطاقة والنشاط. ساوى المتخصصون فى شئون الشرق الأوسط بين الصراع على فلسطين وبين مرضٍ جسدى أو عقلى أصاب العرب. فى ديسمبر عام ١٩٤٦، انتهى جوردون مريام إلى أن «المسألة الفلسطينية وما يتعلق بها من مسألة مصير الأشخاص اليهود المقتلعين، تشكل قرحة مفتوحة تتجه العدوى بها إلى الانتشار لا إلى حصرها فى مكان محدد». فى تقرير صدر عام ١٩٤٧ عن «الوضع الراهن فى فلسطين» توصل متخصصو الشرق الأوسط بالسى أى إيه إلى نفس الاستنتاج حيث ذهبوا إلى أن أهمية فلسطين تكمن – إلى حد كبير – فى أنها «تشكل مشكلة نفسية تمثلها مطالب العرب واليهود للهيمنة على البلد»، ورأى هؤلاء المحللون أن العرب والفلسطينيين يتحملون مسئولية تأبيد تلك المشكلة النفسية. وفى فبراير ١٩٤٨ عقب التقييم الأول بأربعة أشهر فقط، وقبل ثلاثة أشهر من إعلان قيام دولة إسرائيل، ألقى متخصصو الشرق الأوسط بالوكالة بمسئولية أعمال العنف المتصاعدة على عاتق العرب والفلسطينيين وحدهم

فيما قاموا أيضا بتركيز الأضواء على التطرف الديني والقومي حيث ذهبوا إلى أن العرب سيستمرون في المقاومة العنيفة لخطة التقسيم التي تبنتها الأمم المتحدة ووافقت عليها الجمعية العامة في نوفمبر عام ١٩٤٧ وذلك لأنه «بالنسبة للجماهير فقد كاد الصراع يصبح عقيدة دينية؛ أما بالنسبة للطبقات الحاكمة فقد غدا عقيدة سياسية لا يجرءون على التخلى عنها».

انتهى العاملون بوزارة الخارجية إلى أنه، ومع أخذ الأمور كلها فى الاعتبار، فإن دعم الولايات المتحدة لقيام دولة يهودية فى فلسطين سيزج بالولايات المتحدة بحماقة إلى وضع لا يمكن الدفاع عنه، وهنا كان صوت هندرسون قويا وممثلا لهذا القطاع، حيث ذهب فى سبتمبر ١٩٤٧ إلى أن خطة الأمم المتحدة «لن يكتب لها النجاح» لأن تجهيزات إقامة دولة على أساس التقسيم سيتطلب «صداقة العرب واليهود وتعاونهم»، وفى غياب هذا التعاون الذى لم يكن له وجود طوال السنوات الأخيرة سيقتضى تنفيذ الخطة فرضها من الخارج. ثم أضاف قائلاً إن هذا يعنى أن الولايات المتحدة ستكون بحاجة إلى تكريس مزيد من «القوة، والمواد، والأموال» وهو أمر لا قبل لها به فى الوقت الحالى مع تنامى التوترات مع الاتحاد السوفييتى. أبدى هندرسون خشيته من أن تفعيل خطة التقسيم من دون أن تكون الولايات المتحدة قادرة على تكريس الموارد اللازمة لفرضها أو راغبة فى ذلك سيعمل فقط على «ضمان أن تصبح المشكلة الفلسطينية أبدية وأكثر تعقيدا فى المستقبل».

بالطبع لم يكن مكتب شئون الشرق الأدنى هو الموقع الوحيد المقاوم لإنشاء دولة يهودية فى فلسطين فى الفترة من أواسط الأربعينيات وحتى نهايتها، إذ إن بقايا البعثات التبشيرية والاستشراقيين وقفوا بحزم ضد الخطة، وكان الاثنان الأبرز بين هؤلاء، هما ويليام إدى وكرميت «كيم» روزفلت. كان إدى قد عبر علانية عن معارضته لمشروع قيام دولة يهودية بفلسطين ثم أعقب ذلك باستقالته فى نهاية عام ١٩٤٧ من وزارة الخارجية حيث كان يعمل رئيسا لفرع استخباراتها الداخلى؛

وفيما أنه كان بعد ذلك يتبادل الاستشارات مع السى آى إيه ووزارة الخارجية، لكنه لم يتقبل أبدا وجود إسرائيل أو دعم الولايات المتحدة لها واستمر يكتب معبرا عن معارضته حتى وفاته فى بداية الستينيات. أما روزفلت، حفيد الرئيس تيودور روزفلت، فقد كان قد عمل أثناء الحرب عميلا لمكتب الخدمات الاستراتيجية OSS (الاستخباراتى) بالشرق الأوسط، ثم قام بتدريس تاريخ الشرق الأوسط بجامعتى بيركلى وهارفارد وكان هو أيضا جازما فى معارضته لدعم الولايات المتحدة لإقامة دولة يهودية في فلسطين لأنه اعتقد أن ذلك كان ضد مصالح أمريكا بالمنطقة. بعد إعلان قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٩ قام روزفلت على الفور بالانضمام إلى «لجنة العدالة والسلام فى الأرض المقدسة» وكانت تنظيما مهمته العمل على تعزيز المعاملة المنصفة للاجئين الفلسطينيين، ولفلسطينيي الداخل الإسرائيلى معا، وأصبح المدير التنفيذى لتلك اللجنة.

ومثلما عمل الناشطون الصهاينة من خارج الشبكة على تحديد مسار الجدل حول فلسطين. كانت هناك تنظيمات يهودية لا صهيونية أو معادية للصهيونية عبرت عن معارضتها لقيام دولة يهودية فى فلسطين. قاومت «اللجنة اليهودية الأمريكية» والتى قال إدوارد تيفنان عنها إنها «التنظيم اليهودى الأرفع مكانة» فى الولايات المتحدة حتى بدايات الأربعينيات، وكذلك «المجلس اليهودى الأمريكى» (ACJ)، قاوما قيام دولة يهودية فى فلسطين. أُدرج التنظيمان فى قائمة المجموعات التى كان من المقرر أن يقدم لها فى عام ١٩٤٦ التقرير النهائى للجنة تقصى الحقائق الأنجلو/ أمريكية فى فلسطين، والتى أنيط بها التحقيق فيما إن كان البريطانيون، بدعم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، عليهم السماح فورا بهجرة ١٠٠٠٠٠ يهودى إلى فلسطين. ومن بين هاتين المجموعتين كان «المجلس اليهودى الأمريكى» (ACJ) هو من عمل بنشاط أكبر ضد إقامة دولة يهودية فى فلسطين، ومن ثم يمكن استخدامه للبرهان على الطبيعة السياسية المحضة لتلك القضية على وجه التحديد.

يُعرِّف المؤرخ توماس كولسكى ACJ على أنه «التنظيم اليهودى الأمريكى الوحيد الذى تم تشكيله بهدف محدد وهو النضال ضد الصهيونية ومعارضته قيام دولة يهودية فى فلسطين». فى عام ١٩٤٣، شكل اليهود الأمريكيون الإصلاحيون المعادون للصهيونية ACJ بدعم من آرثر هايز سولزبرجر ناشر النيويورك تايمز. زعم إلمر برجر، المنظر الرئيسى للمجموعة، أن موقف ACJ من المسألة الفلسطينية يقوم على أساس فرضية أن اليهودية ديانة وليست هوية قومية أو عرقية. من ثم، تمسك أعضاء المجلس بفكرة أنه ينبغى قيام «بنية سياسية ديموقراطية لا يعوق فيها العقيدة الدينية أو الانتماء العرقى المشاركة الكاملة فى نظام حكم وطنى» بفلسطين. اجتذب هذا الرأى دعما فى أوساط أثرياء اليهود الذين كوّنوا ثرواتهم بالولايات المتحدة واعتقدوا أنها - وباستثناء بعض تفجرات معاداة السامية بين آونة وأخرى - وطن مقبول تماما لمن يدينون باليهودية.

فى الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وإعلان قيام دولة إسرائيل فى مايو عام ١٩٤٨، عمل ACJ عن كثب مع مسئولين حكوميين مهتمين بشئون الشرق الأوسط فيما كانوا يقاومون توسع الوجود اليهودى فى فلسطين فى تلك الفترة. كان لچورج لڤيسون، عضو المجلس رفيع المستوى، صلات حكومية واسعة، شملت دين أتشيسون (مساعد وكيل الخارجية، ثم وكيلها، ثم وزير الخارجية فى النهاية)، ولوى هندرسون وكرميت روزفلت كان ACJ الوحيد من بين ثمانية تنظيمات يهودية أمريكية اتصلت بها وزارة الخارجية الذى دعم بشكل كامل فى عام ١٩٤٦ توصيات لجنة تقصى الحقائق الأنجلو/ أمريكية: السماح بدخول ١٠٠٠٠٠ مهاجر يهودى إلى فلسطين على الفور وقيام هيئة وصاية دولية من الأمم المتحدة تتحول فى النهاية إلى دولة مستقلة تضم القوميتين. وفى الواقع، فقد كان ACJ فاعلا طوال أواسط الأربعينيات فى إقناع وزارة الخارجية بالسعى للحصول على آراء معادية للصهيونية وظل حليفا مخلصا للمتخصصين الحكوميين طوال المعركة على فلسطين.

وفى مواجهة المتخصصين الحكوميين، وقدامى المبشرين والمستشرقين، وACJ، كان ثمة عدد متزايد من المجموعات القوية العاملة بالسياسة. وذات الاهتمام المحدد بقضية التواجد اليهودى فى فلسطين والذين عمل غالبيتهم بجد ونشاط لضمان دعم حكومة الولايات المتحدة لقضيتهم. كانت «المنظمة الصهيونية بأمريكا» قد ظلت صوتا نافذا فى السياسة الأمريكية منذ أن كان لويس برانديز قائدا لها أثناء الحرب العالمية الأولى. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، انضمت إليها بعض المجموعات الأخرى بعد أن أفادت من النقلة السريعة فى موقف الجالية اليهودية بالولايات المتحدة من موقف ملتبس بعامة حول فلسطين إلى موقف يدعم الصهيونية بقوة بعد تسرب أنباء الهلوكوست من أوربا. قام مجلس الطوارئ الأمريكى الصهيونى بتنسيق تظاهرات مؤيدة للصهاينة ونشاطات للوبيهات الموالية وحقق نجاحا لافتا ما بين عامى ١٩٤٥، و١٩٤٨ من خلال حملة كتابة خطابات نيابة عن منظمات يهودية وغير يهودية تطالب بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين فاضت بها صناديق بريد وزارة الخارجية والبيت الأبيض.

كانت المناشدات لدعم الولايات المتحدة الرسمى للمطالب الصهيونية أثناء الحرب مازالت تستند إلى الأطروحات المبكرة بإنجاز تحول فى فلسطين من خلال توسع التواجد اليهودى هناك، لكنها أيضا أضافت أطروحتين أخريين قُصد بهما تغيير كيفية تخيل الشعب للصراع. سعت أولى تلك الأطروحتين لمجابهة المزاعم القائلة بأن حماية مصالح الولايات المتحدة أثناء الحرب كان يقتضى دعم العرب، من ثم، ركزت الجهات المؤيدة للصهاينة على أن الوجود اليهودى فى فلسطين ليس فقط مصلحة للولايات المتحدة، كما كان الصهاينة يؤكدون فى عام ١٩٣٧، بل بإمكانه أيضا أن يكون ذا دور مركزى فى كسب الحرب، وبخاصة فى الشرق الأوسط. وفقا لخط التفكير هذا، كما اقترحت إحدى المذكرات، فإن فتح الهجرة اليهودية إلى فلسطين من شأنه خلق بيئة يمكن «لقوة الآلة اليهودية الاقتصادية» أن تثبت فيها

أنها حليف فى المنطقة يساند معارك الحرب. أشار المؤرخ لورانس دايفيدسون أيضا إلى أن الصهاينة زعموا أن معارضة اليهود لهتلر كانت مطلقة بالتقابل مع الموقف العربى الملتبس. وعلاوة على ذلك فإنه و«بالقدر الذى كان فيه الحلفاء يقاتلون من أجل عالم أكثر تَحضرًا، فإن حلفاءهم الطبيعيين هم الصهاينة لا العرب». وهكذا، اقترح الصهاينة أن دعم التواجد اليهودى فى فلسطين كان الخيار الأمثل سواء كان التركيز هو على الهدف المباشر لكسب الحرب، أو المسألة الأبعد الخاصة بطبيعة عالم ما بعد الحرب.

وعلى الرغم من أن الأطروحة الثانية - القائمة على أساس الإلزام الأخلاقى بالسماح لليهود بقيام دولة خاصة بهم - لم تكن جديدة فى حد ذاتها، إلا أن الهلوكوست أكسبتها معنى أعظم. فمنذ وقت مبكر، أى فى يناير عام ١٩٤٢، كان حاييم وايزمان، الوجه العام للحركة الصهيونية الدولية، قد عرَض فى دورية فورين أفيرز جميع المواقف المألوفة بشأن الارتقاء بأحوال اليهود وتغيير فلسطين والإسهامات العسكرية والمالية فى المجهود الحربى التى بإمكان القوى اليهودية فى جميع أنحاء العالم أن تقدمها، لكنه أضاف أن اضطهاد اليهود العنيف والمميت الآخذ فى التزايد بأوربا يقتضى فتحاً غير مُقيّد للهجرات اليهودية إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية هناك. وفيما غدت أنباء الهلوكوست متداولة منذ عام ١٩٤٣ صعوداً، غدا الإلزام الأخلاقى وما ارتبط به من شعور بالذنب بسبب عدم بذل المزيد لإنقاذ اليهود الأوربيين أكثر قوة ولَمَسَ عصبا حسَّاساً لدى الأمريكيين بعامة. وعلى الرغم من أنه مما لا ريب فيه أن الصراع على فلسطين لم يكن قضية مشتعلة فى أوساط عامة الشعب الأمريكى لدى نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن الغالبية العظمى ممن كانوا مهتمين بالقضية كانوا يدعمون بوضوح التواجد اليهودى فى فلسطين. وفقا لبيانات استطلاع للرأى العام، فإنه فى عام ١٩٤٥ كانت نسبة ٥٥٪ فقط من الأمريكيين «يتابعون النقاش حول السماح لليهود بالاستيطان فى

فلسطين». وبعد ذلك بستة أشهر، كان ٥٠٪ من المستَطْلعين «قد سمعوا عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو قرءوا عنها». بيد أنه، فمن بين من كانوا على وعى بالقضية كان ٧٦٪ ممن استُطلعت آراؤهم فى ديسمبر ١٩٤٥ و٧٨٪ ممن استطلعوا فى مايو ١٩٤٦ يؤيدون الهجرة اليهودية. أتى استطلاع أُجرى فى أكتوبر عام ١٩٤٧ عن الاحتمالات التى قد يؤدى إليها الصراع فى فلسطين بنتائج مماثلة، إذ إنه من بين نسبة ٣٦٪ من المستطلعين الذين زعموا دعمهم إما لليهود أو العرب فى حالة أدّى الصراع إلى حرب، كان مَنْ أيدوا اليهود ضِعف من أيدوا العرب.

وفيما أنه من المهم أن نتفحص كيف حاولت كل من الأصوات المعادية للصهيونية والمؤيدة لها أن تتخيل مستقبل فلسطين وأثر تلك المحاولات على الأمريكيين بعامة، إلا أنه من بالغ الأهمية أن ندرك أنه، فى نهاية المطاف فإن المعركة على فلسطين كانت، فى واقع الأمر، صراعا على السلطة السياسية، وعلى عقل الرئيس، وأنها معركة كانت فيها المجموعات المؤيدة للهجرة والداعمة للصهاينة بعامة - رغم أن ذلك لم يكن سهلا دائما - هى الرابحة طوال الأربعينيات. وعلى الرغم من أن الرئيس فرانكلين روزفلت كان يراعى آراء البريطانيين الذين كانوا يتحكمون فى فلسطين من خلال سلطة الانتداب التى أوكلتها إليهم الأمم المتحدة، وطوال غالبية فترتى رئاسته الأوليين، لكنه كان ينزع أيديولوجياً لتأييد الهجرات اليهودية إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية هناك. فى الفترة ما بين نهاية الثلاثينيات والسنوات المبكرة من الأربعينيات، اضطلع روزفلت بدور أكثر نشاطا فى تأييد تلك الهجرات، وكان كثيرا ما يستضيف القادة الصهاينة من أمثال الحاخمينْ ستيفن وايز وآبا هيلل سيلفر بالبيت الأبيض. لكنه، وعلى الرغم من علاقته بوايز وسيلفر، إلا أن همه الأول كان هو كسب الحرب وفَعَل ما رآه ضروريا لتحقيق ذلك الهدف بأن حاول تأجيل أى قرار سياسى جازم حول فلسطين حتى انتهاء الحرب. من ثم، أمل فى استمالة الجانبين العربى واليهودى معا بتصريحات بدت متناقضة. فى مارس عام

١٩٤٢ التقى وايز وسيلفر وأذن لهما بأن يُصرّحا بأن الولايات المتحدة لم «تعط موافقتها أبدا على الورقة البيضاء» البريطانية لعام ١٩٣٣ التى كانت تُقيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأن «العدالة الكاملة ستُمنح لهؤلاء الذين يسعون لإقامة وطن يهودى قومى». أثار بيان وايز وسيلفر، الذى أتى أثناء ذروة جهود الكونجرس للموافقة على قرارات تتحدى «الورقة البيضاء» لعام ١٩٣٩، عاصفة احتجاجات من حكومات الشرق الأوسط وممثلى الولايات المتحدة بالمنطقة. عندئذ، فوّض روزفلت كوردل هال وزير الخارجية بأن يعطى التعليمات لممثل الولايات المتحدة فى السعودية بإبلاغ الملك ابن سعود أنه «لن يتم التوصل إلى قرار يُغير الوضع الأساسى فى فلسطين بدون إجراء استشارات كاملة مع العرب واليهود». وحينما التقى روزفلت وابن سعود فى فبراير عام ١٩٤٥، أبلغه الملك السعودى أن «العرب يفضلون الموت على التنازل عن أراضيهم لليهود» وأجابه الرئيس قائلا إنه «لن يفعل شيئا لمساعدة اليهود ضد العرب ولن يتخذ أية خطوة معادية للشعب العربى».

على الرغم من أن ترومان كان أقل اهتماما بمقتضيات زمن الحرب من سلفه، بل إنه كان أكثر نزوعا لتأييد التواجد اليهودى المتوسع فى فلسطين، إلا أنه كان عليه أن يواجه الصراعات الداخلية بشأن القضية. يصف المؤرخ مايكل كوهين ترومان بأنه كان «صهيونيا للاجئين» بمعنى أنه كان يعتقد أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت مبررة أخلاقيا بسبب مدى معاناة اليهود تاريخيا، ومعاناتهم فى أوروبا أثناء الحرب. كان ترومان يعلم أيضا أن دعمه للتواجد اليهودى فى فلسطين قد يساعده على كسب أصوات انتخابية حاسمة - فى نيويورك بخاصة - فى انتخابات عام ١٩٤٨ التى كان يعلم أنها ستكون صعبة. بيد أنه لم يكن راغبا أن يضع مصداقية بلده أو أحدا من جنودها على المحك أو تعريضهم للخطر من أجل إقامة دولة يهودية باستخدام القوة. كما أنه كان يدرك المشاكل الحقيقية التى ستواجهها الولايات المتحدة فى أنحاء الشرق الأوسط نتيجة دعمه للتواجد اليهودى

فى فلسطين. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الأهمية التى كان يوليها ترومان لقضية فلسطين فى عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧، إلا أنه كان ثمة عدد من القضايا الدولية الأكثر إلحاحا والتى كان عليه التعاطى معها. كانت الأحداث فى أوربا واليونان وتركيا وإيران تشتد وطأتها على فكره فى أوقات مختلفة مما جعل انشغاله بالقضية الفلسطينية متقطعا فى السنتين الأوليين من رئاسته. وأخيرا، كان ترومان مستاءً من حجم الضغوط عليه من الجهات الموالية للصهاينة من خارج إدارته بحيث إنه علق فى عدة مناسبات بالقول إنه يجد إرضاء اليهود مهمة مستحيلة. وهكذا، فعلى الرغم من أن ترومان وافق على فكرة التواجد اليهودى المتوسع بفلسطين، إلا أنه وفقا لتعليق دين راسك متخصص السياسة الخارجية بالحزب الديموقراطى ووزير الخارجية فى إدارة كينيدى، الذى قال إن ترومان كان «يعانى من قدر من الشيزوفرانيا» إزاء تلك القضية.

بيد أن ترومان تغلب على «شيزوفرانيته» من حيث العمل باتساق ضد نصيحة المتخصصين بوزارة الخارجية ليدعم التواجد اليهودى المتوسع فى فلسطين فيما وصلت التوترات الداخلية والدولية حول القضية إلى الذروة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨. فى لقاء له مع وايز بعد مجرد أسبوع من توليه منصبه، ناقش ترومان فلسطين وعبّر عن قلقه من أن «هؤلاء الصبية ذوى البنطلونات المخططة» بوزارة الخارجية، لاُ يولون «عناية كافية لما يحدث لآلاف من المقتلعين المعنيين». ثم بعد ذلك ، وفى ٣١ أغسطس عام ١٩٤٥، نقل ترومان إلى رئيس الوزراء البريطانى كلمنت آتلى دعمه للسماح لمائة ألف لاجئ يهودى أوربى بالدخول إلى فلسطين دونما أن يُبلغ وزارة الخارجية. وفى نفس اليوم، أرسل جوردون مريام ولوى هندرسون مذكرة إلى جيمس بيرنز وزير الخارجية يوضحان فيها سبب اعتقادهما أن مثل تلك السياسة ستؤدى إلى المشاكل. ثم بعد أن أصدرت اللجنة الأنجلو/ أمريكية المشتركة لتقصى حقائق وضع النازحين اليهود وإمكانية السماح لهم بدخول

فلسطين قرارها فى عام ١٩٤٦ تؤيد السماح بدخولهم وتوحى بإقامة هيئة وصاية من الأمم المتحدة تؤدى إلى قيام دولة واحدة من القوميتين، دعم ترومان التوصية على الرغم من معارضة وزارة الخارجية. ثم أخيرا، وفى يوم عيد الغفران قبل مجرد أسابيع من انتخابات الكونجرس النصفية فى خريف ١٩٤٦، كرَّر ترومان اعتقاده بوجوب السماح للنازحين بدخول فلسطين وصرح أنه بالإمكان أن يقبل الجمهور الأمريكى بخطة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية.

تعاظمت التوترات بين ترومان، ومستشاريه بالبيت الأبيض، والمناصرين للصهاينة من جانب، وبين متخصصى الشرق الأوسط الحكوميين وداعميهم من الجانب الآخر، تعاظمت طوال عام ١٩٤٧. فى نهاية أغسطس، نشرت اللجنة الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة تقريرا حاز على غالبية الأصوات يوصى بتقسيم فلسطين، وآخر للأقلية يوصى بدولة واحدة بمكونات يهودية وفلسطينية. رفض هندرسون وزملاؤه تقرير الغالبية الذى يوصى بالتقسيم لنفس الأسباب التى من أجلها عارضوا على طول الخط، توسع التواجد اليهودى. رأوا أن دعم الولايات المتحدة لقيام دولة يهودية ينتهك مبدأ حق تقرير المصير، ويهدد المصالح الأمريكية المهمة بالشرق الأوسط، ويخلُق وضعا من عدم الاستقرار وفرصة فى المنطقة يمكن للاتحاد السوفييتى استغلالها والاستفادة منها. طلب ترومان من وفد الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة دعم التقسيم بالرغم من تلك الاعتراضات، لكنه أيضا اتبع توصيات وزارة الخارجية بأن أمر مسئولى الولايات المتحدة بالأمم المتحدة بالوقوف جانبا وعدم محاولة التأثير فى أصوات البلاد الأخرى. تشير بعض الأدلة إلى أن اثنين على الأقل من مستشارى ترومان المقربين - كلارك كليفورد ودايفيد نايلز - تجاهلا تلك التعليمات وعملا خلف الكواليس دون علم وزارة الخارجية لإقناع سبعة وفود ممن كانوا مترددين، أو معارضين بالتصويت لصالح التقسيم ومن ثم، ضمنا أغلبية الثلثين التى يقتضيها تمرير المخطط.

وصل الصراع بين المتخصصين في الشرق الأوسط من جهة وبين البيت الأبيض وداعميه الموالين لليهود إلى الذروة في الأشهر الخمسة ما بين التصويت على التقسيم والإعلان الفعلي بقيام دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨. مضى المتخصصون في الشرق الأدنى في سعيهم للعثور على أساليب لتعويق مخطط التقسيم وإعادة تأكيد ذواتهم في عملية صناعة السياسة بما في هذا إعادة إحياء الخطة البديلة لإقامة وصاية للأمم المتحدة تؤدي إلى قيام دولة واحدة عربية/ يهودية. وفي نفس الوقت، فقد ترومان صبره من اليهود الأمريكيين الذين مارسوا ضغوطا هائلة عليه كي يدعم التقسيم. في فبراير ومارس ١٩٤٨، أعطى ترومان لوزارة الخارجية بالفعل موافقة شفاهية لخطة وصاية الأمم المتحدة بشرط عدم تصويت الأمم المتحدة على خطة التقسيم. رأى مسئولو وزارة الخارجية في هذا إمكانية لهم، وبدون استشارة البيت الأبيض جعلوا سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة يعلن في ١٩ مارس أن الولايات المتحدة تدعم الوصاية لا التقسيم. اكتشف ترومان هذا حينما قرأ صحف اليوم التالي وكتب في مذكراته «اكتشفت هذا الصباح أن وزارة الخارجية قد عكست سياستي إزاء فلسطين وقلَبَتها. ثمة أناس من المستويين الثالث والرابع بوزارة الخارجية ظلوا دائما يريدون تدميري وقد نجحوا في ذلك». أيد ترومان الإعلان على مضض، لكنه، في بداية شهر أبريل تخطى وزارة الخارجية واتصل بحاييم وايزمان مؤكدا له أن الولايات المتحدة ستعترف على الفور بدولة إسرائيل المستقلة طالما لم تصوت الأمم المتحدة على الوصاية، وهو الأمر الذي لم تفعله أبدا. حافظ ترومان على وعده لوايزمان ومنح إسرائيل اعتراف أمر واقع بعد ١١ دقيقة من إعلانها «استقلالها».

عمل قيام إسرائيل ودور الولايات المتحدة في هذا، بأساليب معينة كلحظة مُحددة للجيل الأقدم من المتخصصين الذين كانوا قد هيمنوا على الشبكة غير الرسمية البازغة فيما بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية. كان

بعض أعضاء الشبكة قد تعرضوا لتشويه سمعتهم المهنية من خلال اتهامهم بمعاداة السامية، وكان الرئيس ترومان الذى علق فى مذكراته بالقول إن المتخصصين فى شئون الشرق الأدنى كانوا «ينزعون إلى معاداة السامية» كان أحد أبرز الأشخاص الذين وجهوا إليهم هذا الاتهام. كانت تلك التقييمات لأشخاص مثل لوى هندرسون وزملائه عبارة عن كاريكاتيرات لمواقفهم التى كانت تقوم على أساس قراءات منطقية للسياقات شرق الأوسطية والدولية، ووضع الولايات المتحدة فى كل منها، وعلى أساليب ثابتة ومُتقبَّلة على نطاق واسع لتخيل المنطقة ممزوجة بحس لا يُمحى بالرسالة المقدسة والدنيوية. تُصوِّر ذكريات پاركر هارت، أحد أوائل العاملين بوزارة الخارجية الذين كانوا يتحدثون العربية، وكان قد عارض إقامة إسرائيل، تُصور بأسلوب بليغ الحس بالخيانة والفشل الذى شعر به هذا الجيل بعد عام ١٩٤٨ حيث ذكر أن المتخصصين فى الشرق الأوسط بالحكومة «روَّعتهم لا أخلاقية ما حدث عام ١٩٤٨» لقد «بذلنا جهدا هائلا لوضع أسس علاقات طيبة مع العرب، وفجأة، وحينما كنا فى وضع جيد، تحطمت آمالنا جميعها».

أيضا، كانت ثمة تضمينات حقيقية تتعلق بالأوضاع الوظيفية لأفراد عديدين ممن عبروا عن معارضتهم لقيام دولة إسرائيل. ترك ويليام إدى فى نهاية عام ١٩٤٧ منصبه الرسمى فى الحكومة بسبب معارضته لسياسة الولايات المتحدة، أما هندرسون الذى كان مرشحا سفيرا للولايات المتحدة بتركيا عام ١٩٤٨، فقد عمد مجلس الشيوخ على عدم تعيينه هناك، وعُيِّن بدلا من ذلك سفيرا فى الهند، كما قرر آخرون التقاعد بعد ذلك ببضع سنوات، أو غادروا، طوعيا، مكتب شئون الشرق الأوسط إلى أقسام أخرى. وبشكل كلى، فمن المعقول دونما ريب أن نشير أنه كان ثمة مناخ إرهابى مرعب فى نهاية الأربعينيات أدى ببعض المتخصصين بالحكومة أن يُفضِّلوا العض على ألسنتهم بدلا من التعبير علناً عن معارضتهم لسياسة الولايات المتحدة المحابية لإسرائيل.

لكننا علينا أيضا أن نحرص على عدم المبالغة المفرطة فى التبعات المهنية لعام ١٩٤٨. فقد استمر هارت، الذى كان قد سبق له العمل بالسعودية أولاً عام ١٩٤٤، فى العمل على قضايا المنطقة لمدة عقدين بعد ذلك، بل أنه أصبح فى نهاية الستينيات مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وإفريقيا، فيما انتقل هندرسون فى منفاه فى الهند ليصبح سفير الولايات المتحدة بإيران فيما بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٤، حيث أشرف من موقعه هذا على إطاحة الولايات المتحدة بمحمد مصدق عام ١٩٥٣. على حين ظل ثلاثة أفراد آخرين كان البعض يعتبرهم من أشرس المعارضين للمخطط اليهودى بفلسطين، والذين أسماهم دين أتشيسون فيما بعد بـ «العرب الثلاثة» - هارولد هوسكينز، ووليام إدى، وكرميت روزفلت - ظلوا أصواتا نافذة لعدة سنوات تالية. وعلى الرغم من أن إدى استقال من العمل بالحكومة، ولم يتقبل أبدا فكرة وجود إسرائيل عنصرا ثابتاً مؤبّدا بالشرق الأوسط، وتحدث وكتب جهارا معارضا سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى/ الإسرائيلى الفلسطينى، فقد ظلت السى آى إيه ووزارة الخارجية تلجأن إلى استشارته طوال سنوات الأربعينيات الأخيرة وبدايات الخمسينيات فى شئون المنطقة. فى عام ١٩٥٣، انضم روزفلت إلى هندرسون فى إيران بصفته العميل الرئيسى للسى آى إيه فى الإطاحة بمصدق، هذا على الرغم من أنه، وباستثناء هارت، كاد روزفلت وربما بعض الآخرين من قدامى المبشرين والمستشرقين والعاملين بشئون الشرق الأوسط ممن عارضوا قيام إسرائيل، كانوا يصلون إلى نهاية حياتهم الوظيفية لا إلى بدايتها. من ثم، تُرك أمر تخيل الشرق الأوسط فى وجود الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى الذى لا نهاية له كملمح رئيسى للمنطقة ترك أمره لجيل جديد من المتخصصين، ممن بلغوا سن الرشد المهنى بعد عام ١٩٤٨.

إعادة التوكيد على المرجعية وإدارة الصراع:

يرى المؤرخ بيتر هان أن صناع السياسة الأمريكية فيما بين عامى ١٩٤٥

و١٩٦١ قد «أمسك بهم فى ورطة الشرق الأوسط» أثناء سعيهم لضمان مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة. وفيما كان صناع السياسة يعملون على منع الاتحاد السوفييتي من اختراق المنطقة، والحفاظ على إتاحة نفط المنطقة للولايات المتحدة، والإبقاء على علاقات إيجابية مع جميع الأطراف مع تقليل عنف الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى، فقد كانوا يسيرون على خيط رفيع رهيف. بيد أنهم، فإنهم وهم يقومون بهذا، لم يتمكنوا أبدا من إنجاز مهمتهم، فيما انتهى بهم المطاف إلى اغتراب جميع الأطراف عنهم.

بالإمكان أيضا أن نقول نفس الشيء تقريبا عن المتخصصين فى الشرق الأوسط من أعضاء الشبكة غير الرسمية فى الفترة التى امتدت من نهاية الأربعينيات وإلى حوالى عام ١٩٦٠. وفيما كان ثمة استثناءات مثل ويليام إدى، فقد اعترف غالبية هؤلاء المتخصصين بأنه لا خيار أمامهم سوى القبول بوجود إسرائيل وبدأوا على الفور بمحاولة التوكيد على مرجعيتهم فى القضية فى أوساط صناع السياسة والأمريكيين بعامة. بيد أنهم فعلوا ذلك فى ظل أجواء سياسية داخلية ودولية وإقليمية معقدة. فرضت عليهم عدم قدرتهم لتحقيق هدفهم هذا قدرا كبيرا من القيود، وعملت على تحديد أساليب مهمة فى كيفية تخيلهم للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى. داخليا، استند مزيد من الأمريكيين فى أنحاء البلاد إلى سلسلة من التفسيرات والمفاهيم الثقافية المتحولة وغدوا بتزايد يتخيلون إسرائيل حليفا موثوقا فى الحرب الباردة فى منطقة خطرة وغير مستقرة. وفى نفس الوقت، وفى معترك صناعة السياسة، ظلت إدارة ترومان بعامة داعمة لإسرائيل على الرغم من أنها لم تتردد فى الاعتراض على إجراءات وأفعال وسياسات إسرائيلية محددة. لكن إدارة أيزنهاور لم تشعر بنفس الإلزامات السياسية تجاه اليهود الأمريكيين مثل إدارة ترومان وأثبتت مزيدا من الاستعداد لمواجهة إسرائيل على الرغم من إدراكها لوجود حدود لخياراتها السياسية. وأخيرا،

كان المشاركون فى الشبكة مقاتلين ملتزمين فى الحرب الباردة، من ثم، انتابهم القلق من الفرص المحتملة التى يتيحها الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى للاتحاد السوڤييتى، وزاد قلقهم بخاصة من المستوى العالى المستمر للعنف بين العرب وإسرائيل، ومخاوفهم بشأن مصير ٧٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطينى ممن تقطعت بهم السبل، بل إن غالبية المتخصصين رأوا أن وضع اللاجئين كان هو مفتاح تقليل العنف وحل الأزمة فى النهاية. وفى تلك السياقات، تخيل جيل جديد من المتخصصين من أعضاء الشبكة غير الرسمية - كان كثير منهم قد التحقوا بالمهنة بعد عام ١٩٤٨ - صراعا مؤبدا اعتقدوا أن على الولايات المتحدة أن تديره، فيما تقلل من تدخلها المباشر إلى الحد الأدنى كى تقلل من التهديدات المحتملة لمصالحها، وكانوا يقومون بهذا، وهم يواجهون طوال الوقت، القوى المؤازرة لإسرائيل وهى تعمل لإقامة علاقات سياسية وثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قوى كان مازال بإمكانها أن تمارس ضغوطا هائلة على المشاركين فى الشبكة والآخرين ممن يعارضون تلك الجهود، بيد أن تلك القوى كان لها أن تكتسب السطوة طوال الخمسينيات.

جابه المتخصصون الساعون إلى القيام بدور مهم فى تقرير كيفية تخيل الأمريكيين، فيما بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٠، للصراع العربى/ الإسرائيلى الفلسطينى، جابهوا ما يصفه المؤرخ ميتشل مارت بأنه «تحول جذرى استطرادى لليهود ولإسرائيل فى الثقافة الشعبية الأمريكية والسياسة الأمريكية». استدعت تلك المفاهيم الثقافية الجديدة المحاولات التى كانت قائمة فى الفترة ما بين العشرينيات والثلاثينيات لتصوير التواجد اليهودى فى فلسطين على أنه يعمل على تغيير وجه الشرق الأوسط، وبصفته حليفا محتملا للولايات المتحدة بالمنطقة، على الرغم من أنهم بدأوا فى تصوير إسرائيل فى هذا الوقت على أنها حليف فى الحرب الباردة البازغة، وبأنها قاعدة ديموقراطية غربية متقدمة فى الشرق الأوسط التقليدى

واللاديموقراطى بدرجة لافتة. وفى هذا التحول، تغيّر تصوير اليهود فى الولايات المتحدة وإسرائيل معا من كونهم «أقليات غريبة تثير الفضول إلى أرواح شقيقة، وحلفاء موثوقين في الحرب الباردة». شكل تطبيق الخطاب التقليدى القائم على الجندر الأسلوب المفتاح الذى من خلاله غدت إسرائيل ومواطنوها يُماهَوْن عن كثب مع الولايات المتحدة. كان هذا الخطاب يصور الولايات المتحدة على أنها بلد فيه «الرجال مهيمنون، ذُكوريون، يضطلعون بالمسئولية عن النساء»، من ثم، حينما تم تطبيق هذا الخطاب على المعترك الدولى أثناء الحرب الباردة، صُوِّرت الولايات المتحدة بصفتها «بلدا ذكوريا يضطلع بمسئولية الأمم الأخرى «الأكثر ضعفا». وبمرور الوقت انتقلت إسرائيل لتصبح جزءا من هذا الخطاب، وتحولت النظرة إليها من كونها «ضعيفة»، بل وربما «جبانة» إلى أن تغدو قوية، بطولية ومسئولة مثل الولايات المتحدة. وبتحولهم هذا، غدا الإسرائيليون مقبولين ليس فقط كحلفاء فى الحرب الباردة بل أيضا على أنهم «من زمرة الأمريكيين، يماثلونهم، ويتم إخضاعهم للمعايير السياسية والاجتماعية المثيلة: لم يكن للإسرائيليين أن ينظر إليهم على أنهم من زمرة الأمريكيين إن هم لم يرتقوا ويتوافقوا مع معايير صور الذكورة التقليدية». أسهمت الأفلام السينمائية، والتقارير الصحفية والأعمال الأدبية، جميعها، فى هذا التحول الاطرادى وعكست صورته.

يركز تحليل مارت على خطاب الجندر، لكنه يشير أيضا إلى أن خطابات أخرى تقوم على أساس العرق والإثنية قد تكون قد عززت هذا الحس القوى بالهوية المشتركة بين الإسرائيليين والأمريكيين فى الخمسينيات. يحدد المؤرخ مايكل هارت نموذجا واضحا من التفكير كانت فيه التراتبيات العرقية التى احتلت فيها الشعوب ذوو البشرة البيضاء، باطراد، مكانة أعلى من الشعوب ذوى البشرة الغامقة الذين تتدنى مكانتهم مع ازدياد درجة قتامة بشرتهم، كانت تلك التراتبيات مكونا حاسما فى أيديولوجيا علاقات الولايات المتحدة الخارجية. يرى هانت أن بعض أعضاء

شبكة المتخصصين الأمريكيين فى شئون الشرق الأوسط اعتقدوا فى أهمية العرق، وأتوا بتمايزات- مسيئة أحيانا، وأحيانا غير مسيئة - بين الأسلوب الذى كانت به الشعوب البيضاء وغير البيضاء تتصرف، وتُفسر العالم الأوسع. ذهب تقرير لوزارة الخارجية عام ١٩٥٠ عن القدرات العسكرية للدول العربية وإسرائيل إلى أن الإسرائيليين كانوا «فى غالبيتهم من أصول أوربية وهؤلاء يختلفون تماما عن شعوب الدول العربية المحيطة، من حيث مزاجهم العام ورؤاهم، ونشاطهم، ونهجهم فى حل مشاكلهم. إن نهج الإسرائيليين غربى جوهريا، وبالتقابل فإن (الأعراق العربية) تفتقد الكفاءة فى الحكم. كما أنهم غارقون فى النزاعات الداخلية ولا يصلحون سوى أن يكونوا مرتزقة أكفاء.

أيضا، كان للخطابات المقدسة والدنيوية أثرها على الكيفية التى تخيل بها المتخصصون والأمريكيون الآخرون إسرائيل. أوضحنا فى الفصل الثانى كيف كان للدين أثر واضح فى فهم المتخصصين للشرق الأوسط ككل فى حقبة الأربعينيات والخمسينيات، إذ إن كثيرا من المتخصصين، ناهيك عن الجماهير الأمريكية الأوسع، وجدوا مشقة فى فهم الإسلام والدور الذى يلعبه فى المعترك العالمى، وبخاصة فى السياسات المحلية والدولية؛ بيد أنهم لم يواجهوا أية صعوبة فى فهم اليهودية بصفتها جزءا من إرثهم الدينى. وكانت تلك حقيقة اعتمد عليها الصهاينة فى العشرينيات والثلاثينيات، وداعمو إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ من أجل إقامة علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة. وبالمثل، ساعد الحس القومى بمهمة الولايات المتحدة الدنيوية [العلمانية] على تقوية الروابط الأمريكية/ الإسرائيلية. فى الفصل السابع، ذهبنا إلى أن أعضاء الشبكة، كانت لهم أراء محابية للدول التى تتبع سياسات تنموية وتحديثية، لكن وبمنتصف الخمسينيات كانت بؤرة تركيز الإسرائيليين هى إقامة دولة قابلة للحياة، اقتصادياً وسياسياً وآمنة عسكرياً، ووفقا لهذه الرؤية فلم يكن العرب قد تجاوزوا الدين والسياسات الجماهيرية الراديكالية، وكانت جهودهم وأنشطتهم مازالت مركزة على الهواجس اللاعقلانية المعادية للاستعمار.

وهكذا، فقد كان للخطابات الاجتماعية/ الثقافية، سواء كانت ترتكز على أساس الجندر، أو العرق، أو الشئون الدنيوية، أهمية في مدركات الأمريكيين عن الصراع العربي الإسرائيلي في العقد التالي لإنشاء دولة إسرائيل. وفرت هذه الخطابات التي دعمتها الأفلام السينمائية والأعمال الأدبية، أو حتى الشبكة نفسها من داخلها، وفرت المساندة للاعبين الذين كانوا يسعون لتقوية العلاقة الأمريكية/ الإسرائيلية، وبهذا الأسلوب أسهموا في مناخ سياسي داخلي يختلف عن ذاك الذي كان يحبط بأي من القضايا الأخرى التي كان أعضاء الشبكة يعملون عليها.

توضح نظرة موجزة على تنظيمين كانا يعارضان تقوية الروابط الأمريكية/ الإسرائيلية الأثر السياسي لتلك الخطابات الثقافية الجديدة. كان «المجلس اليهودي الأمريكي ACJ» قد قاوم قيام دولة يهودية في فلسطين وتحالف مع أعضاء الشبكة الحكوميين في منتصف الأربعينيات، لكن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ أزال سبب وجود ACJ، من ثم، نقل التنظيم بؤرة نشاطه إلى الدعوة إلى تعزيز العمليات الديموقراطية في إسرائيل، وإلى الحيلولة دون ممارسة اللوبي اليهودي المتنامي تأثيرا سياسيا مفرطا في الولايات المتحدة. أراد ACJ المشاركة السياسية الكاملة لفلسطينيي الداخل الإسرائيلي في الحكومة الإسرائيلية، وعمل على الحد من النفوذ الإسرائيلي على اليهود الأمريكيين، ومن مطالب إسرائيل المالية منهم، وقامت أطروحتهم هذه على أساس الفكرة القائلة بأن القانون الإسرائيلي كان يسعى لمنح اليهود في أنحاء العالم ولاءً قومياً مكتسبا، بل وربما حتى إلزامياً. نقد ACJ بخاصة «قانون العودة والمواطنة» الإسرائيلي الذي سمح لليهود من جميع أنحاء العالم بـ «العودة» إلى إسرائيل ومنحهم المواطنة على الفور. رأى ACJ أن هذه القوانين تعتبر تدخلا في الشئون الداخلية للدول الأخرى وانتهاكا للقانون الدولي. علاوة على ذلك، ذهب ACJ إلى القول بأن تلك القوانين الإسرائيلية تمنح حقوقا لمواطني بلدان أخرى تُنكَر على سكان إسرائيل من غير اليهود، وبهذا تجعل من إسرائيل دولة تمارس التمييز العنصري، أو دولة دينية.

شهد العامان الأولان من إدارة أيزنهاور ذروة قدرة ACJ على الوصول إلى المستويات العليا من صناع السياسة بعد إقامة دولة إسرائيل. بين عامى ١٩٤٨ و١٩٥٢، لم تهتم إدارة ترومان بعامة سوى بالمسائل ذات العلاقة غير المباشرة فقط بالشئون شرق الأوسطية والتوترات العربية/ الإسرائيلية، وعلى أية حال، فقد كان أعضاء ACJ ينظرون إلى تلك الإدارة على أنها منحازة لإسرائيل. بيد أن دوايت أيزنهاور عمل على الالتقاء بأعضاء ACJ فى وقت مبكر من ولايته، أى فى إبريل عام ١٩٥٣، وأدى ذلك إلى وجود علاقات ودية بين المجلس والحكومة طوال العامين التاليين. طوّر إلمر برجر علاقة عمل جيدة بين مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا هنرى بايرون وأقنعه باستضافته ليلقى خطابا فى مؤتمر ACJ السنوى فى مايو ١٩٥٤ على الرغم من ردود الفعل الارتجاعية المتوقعة من قبل أنصار إسرائيل.

لكن إتاحة دهاليز السلطة وأعضاء الشبكة الحكوميين لـ ACJ شهدت تراجعا حادا فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٤ وبداية عام ١٩٥٥. فعلى حين أن بايرون انتقل إلى القاهرة سفيرا للولايات المتحدة بمصر، تحرك أيزنهاور ودالاس باتجاه الاقتراب من إسرائيل بسبب المخاوف المتنامية من الروابط الوثيقة بتزايد بين الاتحاد السوفييتى ومصر والتهديدات المحتملة التى مثلتها فى الشرق الأوسط. بيد أن ACJ استمر فى محاولاته للتأثير على صناع السياسة على أمل إقناعهم باتخاذ موقف أكثر حزما من الإسرائيليين. لكن نجاح المجموعة تقلص أكثر وأكثر، وقام لوشيوس باتل، السكرتير التنفيذى فى وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط بشرح الأسباب التى من أجلها لم يعد ACJ مرحباً به، وكشف عن القبول المتنامى لتقوية العلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية. علق باتل بقوله إنه وعلى حين أن ACJ «كان أكثر المجموعات المعادية للصهيونية نشاطا فى البلد» وأنه كان قد «عبر بوضوح» وعلى مدى سنوات عديدة عن مخاوفه لوزارة الخارجية، فإن مواقفه

«تعكس مشكلة اجتماعية / نفسية تتجاوز، فى غالبيتها، مدى الخطوات العملية التى باستطاعة الحكومة اتخاذها».

توضح أيضا منظمة «أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيين AFME» الخلافية تأثير المفاهيم الثقافية واسعة النطاق عن إسرائيل بوصفتها حليفا بازغا للولايات المتحدة. تشكلت AFME حينما فاتح أشخاص مرتبطون بالمصالح التعليمية والتبشرية والخيرية فى الشرق الأوسط الصحفية دوروثى طومسون بعد زيارتها للمنطقة عام ١٩٥٠ من أجل دراسة مشكلة اللاجئين، على أمل أن تستخدم نفوذها لتكوين منظمة تساعد الأمريكيين على الإلمام أكثر بقضايا الشرق الأوسط. كانت النتيجة، وفقا لوزارة الخارجية، تشكيل «هيئة خاصة - لا سياسية- هدفها تقديم معلومات صحيحة عن الشرق الأوسط للشعب الأمريكى». كانت المجموعة تعقد مؤتمرات سنوية، وتقوم برعاية أفراد فى برنامج للتبادل بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وتوفير خدمة للمجتزأت الإخبارية، وتقدم معونات مالية للمعارض الفنية ولإقامة المراكز الثقافية ومراكز الإعلام. فى البداية، حققت AFME نجاحا لافتا، وأضافت إلى عضويتها فى عامها الثانى (١٩٥٢ - ١٩٥٣) ما يربو على ثلاثمائة عضو، وستمائة عضو آخر فى السنة الثالثة. أيضا، تنامت موارد AFME المالية بنفس السرعة، فبعد أن بدأت بما يربو قليلا على خمسة وسبعين ألف دولار فى العام المالى ١٩٥١ - ١٩٥٢، وصلت ميزانية عملياتها إلى نصف مليون دولار بحلول ١٩٥٣- ١٩٥٤، وإلى مليــــون دولار فى ١٩٥٩- ١٩٦٠، وظلت فى هذا المستوى إلى نهاية عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن دوروثى طومسون ظلت رئيسة مجلس الإدارة، ومدير عام المجلس القومى لـ AFME حتى نهاية ١٩٥٦، إلا أن جارلاند إيفانز هويكينز (رئيس التحرير السابق لدورية كريستيان سنشرى) كان يدير شئون المنظمة اليومية.

ومثل ACJ، تمتعت AFME بعلاقة عمل ودية مع وزارة الخارجية وبخاصة مع

متخصصى الشرق الأوسط العاملين بقسم شئون الشرق الأدنى طوال بداية الخمسينيات، وكثيرا ما كان يحضر العاملون بوزارة الخارجية المناسبات التى كانت ترعاها AFME، وكانت المنافذ الإعلامية الأمريكية بالشرق الأوسط مثل «صوت أمريكا» تقوم بتغطية أنشطة هذه المنظمة بشكل أكثر اكتمالا وإطراء من تغطيتها لأنشطة التنظيمات الأخرى المهتمة بالشئون الإقليمية. وحقا، فقد كان لمنظمة AFME من الثقل فى وزارة الخارجية ما مكنها، ولفترة مستطالة من الوصول إلى أسماع دالاس وزير الخارجية. إما من خلال اللقاءات معه، أو تبادل الخطابات على فترات متقطعة. لا غرو فى ألا تساءل مثل تلك العلاقة فى البداية، حيث كشفت مقالة من النيويورك تايمز عام ١٩٦٧ أن AFME كانت واحدة من التنظيمات التى تمولها السى آى إيه سريًا من أجل المساعدة على إقامة روابط بين الولايات المتحدة وأجزاء العالم الأخرى.

اعتقد بعض المراقبين أن AFME بدت وأنها تغاضت عن مهمتها الأصلية بسرعة واتخذت موقفا مؤيدا للعرب فى صراعهم مع إسرائيل بحلول عام ١٩٥٣، الذى وافق العام الثالث للتنظيم. واجهت وزارة الخارجية سؤال ما إن كان عليها الاستمرار فى توفير التغطية الكاملة لأنشطة AFME وبخاصة بعد تزايد التعارض بين البيانات المعلنة لها وبين سياسة الولايات المتحدة الرسمية فى المنطقة. لم يساعد وضع AFME حقيقة أن بعض المشاركين المعروفين فيها وأعضاء المجلس القومى التابع لها – مثل إلمر برجر – كانوا أعضاء فى ACJ، أو كما فى حالة كرميت روزفلت، كانوا قد عارضوا، علانية على الأقل، قيام دولة إسرائيل. بحلول عام ١٩٥٥ كان الاحترام لتنظيم «أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيين» قد شهد تراجعا بدرجة أن أشار أحد «ظرفاء» وزارة الخارجية للتنظيم باسم «أصدقاء الشرق العربى الأمريكيين». فى عام ١٩٥٦ قام محررو دوروثى طومسون فى مؤسسة Bell Sydicater بإبلاغها أن ارتباطها بتنظيم يعتقدون أنه موالٍ للعرب

بأسلوب فج يثير الشكوك حول موضوعيتها الصحفية وأجبروها على الاختيار بين منصبها لديهم وبين رئاستها لـ AFME. من ثم، خضعت طومسون للضغوط واستقالت من AFME. مضى تأثير التنظيم فى التراجع منذ وقتئذ، وفى النهاية غيَّر بؤرته إلى مساعدة الطلبة من الشرق الأوسط فى الحصول على قبول بجامعات فى الولايات المتحدة علاوة على تمويل بعض البعثات الصغيرة إلى المنطقة من الزراعيين ورجال الأعمال. وفى السبعينيات غيرت AFME اسمها واختارت اسما يعكس مهمتها الجديدة، أى AMIDEAST (خدمات الشرق الأوسط الأمريكية للتعليم والتدريب America - Mideast Educational and Training Seriv-ces,Inc.).

فى هذا السياق الثقافى والسياسى، ركز أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين على قضيتين أساسيتين فيما حاولوا إعادة توكيد مرجعيتهم كمفسرين رئيسيين للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى وعلاقته بالولايات المتحدة. بعد عام ١٩٤٨، كان غالبية أعضاء الشبكة يتملكهم بالغ القلق، مثلما كان حالهم قبل إقامة إسرائيل، من أن الصراع يعزز وجود عدم استقرار خطير فى المنطقة، ويهدد مصالح الولايات المتحدة فى أنحائها، وكان يقلقهم بخاصة تصاعد مستويات العنف بين العرب والإسرائيليين. كان العرب قد ساءتهم هزيمتهم فى حرب ١٩٤٨- ١٩٤٩، وظلوا رسميا، فى حالة حرب مع الدولة اليهودية. علاوة على ذلك، كان العرب يقومون بشن هجمات على البلدان والقرى والمواقع العسكرية المتقدمة الإسرائيلية على أساس شبه مستمر مما صاعد الكلفة المالية والبشرية بالنسبة للإسرائيليين. طور الإسرائيليون أسلوبا للثأر حيث قاموا بنشر قوة عسكرية هائلة تقوم بتوجيه ضربات عنيفة ضد أى بلد تأتى الغارات منه، حيث خلفت أولى تلك العمليات العسكرية الإسرائيلية والتى وُجِهت ضد مدينة قبية فى أكتوبر عام ١٩٥٣، عشرات من القتلى العرب، فيما كانت حصيلة غارة على غزة فى

فبراير ١٩٥٥ أكثر من ثلاثين قتيلا من المصريين؛ الأمر الذى عجّل بتوجه ناصر إلى السوفييت للحصول على أسلحة كما أشرنا فى الفصل الثالث. لم تُجد توبيخات الولايات المتحدة أو إدانات الأمم المتحدة شيئا فى وقف الغارات العربية أو الهجمات الإسرائيلية الموجعة، وكما بين هالفورد هوسكينز عام ١٩٥٤ فى تقييم شامل لما يحدث بالمنطقة فقد كان «التيار الرئيسى لتوجه الأحداث بالشرق الأوسط فى الأشهر المبكرة من عام ١٩٤٩ هو استمرار للحرب العربية الإسرائيلية بوسائل أخرى».

من ثم شجع أعضاء الشكبة نهجا من شُعبتين لمقاربة هذا الوجه من الصراع. أولا، اقترحوا أن تقبل إسرائيل وضعها كدولة شرق أوسطية لا كدولة غربية، إذ إن قابلية إسرائيل للحياة اقتصادياً، إلى حد معين على الأقل، كانت تتوقف على إتاحة الأسواق الإقليمية والدولية لها، وإلا، لن تستطيع توفير سبل العيش لسكانها، هؤلاء السكان، الذين كان وجههم آخذاً فى التغيير إلى حد كبير. بمنتصف الخمسينيات كان معظم المهاجرين إلى إسرائيل يأتون من بلدان أخرى من الشرق الأوسط، لا من أوربا والولايات المتحدة، مما حدا بجون كامبل إلى القول «تعنى البشرة الشرقية التى يتزايد وجودها بين سكان إسرائيل أن المجتمع الإسرائيلى كان، بأساليب ما، آخذاً فى تبنى التقاليد وأساليب الحياة التى تحدد وضع إسرائيل بوضوح كبلد شرق أوسطى، لا كقاعدة غربية متقدمة فى الشرق الأوسط». وكما بيّن أحد المعلقين قائلاً: «سرعان ما ستتوقف إسرائيل، بعد أن غيرتها الهجرات العربية والإفريقية الأخيرة عن أن تكون أمة ذات أصول أوربية مهيمنة، بل إنها قد تصبح من حيث الشكل والحس أقل اختلافا عن مصر مما هى عليه الآن. وفى الواقع، فكلما قلل القادة الإسرائيليون التأكيد على الطبيعة الغربية لدولتهم وكلما قلل الأمريكيون الحديث عن إسرائيل كمعقل للديمقراطية الغربية – وتلك تعبيرات تذكر المصريين بعبوديتهم السابقة للغرب – أصبح ثمة المزيد من الأمل فى استقرار المنطقة».

وكجزء من تقبلها مكانها فى الشرق الأوسط، حث المشاركون فى الشبكة إسرائيل على اتباع سياسة أقل تشددا إزاء جيرانها العرب. كان هنرى بايرود، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا هو أكثر المعبرين عن هذه الفكرة إقناعا ووضوحا حيث تحدث بحزم إلى الإسرائيليين أمام مجلس الشئون العالمية بدايتون، أوهايو فى إبريل عام ١٩٥٤. من المجدى هنا الاستشهاد بما قاله كاملا وذلك بسبب عدم المجاملة والحزم الذى تميز بهما خطابه، وأيضا لنصه الواضح على الموقف العام للشبكة: «أقول للإسرائيليين إنه ينبغى عليكم النظر إلى أنفسكم بصفتكم دولة شرق أوسطية وأن تروا مستقبلكم داخل هذا السياق، لا كمقر رئيسى، أو نواة إذا جاز التعبير، لتجمعات من شعوب من مختلف أنحاء العالم ينتمون إلى ديانة معينة ينبغى أن تكون لهم حقوق خاصة داخل نطاق دولة إسرائيل والتزامات تجاهها. ينبغى عليكم التخلى عن موقف الغزاة، وعن القناعة بأن القوة فقط، وسياسة القتل الثأرية هى السياسة الوحيدة التى يفهمها جيرانكم. لابد أن تعملوا على أن تكون أفعالكم متسقة مع ما تتفوهون به كثيرا عن رغبتكم فى السلام». ذهب بايرود وغيره من الدعاة إلى أن السياسة الأكثر تقبلا لجيرانها العرب ستمكن إسرائيل، بمرور الوقت، من ربط اقتصادها باقتصادات غيرها من الدول العربية، كما سيعمل إدماج إسرائيل فى نسيج المنطقة السياسى والاقتصادى بدوره على تقليل احتمال استمرار عدم الاستقرار المستمر والعنف بالمنطقة. كان هذا جميعه، أيضا يتناسج بسلاسة مع رسالة أمريكا المقدسة والدنيوية الأوسع والثابتة فى الشرق الأوسط.

كانت الشعبة الثانية من نهج الشبكة من أجل تقليص العنف هو حث العرب على القبول بإسرائيل كجار لهم. وفى الواقع، فقد كان خطاب بايرود الذى وجهه للعرب فى عام ١٩٥٤ لا يقل حزما وعدم مجاملة عن ذاك الذى وجهه للإسرائيليين. ضغط على العرب من أجل أن يدركوا أن إسرائيل دولة دائمة، وأن يبدأوا فى إيجاد وسائل لتجاوز الصراع!

«أقول للعرب إن عليكم القبول بإسرائيل كحقيقة أمر واقع تم إنجازه، وأضيف القول إنكم، عن عمد، تحاولون الحفاظ على حالة هشة معلقة بين السلام والحرب، على حين أنكم فى الوقت الحالى لا ترغبون فى أى منهما. وهذه سياسة خطيرة إلى أقصى درجة، سياسة سيعمل الرأى العام العالمى على إدانتها بتزايد إذا مضيتم فى مقاومة أية خطوة لتحقيق أسلوب للتعايش أقل خطرا مع جارتكم، على الأقل» أضاف إن اتباع مثل تلك السياسة سيكون لها فوائد جمة بالنسبة للعرب حيث ستتيح لهم تحسين صورتهم أمام العالم، وبخاصة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة. وكما أوضحنا فى الفصل الرابع، اعتقد أعضاء الشبكة أن اتباع نهج أكثر عقلانية فى مقاربة الصراع مع إسرائيل سيزيل مصدرا كبيرا لعدم الاستقرار الإقليمى والدعوات إلى التغيرات الثورية، فيما ستتيح أيضا لقادة الدول العربية تكريس مزيد من الموارد للتحديث والتنمية اللتين تمثلان حاجة ماسة لتلك الدول، ومن ثم الإسراع بعملية التحول.

بيد أنه، وكما أوضح الجدل حول فلسطين فى أواسط الأربعينيات وأيضا مصير ACJ وAFME، كان على أعضاء الشبكة أن يأخذوا فى اعتبارهم السلطة المتنامية محليا للقوى الموالية لإسرائيل فيما هم يشكلون إطارا للمعنى حول الصراع العربى الإسرائيلى. وبمنتصف الخمسينيات كانت تلك القوى تمارس ضغوطا شبه مستمرة على الكونجرس، ووزارة الداخلية والبيت الأبيض من أجل ربط مصالح الولايات المتحدة بأسلوب أكثر قوة عن أى وقت سابق، بإسرائيل. حاول «اللوبى» كما أصبح يعرف بمرور الوقت، إقناع صناع السياسة، والمُشرِّعين، وحتى الأمريكيين العاديين بأن على الولايات المتحدة دعم إسرائيل بأسلوب لا لبس فيه، كما مارست الحكومة الإسرائيلية نفوذا واسعا على أعضاء اللوبيهات بالولايات المتحدة.

كان المتخصصون فى المنطقة، وبخاصة الحكوميون منهم، على وعى تام بنفوذ

لوبى إسـرائيل. وفقا لإدوين رايت، المتـخـصـص بشـئـون الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية آنذاك، تلقى هنرى بايرود مكالمة هـاتفية فى صباح اليوم التـالى لإلقائه خطابه عـام ١٩٥٤ الذى حث فيه الإسـرائيليين والعرب على تقبل بعضـهمـا. كان المتحدث هو ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى العالمى، والذى أنشـأ فى عام ١٩٥٤ مؤتمر رؤساء كبريات المنظمات اليهودية الأمريكية (أو مؤتمر الرؤساء). كان جولدمان وبايرود يعرفان بعضـهمـا، من ثم، سـأله جولدمان ما إن كان بالفعل قد ألقى الخطاب الذى أوردته صحف كاليفورنيا وقرأه جولدمان، ورد بايرود بالإيجاب. عند ذلك زُعِم أن جولدمان أجابه «سنعمل على عدم توليك منصبا مسئولا آخر أبداً». لا يمكن التحقق من صحة القصة بأكثر مما قاله رايت، كما أن بايرود أصبح فيما بعد سفيرا بمصر. لكن وحتى إن كانت القصة مشكوكا فى صحتها فإنها تعكس وعى المتخـصـصين الحكوميين فى شئون الشـرق الأوسط التام بالسطوة السياسية للوبيهات الموالية لإسرائيل.

وأيا كان مدى قلق أعضاء الشبكة من الضغوط الداخلية، فقد كانت الأحداث التى وقعت بالشرق الأوسط فى نهاية المطاف هى التى أنهت آمالهم لإدارة الصراع من خلال تشجيع التقارب العربى/ الإسرائيلى ومن ثم تقليل العنف: حينما تواطأت إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا على غزو مصر عام ١٩٥٦ أثناء أزمة السويس، فقد أنهت بذلك إمكانية السلام على المدى القصير، وغدا ناصر أقل مرونة فى أعقاب الأزمة، كما حال عدم الاستقرار فى سوريا ولبنان والأردن والعراق طوال العامين التاليين دون وجود أية خيارات أخرى قابلة للتطبيق فى المسعى إلى السلام.

كان المجال الرئيسى الآخر لقلق الشبكة فيما كانوا يتخيلون الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى فى الخمسينيات هو قضية اللاجئين التى بدت لهم مشكلة جوهرية بحاجة إلى حل قبل أن يحدث أى تقدم على أى من الجبهات الأخرى؛ حيث كان ما يربو على ٧٥٠٠٠٠ قد أجبروا على الفرار من منازلهم وبلداتهم أثناء الحرب

وشكلوا بذلك ميراثا رئيسيا للصراع بأكمله، وأزمة إنسانية متعددة المستويات. قامت الأمم المتحدة، بتمويل أمريكي إلى حد كبير، بالإسراع في إقامة مخيمات لإيواء اللاجئين ووفرت حَدًّا أدنى من معونات الإغاثة. وبما أن معظم اللاجئين كانوا قد اعتادوا أن يعملوا بالفلاحة أو بالأسواق المحلية، ولم يكن ثمة وظائف في المخيمات سوى للقليلين منهم أو أية وسائل للحصول على أموال يدفعون بها ثمن السلع التى كانوا بحاجة إليها. علاوة على ذلك، فإنه كان كلما طال زمن بقاء اللاجئين بالمخيمات تزايدت أعدادهم وتعقدت تلك المشاكل. هذا إضافة إلى أنه كان على اللاجئين أن يظلوا في منطقة الأعراف تلك طالما ظل العرب والإسرائيليون يرفضون بإصرار حل خلافاتهم.

عكس تقييم المتخصصين لأزمة اللاجئين مزيجا من الاهتمام الإنسانى، وحسا بأنها كانت تتسق مع الصور الثابتة للعرب والمسلمين بصفتهم أناسا متخلفين، كسالى، تتجاذبهم تقلباتهم العاطفية. زعمت چورچيانا ستيڤنز التى كانت متخصصة في الشرق الأوسط في زمن الحرب، وعملت كصحفية ومستشارة في شئون الشرق الأوسط، أنه بحلول بدايات الخمسينيات كان غالبية «الأشخاص الناضجين فى تلك المخيمات» في «سبيلهم لأن يصبحوا لاجئين مهنيين، بدون أمل في أن يعودوا للعمل مرة أخرى أو رغبة في ذلك»، وأضافت أن فقدان وطنهم وأملاكهم مع احتمالات المستقبل القاتمة أدت «بأعداد لا حصر لها بين الجيل الأكبر سنا» لأن يصابوا «بأمراض ذهانية». علاوة على ذلك، ووفقا لبعض التقديرات، فإن أقل من نصف اللاجئين وجدوا مأوى لهم في المخيمات، حيث كان الباقون يعيشون في شوارع المدن في مصر والأردن ولبنان، وسوريا، ومن ثم كانوا غير مؤهلين لتلقى معونة الأمم المتحدة للإغاثة. وبحسب ما قاله دون بريتز، فقد كانوا «يشكلون عبئا يثقل كاهل اقتصاد كل بلد يعيشون فيه وهيكله الاجتماعى والسياسى» ومن ثم، يحولون دون تحسين تلك الدول لأحوال مواطنيها المعيشية.

كان كلما ظل وضع اللاجئين دونما تغيير زاد اعتقاد المحللين بأن هذا يوفر للاتحاد السوفيتى فرصة هائلة لنشر الشيوعية فى أنحاء الشرق الأوسط. زعمت ستيفنز أن الوضع «صُنِع وفقا لطلب المُهيّجين الشيوعيين». كانت المخيمات ذاتها توفر مواقع لعدد كبير من السكان الذين تقطعت بهم السبل، وخشى المعلقون من أنها توفر البيئة لانتشار الأفكار الشيوعية بينهم. رأت ستيفنز أن البروباجندا الشيوعية كانت تغذى «آمال السكان العاطلين الذين يملؤهم الحنين لوطنهم» بالإيحاء لهم بأن القوى الغربية كانت تشجع إعادة توطين اللاجئين لاستخدامهم فى عمليات عسكرية فى المستقبل، ومن ثم، كان السوفييت يحثون اللاجئين على مقاومة إعادة التوطين «من خلال قيامهم بمسيرة جماعية جماهيرية إلى بلداتهم وبيوتهم السابقة». جزم المشاركون فى الشبكة أن مثل تلك المزاعم كانت تساعد على تفاقم الفكرة القائلة بأن الغرب، والولايات المتحدة بخاصة، مسئولون عن محنة اللاجئين الفلسطينيين، فيما كانت توحى بدورها بأن على الفلسطينيين والعرب العمل ضد مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة كلما أمكن ذلك.

شجع أعضاء الشبكة فى البداية، واستنادا إلى فهمهم للصراع الأوسع، وقضية اللاجئين بخاصة، وعلى المخاوف السياسية الداخلية أيضا، شجعوا نهجا اقتصاديا لمقاربة الأزمة. أولا، قبلوا أطروحة إسرائيل وداعميها المحليين القائلة بأن عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى إسرائيل كانت شبه مستحيلة، فقد احتل المهاجرون اليهود معظم المساكن التى أخلاها الفلسطينيون، كما أن معظم الأرض قد تم الاستيلاء عليها لأغراض الفلاحة اليهودية، أو تم إزالة ما عليها من مبانٍ لإقامة مستوطنات جديدة. من ثم، لم تعد فلسطين التى خلفها اللاجئون وراءهم موجودة ولا يمكن إعادتها إلى الوجود. وهكذا، بدا الحل وأنه التعويض المادى عن خسائر اللاجئين، والمعونة الاقتصادية لأى بلد يعيد توطين اللاجئين داخل حدوده. فى بداية الخمسينيات قررت الأمم المتحدة إنفاق ٢٠٠ مليون دولار على هذه الأهداف وفرت الولايات المتحدة معظمها، بيد أنه لم يستخدم فعلا سوى كسرٍ من هذا المبلغ.

وفيما تحدت أزمة اللاجئين جميع الجهود لحلها طوال الخمسينيات، مضى المتخصصون الحكوميون فى الشرق الأوسط والأعضاء المشاركون فى الشبكة فى البحث عن بدائل تؤسِّس على الخطط السابقة، والتى قد تمثل أملا أكبر فى النجاح. وبوضعهم ذاك الهدف فى أذهانهم، مضوا منذ بداية عام ١٩٦١ فى تطوير مجهود أوسع كثيرا لحل قضية اللاجئين. خرجت الخطة من مكتب شئون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية وجمعت بين عدد من التوصيات التى اتُّخِذت على مدى عدة سنوات، وكان المكوّن الرئيسى لهذه الخطة هو أن يُعرَض على جميع اللاجئين إما العودة إلى إسرائيل كمواطنين لها، أو إعادة توطينهم فى بلد عربى، أو إعادة توطينهم في بلد غير عربي، وكان الافتراض الواضح خلف تلك الخطة هو أن قلة من اللاجئين، إن وُجِدوا، سيقبلون العودة. أيضاً، تمسكت الخطة بعامة بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ فى ديسمبر عام ١٩٤٨ والذى نص فى أحد أجزائه بالسماح للاجئين الراغبين فى العودة بأن يعودوا وتعويض غير الراغبين عن خسائرهم. اقترحت وزارة الخارجية عرض الخطة على لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة (والمكونة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا) من أجل إشراك دول أكثر فى ذلك المجهود. تم اختيار جوزيف جونسون رئيس وقف كارنيجى للسلام الدولى للعمل كممثل خاص للأمم المتحدة ومسئول عن التفاوض على تفاصيل تلك الخطة.

عكس بعض أعضاء الشبكة وصناع السياسة فى مقاربتهم لخطة جونسون قبول الشبكة الأساسى بوجود علاقات خاصة أمريكية/ إسرائيلية وثيقة بتزايد وذلك بحلول سنوات الخمسينيات الأخيرة وبداية الستينيات. وعلى الرغم من أن معظم المراقبين أدركوا سريعا أنه لم يكن للخطة سوى فرصة ضئيلة للنجاح وذلك إلى حد كبير بسبب إصرار إسرائيل على أن يكون لها التحكم الكلى فى عودة أى لاجئين، لكنهم استمروا فى الدفع بها قدما. استمر بعض الأشخاص مثل روبرت كومر

المختص بشئون الشرق الأوسط فى البيت الأبيض أثناء رئاسة كيندى، استمروا فى الدفع قدما بالخطة لأنهم اعتقدوا أنه لا يجوز للولايات المتحدة أو إسرائيل تحمّل فشل الخطة، وبدلا من ذلك، ووفقا لما رآه كومر وعبر عنه فى مناسبات عديدة، فإن العرب سيجدون وسيلة ما لقتل الخطة ومن ثم «يتحملون وحدهم مسئولية» انهيارها. هكذا، حث كومر زملاءه على أن يظلوا ملتزمين بالخطة، وحاول إقناع الإسرائيليين بأن يصرحوا علنا عن استعداد للاستمرار فى نقاش ذلك الخيار. وفى غضون كل هذا، كان يعتقد أنه ليس ثمة فرصة لنجاح الخطة، واعتمد على «المتهورين العرب الأغبياء فى إطلاق ردود أفعالهم [ضد الخطة] ومن ثم يشاركون فى مسئولية فشلها»، وبهذا، فإن لم تنجح الخطة، فلن يؤدى فشلها إلى الإضرار بمكانة الولايات المتحدة أو إسرائيل.

أيضا، كشفت خطة چونسون عن أحد مواطن الضعف المركزية فى كيفية تخيل المتخصصين وصناع الشبكة للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى طوال سنوات منتصف الستينيات. فقيما أدركوا أن مشكلة اللاجئين كانت إحدى القضايا المركزية فى الصراع، فإنهم لم يدركوا أن اللاجئين أنفسهم كانوا مشاركين حقيقيين فى الصراع، وبدلا من ذلك، صورت الخطة وداعموها اللاجئين كمشكلة تتولى حلها الدول العربية وإسرائيل باستخدام أموال الولايات المتحدة، أو أنهم اقترحوا أن بإمكان ناصر وغيره من القادة العرب التحكم فى اللاجئين. وهكذا، أهمل أعضاء الشبكة وصناع السياسة أخذ مصالح المجموعة الحاسمة ذات العلاقة بهذا الوجه من الصراع واهتماماتها فى الحسبان، وأثبتوا عدم مقدرتهم التامة على التعاطى مع الهواجس التى عبر عنها بعض المثقفين بين اللاجئين، بأن الموافقة على التعويض وإعادة التوطين كان يعنى الإذعان لما يفوق كثيرا مجرد إتاحة ما سبق وأن امتلكوه من أراض فى إسرائيل [الأمر الواقع] وما كان بحيازتهم من ممتلكات، إذ إن القبول بإعادة التوطين ما هو إلا إنكار جازم للقومية الفلسطينية الوليدة التى

كانت قد ظلت تنمو منذ السنوات المبكرة للقرن العشرين والتى أتى إليها القرار الأصلى للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين بالطاقة والقوة وبمستوى حد أدنى، على الأقل، من الاعتراف الدولى.

بحلول السنوات النهائية من الخمسينيات وأوائل الستينيات كان أعضاء الشبكة من المتخصصين قد أصابهم الإحباط من عدم إحراز أى تقدم بشأن قضية اللاجئين، أو تشجيع علاقات أفضل بين إسرائيل والدول العربية، وانتهوا إلى أن البيئة الإقليمية فى نهاية الخمسينيات لم تكن مواتية لحل الصراع العربى/ الإسرائيلى / الفلسطينى. عبر چون كامپل من مجلس العلاقات الخارجية، بإيجاز، عن إحباطات الشبكة بأن قال إنه «لا يمكن تأسيس سياسة على التوقع بتسوية مبكرة لقضايا الصراع الأساسية». كان ذلك الاعتقاد قد احتل مكانا مركزيا فى فهم الشبكة للصراع بحلول عام ١٩٦١، بدرجة أن زعم تشارلس كرميانز، وهو يكتب بعد اختتام مجموعة لدراسة السياسة الخارجية العربية منبثقة عن مجلس العلاقات الخارجية، زعم أنه «قد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه مشكلة يمكن إيجاد حل لها، باستثناء تركها لمسيرات التاريخ». كانت نقاشات المجلس للموضوع أكثر تشاؤما بعامة، حيث رأى أعضاء المجموعة أن الصراع يتكون من مشكلات عديدة على كل طرف من أطرافها بحيث تقتضى دراسة كل منها سنوات عديدة، بل إنه وحتى إن كان بالإمكان حل المشاكل الملموسة، فسيكون من الضرورى تسخير قدر كبير من الاهتمام والطاقة لتغيير صور العرب والإسرائيليين عن بعضهم، حيث يصور كل طرف الطرف الآخر على أنه يسعى لتدمير أعدائه. وفى مواجهة مثل تلك العقبات، فإن أفضل ما بإمكان الشبكة أن تأمله هو الحفاظ على الوضع القائم ومنع اندلاع أية أزمة جديدة، وبخاصة حول تصاعد سباق التسلح فى المنطقة ومشكلة اللاجئين القائمة والمستعصية على الحل.

التصعيد والتشوش:

وعلى حين بدأ أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين فى تقبل ما كان

فى سبيله لأن يصبح علاقة خاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، غدت جهودهم لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى ولتخيل حل سلمى لها أكثر صعوبة مع تزايد التوترات طوال الستينيات أجبر سباق التسلح المتصاعد فى المنطقة والذى أسهم فيه الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة معا، وظهور حركات سياسية فلسطينية قوية، وحرب عام ١٩٦٧، أجبر المشاركين فى الشبكة على إعادة التفكير فى محاولاتهم السابقة لإدارة الخلافات. وجدت الشبكة نفسها، فى مواجهة ما اعتبروه صراعا أكثر تعقيدا وزخما عما كانه سابقا، وفى وجود مؤشرات واضحة على أن حرب ١٩٦٧ قد رسخت العلاقات الخاصة بين أمريكا وإسرائيل، وجدوا أنفسهم فى حالة تشوش عارم حول هذه القضية، واعتقدوا مع فشل جهودهم لإدارة الصراع، أنه من الضرورى الدفع باتجاه التوصل إلى تسوية. بيد أنه، ومع دخول مزيد من الأطراف فى الصراع، ووجود علاقات إسرائيلية/ أمريكية أقوى، واحتلال إسرائيلى لأراض عربية وفلسطينية، بدا وجود حل للصراع إمكانية بعيدة المنال.

وأكثر من أية قضية أخرى، أجبرت مسألة ما إن كان على الولايات المتحدة بيع الأسلحة لإسرائيل أم لا، المراقبين على الإقرار بعلاقة الولايات المتحدة الخاصة بإسرائيل والتى تزداد قوة، وصعوبة الحفاظ على الأوضاع القائمة من خلال تبنى نهج متوازن فى مقاربة الصراع. وبعامة، كان غالبية المتخصصين وصناع السياسة يعارضون بيع الولايات المتحدة المباشر الأسلحة لأى طرف من أطراف الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى خشية أن يعمل ذلك على ارتفاع مستوى العنف وزيادة زعزعة الأوضاع بالمنطقة. كانت سياسة الولايات المتحدة التقليدية هى عدم المشاركة فى سباق للتسلح بالمنطقة وعدم بيع سوى أعداد محدودة من الأسلحة الدفاعية غير المتطورة للمنطقة، وكان ذلك هو الوضع منذ أن انضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا فى إصدار «الإعلان الثلاثى» فى مايو عام ١٩٥٠ بهذا الهدف. لكن هذا الوضع تغير فى منتصف الخمسينيات حينما أصبح الفرنسيون، بدعم أمريكى مضمر، المزودين الرئيسيين لإسرائيل بالأسلحة.

أدت عوامل عدة بأعضاء الشبكة وصناع السياسة إلى إعادة النظر فى مسألة مبيعات الأسلحة فى السنوات الأخيرة من الخمسينيات وبدايات الستينيات. مثلت مشتروات ناصر من الأسلحة السوفيتية منذ عام ١٩٥٥ صعودا، وأيضا مبيعات السوفييت من الأسلحة لسوريا والعراق فى نهاية الخمسينيات، مثلت شبح النفوذ السوفييتى المتزايد فى الشرق الأوسط؛ وأدت تلك المبيعات إلى زيادة الضغط على إسرائيل، وعلى الولايات المتحدة معها من خلال لوبى إسرائيلى، لمضارعة ما تحصل عليه البلاد العربية مجتمعة من أسلحة. علاوة على ذلك، فقد تملك مزيد من القلق من صناع السياسة وأعضاء الشبكة حول طموحات إسرائيل النووية حينما اكتشِف فى سبتمبر ١٩٦٠ أن الفرنسيين قد ساعدوا فى إقامة مفاعل نووى كبير فى ديمونة – وفى نفس العام، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة تزويدها بصواريخ هوك، وكانت تلك الصواريخ أكثر ما أنتج فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من صواريخ أرض/ جو مضادة للطائرات، أكثرها تطورا، بذريعة أن القادة الإسرائيليين كانوا قلقين من مبيعات الطائرات القتالية لمصر وكانوا يرغبون فى اقتناء تلك الصواريخ لمجابهة التقدم الذى أحرزته مصر عسكريا. من ثم، بدت المبيعات المباشرة من أسلحة الولايات المتحدة لإسرائيل أقل خطورة وبالإمكان استخدامها كحافز لمنع إسرائيل من تطوير قدراتها النووية.

فى البداية، عارض صناع السياسة تزويد إسرائيل بصواريخ هوك، لكن وفيما امتد أمد النقاشات حتى عام ١٩٦١ و١٩٦٢، ومارست إسرائيل وأصدقاؤها الأمريكيون مزيدا من الضغوط، بدأ صناع السياسة يعيدون النظر فى رفضهم مما أجبر أعضاء الشبكة داخل الحكومة وخارجها على مواجهة ما مثّل تغيّرا جوهريا فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. مما لا ريب فيه أن المتخصصين ودوا لو أنهم استطاعوا الحيلولة دون بيع صواريخ هوك لإسرائيل لأسباب ليس أقلها أن تلك المبيعات ستجعل مهمة الحفاظ على الاستقرار أكثر صعوبة وكذلك

الإبقاء على علاقات معقولة مع العرب؛ كما أن المبيعات كان لابد لها وأن تمثل قفزة نوعية في سباق التسلح وكانوا يأملون في تلافي جعل الولايات المتحدة مسئولة عن مثل هذا التغيير. بيد أن أعضاء الشبكة كانوا أيضا مشاركين في ذهنية الحرب الباردة التي هيمنت على تفكير صناع السياسة واعتقدوا أن دخول أسلحة سوفييتية إلى الشرق الأوسط كان يعني أن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للرد بالمثل، وبفعلها هذا، كانت لا تضمن فقط تجهيز إسرائيل بما يجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم عربي، بل أيضا كان يوفر قدرا من أمن الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط. وهكذا، فبحلول أواسط عام ١٩٦٢ كان المتخصصون من أعضاء الشبكة مازالوا يعيدون النظر، وحثوا صناع القرار فقط على تأجيل البيع إلى آخر وقت ممكن. كانوا يريدون التأكد من القيام ببعض المحاولات لإقناع العرب والإسرائيليين أن الحد من مبيعات الأسلحة يوفر قدرا أفضل، طويل الأمد من الأمن، والتأكد أيضا، بافتراض فشل تلك المحاولات، من أن مصر قد قامت بالفعل بنشر أسلحة جديدة تجعل من وضع إسرائيل غير مواتٍ نسبيا. كانوا يأملون أيضا في تلافي الموافقة على تلك المبيعات في وقت يمكن استغلالها فيه للاستفادة السياسية المباشرة في الدورة الانتخابية بالولايات المتحدة، وخسرت الشبكة هذا الرهان الآخر، ذلك أن الولايات المتحدة وافقت على تزويد إسرائيل بصواريخ هوك في سبتمبر ١٩٦٢، قبيل انتخابات الكونجرس النصفية مباشرة.

كان النقاش حول مبيعات صواريخ هوك والذي استغرق عامين في بداية الستينيات مجرد بادرة لنقاش مستطال وأكثر جدية لسباق التسلح العربي/ الإسرائيلي المتصاعد والذي كان يمثل خطرا متزايدا في منتصف الستينيات. كان قد نتج عن سلسلة من لقاءات القمة العربية في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ إنشاء القيادة العربية المشتركة (UAC) والتي قضت بتوحيد القوات المسلحة العربية تحت قيادة

مصرية واقتضت من كل دولة الإسهام فى الدفاع المشترك. توجه المصريون إلى السوفييت للحصول على السلاح وحثوا الدول الأخرى على فعل ذلك. أيضا، أدت القمم العربية إلى إنشاء تنظيم جديد هو منظمة التحرير الفلسطينية بهدف التحدث نيابة عن اللاجئين والكفاح من أجل قضيتهم، وزادت بذلك من تعقيد الوضع الإقليمى. كانت الدول العربية تقوم بتمويل المنظمة بحيث تنطلق عملياتها من الأردن التى كانت تضم العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بالدول العربية الأخرى، وبذلك مثلت المنظمة تحديا جوهريا لحكومة الأردن من حيث التحكم فى البلد.

مثلت مجموعة تلك الوقائع مشكلة هائلة لحسين ملك الأردن، وفى الوقت ذاته لصناع السياسة والمتخصصين الأمريكيين الذين كانوا يأملون فى إدارة الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى. ضغطت دول عربية أخرى، وبخاصة مصر، على الملك حسين لشراء أسلحة سوفييتية من أجل الوفاء بالتزاماته للقيادة العربية المشتركة، بيد أن حسين كان يفضل التعامل مع الأمريكيين، الذين كانوا، ومنذ وقت طويل يدعمونه بصفته ملكا محافظا وقوة للاستقرار بالمنطقة. أيضا، اعتقد حسين أنه سيستفيد من مشتروات الأسلحة التى ستزيد قدرته على التحكم بالفلسطينيين فى بلده. وعلى الرغم من أن صناع السياسة الأمريكيين أجلوا اتخاذ قرار حول طلب حسين لأطول وقت مستطاع، إلا أنهم، وفى مطلع عام ١٩٦٢، أدركوا أنه سرعان ما سيكون عليه التوجه إلى السوفييت من أجل الوفاء بالتزاماته للقيادة العربية المشتركة والحفاظ على التحكم فى الأردن، واعتقدوا أن عدم إمداده بالأسلحة سيعزز من مكانة السوفييت فى أنحاء المنطقة، وسيزيد من تقوية ناصر فى وقت كان قد أصبح فى خطابه قتاليا بتزايد تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل معا، وأيضا، سيضعف حلفاءهم القليلين بالمنطقة.

لم تستسغ إسرائيل واليهود الأمريكيون فكرة بيع أسلحة لبلد عربى، وبخاصة

بلد له حدود مشتركة مع إسرائيل من أجل الوفاء بالتزامه للقيادة العربية المشتركة، واقتضى الأمر تعاطيا بالغ الحساسية. كان على المسئولين الأمريكيين، بالحد الأدنى، إبلاغ الإسرائيليين مقدما وإقناعهم بعدم معارضة عملية البيع، وكان الأرجح هو ترتيب صفقة يتلقى الإسرائيليون بمقتضاها، نظير موافقتهم بهدوء على مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة للأردن، يتلقون على أقل تقدير كمية مماثلة من الأسلحة المباعة للأردن. إذا نظرنا إلى كيفية تعاطى المشاركين فى الشبكة وصناع السياسة مع الموقف، نكتشف تغير النظرة إلى الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى وأيضا بعض الالتواءات التى كان عليهم تحملها فيما غدوا على وعى أكبر بتعقيدات الصراع والتوترات المتصاعدة.

لم يكن إقناع الإسرائيليين بقبول الصفقة بالمهمة السهلة، وتطلب إنجاز المهمة إرسال بعثتين منفصلتين. كانت الأولى والتى اضطلع بها فى أواسط فبراير ١٩٦٥ روبرت كومر من مجلس الأمن القومي ومتخصص الشرق الأوسط بالبيت الأبيض، للإعلام فقط، كانت فرصة لوضع الأسس التمهيدية التى تتيح للأمريكيين والإسرائيليين تحسس مواقف بعضهما. استغرقت البعثة أربعة أيام وكشفت عن أن أية بعثة للمتابعة ستواجه بدرجة غير متخيلة من التعقيدات. كان الرجلان اللذان عينهما الرئيس جونسون لإتمام الصفقة فى نهاية فبراير ومطلع شهر مارس هما دبليو أفرل هاريمان حاكم نيويورك السابق، والسياسى المنتمى للحزب الديموقراطي، وخبير الشئون السياسية الخارجية، ومعه كومر. كان هاريمان وقتئذ وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية، وسفيرا بدون سفارة، وكان خيارا منطقيا لتلك المهمة حيث كان من رجال الدولة الذين يحظون بوافر الاحترام، وقام بعدة مهام دبلوماسية منذ الحرب العالمية الثانية، وكان بوصفه حاكما سابقا لنيويورك، يملك رأس مال سياسياً هائلاً فى أوساط اليهود الأمريكيين. أما عيبه الوحيد فتمثل بأن مكانته المرموقة جعلت سفره إلى أى مكان بدون دعاية كبيرة أمرا بالغ الصعوبة.

أما كومر، فكان خيارا يبعث على الحيرة ويحمل معه عددا من المشاكل. كان كومر خبيرا فى المجال، لكنه، ونظرا لأنه كان يعمل على عدد من القضايا الأخرى التى كانت تمتد خارج نطاق الشرق الأوسط فكان يعتبر موجودا على حافة الشبكة. إلا أنه كان يمثل عددا من التناقضات الأمر الذى يجعل منه مؤشرا جيدا على تعقيد الآراء التى كانت موجودة داخل نطاق الشبكة الأوسع فى منتصف الستينيات. كان يسعى، مثل متخصصين كثيرين، إلى إيجاد توازن بين دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وبين حماية مصالح أمريكا الأخرى بالمنطقة، الأمر الذى كان يعنى أنه كثيرا ما كان يُنظر إليه على أنه «موالٍ للعرب». فيما بعد ذكر أن الرئيس كيندى كان يجد «متعة كبيرة فى إجراء المقارنات بين ماير فلدمان يهودى البيت الأبيض [مستشار البيت الأبيض وحلقه الصلة بينه وبين إسرائيل والجالية اليهودية الأمريكية] وبين كومر، «عربى البيت الأبيض». أيضا، عبّر الرئيس جونسون عن نفس المشاعر بأسلوبه النمطى الذى يفتقد اللباقة حيث قال «كومر، إنك عاشق ملعون لناصر». بل إن بعض زملائه من المتخصصين الحكوميين أتوا بتعليقات مماثلة، إذ علّق چون چرنجان لوكيل وزارة الخارجية چورچ بول بالقول إن «كومر يقسو على اليهود كأى شخص آخر». كان ذلك تعليقا لم يجاوز الصواب. كان كومر يجد الإسرائيليين مصدر إزعاج ومن الصعب التعامل معهم، وكان يضايقه أن يعاملوه كما لو أن الأمريكيين، حسب قوله «مجموعة من الأميين الملاعين»، وكان يجد نزوعهم هذا مصدر إزعاج بخاصة حينما كانت القضية موضع النقاش - التقديرات الاستخبارية حول التوازن العسكرى بالشرق الأوسط - من صميم خبرته. من ثم، لم يكن يتردد فى معارضة الإسرائيليين، أو معارضة فلدمان، رجلهم بالبيت الأبيض، حول طلباتهم للأسلحة فى وقت كان يعتقد فيه أن التحليل المُنصف يوضح أن الدول العربية لم تكن تمثل تهديدا لوجود إسرائيل بدرجة يمكن تصديقها. كان يبغض بخاصة «حملات البروباجندا» الإسرائيلية، واعتاد أن يشكو

من تصريحاتهم العلنية وتسريباتهم إلى الصحافة التى كان ينجم عنها دائما مزيد من الضغط الداخلى على البيت الأبيض لزيادة المساعدات لإسرائيل.

وعلى الرغم من تلك المواقف إلا أن كومر تقبل طوعا العلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية المتطورة وفعل أقصى ما بوسعه لحمايتها حتى فى الأوقات التى كان يبدو فيها بالغ التعاطف مع العرب، وبهذا، فقد كان يمثل وجهة النظر الأساسية لغالبية أعضاء الشبكة فى منتصف الستينيات. وعلى الرغم من أن كومر كان من المحركين الأساسيين خلف سياسة استخدام المساعدات للحفاظ على الروابط مع ناصر فى نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات، إلا أن ذلك لم يكن بسبب أنه يكنّ مشاعر قوية تجاه ناصر أو غيره من العرب. الأحرى أنه كان يعتقد أن الولايات المتحدة كانت بحاجة لحماية مصالحها - ومن بينها إسرائيل - فى الشرق الأوسط، ومن ثم كان عليها التوصل إلى أسلوب للتعايش، حتى لو كان ذا طبيعة محدودة، مع الرجل الذى رأى أنه «السيد الكبير Mr Big» فى العالم العربى. وحينما غدا من الواضح فى عام ١٩٦١ أن التعامل مع ناصر لم ينجز سوى نتائج محدودة، ابتعد كومر من تلك السياسة التى كان قد أعلن منذ البداية أنها ستكون صعبة وغير يقينية، وانسحب منها على الرغم من أنه كان مازال ثمة عامان على نهاية اتفاقية مبيعات القمح لمصر التى كانت قائمة آنذاك. ومثلما كان كومر قد دعم تقديم المعونة لمصر، فقد ساعد على إتمام صفقة صواريخ هوك مع إسرائيل فى عام ١٩٦٢ أيضا، ولعب دورا حاسما فى ترتيبات التوصل إلى صفقة سرية فى عام ١٩٦٤، وافقت ألمانيا بمقتضاها على نقل أسلحة كانت تملكها إلى إسرائيل مع موافقة أمريكا على تعويضها عن مخزونها من تلك الأسلحة. لكن ألمانيا تراجعت عن تلك الصفقة حينما تم نشر تفاصيلها. يصبح نهج كومر البرجماتى فى مقاربته للنزاع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى لافتا بأكثر حين نأخذ فى الاعتبار أنه كان يهوديا، وتلك حقيقة حرص على إخفائها بعناية كبيرة بدرجة أن حتى الرئيس

جونسون لم يعرفها، إذ إن جونسون أثناء لقاءاته بجورج بول لبحث أمر من يرسله مع هاريمان رأى أن مشكلة كومر هى «أنه ليس يهوديا»، عندئذ أجابه بول بأن كومر كان، فى واقع الأمر، يهوديا وأنه كان «قد وجد نفسه غير مؤهل ليكون سفيرا لدى أية دولة عربية» على هذا الأساس.

تعهد المتخصصون الحكوميون فى شئون الشرق الأوسط بدعمهم المحسوب للمبيعات الجديدة للأسلحة فيما توجه كومر وهاريمان إلى إسرائيل. فى يناير ١٩٦٥، التقى روجر دايفيز وفيليبس تالبوت بوصفه مدير مكتب شئون الشرق الأوسط ومساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، التقيا على التوالى، بدين راسك وزير الخارجية، وجورج بول وكيل وزارة الخارجية. عبر كل من دايفيز وتالبوت عن تحفظاتهما على أساس أن بيع الأسلحة للأردن سيكون انتهاكا واضحا لسياسة الولايات المتحدة التقليدية وسيفتح الباب أمام مزيد من الطلبات العربية والإسرائيلية. بيد أنه وفى شهر فبراير، خرج تالبوت من المؤتمر السنوى لرؤساء بعثات الشرق الأدنى الدبلوماسية بمنظور على قدر كبير من الاختلاف حيث قال إن «الآراء التى عبر عنها السفراء عبرت عن مخاوف واقعية من أن حماية مصالح الولايات المتحدة بالشرق الأدنى وتعزيزها غدت أكثر صعوبة فيما يتحرك الصراع العربى/ الإسرائيلى باتجاه ما يعتقد بعضهم أن بإمكانه أن يكون مرحلة ذروة مبكرة». وأضاف قائلاً، إنه، وعلى الرغم من ذلك، فقد وافق جميع السفراء أنه، وفى هذا السياق، فإن مصالح الولايات المتحدة «سيساعدها على أفضل وجه المضى فى إتمام صفقة بيع الأسلحة إلى الأردن» على الرغم من إدراكهم أن هذا سيقتضى أيضا بيع مزيد من الأسلحة لإسرائيل، وأن فعل ذلك، حسب اعتقاد السفراء على الأقل، سيمنع فقدان جل الشرق الأوسط لحساب الاتحاد السوفييتى.

عكس دعم الخبراء الحكوميين فى شئون الشرق الأوسط لمبيعات الأسلحة للأردن وإسرائيل، إدراكا أوسع بأن سياسة إدارة الصراع التى كانوا اقترحوها

في الخمسينيات لم تنجح، إذ إنه كان قد أصبح من المتيسر الحصول على الأسلحة من مصادر عدة. من ثم، بدت سياسة تحاشي مبيعات الأسلحة وأنها تعمل فقط على تقليص النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، بل إن اثنين من السفراء اقترحا أن تُفتح مبيعات الأسحلة أمام أي طرف شرق أوسطي يرغب في الشراء حتى إن كانت النتيجة المحتملة هي اندلاع حرب على الفور. ذهب أرمين ماير سفير الولايات المتحدة في لبنان والمتخصص في شئون الشرق الأوسط، إلى أنه.. «من المحتمل لفصد الدماء المبكر ألا يكون بديلا على قدر كبير من السوء.. حيث إن بإمكانه الحيلولة دون حدوث صدام أشد خطورة فيما بعد، بل إن بإمكانه في واقع الأمر إجبار العرب وإسرائيل على حل الصراع». ووفقا لهذا المفهوم، فإن سباق التسلح قد يكون مُحمّلا بالمشاكل. لكنه قد يكون مفيدا لو أمكنه نقل الصراع إلى مرحلة جديدة فيما يتيح للولايات المتحدة الحفاظ على نفوذها بالمنطقة والتفوق على الاتحاد السوفييتي في هذا السياق.

وفي النهاية، تمكن كومر وهاريمان من تقديم حوافز كافية إلى الإسرائيليين تضمنت مبيعات مباشرة للأسلحة الأمريكية، في سبيل إقناعهم بعدم معارضة بيع الأسلحة إلى الأردن. بيد أن هذا التأثير تم على حساب سباق متصاعد للتسلح في الشرق الأوسط لم يكن بإمكانه سوى الإسهام في توترات مستقبلية بالمنطقة والإسراع بحدوث مزيد من الصراعات. علاوة على ذلك، فإن النهج الذي اتبعه كل من أعضاء الشبكة وصناع السياسة في مسألة مبيعات الأسحلة المباشرة، كان انعكاسا لرؤيتهم الجديدة للصراع العربي/ الإسرائيلي/ الفلسطيني بصفته من أكثر ميادين قتال الحرب الباردة أهمية والمحتمل لها أن تكون أكثرها سخونة.

ومثلما كان الحال في سباق التسلح المتصاعد. فقد أجبر ظهور حركات مقاومة بين اللاجئين الفلسطينيين أعضاء الشبكة على إعادة تخيل الصراع العربي/ الإسرائيلي / الفلسطيني، إذ إنه، وفيما كانت خطة جونسون لإعادة توطين

اللاجئين ترمز إلى النظرة التقليدية إلى هذه القضية طوال مطلع الستينيات، فبحلول عام ١٩٦٣ كان ثمة متخصص واحد على الأقل يدعو لوجود نظرة جديدة إلى المشكلة. كان دون بريتز قد أمضى ما يربو على عقد من الزمان وهو يدرس مشكلة اللاجئين بصفته مستشارا للأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة، ومنظمات أخرى، وكان أبرز خبراء العالم فى تلك القضية وقتئذ. فى مقال له نشر بدورية فورين أفيرز فى إبريل عام ١٩٦٣، تبنى بريتز موقفا مختلفا تماما من القضية، موقفا ثبت فيما بعد أنه تنبوئى. مما لا ريب فيه أنه وافق على بعض التفسيرات المهيمنة للصراع العربى الإسرائيلى والموقف من اللاجئين فى ذلك المقال، حيث إنه اعتقد أن اللاجئين كانوا يمثلون إحدى القوى الأكثر زعزعة للشرق الأوسط وأن الخروج الفلسطينى كان حادثا صادما مؤلما بشعا لكل من خبروه، كما أنه وافق على أن اللاجئين كانوا يواجهون مشاكل اقتصادية خطيرة كانت تقتضى وجود مشروعات وموارد كبيرة على المدى القصير والمدى الطويل من أجل التغلب عليها. وأخيرا، فقد اتفق مع آراء زملائه من أعضاء الشبكة على أنه ليس ثمة حل منظور للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى، ومن ثم فهو يتطلب إدارة حريصة بيد أن اتفاق بريتز مع نظرائه انتهى عند هذا الحد.

كانت نقطة القطيعة الجوهرية مع نظرائه هى أن بريتز اعتقد أن الطبيعة الأساسية لـ «مشكلة» اللاجئين قد تغيرت. كان تركيز غالبية أعضاء الشبكة، وصناع السياسة، بل وحتى العرب والإسرائيليين ينحصر على قضية عودة الفلسطينيين إلى «إسرائيل» أو إعادة توطينهم فى دول عربية أخرى مع تعويض إسرائيل لهم عما فقدوه من أراض وممتلكات. بيد أن بريتز كان على معرفة وثيقة بالمشكلة أكثر من أى شخص آخر، وركز على الحاجة إلى حل يمنح الفلسطينيين هويتهم السياسية الخاصة بهم، من ثم فقد زعم مؤكدا أن وضع المشكلة فى إطار العودة مقابل إعادة التوطين والتعويض «يقوم على أساس

افتراضات لم تعد قائمة» إذ إن تلك الفرضيات قد تجاهلت حقيقة أن «حوالى ٤٠٪ ممن يُصنفون على أنهم لاجئون [فى مطلع الستينيات] لم يسبق لهم وأن تواجدوا فى وطنهم الأم»، فقد أنجب الـ ٧٥٠٠٠٠ لاجئ الأصليين ما يربو على ٤٠٠٠٠٠ لاجئ آخر فى غضون إقامتهم لما يربو على ١٥ عاما بالمخيمات، وأن هذا الجيل الجديد من الفلسطينيين لا يعرفون شيئا عن وطنهم الأصلى سوى من خلال القصص التى يرويها لهم والداهم، وما يتعلمونه من كتب التاريخ ومن تحديد هويتهم بوضوح على أنهم أغراب فى الدول العربية التى يتواجدون بها، وتعريف هويتهم كلاجئين وفقا للأمم المتحدة. وفيما أن هؤلاء الفلسطينيين كانوا يبغضون إسرائيل، فلم يكن الحل بالنسبة لهم هو العودة أو إعادة التوطين، الأحرى أن يتمثل فى وجود كيان سياسى بإمكانهم أن يدعوه «فلسطين»، يتناغم مع تلك الهوية التى يشعرون بها بوضوح ويتخيلونها فى أذهانهم. وحينما نفهمها بهذا المعنى، فإن الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى، وبخاصة شق اللاجئين منه، يبدو أكثر تعقيداً مما اعتقده غالبية المعلقين. كان حل الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى يقتضى، علاوة على الموارد الاقتصادية الكبيرة، أرضا خاصة بالفلسطينيين تُكَبسِل هويتهم السياسية فى دولتهم القومية.

لم يكن حتى نهاية عام ١٩٦٥ أن أدت الأحداث فى الشرق الأوسط بأعضاء الشبكة الآخرين بالاعتراف بالفلسطينيين كيانا سياسياً مستقلا، والاتساق مع أفكار بريتز. بدون ريب، منح القرار الرسمى الصادر عن الجامعة العربية عام ١٩٦٤ بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أعضاء الشبكة سببا لأن يبدءوا فى النظر إلى اللاجئين بمزيد من الجدية. ذكرت السى آى آية فى ديسمبر ١٩٦٥ أن تشكيل منظمة التحرير كان يمثل «إحباطات أكثر من مليون لاجئ نزحوا من إسرائيل». بيد أن الأهم من ذلك كان هو تشكيل منظمة فتح المستقلة التى كانت تتلقى التمويل من أثرياء الفلسطينيين بالخليج والتى كانت على استعداد لاستخدام

العنف و«الإرهاب» لتنفيذ أجندتها، وبهذا قدمت فتح للفلسطينيين تنظيما لا يخشى توجيه الضربات إلى إسرائيل وكانت تقوم بعمليات من قواعدها بالأردن الذى كان عليه مواجهة أعمال إسرائيل الثأرية وتحملها. وعلى الرغم من أن المتخصصين اعترفوا بأن الفلسطينيين كانوا قد غدوا لاعبين مستقلين فى الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى، فإن غالبية أعضاء الشبكة اعتبروا اللاجئين ومنظمتهم لا وجود لهم، أى أنهم لا يشكلون كيانا سياسيا. وفقا لويليام دايل، الذى كان يرسل تقاريره من السفارة الأمريكية بإسرائيل، فقد كان أعضاء فتح «متعصبين» لا هدف لهم سوى زعزعة الوضع. وبالمثل، حينما حاول البعض مضاهاة تنظيمات اللاجئين مثل منظمة التحرير وجناحها جيش التحرير الفلسطينى مع غيرها من مجموعات حرب العصابات فى أماكن مثل ڤيتنام، أُنكر عليهم ذلك وقِيل إنها «تنظيمات ورقية تسعى إلى إيجاد مكانة لها».

تغير تغاضى المتخصصين عن الفلسطينيين كقوة سياسية قابلة للحياة جذريا بعد حرب عام ١٩٦٧ حيث ظهروا كشريك ثالث - إلى جانب إسرائيل والدول العربية - حاسم فى الصراع. جعلت الإفادة من النظرة الارتجاعية من السهل على أعضاء الشبكة أن يحددوا أنشطة اللاجئين، وبخاصة فتح، سببا مركزيا فى تلك الحرب ذاتها. علاوة على ذلك، ذهبت الآراء الجديدة للشبكة إلى أن فشل الدول العربية التام فى التعاطى مع مشاكل اللاجئين، بل وإيجاد مزيد من اللاجئين وسكان فلسطينيين خاضعين للاحتلال الإسرائيلى أثناء حرب ١٩٦٧ وبعدها، أدى إلى إحباط الفلسطينيين التام وتركهم مستعدين، حَرفيا، للقتال بأنفسهم ودفاعا عن أنفسهم. بل إن دون بريتز ذكر فى مقاله بدورية فورين أفيرز عام ١٩٧٠ أنه، ومنذ الحرب، فقد خلق الفلسطينيون «هوية جديدة لأنفسهم»، وذهب إلى أن «الفلسطينى الآن يُعرَّف على أنه مقاتل فدائى وليس شخصا مقتلعا مظلوما مضطهدا». وإضافة إلى جزمه المبكر بأنه يجب وضع قضية اللاجئين فى إطارها السياسى وعدم

معالجتها من الناحية الاقتصادية فقط، اقترح بريتز وآخرون من أعضاء الشبكة أن أى حل للصراع يجب أن يضم الفلسطينيين كمشاركين مباشرين فى النقاش، لا بصفتهم مجرد موضوع المباحثات. بل إن حقيقة أن مئات الآلاف الفلسطينيين أصبحوا الآن يخضعون للحكم الإسرائيلى المباشر، تجعل إشراكهم ضروريا بأكثر من ذى قبل بالنسبة للإسرائيليين بمثل ما هو ضرورى للفلسطينيين.

علاوة على جزم بريتز السابق بوجود دور فلسطينى جديد فى الصراع، أدت حرب ١٩٦٧ بأعضاء اللجنة إلى النظر إلى الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى بصفته صراعا يصعب حله بتزايد، وأن على أى حل ليس فقط أن يشمل الفلسطينيين والسوفييت، بل إنه يقتضى أيضا إجبار العرب والإسرائيليين على التحرك قدما. كانت حرب ١٩٦٧ مهينة للعرب بأكثر مما كانت حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩، حتى لو أن العرب، كما اعتقد واحد على الأقل من أعضاء الشبكة، لن يعترفوا بذلك أبدا. زادت هواجس بعض أعضاء الشبكة من أن انتصار الإسرائيليين القاطع تركهم فى حالة رضا عن الذات، وأقل استعدادا عما كانوه قبل الحرب لأخذ جيرانهم العرب على محمل الجد. وصف چون كامبل، فى تقييم له فى أكتوبر عام ١٩٧٠ للصراع ومحاولات التفاوض على تسوية، وصف نظرة الإسرائيليين بأنها تتلخص فى التالى: «إذا كان العرب غير مستعدين للتفاوض على السلام، فليعانوا إذن مغبات غياب السلام». وفقا لكامبل، كانت تلك النظرة تدعمها ثقة الإسرائيليين بأن العرب، وفقا لتعبيرهم لن يستطعوا «أبدا» عكس ميزان القوة العسكرية فى الصراع [فى صالحهم].

جعلت الصورة التى تحابى التواجد اليهودى فى فلسطين بصفتهم حلفاء للولايات المتحدة جديرين بالاحترام والتقدير فى منطقة مضطربة - ظهرت أولا فى الثلاثينيات ثم تم دعمها من خلال مفاهيم وأفكار ثقافية قوية بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٠- جعلت تلك الصورة، والتى ولدتها الحرب فى مخيلة الجماهير الأمريكية

وصناع السياسة من الصعوبة الشديدة على أعضاء الشبكة اقتراح حلول ممكنة للأزمة في يونيو ١٩٦٩. أشار المشاركون في مجموعة لدراسة «سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط» منبثقة عن مجلس العلاقات الخارجية إلى أن اليهود الأمريكيين لم يعودوا وحدهم من يمارسون الضغوط على صناع السياسة؛ وذكر أحد المشاركين أنه بعد الحرب «فليس اليهود الأمريكيون وحدهم بل الشعب الأمريكي قاطبة هم من يجب إقناعهم بأمن إسرائيل» في أي قرار محتمل. وعلى الرغم من أن المشاعر الشعبية تجاه إسرائيل قد تكون قد أصابها بعض البرود بحلول عام ١٩٧٠ نتيجة «لموقفها غير المتعاون مع الأمم المتحدة، بل والمزدرى لها وعدم استعدادها للتعاون مع القوى الخارجية الساعية لإيجاد أساليب باتجاه تسوية سياسية» حسب اعتقاد كامبل، بيد أن المشاعر الشعبية الإيجابية المحابية لإسرائيل ظلت، دونما ريب، عاملا فاعلا في أية محاولة لحل الأزمة.

وفي مواجهة تلك الأوضاع، تشعبت جهود الشبكة لتخيل حل للصراع العربي/ الإسرائيلي/ الفلسطيني إلى مسارين منفصلين. اعترف الأول، والذي كان جون كامبل أقوى المعبرين عنه، بعدم احتمال التوصل إلى تسوية شاملة لكنه حث صناع السياسة على مواصلة الجهود في ذلك الاتجاه فيما يحاولون، في الوقت ذاته، التفاوض على حلول لأوجه متفرقة من الصراع. بيد أن ذلك الاحتمال غدا أكثر صعوبة بكثير حيث إن القضايا توسعت وتجاوزت مشكلة اللاجئين لتشمل وضع القدس، والمناطق المحتلة، وحدود إسرائيل الدائمة. أما برنارد لويس، فقد تبنى بديلا مختلفا تماما يقوم على فرضية الاعتقاد بأن «الصراع العربي الإسرائيلي، وبالرغم من أهميته والاهتمام الذي يلقاه، ليس هو القضية الوحيدة بالمنطقة، كما أنه ليس الأكثر حسما في العلاقات الواقعية بين القوى العظمى». وفقا للويس فإن «الأزمة العربية الإسرائيلية ليست متفجرة بقدر ما هي مشتعلة. ليست قنبلة يجب تفكيكها، بل حُمَّى يجب عزلها وتبريدها. وبهذا الهدف يمكن للقوى العظمى أن

يكون لها بعض الإسهام بإسعافها بالكمادات بدلا من المثيرات». رأى أن الحل هو نزع تركيز السياسة الأمريكية عن الشرق الأوسط ككل ، وبخاصة عن الصراع العربى الإسرائيلى وإبطاله. إذ إنه طالما اكتفت القوى العظمى بمراقبة الوضع وعدم التدخل سوى لمنع حرب أخرى، فإن ذوى التفكير الهادئ المعتدل هم من سيهيمنون. وكما كشفت المقترحات، فإن النقطة الوحيدة الحقيقية التى توافق عليها كامبل ولويس، بل وأعضاء الشبكة بعامة، هى أنه من غير المحتمل التوصل إلى حل شامل فى المستقبل القريب.

الخلاصة:

قبل الحرب العالمية الثانية، لم يوضح الأعضاء الأوائل للشبكة غير الرسمية البازغة اهتماماً بالصراع المتنامى فى فلسطين سوى إلى فترات متقطعة. وبدلا منهم، استندت أعداد متنوعة من الموالين للصهاينة بعامة إلى مدركات لا تُمحى عن الشرق الأوسط بوصفه أرضا مقدسة يهودية/ مسيحية، وعلى رسالة مقدسة ودنيوية أوسع لتغيير وجه المنطقة، استندوا إليها لإقناع صناع السياسة وغيرهم من الأمريكيين بتخيل فلسطين يهودية. بيد أنه، وبحلول أواسط الأربعينيات، عارض كثيرون من قدامى المبشرين والمستشرقين داخل الحكومة وخارجها، وبدعم من اليهود المعادين للصهيونية، عارضوا التواجد اليهودى فى فلسطين من منطلق التهديدات التى كان مثل هذا التواجد يمثلها لمصالح الولايات المتحدة، ومصالح البعثات التبشيرية والأعمال الخيرية بالمنطقة. فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨ تحدت القوى الصهيونية أعضاء الشبكة الأوائل وهزمتهم فيما أصبح معركة شرسة على فلسطين.

وفيما ترسخ الصراع العربى/ الإسرائيلى / الفلسطينى فى أعقاب ١٩٤٨، بزغ جيل جديد وحاول إعادة التوكيد على مرجعية المتخصصين من خلال الدعوة إلى تقارب عربى/ إسرائيلى وحل اقتصادى لأزمة اللاجئين. وإلى جانب ذلك، حاولوا

التكيف مع المناخ السياسى الداخلى الجديد حيث كان بإمكان أصوات من خارج الشبكة ممارسة الضغوط على المتخصصين لحماية مصالح إسرائيل. وفى إطار هذا السياق، ظل أعضاء الشبكة يتملكهم القلق من طبيعة الصراع غير القابل للحل، لكنهم تمكنوا من التعبير عن تفسير عكّس تقبلهم للوضع وأشار إلى أنه بالإمكان إدارة الصراع بنجاح.

بيد أنه، وبمنتصف الستينيات بدأ التوازن الهش الذى كان أعضاء الشبكة قد أملوا فى أنه بالإمكان الحفاظ عليه بين العرب والإسرائيليين - وبين أنفسهم والأصوات المؤيدة لإسرائيل خارج الشبكة - بدأ فى الانهيار فيما أصبح الصراع أكثر تعقيدا. عمل سباق التسلح المتصاعد ومعه زيادة النشاط السياسى للاجئين الفلسطينيين على إجبار الشبكة على إعادة تخيل للصراع العربى/ الإسرائيلى الفلسطينى. وفى أعقاب حرب ١٩٦٧، بذل أعضاء الشبكة جهدا شاقا لتطوير تفسير جديد، ومجموعة من التوصيات فى محاولة للتوصل إلى أمل حقيقى لحل الصراع. وفى واقع الأمر، فقد مثلت حرب ١٩٦٧ هزيمة ثانية لكثير من المتخصصين، وكما سنرى فى الخاتمة، لم تتعاف الشبكة من هذه الهزيمة وبدأت تتصدع وتنقسم أجزاءً تحت الضغوط التى أوجدتها الحرب. وإجمالا، فإن عدم قدرة الشبكة على التوصل إلى حل للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى أو تقبله أوضحت حدود نفوذها وتأثيرها وقدراتها حينما واجهتها قضية كانت موضع اهتمام بالغ لقطاعات واسعة وقوية سياسياً من جمهور الولايات المتحدة.

الخاتمة

تخيل الشرق الأوسط، ١٩١٨ - ١٩٦٧:

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وحتى سنوات الستينيات الأخيرة، كان ثمة شبكة ناشئة غير رسمية من المتخصصين - عبر / دولية فى مداها - تضم أفرادا من المجال الأكاديمى، وعالم الأعمال، والحكومة والإعلام مسئولة عن تفسير الشرق الأوسط للجماهير الأمريكية. فى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، كانت الشبكة تضم ورثة البعثات التبشيرية، ورجال البر، والتربويين فى القرن التاسع عشر والمتخصصين فى الشرق الأدنى القديم، ومجموعة بازغة من المفكرين السياسيين.

جمع أعضاء تلك الشبكة الوليدة بين نهج استشراقى فى جوهره لفهم المنطقة، وبين إدراك ناشئ متطور للولايات المتحدة كقوة عظمى لها مصالح كوكبية، وبخاصة مصالحها فى موقع الشرق الأوسط الجغرافى وموارده. غدا غياب الخبرة فى الشرق الأوسط المعاصر جليًا أثناء الحرب العالمية الثانية والسنوات الأولى للحرب الباردة، ومن ثم، ولّد هذا جهودا لإنشاء برامج ومراكز جديدة لتدريب المتخصصين المهنيين فى الشرق الأوسط المعاصر بهدف محدّد، وهو إنتاج المعرفة لصالح الدولة [الأمريكية]. حققت تلك الشبكة تأثيرها الأعظم بداية من نهاية الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات فيما قام صناع السياسة بتفعيل نظريات التحديث القائمة على أساس العلوم الاجتماعية فى محاولة منهم لتغيير وجه المنطقة.

تخيل المشاركون فى هذه الشبكة الشرق الأوسط فى الماضى، والحاضر، وما سيكون عليه فى المستقبل بتركيزهم على أربع تيمات [مفتاح] رئيسية. اتجه

المتخصصون أولا للإسلام وما اعتقدوا أنه طبيعته السياسية والشمولية المتأصلة بصفته المَعْلَم الأول الأكثر وضوحا للاختلاف بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط . اعتبروا الإسلام الشمولى فى جوهره قوة هيمنت على الحياة اليومية فى المنطقة وبرّرت أو فسرت الوجود الثابت الذى لا يتغير لما تخيلوه وأنه بُنَى اقتصادية وسياسية واجتماعية متخلفة راكدة. من ثم، نظروا إلى الإسلام على أنه سبب لمأزق هوية ساحق يكتنف غالبية الشرق الأوسط الذى كان على مشارف زمن ما بعد الحرب. وبصفته هذه، شكّل الإسلام أيضا، فى أذهان أعضاء الشبكة، قوة لها تضمينات سياسية كبرى فى أنحاء المنطقة، وعلى مستوى الكوكب أيضا، فيما كانوا يتمعنون فى مشكلة ما إن كان للمسلمين دور حاسم فى نتيجة صراع الحرب الباردة. وبمرور الوقت، غدا المشاركون فى الشبكة ينظرون إلى الإسلام على أنه فى حالة تراجع من حيث أهميته لتحل محله القومية العلمانية كقوة مهيمنة فى الشرق

الأوسط. وعلى الرغم من ذلك، مضوا يعجبون ما إن كان من المحتمل للإسلام الحفاظ على أهداف الحركات القومية وقادتها ودعمها، ومن ثم، ما إن كان سيظل عاملا مهما فى العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة فى المستقبل المنظور.

وهكذا، فقد كانت تأويلاتهم للإسلام فى تلك الفترة مرتبطة عن كثب بالهواجس المتنامية من الحركات القومية الإقليمية وروابطها بالسياسات الجماهيرية والتى كانت التيمة الثانية التى من خلالها تخيل أعضاء الشبكة الشرق الأوسط. فى البداية، طور المتخصصون تأويليْن للقومية شرق الأوسطية، صور أحدهما القومية على أنها نتاج للحركات الفكرية المعادية للاستعمار التى تشكلت فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين والتى استمدت إلهامها من المبادرات التعليمية لإرساليات الولايات المتحدة التبشيرية ورجال البر الأمريكيين. ركز التفسير الثانى على الشخصيات الكاريزمية من أمثال مصطفى كمال أتاتورك، وعبدالعزيز بن سعود، ورضا خان كنقاط مركزية انطلقت منها قوة حميدة بعامة وفرت وسيلة أخرى للتغلب على أزمة هوية ساحقة كان المسلمون يعانون منها وقصد بها تمثيل رغبات شعوب المنطقة فى الاستقلال السياسى. بيد أن تلك النظرة واجهت تحديات طوال سنوات الخمسينيات من خلال إجراءات محمد مصدق فى إيران وجمال عبدالناصر فى مصر ومواقفهما وردود أفعال صناع السياسة الأمريكية على هذين القائدين، مما أقنع أعضاء الشبكة أن الحركات القومية المتشددة بتزايد لم تكن حميدة بالدرجة التى اعتقدوها فى البداية. من ثم، ومنذ نهاية الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات طور أعضاء الشبكة تفسيرات للحركات القومية شرق الأوسطية غير قاطعة تحمل ظلالا من الفروق والمعانى أكدت على هواجس مشتركة بينهم وبين الولايات المتحدة فيما حاولوا التقليل من أهمية القضايا الأكثر خلافية مثل الصراع العربى الإسرائيلى. بيد أن المتخصصين ظلوا مترددين ومشوشين، فى أفضل

الأحوال، حول العلاقة الوثيقة التى اعتقدوا أنها مازالت موجودة بين الحركات القومية والسياسات الجماهيرية الشعبوية فى المنطقة.

ظهر الاهتمام حول كيفية تشجيع التحول المتحكم به، التحول الذى اعتقد أعضاء الشبكة أنه استمد إلهامه من المأزق الروحانى والحركات القومية المتصاعدة، والضغوط المتنامية من أجل وجود بُنى اقتصادية وسياسية واجتماعية أكثر تمثيلا، ظهر هذا الاهتمام كتيمة ثالثة تخيل المتخصصون من خلالها الشرق الأوسط. ومع اتباع حكومة الولايات المتحدة سياسة تنموية ليبرالية فى فترة ما بين الحربين وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، لعب القطاع الخاص وتحديدا الشركات النفطية مثل أرامكو الدور المهيمن فى تطبيق تلك الأجندة. بيد أنه، وفى أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، كان ثمة إجماع بين المتخصصين وصناع السياسة الأمريكيين معا، أن الحكومة وحدها كانت هى المؤهلة للاضطلاع بمثل هذا المجهود الكبير المنسَّق. ومنذ نهاية الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات انتهز علماء الاجتماع الأكاديميون الفرصة لتطوير نهج جامع بإمكانه إرشاد العملية، وروّجوا لنظرية التحديث كأفضل وسيلة بإمكانها أن تجعل القادة من أمثال ناصر وشاه إيران يركزون على التنمية الداخلية وذلك من أجل التحكم فى أجندتهم الإقليمية. بيد أن نظرية التحديث فشلت وذلك لأنها افترضت مسبقا إمكانية التطبيق الشمولى لنموذج أوحد من التحول، ومن ثم أثبتت عجزها على التعاطى مع العوامل المتنوعة بما فى ذلك السياسات الإقليمية، والعلاقات بين القادة الأفراد، والفجوة بين احتياجات صناع السياسة قصيرة المدى وتوقعات أعضاء الشبكة طويلة المدى.

وُظّف الصراع العربى/ الإسرائيلى كتيمة رابعة تخيل من خلالها المشاركون فى الشبكة الشرق الأوسط، رغم أنه كان أيضا هو المجال الذى خضعت فيه مصداقيتهم وخبرتهم لأعظم التحديات من جانب صناع السياسة وجماعات مصالح متنوعة نافذة، وأفراد مؤثرين. فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، عمل نشطاء صهاينة متنوعون من خارج الشبكة جاهدين كى

يجعلوا صناع السياسة والأطراف المهتمة الأخرى يتخيلون فلسطين يهودية من خلال التركيز على روابط تاريخية بين اليهود والأرض المقدسة، ومعها الرغبات القائمة منذ زمن طويل لتغيير وجه المنطقة. وفيما بدأ المتخصصون يكرسون المزيد من الوقت للقضية أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها مباشرة، قاوم كثير من قدامى المبشرين والمستشرقين والمتخصصين الحكوميين إنشاء دولة يهودية فى فلسطين على أساس أنها ستهدد مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والتعليمية والتبشيرية والخيرية فى أنحاء المنطقة. بيد أنه، وبمجرد قيام الدولة اليهودية فى فلسطين وأصبح من الواضح أن المستويات العليا من صناع السياسة الأمريكية وقطاعات نافذة من الجماهير المحلية كانت تدعم قيام علاقة وثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، مضى أعضاء الشبكة غير الرسمية يعملون داخل إطار قيود تلك العلاقة من أجل تطوير نهج اعتقدوا أنه قد يقلل إلى الحد الأدنى الأضرار التى ستلحق بمصالح الولايات المتحدة فى المنطقة. من ثم، بدا وطوال الخمسينيات ومطلع الستينيات الحفاظ على الأمر الواقع مع تقديم مبادرات تدريجية لتقرير بعض أوجه المشكلة وأنه أفضل حل. بذل المراقبون جهدهم للتعاطى مع الصراع وتقبله فيما كان يتصاعد فى أواسط الستينيات. عمل احتلال إسرائيل لغزة والضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء والقدس الشرقية وهضبة الجولان أثناء حرب ١٩٦٧، ومعه صعود حركة مقاومة فلسطينية قابلة للحياة على خلق عدد كبير من القضايا التى كان على المتخصصين الصراع معها فى نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات.

وعلى حين أن تفكير المتخصصين حول الشرق الأوسط كان ينزع للتحلق حول تلك التيمات الأربع والإحاطة بها، إلا أنهم لم يدرسوها بمعزل عن ظواهر وقوى أخرى. مثلا، لم تتأثر الكيفية التى فسر بها أعضاء الشبكة الإسلام فقط بما كانوا يعرفونه أو لا يعرفونه عن الدين نفسه، بل أيضا بالكيفية التى فهموه بها فى علاقته مع قوى وقضايا أخرى، مثل الحركات القومية، وسياسات الحرب الباردة، والضغوط الداخلية من أجل التحول الاجتماعى، وتأثيرات الصراع مع إسرائيل،

وكذلك كان الأمر فى حالة القضايا الأخرى أيضا. كان ما نتج هو خلق إطار للمعنى فهم من خلاله صناع السياسة والمهتمون الأمريكيون الآخرون الشرق الأوسط. قام ذلك الإطار وهذا الفهم على أساس عدة فرضيات أساسية تشمل الاعتقاد بأن ما يتسم به غالبية شعوب الشرق الأوسط والدين الذى يمارسونه لا يقتصر فقط على كونهم متخلفين، بل وأيضا معادين جوهريا للحداثة. كما اعتقدوا أيضا أن المنطقة كانت معرضة لخطر من قد يقومون بتضليل شعوبها من داخل الشرق الأوسط ومن خارجه أيضا. من ثم كانوا على قناعة بأن الولايات المتحدة هى من تملك وحدها إمكانية القيام بنقل المنطقة إلى الحداثة. كانت تلك الافتراضات تعنى أن التفسيرات التى طرحها أعضاء الشبكة غير الرسمية كانت انعكاسا لنزعات زمانهم وتحيزاته بما فى ذلك الإيمان الواضح باستثنائية الولايات المتحدة، وعدم الاستعداد للتعاطى مع المسلمين أو العرب على قدم المساواة مع المسيحيين أو سكان غرب أوربا أو الأمريكيين، وإعطاء الأولوية أحيانا لمخاوف الحرب الباردة. أيضا كثيرا ما كانت تلك التفسيرات والتأويلات يشوبها عدم الدقة وسوء الفهم، كما دلّ على ذلك، بين أشياء أخرى، هواجس أفراد الشبكة فى مطلع الخمسينيات من مفتى القدس، والدعوة إلى تطبيق نظرية التحديث فى الستينيات. ومن ثم، فعلى حين أنه لا يجوز لنا النظر إلى المعرفة التى أنتجتها الشبكة غير الرسمية منطلقات ماهوية مطلقة، علينا أن ندرك أنها كانت، إلى حد كبير، نتاج زمانها ومكانها.

حينما أذهب إلى أن المتخصصين من أعضاء الشبكة غير الرسمية طوروا إطارا للمعنى تخيلوا من خلاله الشرق الأوسط، فإننى لا أوحى بأن أعضاء الشبكة جميعهم كانوا مُتّفقين على جميع النقاط، أو أن ذلك الإطار كان دائما يتميز بالاتساق الفكرى، أو أنه كان خاليا من التناقضات، أو أن الإطار ككل أدى إلى اقتراح وصفات سياسية واضحة. فمن الواضح أن أيا من هذا لم يكن صحيحا. فكما رأينا، ذهب هارولد هوسكينز إلى أن الأفكار السائدة التى ترى أن الإسلام كان فى طريقه للتراجع وأن حركات القومية العلمانية كانت فى سبيلها لأن تحل

محله هى أفكار غير صحيحة. ورأينا أيضا جدالات سياسية فى نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات حول سياسة الولايات المتحدة لاحتواء ناصر ومدى التنازلات التى قد تقدمها فى التعاطى معه، هذا على الرغم من أن العديدين ممن شاركوا فى تلك الجدالات كانوا يتشاركون إلى حد كبير فى آراء متماثلة عن ناصر، وفى نفس الهواجس حول طبيعة السياسات الجماهيرية الشعبوية فى المنطقة. أدت مثل تلك الجدالات التأويلية إلى تشعّب التقييمات للمنطقة وما يجرى فيها، وأيضا تشعب الوصفات السياسية المُقترح اتباعها.

من ثم، فمن الأفضل لنا أن نفكر فى الشبكة وفى إطار المعنى ذاك على أنها مُحدِّدات لكفافات النقاش وإرساء لحدود الفهم. ساعد أعضاء الشبكة غير الرسمية من خلال تحديدهم التيمات المفتاح، والسطور الافتتاحية للجدل، وبيان تفاصيل التفسيرات الأساسية، ساعدوا على وضع القواعد والمنظورات الأساسية التى من خلالها فَهِم صناع السياسة والمواطنون المهتمون الشرق الأوسط وتفاعلوا معه. شملت هذه المنظورات ترددا أو عدم يقين ظل قائما لمدى طويل حول طبيعة السياسات الجماهيرية الشعبوية بالمنطقة. لدى نقاشهم للدين فى أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات عبر المحللون عن هواجسهم حول الإسلام الشمولى، والجاذبية التى يتمتع بها زعماء من أمثال مفتى القدس لدى جماهير المسلمين فى أنحاء المنطقة. وبعد مجرد بضع سنوات، أتى المحللون بمقولات مماثلة يعبرون بها عن هواجسهم إزاء ناصر والاستجابات الشعبية الهائلة لمبادئ القومية العلمانية التى كان يتبناها بين الجماهير فى مصر وفى العالم العربى ككل. وبالمثل، أدت تفحصات الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية إلى تكهنات حول ما إن كانت طبقات الفلاحين ستستمر فى تقبل أقدارها أم أنها ستنتفض، وبخاصة فى الدول التى يحكمها ملوك محافظون. كما ذهب المحللون إلى أن الصراع العربى/ الإسرائيلى كان يوفر قضية يتمحور حولها غضب شعوب المنطقة وآمالهم ومخاوفهم، ومن ثم، يصبح بالإمكان فعليا حشد الجماهير وحفزهم للقيام بعمليات [مقاومة].

ارتبط بتلك الهواجس من السياسات الجماهيرية في الشرق الأوسط، عن كثب النزوع إلى إلقاء الأضواء على أفراد بعينهم بصفتهم يجسدون مصدر قلق المتخصصين وصناع السياسة مما يحدث أو قد يحدث بالشرق الأوسط واهتمامهم. في الجانب السلبي، يمكننا هنا أن نستدعي مرة أخرى مفتي القدس وجمال عبدالناصر ومحمد مصدق. أما في الجانب الإيجابي، فقد اعتبر أعضاء الشبكة بعض زعماء الشرق الأوسط مثل مصطفى كمال أتاتورك - في تركيا في فترة ما بين الحربين - اعتبروهم نماذج يمكن لزعماء المنطقة الآخرين الاحتذاء بهم. وفي الحالتين، كان ينظر لهؤلاء الأفراد على أنهم يمتلكون القدرة على تحوّل المنطقة إما بما يفيد مصالح الولايات المتحدة ورغباتها، أو العكس، ومن ثم، استوجب الأمر إخضاعهم للمراقبة ، عن كثب.

وأخيرا، وربما الأكثر إلحاحا، كان سعي أمريكا والذي ظل قائما منذ وقت طويل لإنجاز ما اعتبرته مهمتها المقدسة والدنيوية في الشرق الأوسط. اقتضت المهمة المقدسة والدنيوية أن تبذل «أورشليم الجديدة» [الولايات المتحدة] الجهد من أجل خلاص ما زُعم أنه «أورشليم القديمة» المتخلفة والمُدنّسة، وكان للإيمان بتلك المهمة جذوره في تأسيس الولايات المتحدة ذاتها. وبمرور الوقت اكتسبت محاولات تغيير وجه الشرق الأوسط طبيعة دنيوية بتزايد. بدأت تلك المحاولات بجهود تبشيرية وخيرية في القرن التاسع عشر، ثم انتقلت إلى تشجيع بعض الحركات القومية العلمانية في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، وأصبحت مسئولية العمل على إنجاز تلك المهمة المقدسة والدنيوية في الثلاثينيات والأربعينيات من نصيب شركات النفط الخاصة التي كانت تتبع سياسة تنموية ليبرالية. وفيما بعد، وابتداء من أواخر الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، أخذت حكومة الولايات المتحدة نفسها زمام الأمور بيديها، ومضت تدعو إلى التحول المتحكم به من خلال تطبيق نظرية التحديث وتشجيعه.

وطوال الوقت، اعتمدت محاولات إنجاز المهمة المقدسة والدنيوية على إنتاج

معرفة مقدسة ودنيوية عن شرق أوسط متخيل فى الماضى والحاضر والمستقبل. ركز النهج الاستشراقى الذى كان سائدا طوال سنوات الحرب العالمية الثانية، على الأقل، على دور الدين فى مجتمعات الشرق الأوسط وسياساته وثقافته. أتى إضفاء الصبغة المهنية والمؤسسة على دراسات الشرق الأوسط، تلك العملية التى بدأت فى الأربعينيات، أتى معه بمزيد من الاستناد إلى أشكال جديدة من المعرفة العلمانية، والتى زُعِم أنها عملية وموضوعية، حيث استخدمت لتبرير تدخل الولايات المتحدة بالمنطقة وسياساتها تجاهها، وبخاصة فى نهاية الخمسينيات وفى الستينيات، والتى اتخذت شكل نظرية التحديث. وهكذا، كانت الكيفية التى تخيل بها المتخصصون الشرق الأوسط نتيجة لإدماج إنتاج المعرفة المقدسة والعلمانية معا فى محاولات إنجاز المهمة المقدسة والدنيوية بالمنطقة.

إعادة تخيل الشرق الأوسط بعد عام ١٩٦٧:

كانت أحداث نهاية الستينيات وما أتت به من تبعات داخلية وخارجية علامة على نقطة تحول رئيسية، حيث أدت بأعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين وغيرهم من المراقبين إلى إعادة تقييم الكيفية التى تخيلوا بها الشرق الأوسط، رغم أن هذا لم يحدث دائما بأساليب صريحة أو واعية. مما لا ريب فيه أن المتخصصين استمروا يستندون بكثافة إلى أساليب التفكير القائمة عن المنطقة، بيد أن كل قضية كانوا قد ألقوا الضوء عليها طوال نصف القرن السابق بدت لهم آنذاك فى حالة من السيولة وعدم الثبات. أدت عملية إعادة تخيل الشرق الأوسط فى نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات إلى تغييرات مهمة فى الشبكة غير الرسمية ذاتها وفى طبيعة مرجعية شئون الشرق الأوسط والخبرة بها. شهد العقد التالى لعام ١٩٦٧، فى المجالين الحكومى والأكاديمى، تصدعاً فى الشبكة غير الرسمية من المتخصصين فى الشرق الأوسط والتى كانت قد تطورت منذ عام ١٩١٨. من ثم، يمكن أن تكون نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات نقطة نهاية مناسبة لهذه الدراسة.

أدت حرب عام ١٩٦٧ ومعها عدد كبير من الأحداث والقضايا الدولية بصناع

السياسة الأمريكيين والمتخصصين فى شئون الإقليم إلى إعادة تقييم مصالح الولايات المتحدة الأمنية بالمنطقة طوال سنوات منتصف السبعينيات. تزامن حدوث انكماش اقتصادى بالولايات المتحدة، تسببت فيه جزئيا الإنفاقات الهائلة من أجل تمويل حرب ڤيتنام فى الخارج، وإقامة «المجتمع العظيم» [مجتمع الوفرة] بالداخل، إضافة إلى التنافس المتصاعد من جانب أوربا الغربية وآسيا، تزامن مع صعود منظمة أوبك. كان أعضاء أوبك العرب قد برهنوا على أهمية نفط الشرق الأوسط الحاسمة من أجل الحفاظ على اقتصاد الولايات المتحدة وثقافة الاستهلاك هناك حينما طبقوا مقاطعة لمبيعات النفط للولايات المتحدة أثناء حرب ١٩٧٣ بين مصر وسوريا وإسرائيل، وبعدها. وفى تلك الأثناء، وفيما كانت الولايات المتحدة فى المراحل النهائية للانسحاب من أوحال ورطة ڤيتنام، كان الاتحاد السوڤييتى قد وصل إلى مرحلة شبه تكافؤ نووى مع الولايات المتحدة. عملت تلك الأحداث فى مجموعها على أن يدرك المتخصصون وصناع السياسة والجماهير الأمريكية بعامة مدى هشاشة أمن الولايات المتحدة بالخارج وأساليب المعيشة بالداخل. من ثم، أظهر صناع السياسة، وبأكثر من أى وقت مضى، استعدادا للدخول فى ترتيبات أمن ثنائية مع القوى الإقليمية بالشرق الأوسط لحماية مصالح الولايات المتحدة. عبر الرئيس نيكسون رسميا عن هذه السياسة، واتبعها كل من الرئيس فورد وكارتر. كانت السياسة الجديدة تلك تعنى بالنسبة للشرق الأوسط، تسليح «أعمدة» إقليمية ثلاث: إيران وإسرائيل والسعودية - وظلت هذه السياسة قائمة حتى اندلاع الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩، على الأقل.

أعادت الثورة الإيرانية المخاوف من الإسلام إلى الواجهة، والذى كان معظم المتخصصين الحكوميين وغير الحكوميين قد تجاهلوه إلى حد كبير منذ مطلع الستينيات، باستثناء التفكير حول الكيفية التى زُعِم بها أن الدين يعيق التحديث فى الشرق الأوسط. وفى واقع الأمر، فلم يكن الإسلام فاعلا كقوة سياسية بالدرجة التى أثارت قلق المراقبين فى الأربعينيات والخمسينيات، كما أنه لم يكن غير مؤثر

بالدرجة التى اعتقدوها فى ذروة الحركات القومية العلمانية بداية من نهاية الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات. وحقيقة، فإنه، وبمنتصف الستينيات كانت المجموعات من أمثال الإخوان المسلمين بمصر قد بدأت تنقسم بين هؤلاء الذين كانوا يريدون إحداث التغيير بالعمل فى إطار النظم السياسية القائمة وبين أولئك الذين كانوا ينزعون لاستخدام الدين لتبرير مسعاهم لتحقيق أهدافهم من خلال الأساليب العنيفة والعمل خارج أطر الأنظمة السياسية الموجودة. يشير غياب أى تعليقات موسعة على تلك الأوضاع وقتئذ إلى أن غالبية المتخصصين داخل الحكومة وخارجها كانوا إما على غير دراية بهذه الأحداث إلى حد كبير، أو أنهم وجدوها عديمة الأهمية فى وقتها.

وإن كان غالبية المتخصصين قد اعتقدوا أن الدين كان قد غدا أقل أهمية كقوة سياسية فى الشرق الأوسط فى الستينيات، فإنهم قد اعتقدوا أيضا أن الهزيمة المهينة التى تلقتها مصر والأردن وسوريا على يد الإسرائيليين عام ١٩٦٧ كانت ضربة موهنة لقوى القومية العربية العلمانية. كان صناع السياسة والمتخصصون معا قد ظلوا يركزون بكثافة - على تلك القضية [القومية العربية] منذ منتصف الستينيات، وبدا وأن بعض المراقبين كان يغمرهم الحس بالبهجة والشماتة وهم يشاهدون الزعماء العرب يحاولون التعاطى مع مغبات ١٩٦٧. فى اجتماع عُقِد يوم ٢٩ فبراير ١٩٦٨ مع هارولد إيتش. سوندرز من مجلس الأمن القومى، ذكر چون بادو، المبشر والمعلم وسفير الولايات المتحدة السابق بمصر، أن الحركات القومية كانت فى حالة اضمحلال وأن على الولايات المتحدة «ألا تبدى اهتماما كبيرا بالشرق الأوسط بأسلوب ما»، وزعم بادو أنه قد «أكد عمداً» على هذه النقطة لدى لقائه ببعض الزعماء والنخب العربية، وأثناء رحلة له بالمنطقة فى ديسمبر ١٩٦٧. وفى اليوم التالى، اجتمع سوندرز لساعات ثلاث مع مورو برجر أستاذ الاجتماع بجامعة برينستون، والذى، ووفقا لسِجلّات سوندرز، كان له تعليق مماثل، حينما قال سوندرز إنها «مسألة وقت» قبل أن يرحل ناصر، أيد برجر اعتقاده بأن

المتخصصين وصناع السياسة معا «سيعجبون كيف تمكن عبدالناصر من البقاء كل تلك الفترة». وأخيرا، حينما اجتمع وزراء خارجية الجامعة العربية فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٦٨، استخدم مدير مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية مجاز لعبة البيسبول [كرة القاعدة] ليوجز الاجتماع ويسخر من القادة العرب لعجزهم الواضح، حيث وصف توماس هيوز الاجتماع بأنه «جولة أخرى بدون إحراز أهداف» بالنسبة للعرب، بـ «ضربتين، ومشية واحدة، ورجل واحد تُرِك لدى القاعدة».

وعلى حين أشارت نهاية الستينيات بالنسبة للمتخصصين إلى زوال الإسلام والحركات القومية كقوى سياسة مهيمنة فى الشرق الأوسط، وإلى بزوغ مدرك أمريكى استراتيجى جديد عن المنطقة، فقد غدا مراقبون كثيرون ينظرون إلى ما بعد ١٩٦٧ بصفتها تجسيدا لفشل الولايات المتحدة فى إنجاز مهمتها المقدسة والدنيوية بتغيير وجه المنطقة بنهاية الستينيات. أدت عدم قدرة الولايات المتحدة على العثور على أية وسائل مُرضية لتشجيع عملية تحديث متحكم بها وتفعيلها فى أنحاء الشرق الأوسط إلى قدر كبير من الإحباط مثلما تجسد فى الورقة البحثية لمكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية بعنوان «جذور مقاومة العرب للتحديث». من ثم، بذل غالبية المتخصصين جهودا كبيرة فى العمل على مقترحات قد يمكن من خلالها، فى وقت ما، للولايات المتحدة إنجاز مهامها المقدسة والدنيوية الثابتة بالشرق الأوسط، هذا على الرغم من أن بعضهم راوده الأمل فى أن تستخدم الدول المنتجة للنفط أرباحها الهائلة من النفط فى جهود لإحداث تحول اجتماعى/ اقتصادى.

أدت أحداث نهاية الستينيات إلى تغيير ديناميات الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى، وأجبر احتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء المتخصصين على دراسة قائمة من الأسئلة جديدة تماما. وفى نفس الوقت، كان صعود حركات المقاومة القابلة للحياة فى

أوساط الفلسطينيين - والتي زادها الاحتلال الإسرائيلى زخما - كان يعنى أنه لم يعد بالإمكان تجاهل الأصوات الفلسطينية كما كان الحال طوال معظم العقدين السابقين. اقتضت كل تلك الحقائق مجتمعة من المتخصصين أن يعيدوا تخيل الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى باتباع أساليب جديدة جوهريا.

وفيما تسببت ديناميات نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات فى أن يعيد أعضاء الشبكة تخيلهم للشرق الأوسط، فربما يمكن القول إن إعادة التخيل الأكبر كانت هى تلك المتعلقة بالطبيعة الأساسية للمرجعية والخبرة ذاتها، وأيضا، المتعلقة بأى أهداف يجب أن تُستخدم تلك المرجعية والخبرة. تصدعت الشبكة وانقسمت حول المدركات المختلفة للعلاقة بين المعرفة والسلطة والتى طفت على السطح فى أعقاب ١٩٦٧. ربما كان المتخصصون على وعى، قبل عام ١٩٦٧ ببعض التوترات المتأصلة فى مثل تلك العلاقة، وربما أيضا أنهم لم يتوافقوا على تفسيرات لقضايا محددة، لكنهم جميعا كانوا يسعون لتحقيق هدف مشترك وهو إنتاج معرفة بالإمكان استخدامها لفائدة الدولة. بعد عام ١٩٦٧، تنكر الجيل الجديد من المتخصصين لذلك الهدف واشتبكوا فى معارك داخلية حول من بإمكانه أن يزعم لنفسه الشرعية كخبير فى تلك القضايا، وأيضا حول أسباب وجود مجال دراسات الشرق الأوسط ذاته. كان بالإمكان ملاحظة تلك التوترات فى مجال الشبكة الأكاديمية والمجال الحكومى معاً.

فى الجانب الحكومى، ظهرت الانقسامات بين هؤلاء الذين تقبلوا حقيقة أن الولايات المتحدة قد ربطت مقاديرها فى الشرق الأوسط، بشكل أساسى، بإسرائيل، وهؤلاء الذين عارضوا سياسة الولايات المتحدة ووجدوا أنفسهم معزولين بأسلوب مطرد عن عملية صنع السياسة. وفقا لجوزيف كرافت الذى نشر تفاصيل هذا الشقاق على صفحات النيويورك تايمز، فقد كانت تلك الاختلافات ناجمة عن الاختلافات بين الأجيال، وأيضا الاختلاف فى التدريب الذى تلقوه. كان أعضاء المجموعة الأولى، بعامة وإن لم يكن دائما، أشخاصاً أصغر سنا عملوا بشئون

الشرق الأوسط بمحض الصدفة، أو من خلال تقييم براجماتى لفرصهم الوظيفية، وليس نتيجة لاهتمام أساسى بالشرق الأوسط فى حد ذاته. وحسب تعبير كرافت، اكتسب هؤلاء مهارات بيروقراطية أى أنهم كانوا يشعرون بتماهٍ أقل وأقل مع المنطقة، وبتماهٍ أكبر مع وظائفهم المحددة. أما كثير من أفراد المجموعة الثانية فقد كانوا قد كرسوا حياتهم المهنية الطويلة لشئون الشرق الأوسط ووجدوا البيئة الجافية بعد ١٩٦٧ تماثل بأسلوب مخيف مربك نهاية الأربعينيات حينما خسر المبشرون، والمستشرقون، ومتخصصو الحكومة القدامى معركتهم على فلسطين. سرعان ما وجد البعض أنفسهم يتدبرون أمر التخلى عن شئون الشرق الأوسط أو ترك العمل بالحكومة برمته. مثلا، طلب ريتشارد پاركر نقله من الشئون المصرية إلى الشئون المغربية حينما عيّن ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٩ چوزيف سيسكو - المتخصص فى الشئون السوڤييتية والذى لم يسبق له العمل خارج واشنطون - ليحل محل پاركر هارت خبير الشرق الأوسط كمساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى. وفيما استمر آخرون مثل كرتيس إف. چونز (وريتشارد پاركر بعد تقاعده من العمل الحكومى) فى العمل على العلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية، إلا أنهم غدوا يجهرون بدرجات متزايدة بنقدهم لسياسة الولايات المتحدة. أصبح چونز، الذى وصفه كرافت بأسلوب يفتقد الدقة، بأنه «أحد أكثر الداعمين حماسا للجانب العربى فى نزاعه مع إسرائيل»، رئيسا لقسم الشرق الأدنى المنبثق عن مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية، لكنه سرعان ما تعرض لضغوط كى يترك شئون الشرق الأوسط بعد أن عبر علنا عن استيائه من السياسة الأمريكية. تقاعد بعد ذلك، لكنه وعلى مدى الأعوام الثلاثين التالية قام بنشر أعمال ينقد فيها سياسة الولايات المتحدة. كان ما نشره چونز عملا استبطانيا نافذ البصيرة عن «تعليم المستعرِب» أظهر فيه أسفه من «التطور التدريجى للفظ مُستعرب» من «اسم إلى نعت». رد چونز أيضا على كرافت الذى رأى أنه كان «على قدر من التعاطف مع جميع المستعربين باستثناء ثلاثة منهم»، ريتشارد پاركر

وروبرت مون، وشخصه [أى چونز]. أيضا، خَبر المُكوّن الأكاديمى عملية التصدع الأساسى التى نجمت عن حرب ١٩٦٧ وتوابعها. أدى الانتصار الإسرائيلى المذهل وما تلاه من احتلال إلى أن يسائل كثير من المتخصصين دورهم المهنى فى توفير السند الفكرى لبعض سياسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل بعامة على حساب الدول العربية والشعب الفلسطينى. وهكذا، دقَّ الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى إسفينا فى قلب مجال دراسات الشرق الأوسط بعد ١٩٦٧، حيث مضى كثير من الأفراد فى تقييم أعمال زملائهم على أساس تناغمها مع آرائهم السياسية الخاصة فى الصراع. غدا الاحتلال الإسرائيلى قضية حاسمة أجبر معها الأشخاص على الاصطفاف بين مؤيدين ومعارضين. عبر دون پريتز، أحد أعمدة الشبكة عن أسفه لهذا الوضع فى عمله الذى يسترجع فيه تفاصيل حياته المهنية حيث ذكر أن المشكلة كانت قد أضحت «أحد الأوجه الأكثر تسببا فى القلق فى مجال دراسات الشرق الأوسط.. بحيث إنه إذا ساور أحدهم الاعتقاد بأن الكاتب مفرط فى تأييده للعرب أو لإسرائيل يتم التقليل من قيمة عملها/ عمله، أو يُستبعد بغض النظر عن جدارته الأكاديمية». أسهم الدعم الهائل الذى كانت إسرائيل تتمتع به فى السياسة الأمريكية الداخلية فى تفاقم المشكلة، وأدى بمرور الوقت إلى محاولات لنزع الشرعية عن الأكاديميين المؤيدين للموقف الفلسطينى علاوة على ذلك، كان يحتمل للأعضاء الأكاديميين فى الشبكة الذين كانوا يعارضون سياسة الولايات المتحدة أن يكونوا متأثرين بالمعارضة الأوسع لسياسة أمريكا الخارجية الناجمة عن تورطها فى ڤيتنام. ربط ليندون چونسون بوضوح بين الصراعين فيما كان يحاول انتزاع دعم إسرائيل لتدخل الولايات المتحدة فى ڤيتنام، مقابل دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. كانت النتيجة الكلية هى التوتر المتزايد بين المتخصصين الأكاديميين الذين حافظوا على توجه سياسى فى أعمالهم وبين هؤلاء الذين سعوا للنأى بأنفسهم ومهنتهم عن تورط الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وبحلول أواسط السبعينيات كانت تلك التوترات قد وصلت إلى ذروة الانفعال حيث

وصف المتخصصون فى شئون الشرق الأوسط الأحدث سنًا أعمال من سبقوهم من المفكرين بأنها «آلة للإمبريالية لا مبحث علمي موضوعى. إنها وسيلة للتحكم فى شعوب الشرق الأوسط لا آلية لتحرير تلك الشعوب من خلال العلم وفهم الذات».

وعلى مدى العقود الأربعة استمرت تلك الانقسامات داخل جماعة المتخصصين فى الشرق الأوسط بل وتعاظمت أحيانا. كان «العقل العربى» لرافائيل پاتاى و«الاستشراق» لإدوارد سعيد اللذان نشرا فى السبعينيات يرمزان إلى تلك الانقسامات بين الجانبين. حاول كتاب پاتاى وصف خصائص «الشخصية العربية المُتقلبة المشروطة بتغير الظروف»، فيما كان كتاب سعيد عملا متوسعا ينقد فيه قرنين من التمثيلات البريطانية والفرنسية والأمريكية الأدبية والسياسية لـ «المشرق». كان لكل من الكتابين أثر واسع. وعلى الرغم من التنميطات والأوصاف المجحفة للعرب، غدا «العقل العربى» قراءة متطلبة لجيل كامل من ضباط الجيش والعاملين بالاستخبارات الذين كانوا يُعدّون للعمل بالشرق الأوسط. وفى المقابل، وضع «الاستشراق» الأساس الفكرى لجيل من الأكاديميين الذين كانوا لا يستنكرون فقط محاولات إنتاج المعرفة من أجل ممارسة الدولة لسلطتها، بل الذين كانوا يسعون على أرض الواقع لتوجيه النقد لتلك الممارسة ذاتها. علاوة على ذلك، فقد استهل «الاستشراق» جدلا دام أكثر من عقدين حول إنتاج المعرفة وطبيعة تلك المعرفة ذاتها. من ثم، دخل سعيد فى معارك فكرية وشخصية دامت طويلا مع أكاديميين من أمثال برنارد لويس وفؤاد عجمى اللذين استاء كلاهما من النقد الذى وجهه سعيد لتلك الظاهرة. أيضا، ذهب كل من لويس وعجمى فى أعمال عديدة لهما بأنه كان ثمة ما هو متأصل فى الشخصية الإسلامية والعربية الذى يتحتم معه الصراع مع الولايات المتحدة وغرب أوربا، ثم أصبح عجمى ولويس مستشارَيْن غير رسميين لإدارة چورچ دبليو. بوش بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فيما ظَل سعيد أحد أشرس ناقدى تلك الإدارة حتى وفاته فى سبتمبر ٢٠٠٣.

وسّعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الانقسامات بين المتخصصين الأكاديميين

بحيث تجاوزت تلك الموجودة بين عجمي ولويس من ناحية وسعيد من الناحية الأخرى. بل إنه حتى قبل ٩/١١، كان مارتن كرايمر، الأكاديمي الذي كان يعمل بمعهد واشنطون لسياسة الشرق الأوسط الموالي لإسرائيل دونما مواراة أو تحفظ، كان قد أكمل كتابه «الأبراج العاجية المقامة على الرمال. فشل دراسات الشرق الأوسط بأمريكا»، والذي كان يتضمن نقدا للنظام الأكاديمي برمته الذي كانت المعرفة عن الشرق الأوسط قد ظلت تنتج من خلاله منذ أواخر الستينيات لعدم قدرته على التنبؤ بالاضطرابات الإقليمية الكبرى ولأن ذلك النظام كان قد غدا مُسيّسا بامتياز. اقترح أنه ينبغي حرمان البنية الكاملة لدراسات الشرق الأوسط من التمويل، والإطاحة بها وإعادة إنشائها بدءا من أسسها فأعلى. بالطبع، كانت تلك الآراء خلافية إلى حد كبير، وبخاصة بعد ٩/١١، وأدت إلى تحالف مجموعة متنوعة من الأكاديميين وغيرهم من المتخصصين في مواجهة كرايمر وداعميه. كان صوت چون كول من أقوى الأصوات المعارضة لكرايمر، وأدى ذلك بكول إلى إنشاء موقع تدوين إلكتروني لسرد أحداث الشرق الأوسط فيما تقع والتعليق عليها وكذلك ما يحدث في إطار العلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية. أضفى الحيوية على موقفي كرايمر وكول تناقض آرائهما الجذري حول علاقات الولايات المتحدة الشرق أوسطية القائمة حيث كان موقف كرايمر داعما للحرب على العراق فيما كان موقف كول معارضا لتلك الحرب بحزم وصلابة. ومثلما حدث أثناء الصراع في الدوائر الحكومية في نهاية الستينيات، وصلت أنباء تلك المعارك الفكرية إلى النيويورك تايمز التي قامت بدورها بإعلام الجماهير العريضة عنها. وفيما أكتب هذا عام ٢٠١٠، فليس ثمة إشارة يعتد بها إلى أن التصدع الذي ظهر في أواخر الستينيات سيجري ترميمه في المستقبل القريب.

فيما عملت التطورات الچيوسياسية الزخمة في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات ومعها حدوث توترات خطيرة في أوساط دراسات الشرق الأوسط الحكومية والأكاديمية معا، عملت على ظهور مرحلة جديدة في إنتاج المعرفة عن

المنطقة، يجد المرء أنه ليس ثمة حاجة إلى التبصر العميق كى يدرك أن الأساليب المقدسة والدنيوية لتخيل الشرق الأوسط قد ظلت مستمرة فى مرحلة ما بعد ١٩٦٧. ثمة مثالان موجزان للبرهان على هذا. يتعلق الأول بدعم الولايات المتحدة لإسرائيل الذى غدا أكثر وضوحا وشيوعا على مدى العقود الأربعة الأخيرة. يتمثل الأسلوب الدنيوى لتخيل المنطقة فيما أوضحته ملانى مكاليستر من أن أمريكيين كثيرين، فى فترة السبعينيات غدوا ينظرون لإسرائيل بصفتها «أيقونة فى جدل ما بعد ڤيتنام حول طبيعة قوة الولايات المتحدة وسطوتها العالمية» وذلك تأسيسا على نجاحات [إسرائيل] العسكرية. أما الأسلوب المقدس والمرتبط عن كثب بهذه النظرة إلى إسرائيل فإنه يتمثل بالرأى المترسخ لدى المسيحيين الإنجيليين والذى يرى دعم إسرائيل بصفته إلزاما دينياً. برهن المسيحيون الإنجيليون على دورهم الحاسم فى صعود الحزب الجمهورى على مدى العقود الثلاثة التالية لعام ١٩٦٧، وبصفتهم هذه فقد هيمنت آراؤهم بدرجة هائلة وبخاصة على مجموعة المحافظين الجدد البازغة فى الثمانينيات والتسعينيات.

أما المثال الثانى فيتعلق بالحرب على العراق التى بدأت فى عام ٢٠٠٣. فمنذ أن قرر الرئيس چورج إيتش. بوش عدم الإطاحة بنظام صدام حسين فى حرب عام ١٩٩١، ظل بعض المتخصصين وصناع السياسة والصحفيين والمفكرين السياسيين ينادون بـ «تغيير النظام» في العراق، الأمر الذى أصبح سياسة رسمية أمريكية فى عام ١٩٩٨ بعد الموافقة على «مشروع قانون تحرير العراق». تصاعدت تلك الدعوات فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وأصبحت مدوية بخاصة بعد ٩/ ١١ حينما رأى المحافظون الجدد فرصة سانحة لتجديد مهمة أمريكا المقدسة والدنيوية لتغيير وجه الشرق الأوسط. بيد أنهم فعلوا هذا هذه المرة من خلال استخدام القوة العسكرية. تحولت التبريرات من القضاء على أسلحة الدمار الشامل إلى مكافحة الإرهاب، ثم إلى نشر الديمقراطية واستخدام العراق نقطة مركزية يمكن أن ينبعث منها التحول إلى الخارج ليشمل جميع أنحاء المنطقة. ومن أجل

مزيد من توضيح الارتباط بين المقدس والدنيوى، ففيما تواصلت «عملية تحرير العراق»، كانت وزارة الدفاع بقيادة الوزير دونالد رمسفلد تستخدم إحالات ومجتزآت إنجيلية عناوين لبياناتها الاستخبارية اليومية [عن سير العملية] والتى كان يتم تداولها فى أوساط أعلى المستويات الحكومية، موحية بأن جيش الولايات المتحدة كان ينفذ مشيئة الرب ويقوم بالعمل نيابة عنه فى العراق.

وفيما أن الأمر يتطلب بحثًا موسعا فى هذين المثالين لإثبات أطروحتنا، فإنهما يوضحان كيف أن تأويلات الحاضر وتخيلاته مستمرة فى الاستناد إلى إطار للمعنى مازال قائما رغم استمرار تطوره، ذلك الإطار الذى تم تحديده من خلال إنتاج المعرفة والرسالة الدنيوية والمقدسة. كان لذلك الإطار جذوره فى أولى اللقاءات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط ومضى يتطور بعد ذلك حتى اكتمل شكله فى أذهان الأكاديميين ورجال الأعمال والمسئولين الحكوميين والصحفيين فيما زادت مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وتدخلها فى شئونه ما بين عامى ١٩١٨ و١٩٦٧. إن إطار المعنى التأسيسى هذا هو الذى ظلت تقوم عليه كل طبقات الفهم والتأويلات اللاحقة. ظل استناده إلى المعرفة والمهمة المقدسة والدنيوية، ومازال، قوة دافعة فى كيفية تخيل الأمريكيين للشرق الأوسط.

صدر من هذه

السلسلة

١ ـ محمد (ص)

٢ ـ صدام الحضارات

٣ ـ عصر الجينات

٤ ـ القدس

٥ ـ العولمة والعولمة المضادة

٦ ـ التاريخ السرى للموساد

٧ ـ من يخاف استنساخ الإنسان؟

٨ ـ حريم محمد على

٩ ـ عولمة الفقر

١٠ ـ صور حية من إيران

١١ ـ البحث عن العدل

١٢ ـ لورانس: ملك العرب غير المتوج

١٣ ـ الصهيونية تلتهم العرب

١٤ ـ معارك فى سبيل الإله

١٥ ـ التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية

١٦ ـ التسوية: أى أرض.. أى سلام

١٧ ـ المكتز الكبير

١٨ ـ الحق يخاطب القوة

١٩ ـ نساء فى مواجهة نساء

٢٠ ـ مؤامرة الغرب الكبرى

٢١ ـ روسيا.. إلى أين

٢٢- موسوعة الأم والطفل

٢٣- الخدعة الرهيبة

٢٤- نهاية الإنسان

٢٥- خدعة التكنولوجيا

٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة

٢٧- بوش ضد العراق ... لماذا؟

٢٨- أين الخطأ ؟

٢٩- اللولب المزدوج

٣٠- رجال بيض أغبياء

٣١- سادة العالم الجدد

٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل

٣٣- اللعب مع الصغار

٣٤- الإبادة السياسية

٣٥ - حكومة العالم السرية

٣٦ - ما بعد الإمبراطورية

٣٧ - بوش في بابل

٣٨ - المقاومة العراقية.. ومستقبل النظام الدولى

٣٩ - تزييف الوعى

٤٠- القانون فى خدمة من ؟

٤١ ـ كفى

٤٢ - معنى هذا كله

٤٣- حياة بلا روابط

٤٤ - ٣٦٥ حدوتة وحدوتة

٤٥- أنا والعولمة .. عالم بديل ممكن..

٤٦- جسدى سلاحاً

٤٧- ثالوث الشر

٤٨- الحضارة الإسلامية المسيحية

٤٩- أمريكا العظمى.. أحزان الإمبراطورية

٥٠- الطَّريقُ إلى السُّوبَرْمَان

٥١- مدربون على القتل

٥٢- معاداة السامية الجديدة

٥٣- إبادة العالم الثالث

٥٤- بيولوجيا الخوف

٥٥- لغز اسمه الألم

٥٦- تعليم بلا دموع

٥٧- أحمد مستجير

٥٨-العين بالعين

٥٩- شافيز

٦٠- قصص الأشباح

٦١- حزب الله

٦٢- الإنسان هو الحل

٦٣- السيارات المفخخة

٦٤- بلاكووتر

٦٥- حضارتهم وخلاصنا

٦٦- نحو الحرية.. نلسون منديلا

٦٧- العهد

٦٨- مزرعة الحيوانات

٦٩- أطفال الإنترنت

٧٠- لعبة الملايين

٧١- تجارة الجنس

٧٢- الأمريكى الساذج

٧٣- الأبرياء

٧٤- الشباب والجنس

٧٥ - التربية من عام إلي عشرين عام

٧٦- فلورانس وإداورد

٧٧- الجهاد في سبيل الحقيقة
٧٨- غاندي (٢)، رؤي، تأملات، اعترافات
٧٩- شرف البنت
٨٠- الزواج المحرم
٨١- أنبياء مزيفون
٨٢- إمبراطورية العار
٨٣- اختطاف أمريكا
٨٤- شريعة الجستابو
٨٥- رومانسية العلم
٨٦- اختفاء فلسطين
٨٧- من هم إسرائيل
٨٨- ثلاثون كتاب في كتاب
٨٩- اقتصاد الاحتيال البرىء
٩٠- الله.. لماذا؟
٩١- الأمراض المعدية
٩٢- الطريق إلي بئر سبع
٩٣- مجمع الشيطان
٩٤- فى ذكرى المقاومة
٩٥- خطايا تحرير المرأة
٩٦- دساتير من ورق؟
٩٧- صُناع الملوك
٩٨- صناعة الأكاذيب
٩٩- عندما تحكم الصين العالم
١٠١- الحركة العامة للاقتصاد المصرى فى نصف قرن
١٠٢ - رحلة السندباد
١٠٣- وجه أوباما الأبيض
١٠٤- تشى جيڤارا سيرة للنشء
١٠٥- أنا أقترض.. أنا موجود
١٠٦- قصة فيس بوك
١٠٧- غواية الرجال
١٠٨ - تأثير إيران ونفوذها فى المنطقة

قائمة المحتويات

تأليف: ماثيوف جابكوبز

المعرفة في خدمة الهيمنة

ترجمة: فاطمة نصر



تصوير

أحمد ياسين

سعت الولايات المتحدة منذ إنشائها لإنجاز ما اعتبرته مهمتها المقدسة والدنيوية في الشرق الأوسط. اتخذت المهمة المقدسة والدنيوية أن تمثل « أورشليم الجديدة » (الولايات المتحدة) الجهد من أجل خلاص ما زعم أنه « أورشليم القديمة » المتخلفة والمنحطة. كان الأمريكيون يعتقدون أن الإسلام وأشكال المسيحية الشرقية الزائفة الراكدة تمثل تحديات في طريق توسع الرؤية المسيحية المقدسة الصحيحة!!

ومرور الوقت اكتسبت محاولات تغيير وجه الشرق الأوسط صبغة دنيوية بتزايد أو أنها أصبحت تحاول تغيير المنطقة من أجل الهيمنة عليها وتحقيق مصالحها ومطامعها تحت غطاء أخلاقي.

بدأت تلك المحاولات بجهود تبشيرية وخيرية في القرن التاسع عشر، ثم انتقلت إلى تشجيع بعض الحركات القومية العلمانية في عشرينات القرن العشرين والثلاثينات، وأصبحت مسئولية العمل على إنجاز تلك المهمة المقدسة والدنيوية في الثلاثينات والأربعينات من نصيب شركات النفط الخاصة التي كانت تتبع سياسة تنموية ليبرالية.

وفيما بعد، وابتداء من أواخر الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، أخذت حكومة الولايات المتحدة زمام الأمور بيديها، ومضت تدعو إلى التحول المتحكم به من خلال تطبيق نظرية التحديث وتشجيعه واحتواء الحركات الثورية التحديثية المحلية والالتفاف عليها.

المهمة المقدسة والدنيوية على إنتاج معرفة مقدسة ودنيوية عن شرق أوسط متخيل في الماضي والحاضر والمستقبل. ركز النهج الاستشراقي الذي كان سائدا طوال سنوات الحرب العالمية الثانية على دور الدين في مجتمعات الشرق الأوسط وسياساته وثقافته. أدى إنشاء الحقبة المهنية والمؤسسية على دراسات الشرق الأوسط معه مزيد من الامتداد إلى أشكال جديدة من المعرفة العلمانية، والتي زعم أنها عملية وموضوعية، حيث استخدمت لتبرير تدخل الولايات المتحدة بالمنطقة وسياساتها تجاهها وبخاصة في نهاية الخمسينيات وفي الستينيات، والتي اتخذت شكل

وطوال الوقت، اعتمدت محاولات إنجاز نظرية التحديث، وهكذا كانت الكيفية التي تخيل بها المتخصصون الشرق الأوسط نتيجة لإدماج إنتاج المعرفة المقدسة والعلمانية معا في محاولات إنجاز المهمة المقدسة والدنيوية بالمنطقة.

ماثيوف جابكوبز

٢٠١١